IRAQI FILE
A Documentary and Political Review
No. 35
Published by the Centre for Iraqi Studies
P.O.Box 249a - Surbiton
Surrey KT6 5AX - England
Issue No 35 - November 1994

الملف العراقي

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق
السنة الثالثة - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤
رئيس التحرير - د. غسان العطية

في هذا العدد

الافتتاحية

د. غسان العطية

التصعيد العسكري العراقي : تكريس للمأزق الوطني

دبلوماسية التحريك العراقية

"آه لو كان الشعب العراقي يتحمل بعد (المزيد)" هذا ما قاله صدام حسين في معرض حديثه عن ازمة الحصار الخانقة مع عدد من المسؤولين العراقيين في اواخر ايلول الماضي. . لينتهي بالتهديد بفتح عنابر الكون للغذاء من اجل اطعام العراقيين.

وفي نقد دبلوماسية طارق عزيز، قال صدام حسين ان الدبلوماسية السليمة هي التي تحصل على شيء مقابل اي تنازل، ولكننا قدمنا الكثير دون ان نحصل على شيء، وذلك في اشارة الى التعاون مع اللجنة الخاصة للامم المتحدة بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل في العراق. انطلاقا من هذه الخلفية السياسية حرك صدام حسين قواته باتجاه الحدود الكويتية في مطلع تشرين الاول ١٩٩٤، سعيا وراء تحريك قضية الحصار وليس للدخول بمواجهة عسكرية، دع عنك احتلال الكويت مجددا.

استطاع التحريك العسكري اثبات قدرة بغداد على اخذ المبادرة وبالتالي كسر طوق حالة الانتظار السلبي الذي فرضته سياسة الاحتواء الامريكية التي اعتبرت صدام حسين بعد حرب ١٩٩١ اضعف من ان يهدد احد وان الحصار الاقتصادي وسياسة الاحتواء كفيلة باسقاطه.

كما جاءت زيارة وزير خارجية روسيا كوزيريف لبغداد للتفاوض وصدور البيان المشترك الروسي العراقي لتكسر طوق العزلة الدبلوماسية الذي فرضته واشنطن على بغداد.

واستطاع صدام حسين من خلال ازمة التحشيد العسكري اعادة الشأن العراقي الى الصدارة في سلم الاولويات في السياسة الامريكية- بعد اهمال متعمد- الامر الذي قد يدفع واشنطن لاعادة النظر بسياستها تجاه العراق، وفي غياب خيار التدخل المباشر لاسقاط النظام وتصدع نهج الاحتواء يصبح التعايش المشروط مع صدام حسين خيارا ممكنا، ولربما كان صدام حسين يأمل بزيارة "كارترية" لبغداد على غرار التجربة الكورية الشمالية.

لم تكن اجراءات التحريك العسكري العراقية مفاجئة لموسكو وباريس، فكما يبدو انهما على علم بمثل هذا الاجراء وجاء رد فعلهما يؤكد ذلك (قال كوزيريف لراديو مونت كارلو ٩٤/١٠/١٨ ان موسكو والغرب كانا على علم سابق بهذه المناورات وان التحرك لم يكن مفاجاة لاحد على الاطلاق)، الامر الذي اظهر شرخا في التحالف التقليدي بينهما وبين لندن وواشنطن.

والامر الذي يؤكد عنصر التحريك وليس المواجهة في التحشيد العسكري العراقي هو استمرار تعاون بغداد مع اللجنة الخاصة وفرق التفتيش التابعة لها المتواجدة في بغداد رغم كل التصعيد الاعلامي العراقي الذي وصف مفتشي الامم المتحدة بـ "الكلاب المسعورة" ورئيسها ايكوس بـ "الملعون"، حيث اكد طارق عزيز (٩٤/١٠/٢٠) التزام العراق بالتعاون مع اللجنة "الان" وفي "المستقبل".

اما على الصعيد الاقليمي، فقد جاء التحشيد العسكري بعد مضي اكثر من شهرين على خطاب صدام حسين بمناسبة ذكرى "ثورة ١٧ تموز" الذي دعا فيه دول الخليج بما فيها الكويت للتصالح. وكأن صدام حسين يريد ان يقول بهذا التحشيد العسكري، على دول الخليج الخيار بين استمرار حالة القلق واللااستقرار او المصالحة، خاصة وان الاعباء المالية المترتبة على حالة الاستنفار ماعادت سهلة في ظل

الازمة المالية التي تعيشها الرياض والكويت. وفعلا نجد ان رئيس "البرلمان" العراقي سعدي صالح يعود مجددا بعد انتهاء ازمة التحشيد الى دعوة الكويت للحوار والمصالحة.

ان نهج بغداد هذا يمثل نموذجا للدبلوماسية بلسانين، بأمل اقناع الامم المتحدة وامريكا ودول الجوار بان العراق غير عاجز عن اثارة المتاعب، ولكنه يبقى من جهة اخرى مستعدا للاستجابة لقرارات الامم المتحدة بما فيها الاعتراف بالكويت شرط ان لا يكون اسقاط النظام من بنودها الخفية.

اما على الصعيد الداخلي، فالتحشيد العسكري، خدم النظام في تعبئة وشد اجهزة الحزب والجيش من خلال التلويح بالخطر الخارجي، خاصة بعد تخفيض الحصص التموينية. كما اعاد صدام حسين الى دائرة ضوء الاعلام العالمي بعد غياب طويل.

ماذا بعد التحريك والانسحاب العراقي

اذا كان هدف صدام حسين تحريك القضية العراقية و تسليط الاضواء على اثار الحصار، فان التغطية الاعلامية العالمية لآثار الحصار على الشعب العراقي تؤكد نجاحه. ولكن اذا كان هدفه التعجيل في رفع الحصار فالامر مشكوك في نجاحه، بل العكس هو الصحيح، فالاصطفاف الغربي استعاد توازنه من خلال اعتماد قرار مجلس الامن رقم ٩٤٩ بالاجماع، الذي اضاف عبئا عراقيا جديدا يتمثل في تقيد التحرك العسكري العراقي في جنوب البلاد.

ومن المفارقات ان يصف مسؤول عراقي القرار بانه "معتدل" واعتبرته جريدة الثورة (١٠/١٧) "انه ينطوي على ايجابيات نسبية واضحة"، ولكن سرعان ما عادت لتهاجم القرار بوصفه "تدخلا صارخا" في شؤون العراق الداخلية.

كما ان دولا عربية (السودان، اليمن، الاردن) قريبة من بغداد ادانت التحرك، ووصف مسؤول فرنسي التحرك بانه اجراء "غبي".

ان سرعة وكثافة الرد الامريكي اقنعت بغداد بضرورة الانسحاب السريع خوفا من ضربة وقائية في وقت كان يراهن البعض في بغداد على انشغال كلينتون في هايتي او على نهجه المتردد كما الحال في تعامله مع كوريا والبوسنة، الامر الذي صب في خدمة كلينتون داخليا وعالميا. وجاء قرار مجلس الامن ٩٤٩ ليعطي امريكا -حسب تفسيرها- حق الرد المباشر على اي تحرك عراقي مشابه، وابلغت بغداد بذلك، لضمان منع تكرار مثل هذا التحرك العراقي في المستقبل.

ولكن هذا لم يحسم السؤال الكبير الذي يواجه واشنطن الذي احسن صياغته ريتشارد ارميتاج، مساعد وزير الدفاع الامريكي لشؤون الامن العالمي في ادارة ريغان (الحياة ١٩٩٤/١٠/٢٨) بقوله، " ما يجب ان يفعله العراق لضمان رفع العقوبات، وما اذا كان قبول عودة العراق ممكنا في المطلق قبل ان يرحل صدام حسين عن السلطةاولا، وما اذا كانت الولايات المتحدة ستبقى خاضعة لمواقف اجماع متعددة الاطراف في مجلس الامن، والى اي مدى يمضي في دعم حركات سياسية مناهضة لصدام، وماالذي يجب القيام به عندما تهدد بغداد جيرانها مرة اخرى؟"

ان تلكوء بغداد في الاستجابة الكاملة لقرارات الامم المتحدة، بحجة او باخرى، ساعد واشنطن على تأجيل مواجهة تلك الاسئلة.

اذا كان قرار مجلس الامن رقم ٧١٥ الخاص بالرقابة الدائمة هو حصيلة تلكوء بغداد في التجاوب مع قرار ٦٨٧، فان قرار ٩٤٩ جاء نتيجة التصعيد العسكري العراقي، ليضيف شرطا جديدا يتوجب على بغداد تلبيته الا وهو "اثبات حسن النوايا" اضافة الى تغير معطيات الاعتراف بالكويت لتضيف شرط توثيق الاعتراف باجراءات "دستورية".

على الطرف المهزوم عسكريا تسديد فواتير الهزيمة كاملة، لا ان يتوقع او يطالب بتنازل مقابل تنازل كما يريد الرئيس العراقي، ان سياسة التنقيط هي امتياز يحق للمنتصر ممارسته وليس الطرف المهزوم.

فاذا كان النظام العراقي يريد حقا رفع الحصار فعليه ان يدرك ان مجرد التنفيذ الكامل لقرارات الامم المتحدة لم يعد كافيا، بل المطلوب ان يتعامل العراق مع الواقع الاقليمي الجديد القائم على التسوية السلمية في المنطقة واعتماد المراجعة والانفتاح باتجاه احترام حقوق الانسان والتعددية والممارسات الديمقراطية.

فرغم ان قرار رفع الحظر النفطي، بموجب الفقرة ٢٢ من قرار ٦٨٧ لا علاقة له بالاعتراف بالكويت، الا ان هذا الاعتراف اصبح شرطا مطلوبا من جميع الاعضاء الدائميين في الامم المتحدة بما فيهم روسيا وفرنسا. وكذلك الحال يجب ان يدرك النظام العراقي بان مضمون القرار ٦٨٨ الخاص بانهاء القمع وفتح الحوار مع المعارضة اصبح استحقاقا مطلوبا على الصعيد الداخلي والاقليمي وتلكؤ النظام في الاستجابه لقرار ٦٨٨، سيجعله ورقة سياسية بيد من يريد تأجيل رفع الحظر

العراق ونقطة اللاعودة

بات واضحا ان امريكا رغم رغبتها بتغيير رأس النظام في العراق، الا انها غير قادرة على ذلك، وحتى اذا كان ذلك ممكنا باستخدام القوة فان الولايات المتحدة غير مستعدة لدفع الثمن المطلوب لذلك. فاسقاط صدام حسين بالقوة، كما تقول النيوزويك (١٩٩٤/١٠/١٧) سيضع كل انواع الاهوال على طاولة كلينتون، فالعراق قد ينحدر الى حرب اهلية، ومطالبة الاكراد بالاستقلال او الفيدرالية سيضع تركيا في موقع الصدام مع الوضع الجديد، كما ان امريكا المسؤولة عن اسقاط صدام يعني تحملها مسؤولية حماية وبناء عراق ما بعد صدام، ان ابعاد هذه المهمة (ومدى شعبيتها عند الرأي العام الامريكي) تجعل من عملية هايتي مجرد نزهة.

قد يكون من جراء ذلك الأبقاء على العراق ضعيفا مكبلاً بقرارات الحصار هو الخيار "الارخص" وبالتالي الافضل لامريكا. ولكن مثل هذا الخيار هو الاغلى بالنسبة للعراق وشعبه، حيث استمرار الحصار بعد اكثر من اربع سنوات قد يصل بالعراق الى نقطة اللاعودة بما يجعل من بقاء هذا الكيان موحدا امرأ صعبا- بوجود صدام او غيابه- وفي مثل هذه الحالة سيغرق العراق في طوفان يأتي على نفسه وجيرانه، بما يهدد الامن والاستقرار في كامل المنطقة.

هذه هي المأساة العراقية، نظام يرفض المراجعة والانفتاح معتبرا مجرد بقاءه انتصارا حتى ولو كان على جثمان وطن، وأرادة دولية خاضعة لهيمنة دولة كبرى تحكمها اعتبارات داخلية وحسابات انتخابية تشل قدرتها على اتخاذ القرار المسؤول، واخيرا وليس اخرا عناصر عراقية خطفت، بدعم من الاجنبي، دور المعارضة الوطنية تعتاش على مأساة العراق. ■

صدام حسين يهدد بفتح مخازن العالم اذا جاع الشعب العراقي

نص تقرير وكالة الانباء العراقية- ١٩٩٤/٩/٢٨:

التقى السيد الرئيس القائد المجاهد صدام حسين حفظه الله ورعاه امناء سر واعضاء قيادات فروع الحزب في بغداد. وقد ادلى سيادته بحديث شامل. وحضر اللقاء الرفيق عزة ابراهيم نائب امين سر قيادة قطر العراق للحزب والرفيقان سعدي مهدي صالح وعبد الغني عبد الغفور مسؤولا تنظيمات بغداد الكرخ والرصافة للحزب.. والسيد حاتم حمدان العزاوي، رئيس ديوان الرئاسة.

قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله رعاه ان الاشرار الامبرياليين لايقبلون ان يصبح اي بلد عربي مركز اشعاع بين العرب يحي حالة التوحد فيما بينهم.. اي بمعنى ان تكون للعرب كلمتهم وشخصيتهم وقدرتهم على الحوار المتكامل والمتكافىء مع الاخرين وان يتمتع العرب بثرواتهم وطاقاتهم وطنيا وقوميا مثلما يتمتع الفرنسيون بثروتهم ومواردهم. ان هؤلاء الاشرار الطامعين قد قرروا استعمار مايسمى بمنطقة الشرق الاوسط والهيمنة علي ثرواتها ومقدراتها والتدخل في الابواب الداخلية لبلدانها بدون استثناء. ولكن هؤلاء متى ما شعروا بالعجز عن تنفيذ خططهم الشريرة فانهم سينكمشون هم واطماعهم صاغرين. واوضح السيد الرئيس قائلا.. ان ما وقع في الصومال مثل واضح على هذه النوايا الشريرة وعلى عجزها عندما تجابه بصلابة. وتساءل سيادته.. هل اقدم الامريكان على احتلال الصومال بسبب ان الصوماليين احتلوا الكويت.. ام لان الصومال ذات موقع ستراتيجي بين البحر الاحمر والمحيط الهندي؟ وقال سيادته.. ولكن عندما لمس الامريكان ان الثمن الذي سيدفعونه لقاء بقائهم في الصومال هو ثمن غال تراجعوا وانسحبوا بدون استحياء.. واكد سيادته قائلا.. هل يتصور هؤلاء الاشرار اننا يمكن ان نسهل لهم الاستحواذ على العراق واذلال شعبه؟ ان عليهم ان لايتوهموا اننا والعراقيون يمكن ان نتنازل عن فرصتنا التاريخية التي جاهد اجدادنا واستشهدوا من اجلها والتي نجاهد ونضحي بالنفس والنفيس من اجل ان يعيش الجيل الجديد والاجيال القادمة بعز وكرامة وشرف. وقد جاء حديث السيد الرئيس القائد حفظه الله اثناء لقائه برؤساء تحرير الصحف والمجلات العراقية وبعض الكوادر الثقافية والاعلامية، وحضر اللقاء السيد عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والسيد حاتم حمدان العزاوي رئيس ديوان الرئاسة والسيد حامد يوسف حمادي وزير الثقافة والاعلام والسيد عدي صدام حسين رئيس التجمع الثقافي.

واضاف سيادته قائلا.. ان العراق تؤيده الان الاغلبية في مجلس الان ولكن عليكم ان لا تتصوروا ان الادارة الامريكية تستحي من الاغلبية ولكننا بصمودنا وبتشغيل الدبلوماسية والاعلام والاقتصاد والحياة الاجتماعية كل في ميدانها سنجعل الحصار يتآكل ونحن الذي سنسقط الحصار وكل ما راهن عليه الاشرار. وقال سيادته مخاطبا الاعلاميين.. ان الاعلام الاكثر تأثيرا هو الاعلام غير المباشر والذي يتبع صيغ غير تقليدية ويستوعب ظروف الطوارىء وضواهرها المتناقضة ويهتم بالحوار والتحليلات الناضجة ويبتعد عن الاستفزاز والتمسك بالنقابية وان تظل حاضرة في الاذهان ان الحرية مسؤولية فقد خلق الله عز وجل للانسان دورا واعطاه في الوقت نفسه حرية الاختيار فهناك ممنوعات وهناك مسموحات ولكل منها عقاب وثواب في الدنيا وفي الاخرة. في كل زمان ومكان.. لذلك علينا في الوقت الذي لاننعزل فيه عن الحياة.. ان لاننعزل ايضا عن شخصيتنا الموروثة من فيهم اجدادانا وعن شخصيتنا التي نريدها في العصر الحديث.

واكد سيادته ان الحصار سنتهي لامحالة وسيجزي الله العراقيين الصابرين علي صبرهم وجهادهم.

٣٠ ايلول ١٩٩٤- ذكرت الصحف العراقية ان بغداد قد تقطع تعاونها مع البعثة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة نزع السلاح العراقي في حال بقيت "خاضعة للادارة الامريكية في موقفها من مسألة رفع الحصار" المفروض على العراق.

وذكرت صحيفة بابل التي يشرف عليها عدي النجل الاكبر للرئيس صدام حسين في افتتاحيتها امس "ان الاوان لكي نختار طرقا اخرى في التعامل مع واشنطن وموفديها امثال ايكيوس الملعون وغيره".

شددت صحيفة الثورة من جهتها على ان "الشعب العراقي الذي بقي صامدا طوال السنوات الاربع الماضية لن يركع لارادة الاشرار ولن يسلم بمخططاتهم الخبيثة".

وبعد ان اشارت بابل الى "مطالبة العراق بالاقرار بحدود لا وجد لها الا في عقول مدبري المؤامرة" قالت "لو افترضنا جدلا ان العراق سيقر هذه الحدود فهل يتوقف مسلسل الحجج عند هذا الحد ويرفع الحصار فورا كما يتوهم البعض". ورأت الثورة من جهتها ان "الاعداء يراهنون الان على الحصار وعملية المحاصرة باشهار حرب التجويع كوسيلة ابتزاز".

وقال الرئيس العراقي في خطاب القاه امام قيادة حزب البعث الحاكم في بغداد ونقلته الصحف الرسمية الاربعاء ان "اعداء العراق وفي طليعتهم الولايات المتحدة سيعجزون"امام صبر العراقيين. وكانت الحكومة العراقية قررت الاحد خفض حصص الافراد من المنتجات الاساسية المقننة منذ فرض الحظر الدولي على العراق

واضاف الرئيس العراقي "عندما يقترب صبر العراقيين من مرحلة التململ او عندما نشعر بانهم قد يجوعون فاننا والله سنفتح لهم مخازن الكون كلها لاننا لن نقبل بان يموت شعبنا جوعا".

تطور أزمة التصعيد العسكري العراقي كما جاءت في التقارير الصحافية

٢٩ ايلول ١٩٩٤-وكالة الانباء العراقية: قال وزير الاعلام العراقي "ان قرارات مجلس الامن ضد العراق كانت من اشد واقسى القرارات التي صدرت عن المجلس في تاريخه كله، واوقعت ظلما على العراق تجاوز حدود كل ما هو متصور. ورغم ذلك، وبأعتراف اغلبية اعضاء المجلس وكل المنصفين في العالم، فان العراق قد نفذ الألتزامات الواردة في تلك القرارات وخاصة الألتزامات المطلوبة لرفع الحصار والمنصوص عليها في الفقرات ٩,٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣ في قرار مجلس الامن ٦٨٧، ولكننا لانزال نرى ان اعضاء مؤثرين في مجلس الامن مازالوا يناورون ويتلاعبون بالالفاظ لاخفاء نواياهم واهدافهم السياسية المعادية للعراق والتي لايشترك معهم فيها الاعضاء الاخرون، ومازال الامريكان يدفعون ويضغطون بأتجاه استمرار الحصار على العراق.

وهنا لابد ان نقول، وبوضوح كاف، ان هذه السياسة الامريكية المتعسفة ستدفع العراق مضطرا ليفتش عن طريق اخر في التعامل مع مجلس الامن وبالذات اعضاء معروفين فيه، كما سيضطر الى اعادة النظر بالتعامل مع ايكيوس في حالة انسياقه للمخطط الامريكي في ما ستضمنه تقريره الى المجلس في ١٠ تشرين الاول القادم يعلن فيه اكمال خطة الرقابة المستقبلية وفق القرار ٧١٥، وان يعلن في الوقت نفسه بدء تنفيذ هذه الخطة. وان هذين الاعلانين يعنيان وفق القرار ٦٨٧ ان العراق نفذ جميع الالتزامات المطلوبة لرفع الحصار الاقتصادي عنه، وان على مجلس الامن ان يتخذ قرارا واضحا برفع الحصار وفق الفقرة ٢٢ من القرار المذكور. فخطة الرقابة المستقبلية تطبق في العراق مع رفع الحصار عنه وليس مع الاستمرار بفرض الحصار عليه.

١٩٩٤/٩/٣٠- اف ب.- كتبت صحيفة "بابل" التي يشرف عليها عدي صدام حسين في افتتاحيتها امس "ان الاوان كي نختار طرقا اخرى في التعامل مع واشنطن وموفديها امثال ايكوس الملعون وغيره". وشددت صحيفة "الثورة" على ان الشعب العراقي "لن يركع".

وعن الاعتراف بالكويت والحدود الجديدة اشارت "بابل" الى "مطالبة العراق بالاقرار بحدود لا وجود لها" واضافت، "لو افترضنا جدلا ان العراق سيقر هذه الحدود هل يتوقف مسلسل الحجج عند هذا الحد ويرفع الحصار فورا كما يتوقع بعضهم؟"

واعلن وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد في نيويورك ان "الاعتراف بحدود الكويت كما رسمتها الامم المتحدة امر ضروري لكنه غير كاف" لرفع الحظر النفطي المفروض على العراق. وعارض تحديد فترة لاختبار برنامج الرقابة الطويلة الامد على ترسانه هذا البلد.

٢ تشرين الاول ١٩٩٤- ذكرت "بابل" بان الاسبوعين المقبلين سيؤديان الى "مرحلة حاسمة" في اطار "المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية بين العراق والامبريالية الامريكية". وان "لا تعاون مع الامم المتحدة من جانب واحد".

وهاجمت "بابل"ايكوس ووصفته بانه "لعين"، وكتبت صحيفة "الجمهورية" الحكومية ان العراق تخلى عن الصواريخ البعيدة المدى وسلاحه الكيمياوي ومعدات الاسلحة النووية والبيولوجية على امل انهاء الحظر بسرعة، وتساءلت "مالذي حصل عليه في المقابل". وانذرت "بابل" بوضع امريكا "امام وقائع لن تستطيع السيطرة عليها".

٢ تشرين الاول ١٩٩٤- اكد وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه ان مجلس الامن يجب ان يضع معايير محددة في شأن العقوبات التي فرضها على العراق وان يتحرك بحرص نحو رفع الحظر النفطي.

وقال "اود ان اعرف تماما ما الذي تريده الحكومة الامريكية من اجل ان نتمكن من البدء بتطبيق الفقرة ٢٢" من القرار ٦٨٧.

وقال "اذا اعترف العراق بالكويت يمكننا ان نبدأ بالنظر الى فترة تجريبية تمكننا من التحقق من ان خطط الرقابة تعمل". واذا تبين ان فترة الاختبار مرضية، في نهايتها سيأتي وقت نرى فيه هل يمكن رفع الحظر النفطي".

وذكر في كلمته امام الجمعية العامة للامم المتحدة التي اكد فيها اهمية قدر اقل "من التعسف في الشروط المحددة لرفع العقوبات" عن اي دولة. وتابع ان العقوبات "شيء خطير يضر دائما بالسكان اكثر مما يضر بالحكومات، هذا ينطبق على هايتي وعلى العراق. وحين يفرض مجلس الامن عقوبات على بلد يجب ان يوضح الشروط او التقويم في وقت لاحق". واعلن وزير الخارجية الفرنسي انه سيضيف موضوع حقوق الانسان للاقليات مثل الاكراد والشيعة كي تكون من المعايير قبل رفع العقوبات عن العراق.

٥ تشرين الاول ١٩٩٤- ذكرت صحيفة الجمهورية العراقية ان رئيس اللجنة السفير رالف ايكوس الموجود في بغداد لم يعد جديرا بالثقة. واعلنت ان العراق لن يتعاون مع ايكوس اذا لم يحصل على ضمانات بتخفيف الحظر الدولي. واشارت الصحيفة في افتتاحيتها الى ان رئيس اللجنة تراجع عن وعوده بتخفيف الحظر مقابل تعاون بغداد في ازالة اسلحتها المحظورة بموجب شروط وقف النار في حرب الخليج.

وتابعت ان "ايكوس مجرد مسؤول لا يملك اي سلطات (. . .) انتهج اسلوبا مرنا حتى جرد العراق من اسلحته، ويحاول الان الحصول على مزيد من التنازلات في امور لم ترد في قرارات وقف النار". واكدت ان ايكوس لم يطالب في السابق باعتراف العراق بالكويت كجزء من شروط تخفيف الحظر، وان بغداد تتوقع ان يصر على ذلك.

٦ تشرين الاول ١٩٩٤- هددت صحيفة الجمهورية باعادة الامور الى "نقطة البداية"، وكتبت "سنعيد النظر في كل شيء انفقنا عليه، وسنعمل على تغيير الوقائع التي فرضتها فترة التعاون مع الامم المتحدة لنعيد الامور الى نقطة قريبة من اصل الازمة" في اشارة الى حرب الخليج.

واتهمت "الجمهورية" رئيس اللجنة الخاصة بـ "تغيير موقفه اكثر من مرة تحت الضغط الامريكي" واشارت الى "تخدير الشعب العراقي بوعود رفع الحصار". وتابعت ان العراق "لن يسكت (. .) صبرنا على مماطلاتكم والعابكم وصل الى ذروته". وكتب ان "عدد الذين ماتوا خلال السنوات الاربع الماضية مليون عراقي بين طفل وشيخ وامرأة وشاب" نتيجة انعكاسات الحظر المفروض على العراق منذ اجتياحه الكويت.

٧ تشرين الاول ١٩٩٤- وجهت بغداد تحذيرا رسميا على اعلى مستوى الى الامم المتحدة واعتبرت الاثنين المقبل (١٩٩٤/١٠/١٠) يجب ان يكون موعدا لاعادة النظر في العقوبات الدولية المفروضة على العراق في اتجاه رفع الحظر النفطي. جاء ذلك في اعقاب اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم رأسه صدام حسين.

وجاء في بيان اذيع في بغداد امس بعد الاجتماع الذي رأسه صدام ان القيادة العراقية اطلعت على نتائج المحادثات التي اجرها ايكوس مع وزير الخارجية السيد محمد سعيد الصحاف ومدير هيئة التصنيع العسكري العراقي اللواء عامر رشيد و "تبين لمجلس قيادة الثورة صحة الاستنتاجات السابقة، وعلى رغم كل ما طبقه العراق وضحى بسببه باغلى ما يمكن من ممتلكاته وتطلعاته العلمية والعملية، فان اصحاب الغرض السيء ومنهم في شكل خاص الادارة الامريكية، يعاونها ويمنحها الغطاء المطلوب رئيس اللجنة الخاصة ايكوس، مصممة على مواصلة ايذاء العراق . . لاطالة الحصار".

وتابع البيان: "على رغم موقف الامم المتحدة وانعدام الثقة في التعامل مع ايكوس وانعدام الثقة اساسا في بعض اعضاء مجلس الامن نتيجة التجربة المريرة معهم، سننتظر حتى العاشر من تشرين الاول الجاري وبعدها سيتحمل كل ذي موقف مسؤولية موقفه". وحذر من ان القيادة العراقية "تتهيأ لدرس موقف جديد (. .) يخرج شعب العراق من المحنة". وجاء هذا التحذير بعد اقل من ساعة على مغادرة ايكوس بغداد، وكان اعلن ان "آلية الرقابة على قدرات التسلح العراقية تعمل في شكل موقت، نختبرها الان وبعد يومين سنعلن بدء العمل في هذه الالية في شكل دائم".

وزاد ان التقرير الذي سيقدمه الاثنين (١٠/١٠) الى مجلس الامن سيكون "خطوة الى امام" في شأن التزام العراق نزع الاسلحة المحظورة بموجب شروط وقف النار في حرب الخليج، واكد ان الية الرقابة الطويلة الامد على التسلح دخلت حيز التطبيق في مايتعلق بالاسلحة النووية والصواريخ البعيدة المدى، وستطبق قريبا على الاسلحة الكيمياوية والجرثومية.

ولفت ايكوس الى ان موضوع اعتراف العراق بالكويت لايدخل ضمن اختصاصاته، لكنه شدد على وجود اجماع في مجلس الامن على رفض اي بحث في العقوبات لجهة اعادة النظر فيها الى ان يعترف العراق بترسيم الحدود الكويتية. واوضح للمرة الاولى ان هناك حاجة لوضع آلية خاصة لمراقبة صادرات بغداد ووارداتها، من اجل ضمان عدم ادخال معدات محظورة.

وانعكس تصعيد بغداد تهديداتها ضد اللجنة الخاصة وايكوس سلبا على التحركات العراقية في نيويورك الرامية الى اقناع اعضاء مجلس الامن بالتجاوب مع مواقف العراق ودعواته لاعادة النظر في العقوبات الدولية. واعرب مصدر فرنسي مطلع عن الاسف لـ "التهديدات" العراقية، وقال انها "ليست مفيدة" لجهود بغداد التي تهدف الى تحسين العلاقات مع المجلس.

٨ تشرين الاول ١٩٩٤- اعلنت الولايات المتحدة امس ان حشودا عراقية ضخمة رصدت قرب الحدود الكويتية تدعمها فرق مدرعات، ووجهت انذارا الى بغداد بانها "مستعدة لنشر "القوات الضرورية".

واعلن الرئيس الامريكي ان واشنطن تتخذ الاجراءات الضرورية الاحترازية. وقال "يخطيء صدام حسين خطأ فادحا اذا اعتقد ان الولايات المتحدة منشغلة بامور اخرى وان عزيمتها فترت ونحن ملتزمون قرارات الامم المتحدة".

وقال مصدر قريب من الحكومة الكويتية لوكالة فرانس برس ان قوات امريكية ستصل الى الكويت في غضون ١٢ ساعة.

وتزامنت انباء الحشود مع تأكيد بغداد ان مجموعات تضم الافا من الاشخاص من فئة "البدون" جنسية نصبت مئات الخيم على طول الحدود الكويتية.

وتزامن التصعيد مع تلميح نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز في خطابه امس امام الجمعية العامة للامم المتحدة الى استعدادا العراق للاعتراف بترسيم الحدود مع الكويت، قال عزيز في خطابه "العراق ابدى رغبته المخلصة وعلى لسان الرئيس صدام حسين، في فتح صفحة جديدة مع الدول العربية المجاورة، في علاقات تقوم على اساس ميثاق الجامعة العربية، وميثاق الامم المتحدة، وعلى قواعد الاحترام المتبادل للسيادة والمصالح المشتركة". واتهم حكومة الولايات المتحدة بانها "تعرقل هذه المساعي وتضغط لمنع الحوار مع العراق". واضاف "على رغم القسوة التي اتصفت بها قرارات مجلس الامن ازاء العراق، نفذنا الكثير من احكام هذه القرارات بالكامل، ونحن مستمرون في تنفيذ ما تبقى من احكام القرارات ذات الصلة تنفيذا قانونيا سليما، ومستعدون، ضمن هذا السياق، لطمائنة اهتمامات اعضاء المجلس التي وقفنا عليها في اتصالاتنا معهم، على رغم ان بعضا منها اقحم في اطر لا تترابط من الناحية القانونية".

وقال "ان دولة واحدة دائمة العضوية هي الولايات المتحدة تعرقل باصرار اية خطوة في اتجاه التطبيق القانوني السليم لقرارات المجلس، خاصة ما يتعلق برفع الحصار عن العراق، وتتصرف بدوافع سياسية مغرضة لا تمت بصلة الى قرارات المجلس والميثاق". وطالب اعضاء المجلس والجمعية العامة والمجتمع الدولي بـ "ان ينظروا في هذا الوضع غير الشرعي" مشيرا الى "معاناة الشعب العراقي القاسية التي شملت كل نواحي الحياة".

٩ تشرين الاول ١٩٩٤- وجه الرئيس كلينتون تحذيرا شديدا جديدا الى العراق وقال: "اريد ان اوضح مرة اخرى ان العراق سيرتكب خطأ جسيما اذا كرر اخطاء الماضي او اساء التقدير سواء بالنسبة الى الامريكيين او القوة الامريكية". واعلن مصدر حكومي في الكويت امس ان طائرات حربية امريكية وصلت الى الكويت والخليج، وان هذه الطائرات ستنضم الى الطائرات الموجودة على متن حاملة الطائرات الامريكية "جورج واشنطن" التي في طريقها الى الخليج.

وتوجهت قوات امريكية وبريطانية الى الكويت ووضعت قوات بحرية فرنسية في حال تأهب لمواجهة اكبر حشد للقوات العراقية منذ حرب الخليج في وقت اعتبر فيه وزير الدفاع الامريكي وليم بيري ان القوات العراقية اقتربت من الكويت الى درجة "لاتبعث على الارتياح". وقال ان من الحرس الجمهوري العراقي "اتخذت مواقع لها (. .) وانها مؤللة تستطيع الوصول الى الكويت في اقل من ساعة".

وفي موسكو دانت الحكومة الروسية التحركات العسكرية العراقية ودعا بيان لوزارة الخارجية العراق الى الاعتراف بحدوده مع الكويت. واتهمت الوزارة العراق بـ "اتخاذ اجراءات سياسية هدفها ممارسة ضغط على مجلس الامن من اجل رفع العقوبات".

وفي نيويورك، انعقد مجلس الامن امس في جلسة مشاورات مغلقة للمرة الثالثة في غضون يومين وتبنى مشروع بيان رئاسي قدمته الولايات المتحدة شدد على "مسؤولية العراق الكاملة لجهة قبوله بكامل الالتزامات الواردة في جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة، وامتثاله كليا في تلك المسألة".

وتضمن البيان اربع فقرات عبر المجلس بموجب الاولى منها عن "القلق البالغ" من البيان الذي صدر عن مجلس قيادة الثورة العراقي (٩٤/١٠/٦). وشدد على "الرفض الكامل" لما تضمنه ذلك البيان من تلميح بان العراق "قد يسحب تعاونه مع اللجنة الخاصة". وشدد على "ضرورة التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة، بما فيها التعاون الكامل، بلا تدخل، مع المهمة الحيوية للجنة الخاصة".

وفي الفقرة الثانية اشار البيان الى تسلم مجلس الامن "بقلق بالغ تقارير بان اعدادا مهمة من القوات العراقية تشمل وحدات من الحرس الجمهوري العراقي يعاد نشرها في اتجاه الحدود مع الكويت".

وطلب البيان من الامين العام للامم المتحدة ان "يضمن مضاعفة" قوات المراقبة على الحدود "احتراسها وحذرها" وان تقدم الى مجلس الامن "فورا اي اختراق للمنطقة المنزوعة من السلاح" والتي انشأها القرار ٦٨٧، او "اي اجراء عدواني محتمل". وجدد مجلس الامن في الفقرة الرابعة من البيان "التزامه سيادة وسلامة اراضي الكويت". وشدد مسؤولية العراق الكاملة لجهة قبوله بكامل الالتزامات الواردة في جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة، وامتثاله كليا في تلك المسألة".

وعبر ايكوس رئيس اللجنة الخاصة عن "الحزن ازاء التطورات والتصعيد الاخير من بغداد ليس فقط ضده شخصيا وانما ايضا لما اسفرت عنه من اجواء تشكيك بالنوايا العراقية والارجح افشال للجهود التي كانت تبذل منذ اسابيع بهدف استصدار بيان عن مجلس الامن، يرافق تقرير اكيوس، يعترف بما تم تحقيقه حتى الان. وقال "من المحزن انهم (العراقيون) يؤذون مصالحهم"، ويتخذون مواقف لاتساعد "الزخم نحو رفع الحظر النفط عن العراق باقرب وقت ممكن".

وحذرت السفيرة الامريكية مادلين اولبرايت امام الجمعية العامة العراق من "تكرار اخطاء الماضي" وزادت ان "اختلاق ازمة لن يشجع مجلس الامن على الاسراع في رفع العقوبات، بل سيكون له التأثير السلبي تماما".

واعربت باريس عن اسفها للتصريحات العراقية التي انتقدت اللجنة الخاصة للامم المتحدة. وافادت بان وحدات بحرية فرنسية موجودة في المنطقة وضعت في حال تأهب.

١٠ تشرين الاول ١٩٩٤-اعلن وزير الخارجية الامريكي كريستوفر ان الرئيس صدام حسين سيدفع "ثمنا باهضا" اذا كان "بالحماقة الكافية" ليغزو الكويت مرة اخرى.

ووصف وزير الدفاع وليم بيري الوضع على الحدود العراقية-الكويتية بانه خطير، وكشف ان بغداد وضعت دفاعاتها الجوية في حالة تأهب ونشرت فرقتين مدرعتين تابعتين للحرس الجمهوري اصبحت تبعد مسافة ساعة عن الحدود، ووضعت ايضا الجيش الثالث المتمركز عادة في الجنوب في حال استنفار. واضاف ان التحركات العسكرية العراقية الحالية شبيهة "بما فعلوه عندما غزوا الكويت في ١٩٩٠" وان الرد الامريكي على غزو عراقي جديد للكويت سيكون فوريا وحاسما و "مستعد للقول انه اذا دخل العراقيون الكويت فسيهزمون."

وسئل رئيس موظفي البيت الابيض ليون بانيتا عما ستفعله الادارة اذا غزا الرئيس العراقي الكويت وهل سترد عليه في بغداد لاطاحته. فقال انه لايريد الدخول في التفاصيل العسكرية "ولكنني استطيع ان اقول لك اننا لن نكرر اخطاء الماضي" وقال ان رسالة الرئيس بيل كلينتون الى صدام حسين كانت "واضحة جدا" في هذا المجال وهي "اننا لن نكرر اخطاء الماضي".

وفي بغداد استمرت التهديدات فاعلنت صحيفة "الثورة" ان لم يبق سوى ٢٤ ساعة على اجتماع مجلس الامن، واذا لم يحصل العراق على ضمانات في مصلحته فانه "لامناص من ان يدفع ذلك بالعراق الى الابواب التي تؤدي الي مخازن الكون" حتى لايجوع شعبه، وان ارسال قوات امريكية الى الكويت لن يردع "العراق الجبار" من تحريك قواته ضمن حدوده. واعتبرت الصحيفة ان التوتر في منطقة الخليج ناجم عن استمرار الحصار على العراق. وقالت ان استقرار المنطقة "لن يمر الا عبر بوابة العراق المصان".

وجاء في افتتاحية "بابل" ان "العراق مضطر لان يلجأ الى كل الطرق المتاحة امامه وصولا الى السلاح . . . وعلى من يعتقدون انهم يعاملون العراق من موقع القوة ويتوهمون بضعف شعب العراق ان يعيدوا حساباتهم بسرعة".

وذكرت مصادر خليجية ان الولايات المتحدة تريد انسحاب القوات العراقية الى مواقعها السابقة "ولن تتحمل بقاءها هناك فترة طويلة" وزادرت ان مجلس الامن في حال استمرار الحشود العراقية قرب الحدود مع الكويت "سيوجه انذارا وتحذيرا من عواقب". واشارت المصادر ذاتها الى ان تصرفات بغداد الاخيرة فرضت شرطا اخر على الحكومة العراقية هو "حسن التصرف في صورة تعكس النيات السليمة" مؤكدة ان لدى واشنطن "المزيد من الاصرار على ضرورة اظهار بغداد النيات السليمة بعدما اثبتت سوء النية" في تصعيدها الاخير. وان واشنطن مصممة على عدم العودة الى المنطقة كل بضعة اشهر لتتصدى للاستفزازات العراقية "اذ تعبت من ذلك، وهذه المرة واشنطن مصممة على التخلص من الحكومة العراقية".

وترى واشنطن ان بغداد "شاءت الاقتداء بصحفة من كتاب كوريا" اي افتعال ازمة تؤدي الى مفاوضات مع الولايات المتحدة. واكدت ان واشنطن "لن تتجاوب" ولن تقيم اي اتصال مع الحكومة العراقية، ولن نسمح بمكافأة العراق، وهي ترى ان على صدام حسين ان يجد حلولا للازمة" التي افتعلها.

١١ تشرين الاول ١٩٩٤- تراجع العراق عن التصعيد امس مع وصول طلائع القوات الامريكية الى الكويت، ابلغ مجلس الامن قراره سحب قواته من منطقة البصرة القريبة من الحدود الكويتية. وتزامن القرار العراقي مع تشديد التحالف الدولي الضغوط وتأكيده على ضرورة تطبيق كل القرارات الدولية. وقبل اعلان القرار العراقي بسحب القوات من المناطق المتاخمة للحدود الكويتية، شددت واشنطن على انها لا تستبعد اي خيار عسكري بما في ذلك ضرب بغداد. وقال وزير الدفاع الامريكي ان ادارة كلينتون لا تريد ابقاء قوة عسكرية ضخمة في الخلية الى ما لانهاية. وحذر كريستوفر من ان تصرفات بغداد ستنعكس سلبا على اي اتجاه لتخفيف العقوبات الاقتصادية.

اتصل مندوب العراق لدى الامم المتحدة نزار حمدون هاتفيا برئيس مجلس الامن وابلغه ان "الحكومة العراقية قررت ان تسحب قواتها من المنطقة التي كانت تجري فيها مناورات" وذلك "نظرا الى الانشغالات التي لاحظناها لدى اعضاء المجلس ورغبتنا في ان نفسح المجال اكثر للتركيز على مسألة رفع الحصار عن العراق بموجب قرارات مجلس الامن".

وفي الوقت ذاته اعلن وزير الدفاع الامريكي بان القوات الامريكية المتوجهة الى المنطقة التي يقدر عددها حتى الان بحوالي ٢٨ الف جندي تدعمهم ٢٠٠ طائرة حربية واسطول بحري كبير "ستبقى هناك طالما بقيت الحاجة اليها لردع اي هجوم على الكويت". وذكر انه اذا كان الرئيس العراقي يعتزم لعب لعبة القط والفار سيصاب بخيبة امل "لاننا لاننوي لعب هذه اللعبة". وكان بيري وصف الازمة بانها "خطيرة جدا" واوضح انه غير مستعد لاسقاط اي سيناريو عسكري بما في ذلك ضرب بغداد واماكن اخرى ولو يغز العراق الكويت.

١٢ تشرين الاول ١٩٩٤-اعلن البنتاغون مساء امس وضع ١٥٥ الف جندي امريكي في حال تأهب لاحتمال ارسالهم الى منطقة الخليج. وجاءت هذه الخطوة بعد اعلان بغداد اكتمال سحب قواتها، ومطالبتها سفارتا الصين وروسيا تكليف ملحقين عسكريين مراقبة عملية الانسحاب.

وقال رئيس هيئة الاركان الامريكية الجنرال جون شاليكاشفيلي ان الولايات المتحدة ترغب في التأكد من عدم تكرار الازمة. والواضح ان المطلوب من العراق عدم تهديد جيرانه وليس سحب قواته وحسب بل وضع الشروط الضرورية لعدم تكرار ما حصل.

واستمرت القوات الامريكية امس في التدفق على منطقة الخليج لمواجهة اي تهديد عراقي ضد الكويت ولوضع حد لاي تصعيد مستقبلي من جانب بغداد في المنطقة سواء بالتهديد بتوجيه ضربة عسكرية وقائية اذا بقيت القوات العراقية قرب الحدود الكويتية او بالعمل بالوسائل الديبلوماسية المدعومة بالقوة من اجل انشاء منطقة واسعة منزوعة السلاح في جنوب العراق، تمنع تجدد ازمة شبيهة بالازمة الحالية. وتحدث وزير الدفاع الامريكي عن خيار الضربات الوقائية.

١٣ تشرين الاول ١٩٩٤- وصل بغداد مبعوثان رفيعا المستوى للرئيس بوريس يلتسن في محاولة للتوسط بين بغداد والكويت، هذا وان وزير الخارجية الروسي كوزيريف سافر الى بغداد للغرض ذاته.

وقال رئيس البرلمان العراقي مهدي محمد صالح "اقول انه عندما يشعر الشعب العراقي بان ظلم العقوبات الواقع عليه قد رفع فستفكر القيادة العراقية عندئذ في العثور على حل لمشكلة الاعتراف".

واعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه امس ان فرنسا لاتؤيد اقتراحا توسيع المناطق المحظورة المفروضة على العراقيين. واوضح "هذه الصفحة طويت، وما حصل خطأ فادح ارتكبته السلطات العراقية".

تدرس واشنطن الوسيلة الكفيلة بمنع العراق من تشكيل خطر على جيرانه بعد ترددانباء عن سحب القوات العراقية من المناطق المتاخمة للحدود مع الكويت، وتحدث مسؤولون امريكيون عن اقامة منطقة محظورة على القوات العراقية في جنوب العراق، واكدوا رغبتهم في تراجعها الى نحو ١٠٠ كيلومتر من الحدود في حين اقادت شبكة ان.بي.سي. ان الكويتيين يفضلون منطقة منزوعة السلاح في جنوب العراق يصل عمقها ٢٤٠ كيلومترا.

١٤ تشرين الاول ١٩٩٤- تراجعت الادارة الامريكية بعض الشيء عن فكرتها الاساسية بفرض منطقة معزولة من السلاح في الجنوب واستبدالها بصيغة اخرى تأخذ في الاعتبار مواقف بعض الحلفاء في مقدمتهم فرنسا وروسيا وترتكز على مبدأ انشأ "منطقة عازلة" تضمن عدم ارسال العراق قوات جديدة واسلحة ثقيلة اليها مع السماح ببقاء ما كان موجودا من قوات قبل اندلاع الازمة في تلك المنطقة، وذلك لضمان عدم ايجاد فراغ عسكري عراقي الجنوب يعطي الفرصة لتدخل ايراني، اي المحافظة على توازن القوى مع منع العراق من تهديد جيرانه بفرض قيود على تحركاته العسكرية في الوقت نفسه.

١٥ تشرين الاول ١٩٩٤- صدر قرار مجلس الامن رقم ٩٤٩ بأدانة التصعيد العسكري العراقي، وفرض قيود على تواجد القوات العراقية في الجنوب.

روسيا تتوقع اعترافا رسميا من العراق بحدود الكويت قبل منتصف نوفمبر

رويتر،الجمعة - ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٤، جين جيبونز، توقع السفير الروسي لدى الكويت بيتر استيفني امس ان يعلن العراق اعترافه رسميا بالكويت "قبل منتصف تشرين الثاني المقبل". وقال استيفني في تصريح صحافي ان "العراق سيعترف رسميا بالكويت خلال ايام وقبل منتصف الشهر المقبل".

ايكوس: بغداد كانت تريد صفقة مثل كوريا

رويتر، (الواشنطن بوست) ١٩٩٤/١٠/٢٨، قال رولف ايكوس ان بغداد حشدت قواتها بالقرب من الحدود الكويتية تعبيرا عن استيائها من ضغط اللجنة الخاصة بالتسلح العراقي في طلب معلومات اخفتها بغداد. واعطى مثال على تلكؤ بغداد قائلا، بانها في هذا العام الحالي فقط اعترفت، بعد ضغط الوكالة الدولية للطاقة، بوجود برنامج سري لتخصيب اليورانيم عن طريق الليزر.

قال ايكوس "من الواضح انهم ارادوا قلب الموضوع وذلك بافتعال أزمة" عن طريق احتلال او على الاقل تهديد الكويت بامل مقايضة انسحابهم برفع الحظر النفطي عن العراق الذي فرض من اجل الكشف عن التسلح العراقي. وكان الموقف العراقي متعاونا لغاية اواخر ايلول الماضي عندما اعلمهم بانه يصعب عليه اعطاء بغداد شهادة نجاح.

وقد اعرب عدد من المسؤولين الغربين بان نظرية ايكوس هذه معقوله خاصة فيما يتعلق بتوقيت التحرك العراقي، ولكنهم لايملكون الدليل على ذلك.

وقال ايكوس ان وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف، في نقده لموقف امريكا اشار الى استعداد الاخيرة لعقد صفقة مع كوريا الشمالية اخذت كوريا بموجبها مفاعلات ذرية بقيمة ٤ بلايين دولار اضافة الى بليونين دولار اخرى، في حين ان العراق استجاب لقرارات التفتيش ولكن دون ان يحصل على اي شيء بالمقابل.

قرار مجلس الامن رقم ٩٤٩ (١٦ تشرين الاول ١٩٩٤)
بشأن حظر التحشد العراقي في جنوب العراق

ان مجلس الامن، اذ يذكر من جديد بجميع قراراته السابقة ذات الصلة بالموضوع بما في ذلك،

القرارات ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ اذار ١٩٩١ و ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٢ نيسان ١٩٩١و ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان ١٩٩١ و ٨٣٣ (١٩٩٣) المؤرخ في ٢٧ ايار ١٩٩٣ وبالخصوص الفقرة ٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩٠)،

واذ يذكر بان قبول العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي اعتمد عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يشكل اساس وقف اطلاق النار،

واذ يلاحظ تهديدات العراق في الماضي والحالات التي استخدم فيها بالفعل القوة ضد جيرانه، واذ يدرك ان اي عمل عدواني او استفزازي توجهه حكومة العراق ضد جيرانها يشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة، واذ يرحب بكل الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود الرامية الى حل الازمة، وقد عقد العزم على منع العراق من اللجوء الى التهديدات والتخويف ضد جيرانه والامم المتحدة واذ يشدد على انه سيعتبر العراق مسؤولا بالكامل عن النتائج الخطيرة المترتبة على اي تخلف عن تنفيذ الطلبات الواردة في هذا القرار، واذ يلاحظ ان العراق قد اكد استعداده لان يحل بطريقة ايجابية مسألة الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها وفقا لما ايده القرار ٨٣٣ (١٩٩٣).

واذ يؤكد، رغم ذلك، ان على العراق ان يلتزم على نحو لالبس فيه، بواسطة اجراءات تامة ورسمية دستورية، باحترام سيادة الكويت وسلامتها الاقليمية وحدودها، وفقا لما يوجبه القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و ٨٣٣ (١٩٩٣).

واذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الاعضاء تجاه سيادة الكويت والعراق وسلامتهما الاقليمية واستقلالهما السياسي،

واذ يؤكد من جديد بيانه المؤرخ ٨ تشرين الاول ١٩٩٤،

واذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الاول ١٩٩٤، الواردة من الممثل الدائم للعراق، التي يعلن فيها ان حكومة العراق قررت سحب قواتها التي قامت بوزعها مؤخرا في اتجاه الحدود مع الكويت،

واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة،

١- يدين عمليات الانتشار العسكري التي قام بها العراق مؤخرا باتجاه الحدود مع الكويت.

٢- يطالب العراق بان يكمل فورا سحب جميع الوحدات العسكرية التي نشرت مؤخرا في الجنوب العراقي الى مواقعها الاصلية،

٣- يطالب العراق بالا يستعمل مرة اخرى قواته العسكرية او اية قوات اخرى، بشكل عدواني او استفزازي، لتهديد جيرانه او عمليات الامم المتحدة في العراق.

٤- يطالب العراق، بالتالي، بالا يعيد نشر الوحدات المشار اليها في الفقرة ٢ اعلاه باتجاه الجنوب او يتخذ اية اجراءات اخرى لتعزيز قدرته العسكرية في الجنوب العراقي.

٥- يطالب العراق بان يتعاون تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة بالامم المتحدة.

٦- يقرر ابقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

على هامش صياغة قرار مجلس الامن ٩٤٩

تبنى المجلس فجر الاحد ١٦ تشرين الاول ١٩٩٤ بالاجماع قرار رقم ٩٤٩ بشأن عمليات نشر القوات العراقية باتجاه الحدود مع الكويت. وقد فسرت الولايات المتحدة الاشارة الى الفصل السابع من الميثاق في القرار الى حقها في استخدام القوة، بينما قال المندوب الروسي ان القرار "لا يتضمن اي تهديد باستخدام القوة العسكرية، لذا صوتنا عليه".

وحذرت السفيرة الامريكية العراق من "اساءة تقدير حزم مجلس الامن والمجتمع الدولي ووحدتهما وتصميمهما على التصدي لاي تحديات اخرى للسلم والامن في الكويت والمنطقة". واشارت الى ان "حكومتي ستتخذ جميع الاجراءات المناسبة اذا فشل العراق في الامتثال للقرار ولالتزاماته بموجب جميع القرارات ذات الصلة". وشددت على ضرورة "اثبات نواياه الحسنة" كشرط اضافي لاعادة تأهيل العراق في المجموعة الدولية.

واضطرت الولايات المتحدة الى الموافقة على حذف فقرة من مشروع القرار الذي تقدمت به كانت بمثابة "آلية" تضمن عدم تكرار نشر وحدات عسكرية عراقية في الجنوب. وطالبت تلك الفقرة الحكومة العراقية "ان تبلغ كتابيا الى الامين العام للامم المتحدة قبل فترة اسبوعين اي تحرك للقوات العراقية في جنوب العراق يتماشى مع شروط هذا القرار". وحذفت هذه الفقرة كليا بعدما اعترضت عليها روسيا والصين واسبانيا وفرنسا.

واثر حذف الفقرة وافقت فرنسا على تبني تقديم القرار الى التصويت الى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وسلطنة عمان ورواندا والارجنتين.

وتمكنت روسيا من اضافة ثلاثة فقرات الى الفقرات التمهيدية للقرار كشرط لموافقتها على القرار. واعتبرت اوساط دبلوماسية ان هذه الفقرات "مهمة في اطار الجهود الروسية القائمة". ونصت اولى الفقرات على، "يلاحظ ان العراق اكد استعداده لان يحل بطريقة ايجابية مسألة الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها وفقا للقرار ٨٣٣ وهي اشارة الى البيان الروسي-العراقي من دون ذكره صراحة. وفي فقرة اخرى تلبي المطالب الروسية رحب مجلس الامن "بكل الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود الرامية الى حل الازمة". واشارت فقرة تمهيدية ثالثة الى ان مجلس الامن اخذ علما من رسالة المندوب العراقي لدى الامم المتحدة التي اعلن فيها ان حكومة العراق قررت سحب قواتها. وشكلت هذه الفقرة اعترافا بسحب القوات.

نص تقرير اللجنة الخاصة بالتسلح العراقي الى مجلس الامن

١١-١٠-١٩٩٤

تقرير السكرتير العام حول وضع تطبيق خطة اللجنة الخاصة بالمراقبة والتحقق طويلي المدى لالتزام العراق بمضمون بنود الفقرة (ج) من قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

اولا-المقدمة

١- ان هذا التقرير هو السادس المقدم فيما يتصل بالفقرة (٨) من قرار مجلس الامن رقم ٧١٥ (١٩٩١) الذي يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير الى المجلس كل ستة اشهر حول تطبيق خطة اللجنة الخاصة بالمراقبة المستمرة والتاكد من التزام العراق بالبنود المتعلقة بالامر في الفقرة (ج) من قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

٢- يمثل هذا التقرير مرحلة هامة للغاية في تطور التفويض الممنوح للجنة. وهو يأتي مفصلا بوجه خاص كي يدعم النتائج المضمنة في القسم (٤) أدناه بان نظام اللجنة للرقابة والتحقق طويلي المدى قد بدأ العمل به بصورة مؤقتة. وبالرغم من عدم وضع بعض العناصر في مواقعها الا ان العمل التمهيدي قد تم انجازه بينما يتم اكمال النواقص في الوقت الحالي من خلال استخدام اجراءات بديلة، وذلك حتى تتمكن اللجنة من البدء بجدية في اختبار اكتمال وكفاءة نظامها. كما ان بقية العناصر سيتم وضعها في مواقعها في اقرب وقت.

ثانيا-مفهوم العمليات

٣- يحدد الملحق المرفق بالوثيقة س/١٩٩٤/٣٤١ مفهوم عمليات اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطتها للمراقبة المستمرة والتأكد من الالتزام، كما هي مضمنة في الوثيقة رقم س/٢٢٨٧١/تعديل ١٠.

وباختصار فان هذه المفهوم انما يقوم على التفتيش الدوري للمنشآت المعينة وذلك من خلال حصر كافة المواد ذات الاستخدام المزدوج (اي تلك التي لديها استخدامات مسموح بها الا انه يمكن استخدامها في الحصول على الاسلحة المحظورة) ومن خلال متابعة مصير كافة المواد التي تم حصرها. وتقوم عمليات التفتيش واجراءات الحصر الدقيقة للمواد على مجموعة من النشاطات المترابطة وهي: المراقبة الجوية بواسطة مجموعة مختلفة من اجهزة الاستشعار واجهزة الاستشعار من على بعد، وبطاقات التعريف والاختام ومختلف انواع تكنولوجيا الاستكشاف والمعلومات التي يتم الحصول عليها بواسطة مصادر اخرى، وعندما يتم رفع الحظر عن المواد ذات الاغراض المزدوجة، استخدام البيانات الخاصة بالتصدير والاستيراد من خلال اليات للضبط والمراقبة.

ولن يكون اي من هذه العناصر كافيا بحد ذاته لتوفير الثقة في النظام الا انها مجتمعة، يمكن ان تشكل احد اكثر نظم المراقبة الدولية شمولا التي تمت صياغتها في مجال مراقبة التسلح.

وستعتمد الثقة في كفاءته- من بين اشياء اخرى- على الآتي:

أ-حصول اللجنة على صورة كاملة لبرامج العراق السابقة وحصر كامل للمنشآت والمعدات والمواد المرتبطة بتلك البرامج السابقة، بالاضافة الى معرفة تامة بمصير المواد ذات الاستخدام المزدوج المتاحة حاليا للعراق. وتوفر هذه المعلومات والبيانات الاساسية التي يمكن ان تقوم عليها عملية المراقبة المستمرة والتأكد من الالتزام. وان اي غموض يتصل بدقة او اكتمال هذه البيانات سيؤدي الى غموض بخصوص ما اذا كان نظام الرقابة والتحقق طويلي المدى يقوم بالفعل بمراقبة كافة المواد التي يجب مراقبتها. وهذا بدوره سيستدعي اجراء المزيد من عمليات التفتيش للحصول على البيانات المطلوبة للنظام.

وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها بصورة اساسية من خلال التصاريح والاقرارات العراقية المطلوبة بموجب القرارات ٦٨٧ و ٧٠٧ و ٧١٥ (لعام ١٩٩١) وبواسطة عمليات التفتيش والتحليل التي تقوم بها اللجنة. ومطلوب من العراق ان يجدد اقراراته الخاصة بنشاطاته وقدراته ذات الاغراض المزدوجة، كل ستة اشهر.

ب- انجاز اجراءات المراقبة والتثبت الشاملة لكل موقع ستتم فيه عمليات المراقبة فيما يتعلق بالمواد او النشاطات ذات الاغراض المزدوجة التي تتم هناك. وهذه الاجراءات جاءت كنتيجة لعمليات التفتيش الاساسية، اي عمليات التفتيش بهدف التعرف على الوضع والتصنيف والحصر ووضع اجهزة الاستشعار وتطوير الاجراءات كلما لزم ذلك. وهي توفر الاساس للنشاطات المستقبلية المتعلقة بالرقابة الدائمة والتحقق للموقع المعين.

ج- النجاح في اختبار نظام المراقبة المستمرة والتأكد من الالتزام وذلك حتى يمكن:

- التوصل الى تفهم وممارسة واضحين لكيفية عمل عناصر النظام بما في ذلك الخطوات المطلوبة من العراق.
- تقييم كفاءة العناصر كل على حده ومجتمعة كذلك.

وبينما يقوم النظام على اساس تقديم العراق لاقرارات مضبوطة وشاملة لنشاطاته وقدراته ذات الاغراض المزدوجة وانه لايمكنه ان يعمل مهما كانت درجة كفاءته من دون هذه الاقرارات الكاملة، الا انه قد صمم ايضا بصورة تتميز بالدقة. ولقد اثبتت التجربة انه حتى عند الحصول في البداية على اقرارات غير مضبوطة، فان اللجنة تمكنت ومن خلال استخدام مصادرها المختلفة، من ممارسة حقها في التفتيش وفي الحصول على المعلومات المطلوبة للنظام. الا انه اذا ما سعى العراق وبصورة منتظمة لتعويق عمل اللجنة من خلال منع الوصول الى المواقع- على سبيل المثال- فانه لن يكون في امكان اللجنة ان تقدم لمجلس الامن التطمينات التي يسعى للحصول عليها فيما يتعلق بالتزام العراق بشروط الفقرة (١٠) من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) واذا ماحدثت مثل هذه الواقعة فان اللجنة ستقوم فورا باطلاع المجلس عليها.

٤- حالما يتم تخفيف او رفع الحظر المفروض على العراق بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وطبقا للفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والى المدى الذي يسمح فيه العراق باستيراد المواد ذات الاغراض المزدوجة مرة اخرى، سيتطلب الامر اضافة عنصر هام لعملية المراقبة الشاملة لقدرات العراق ذات الاغراض المزدوجة الا وهو آلية التصدير والاستيراد المنصوص عليها في الفقرة (٧) من القرار ٧١٥ (١٩٩١).

ثالثا-خطوات تنفيذ الخطة

٥- يعتمد تنفيذ الخطة على حصول اللجنة على حصر كامل للقدرات العراقية السابقة والحصول على معلومات شاملة عن القدرات والنشاطات الحالية ذات الاغراض المزدوجة في العراق، الا

انه وحتى ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ فشل العراق في الوفاء بالتزاماته بموجب القرار رقم ٧١٥ (١٩٩١) وخطط المراقبة المستمرة والتأكد من التزام العراق المصدق عليها بموجبه.

وحتى ذلك الوقت لم يتقدم باي اقرارات طبقا لمتطلبات تلك الخطط. كما انه اعاق وحجب بعض النشاطات التي تعتبر ذات طبيعة قابلة للمراقبة. وبالتالي فانه ضمن الظروف السائدة والى ان يلتزم العراق، فان اللجنة وبالرغم من قيامها بالعديد من الاعمال التمهيدية ليست في موقف يمكنها من البدء في خطتها.

٦- حالما تم الحصول في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ على موافقة العراق الرسمية على القرار الذي جرى تبنيه في ١١ اكتوبر ١٩٩١، قامت اللجنة التي استمرت في التثبت من كافة اوجه برنامج العراق السابق، فورا باعادة تخصيص معظم مصادرها لاقامة نظام للمراقبة المستمرة حالما يصبح هذا الامر ممكنا.

وبالاضافة الى ذلك زادت اللجنة عدد موظفيها في نيويورك زيادة كبيرة وذلك لضمان ان النقص في الموظفين لن يشكل عنصرا هاما في تعطيل هذه المهمة. وان اعادة التخصيص وزيادة المصادر هذه قد اتضحت اهميتها، حيث نجد انه خلال الثلاثين شهرا الى نوفمبر ١٩٩٣ اجرت اللجنة ٤٤ عملية تفتيش بينما في العشرة اشهر التي مضت منذ ذلك الحين اجرت اللجنة او بدأت في أجراء ٢٩ عملية تفتيش تعلقت جميعها ما عدا خمس منها بصورة مباشرة بخطة المراقبة المستمرة والتاكد من التزام العراق.

٧- تظهر طبيعة العمليات وعدد عمليات التفتيش التي اجريت بان اقامة نظام المراقبة المستمرة يعتبر مهمة ضخمة ومعقدة، حيث استدعت التفتيش على كامل فئات المواقع والصناعات التي لم يقم موظفوا اللجنة بزيارتها من قبل. ولقد اضطر هذا الامر اللجنة للتأقلم مع الوضع كمايلي:

- تطلبت عمليات التفتيش الجديدة خبرة لم تستخدمها اللجنة من قبل، بل انها غير متاحة لها في اوساط موظفيها. وبالتالي قامت اللجنة باللجوء الى مصادر عدد كبير من الدول الاعضاء وذلك لضمان قيامها بعملياتها على اساس اعلى المستويات القياسية. الا انه وبالرغم من ذلك لم تجد في العديد من المجالات الخبرة اللازمة في اوساط موظفي الحكومات التي اعانت اللجنة، وكان عليها بالتالي الحصول على هذه الخبرة من خلال توظيف اخصائيين من القطاع الخاص الصناعي.

- هناك حاجة الى تطوير اساليب جديدة لاجراء عمليات التفتيش الاساسية ولتقييم جدوى اساليب المراقبة.

- يجب تطوير تطبيقات تكنولوجية جديدة لخدمة احتياجات المراقبة التي تم تحديدها خلال عمليات المراقبة الاساسية.

٨- الخطوات المحددة التي اتخذت لاقامة وتشغيل نظام المراقبة المستمرة منذ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ جرى وضعها بالتفصيل في الملحق (١) للوثيقة رقم س (١٩٩٤) ٤٨٩ وفي الملحق (١) لهذا التقرير.

والفقرات التالية تلخص الوضع الحالي لهذه الانشطة.

أ- معرفة البرامج السابقة

٩- تنامت معرفة اللجنة ببرنامج العراق السابقة بصورة كبيرة خلال الستة اشهر السابقة، ويرجع ذلك الى تحسن الوضع فيما يتعلق باقرارات العراق والى جهود التفتيش والتحليل التي قامت بها اللجنة. وكنتيجة لذلك فان اللجنة الان في طريقها الى التوصل الى تفهم كامل لهذه البرامج السابقة.

١٠- بعد التوصل الى صورة كاملة لبرامج العراق السابقة فيما يتعلق بالاسلحة المحظورة امرا هاما، وذلك لانه يوفر جزءا هاما من المعلومات الاساسية التي تنطلق منها اجراءات الرقابة والتحقق طويلي المدى. ومن المهم ايضا التثبت من اقرارات العراق اذا كان لنا ان نثق في البيانات الاساسية، وبالتالي الثقة في النظام الذي اقيم على اساسها.

وستستمر الجهود المبذولة للتثبت من المعلومات التي يقدمها العراق، وبوجه خاص تلك المتعلقة بالامدادات الاجنبية. واذا ما وضعنا في الاعتبار ان العراق تقدم فقط بوثائق محدودة (حيث ادعى ان كافة الوثائق المتعلقة ببرامجه السابقة قد اصابها الدمار)، وان هذه الجهود كان عليها الاعتماد على نشاطات اللجنة وجهودها التفتيشية وعلى التحقيق مع الموظفين العراقيين ممن لهم صلة بهذه البرامج، ومن خلال الاتصال بالحكومات التي اعلن بانها قدمت هذه الامدادات او يفترض قيامها بذلك.

ومن خلال هذه العملية حصلت اللجنة على معلومات اضافية كانت هي نفسها في حاجة الى اجراء المزيد من التحقيقات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بوضع معدات الانتاج وكيفية الحصول على المواد واستخداماتها في البرامج. ولقد كشفت بعض هذه التحقيقات تناقضات في الاقرارات العراقية. وبينما ساعدت هذه الجهود في سد الثغرات التي تحتويها الاقرارات العراقية عن البرامج السابقة، وفي التثبت من الاوجه الاخرى التي تم الاقرار بها ولم يتم دعمها بادلة اضافية، الا ان المطلوب هو قيام العراق بخطوات اضافية لتقديم كافة المعلومات اللازمة. وفي هذا الصدد يجب استكمال التزام العراق- الذي عبر عنه في العديد من المناسبات- بالتعاون في توفير المعلومات الاضافية المكملة والتوضيحات المتعلقة ببرامجه السابقة، وذلك لاهمية هذا الامر في التوصل الى الصورة الكاملة للبرامج المشار اليها اعلاه، وبالتالي في تعزيز الثقة في نظام المراقبة.

ب- اقرارت العراق حول القدرات الحالية

١١- لقد تحسن الوضع كثيرا عما كان عليه في نوفمبر ١٩٩٣، عندما اعلن العراق، لدى قبوله شروط القرار ٧١٥ (١٩٩١) ان تقاريره السابقة بعنوان "معلومات وبيانات تتعلق بخطة الرقابة والتحقق طويلي المدى" ينبغي "ان ينظر اليها على أساس انها قد اعدت وقدمت متوائمة مع شروط القرار ٧١٥ (١٩٩١) ومع الخطط المعتمدة المتعلقة به". وردت اللجنة في حينه بان تلك التقارير السابقة كانت ناقصة من عدة نواح ولايمكن اعتبارها كأقرارات اولية طبقا لتلك الخطط، كما انها لا تشكل اساسا كافيا لتخطيط وتنفيذ سليمين لعمليتي الرقابة والتأكد المستمرتين.

١٢- لقد تلقت اللجنة منذ ذلك الحين، كما كبيرا من المعلومات حول انشطة العراق وقدراته المزدوجة الاغراض، يكفي لممارسة الرقابة والتحقق طويلي المدى، بصورة مؤقتة، بيد ان بعض الاقرارات العراقية بهذا الصدد مازالت غير كاملة. والعراق في حاجة لتحسين هذه الاقرارات.

فهناك فجوات وتناقضات في جميع المجالات التي سعت اللجنة جاهدة لايجاد حلول لها. وقد واجهت صعوبات كبيرة في الحصول على البيانات الضرورية وخاصة في المجال البيولوجي وتوضح العملية التي تتبعها اللجنة في التغلب على هذه الصعوبات، الطرق المتبعة في المجالات

الاخرى، ويصف القسم III من الملحق الاول هذه الطريقة بالتفصيل.

١٣- استشارت اللجنة، اثناء المباحثات التي جرت في سبتمبر ١٩٩٤ بينها وبين وفد عراقي رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الى المجالات التي مازالت اللجنة في حاجة الى بيانات بصددها. وتستمر في العراق تبعا لذلك عملية متابعة على مستوى الخبراء في اطار عمليات التفتيش والرقابة والتحقق المستمر. وقد اقترحت اللجنة طرقا ووسائل تمكن من الحصول على معلومات ضرورية لعملية المراقبة. وقد تلقت اللجنة تأكيدات بانها ستحصل على المعلومات الناقصة.

١٤- اما حجم وتعقيدات عملية اقامة نظام للمراقبة والتحقق طويلي المدى، فهذا ما ينعكس في الصعوبات المطلوبة والتي يواجهها العراق في جمع تلك المعلومات، ويمكن ان تعزى هذه الصعوبات، بقدر كبير، الى حقيقة كون انشطة اللجنة في مجال الرقابة والتحقق طويلي المدى، قد ادت بها الى الذهاب الى مواقع لم تكن قد زارتها من قبل، وبالتالي الى الاتصال بمسؤولين عراقيين لم يسبق لهم ان تعاملوا مع اللجنة. ولابد من بذل مزيد من الجهود لتعليم هؤلاء المسؤولين (الموظفين) العراقيين.

اولا من جانب العراق بالذات الملزم بتوفير اقرارات كاملة، ولكن ايضا من جانب اللجنة، فيما يتعلق بتوضيح متطلبات الخطة. ويمكن لذلك ان يقوم الوضع خلال الاشهر المقبلة.

ج- عمليات تفتيش اساسية

١٥- ترمي عمليات التفتيش الاساسية الى تقدير ما اذا كان موقع ما يتطلب مراقبة، والى وضع توصيات حول الكيفية التي ينبغي ان تتم بها عملية المراقبة في ذلك الموقع ان كان يتطلب ذلك حقا، وحل الاشياء التي ينبغي وضع علامات عليها وحول تركيب اجهزة المراقبة، اما المنتج النهائي لعملية التفتيش الاساسية، بعد ان تتخذ قرارات بصدد هذه التوصيات، فهو وضع بروتوكولات للمراقبة والتأكد لكل موقع تنبغي مراقبته.

وتتضمن مثل هذه البروتوكولات جميع المعلومات حول الموقع واتصالاته بمنظمات اخرى ذات علاقة بالانشطة الرقابية للجنة.

١٦- لقد قام سبعة وعشرون فريقا تفتيشيا، اضافة الى العديد من الزيارات التي قامت بها مجموعات صغيرة من الخبراء في تكنولوجيا المجسات، بانشطة ذات علاقة بالحصول على معلومات اساسية. ومع ان هذه العملية لن تكتمل ابدا، اذ ان النظام سيتطور باستمرار استجابة الى التغييرات التي تطرأ على القاعدة الصناعية العراقية والى التطورات في التكنولوجيات ذات العلاقة (مثل تطوير عمليات جديدة لانتاج اشياء او مواد محظورة او تطوير تقنيات مراقبة جديدة) فان اللجنة تمتلك الان المعلومات الضرورية لاعداد بروتوكولات مراقبة وتأكد صالحة للتطبيق بالنسبة لجميع المواقع التي ستخضع لمراقبة منتظمة.

١٧- لقد حققت العملية اكبر تقدم في مجال الصواريخ فجميع البروتوكولات التي يتم تصورها حاليا قد جرى اعدادها لحوالي ثلاثين موقعا. ففي المجال الكيميائي اكتملت جميع عمليات التفتيش الاساسية، ويستخدم العاملون مع اللجنة في نيويورك البيانات التي تم جمعها بهذه العمليات في اعداد حوالي خمسين بروتوكولا. وقد جرى اكمال تلك المتعلقة باكثر المواقع اهمية.

اما في المجال البيولوجي، فمع انه مازالت هناك ثغرات في المعلومات المقدمة حول القدرات ذات الاغراض المزدوجة، ومع ان المزيد من عمليات التفتيش ستجرى لمعالجة هذا الامر، فان اللجنة قد اكملت عملياتها التفتيشية الضرورية لاعداد بروتوكولها، وتأمل في ان تحصل، قريبا، على معلومات كافية لاتمام البروتوكولات التي يجري تصورها حاليا والتي تبلغ حوالي ٧٥ بروتوكولا.

د- تركيب المجسات والعلامات المميزة

١٨- لقد اسفرت عمليات التفتيش الاساسية عن تزويد اللجنة بالمعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قرارات بصدد انماط العلامات المميزة ومجسات المراقبة التي ستستخدم في نظام الرقابة والتحقق طويلي المدى، بشكل عام، وفيما يتعلق باعدادها وبالاماكن التي ستنشر فيها. وقد اكملت عملية وضع علامات على جميع الاشياء ذات الاغراض المزدوجة وعلى جميع الصواريخ قصيرة المدى المسموح بها، كما تم تركيب مجسات في مجال الصواريخ.

اما في المجال الكيميائي فقد تم تركيب اربعة اجهزة كيميائية لاخذ عينات من الهواء في احد المواقع. وهناك خطط لتركيب عشرين جهازا اخر من هذا النوع اضافة الى الات تصوير للمراقبة واجهزة لقياس التدفق. وقد وضعت علامات مميزة على جميع الاشياء المحددة ذات العلاقة والاغراض المزدوجة في المجال الكيميائي. اما في المجال البيولوجي فمازالت عملية وضع علامات مميزة على الاشياء التي جرى تحديدها مستمرة. ويوجد حاليا فريق في العراق لمتابعة هذه المهمة.

وقد اعدت خطة شاملة لتركيب وتشغيل الات تصوير للمراقبة يتم التحكم فيها عن بعد في جميع المواقع البيولوجية الرئيسية، وذلك من قبل فريق ارسل الى العراق لدراسة جدوى تركيب مجسات يتم التحكم فيها عن بعد، في المنشآت البيولوجية.

وقد حددت اللجنة الاموال والمعدات للمضي قدما في تنفيذ هذه الخطة دون ابطاء. وحصلت اللجنة على مساعدة معتبرة من العراق فيما يخص تركيب المجسات والعلامات المميزة.

هـ - مركز الرقابة والتحقق في بغداد

١٩- اتضح، لدى الشروع في عملية اقامة نظام للرقابة والتحقق طويلي المدى، ان اللجنة ستكون في حاجة الى اقامة مركز في بغداد لتشغيل هذا النظام.

وقد تم ابلاغ مجلس الامن بالعزم على اجراء ذلك، في مارس وابريل عام ١٩٩٤ (الوثيقة رقم اس/١٩٩٤/٣٤١ والوثيقة رقم اس/١٩٩٤/٤٨٩).

وقد اجرت اللجنة، منذ ذلك الحين، دراسة جدوى لمثل هذا المركز وحددت موقعا لذلك، وحصلت على موافقة حكومة العراق على استخدام ذلك الموقع لاقامة المركز واعدت خرائط معمارية وهندسية لاعادة هيكلة المبنى المعني ليتواءم مع متطلبات المركز. وقبلت عرض الحكومة العراقية بالقيام بعملية اعادة هيكلة المبنى. واشرفت على اعمال البناء واجرت معاينة امنية لدى اتمام عمليات البناء التي قامت بها حكومة العراق. كما اعدت برنامجا امنيا للمراكز وحددت المكونات الرئيسية للنظام الامني (الابواب المقفلة والحواجز من القضبان المتصالبة وكاميرات المراقبة) وحصلت على كثير من الاثاث والمعدات الضرورية للمركز، وبدأت عملية تركيب اجهزة الاتصالات وغيرها من المعدات الضرورية للمركز.

وتنوه اللجنة بمساهمة العراق وتعاونه في تنفيذ عمليات البناء الضرورية لاقامة نظام الرقابة.

وقد ساهمت هذه الجهود وخاصة تلك المتعلقة ببناء سارية للاتصالات وبتجديد المبنى، كي يستخدم لمركز بغداد للرقابة والتحقق، كثيرا في التعجيل في تنفيذ عملية انشاء النظام (يتضمن الملحق ٢ تفصيل كامل حول هذا الموضوع).

٢٠- سيحتوي لتشغيل على مايلي، مكاتب لمدير المركز ونائبه ولخبراء مراقبة في كل من المجالات التي ستجري مراقبتها.

الصواريخ، المجال الكيميائي، المجال البيولوجي - ومن جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجال النووي. ولخبراء في مراقبة الصادرات والواردات الى جانب مختبرات بيولوجية وكيميائية، ولفريق التفتيش الجوي ومختبره التصويري ومكتبته التصويرية واجهزة اتصالات مع نيويورك وفيينا وجميع المجسات التي يجري التحكم فيها عن بعد والتي ركبتها فرق التفتيش، ومعدات لمعاينة منتجات كاميرات المراقبة التي يتم التحكم فيها عن بعد، وامدادات طبية ولوجستية، بما في ذلك طائرات سمتية ووسائل نقل برية وخدمات ترجمة خطية وفورية. ومن المتوقع ان يعمل في المركز عندما يصبح جاهزا تماما للتشغيل حوالي ٨٠ شخصا.

٢١- وتجري حاليا عملية استئجار عاملين لهذا المركز.

وتعد اللجنة، بالنسبة لخبراء الرقابة والتفتيش الجوي وخبراء مراقبة الواردات والصادرات، مجموعة من الخبراء الذين ستوفرهم حكومات مساندة كي يعملوا في المركز تسعين يوما على الاقل، ويتمثل الغرض من ذلك في ان يعمل الخبراء على فترات دورانية، تمتد كل منها ثلاثة اشهر او ستة، مما يضمن عمل الخبراء في المراكز في عدة دورات، الامر الذي سيوفر الفائدة من وجهات نظر جديدة ومما يتم اكتسابه من خبرات.

٢٢- وفي مجال الصواريخ وصلت اول مجموعة من خبراء المراقبة وشرعت في ممارسة نشاطها في ١٧ اغسطس ١٩٩٤.

ومن المتوقع ان يحل موعد اول فترة دوارة في ١٤ اكتوبر ١٩٩٤. كما وصل اول فريق كيميائي الى العراق في ٢ اكتوبر ١٩٩٤، ليبدأ نشاطه فورا. ومن المقرر ان يصل اول فريق بيولوجي في المستقبل القريب. اما فريق التفتيش الجوي فيعمل في العراق منذ يونيو عام ١٩٩٢.

وسيتم استئجار خبراء مراقبة الواردات والصادرات عندما يصبح واضحا انه قد حان وقت تخفيف او رفع العقوبات التي فرضها قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ (١٩٩٠) وذلك تمشيا مع الفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

و - اجراءات التنفيذ الوطنية

٢٣- تتطلب الفقرتان ٢٠ و ٢١ من خطة الرقابة التي وضعتها اللجنة، ان يتبنى العراق الاجراءات الضرورية لتنفيذ التزاماته بموجب الفقرة (ج) من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرار ٧٠٧ (١٩٩١) والخطة ذاتها، وتتضمن هذه الاجراءات اصدار تشريعات جزائية وزجرية تمنع "جميع الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين من القيام في اي مكان كان، باي نشاط محظور على العراق بموجب القرار رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وجميع القرارات الاخرى ذات العلاقة بهذا الامر.

٢٤- لقد قدم العراق للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية مسودة قرار من مجلس قيادة الثورة بقصد جعل هذه المتطلبات سارية المفعول وقد بحثت اللجنة، بصورة غير رسمية مسودة القرار هذه وتقدمت باقتراحات محددة. ووجهت اللجنة الانتباه الى الحاجة للتمكين من القيام بعمل فوري فيما يتعلق باي تغيير في الاشياء الممنوحة او التي يتم التحكم فيها طبقا للملاحق التابعة لخطة اللجنة، اذ انه من الممكن ان تجري مراجعة وتعديل هذه الملاحق من حين لاخر. ويبدو من الافضل لو تم تضمين قوائم مثل هذه المواد والمعدات في لوائح ادارية بدلا من تضمينها القانون ذاته. وقد تعهد الجانب العراقي باعادة النظر في ذلك الجانب من مسودة المرسوم، الذي الحق قوائم هذه الاشياء بالمرسوم ذاته، وذلك قبل عرضه على مجلس قيادة الثورة لتبنيه من قبل ذلك المجلس.

٢٥- كما اشارت اللجنة الى الرغبة في ان يجعل هذا التشريع من الواضح ان التعاون من جانب الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين في العراق مع اللجنة في تنفيذ مهامها مطلوب وضروري وان مثل هذا التعاون لن يعرض احدا لاية اجراءات قانونية وعقابية.

رابعا- الية ضبط الصادرات والواردات

٢٦- كما ذكر في التقرير السابق (اس/١٩٩٤/٤٨٩) الذي اعدته اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لما نصت عليه الفقرة السابعة من القرار ٧١٥ (١٩٩١)، فان ورقة التصور تلخص اقتراحهما لاقامة آلية ضبط الصادرات والواردات لمراقبة اية مبيعات او توريدات مستقبلية من دول اخرى الى العراق من المواد المتصلة بتطبيق الفقرة (ج) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الاخرى ذات الصلة. وترسي ورقة التصور، الاجراءات من اجل ابلاغ اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالصادرات من المواد الثنائية الغرض الى العراق. وسف تقوم الدول المصدرة لمثل هذه المواد والعراق بالابلاغ عن هذه المواد المشار اليها في الملاحق الخاصة بخطط اللجنة والوكالة، للرقابة والتحقق طويلي المدى المنصوص عليها بالفعل في قرار مجلس الامن رقم ٧١٥ (١٩٩١).

٢٧- في الثالث عشر من شهر مايو ١٩٩٤، وجه الرئيس التنفيذي للجنة رسالة الى رئيس اللجنة المشكلة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) اي "لجنة العقوبات" للنظر والموافقة عليها من قبل اللجنة. وينبغي التذكير بان الفقرة السابعة من القرار ٧١٥ (١٩٩١) تطلب من لجنة العقوبات واللجنة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بلورة آلية ضبط الصادرات والواردات "بالتعاون فيما بينها" للموافقة عليها من قبل المجلس.

٢٨- اشار الرئيس التنفيذي في تلك الرسالة الى ان الفقرة السابعة وضعت تصورا لنظام رقابة لامد غير محدد وهكذا، فهم ان الفقرة السابعة من القرار ٧١٥ (١٩٩١) قصد منها اتخاذ تدابير لمراقبة المبيعات والامدادات التي تصل العراق من دول اخرى من المواد ذات الاستخدام الثنائي بعد رفع العقوبات العامة المفروضة على هذه المواد وفقا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، طبقا للفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٢٩- ومن اجل تجنب اي التباس بين نظام العقوبات والية المراقبة، اقترح الرئيس التنفيذي ضرورة الحفاظ على الفصل الكامل بينهما وسيكون لدور لجنة العقوبات الاولوية طالما ظلت المواد المشمولة بخطط الرقابة والتحقق طويلي الامد، خاضعة للعقوبات العامة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وسيتم دراسة المطالبات بأية مبيعات للعراق باعتبارها ضرورية للحاجات المدنية، وفقا للاجراءات المتبعة في لجنة العقوبات. وحالما يتم رفع العقوبات المفروضة بموجب القرار

٦٦١ (١٩٩٠) على اية مواد ثنائية الغرض او اصناف اخرى، فسوف تصبح هذه المواد خاضعة لآلية ضبط الصادرات والواردات (الى العراق).

٣٠- لقد تم تسليم ورقة التصور المشترك للجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية اضافة الى رسالة الرئيس التنفيذي لتلك اللجنة. ويبدو ان المناقشات غير الرسمية داخل لجنة العقوبات قد كشفت انه يمكن التوصل الى اجماع بشأن الاقتراح الوارد في ورقة التصور. ومع ذلك، فضل اعضاء اللجنة، قبل الذهاب الى مجلس الامن بالاقتراح الثلاثي بشأن آلية ضبط الصادرات والواردات (العراقية)، فضلوا اعداد تقرير بقائمة اكثر تفصيلا من المواد الواردة في الملاحق ذات الصلة بخطة اللجنة لاستمرار المراقبة والتحقق.

٣١- وعلى ضوء ذلك، قررت اللجنة التحضير لتعديلات التقرير. وقد تم استكمال هذه القوائم المعدلة لان، وسيتم عقد جلسات نقاش غير رسمية للخبراء، عما قريب، للبت في مدى ملاءمة التعديلات لغرض تطبيق اجراءات اعداد تقارير بالصادرات. ومن المقرر ان يتم استكمال هذه النقاشات في المستقبل القريب، وبعد ذلك ستكون التعديلات المقترحة على الملاحق، متاحة امام لجنة العقوبات وسيتم اعداد تقرير بذلك الى مجلس الامن. وسيتم التذكير بان خطط اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستمرار المراقبة والتحقق، تسمح للجنة والوكالة بتحديث ومراجعة الملاحق لخطهما على ضوء المعلومات والتجارب المستقاة من تطبيق القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) والخطط الاخرى، بعد ابلاغ المجلس بهذه التعديلات. وهذا، بالتالي هو الاجراء الذي سيتم اتباعه. وتأمل كل من اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بان يكون من الممكن بعدئذ تسليم مجلس الامن اقتراحا متفقا عليه من قبل لجنة العقوبات واللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن الية ضبط الصادرات والواردات.

خامسا-العمليات المستقبلية

أ- التمويل

٣٢- ان عملية المراقبة والنشاطات الاخرى للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الجارية وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة، ستكون لامد غير محدد ويجب التخطيط لها على افتراض ان سيكون هناك مصدر كاف ومضمون وطويل الامد من المال، لتمويل هذه النشاطات. ففي الوقت الراهن، وكما ورد تفصيلا في الملحق الثالث من هذا التقرير، فان القيود المالية في ظل الترتيبات القانونية وغيرها القائمة الان، واوشكت على تأخير الحصول على كافة المواد والامدادات المطلوبة من اجل "اقامة نظام الرقابة وتشغيله".

وبعيدا عن هذا الاعتبار، فان الحاجة المستمرة للبحث عن المساهمات النقدية والعينية من الحكومات المختلفة، تضيع الكثير من وقت وجهد الادارة التنفيذية للجنة، الامر الذي يبدد المصادر التي كانت سيتم تكريسها في العمليات. وفي نهاية عام ١٩٩٤، فان الاموال اللازمة لتمويل عمليات اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تستنفد وليس هناك-وقت كتابة- تعهد ثابت بتغطية النقص في هذه الاموال من جديد. وهناك حاجة بان يعالج المجلس مسألة التمويل بشقيها طويل وقصير الاجل، وفي وقت مبكر، اذا ما اريد له ان يمتلك نظاما مضمونا وفعالا للمراقبة.

ب- العمليات والتنظيم

٣٣- توقت اللجنة انها كانت ستركب كافة العلامات المميزة والمجسات، والتجهيز الكامل بالمعدات والطاقم لمركز بغداد للمراقبة والتحقق مع نهاية عام ١٩٩٤، اذا توفرت الاموال اللازمة ولم تظهر عقبات غير مرئية. وسوف يتركز العمل هناك اذن، على القيام بنشاطات المراقبة والتحقق المستمرين والتي تم بدء العمل فيها فعليا. وفي نيويورك، وبينما سيبذل جهد اكبر لحل القضايا المقلقة المتعلقة ببرامج العراق السابقة وعناصر نظام المراقبة والتحقق طويلي المدى فسيكون هناك المزيد من اعادة توزيع الموارد من الجهود لاقامة نظام مراقبة وتحقق مستمر الى تنظيم وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عمليات المراقبة والاعداد لعملية آلية ضبط الصادرات والواردات.

٣٤- من المؤمل ان تتألف انظمة للمراقبة والتحقق، حتى يتم تطبيق الية ضبط الصادرات والواردات، ان تتألف بصورة مبدئية من النشاطات التالية:

أ- تفتيشات من اجل التأكد من اكتمال قائمة المواقع التي تمت مراقبتها والمخازن، للتحقق من البيانات المتعلقة بالنشاطات التي تم القيام بها في المواقع، او لمتابعة اية معلومات تم الحصول عليها وتضع اشارة استفهام على ايفاء العراق بالتزاماته بموجب الفقرة العاشرة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

ب- المراقبة الجوية بواسطة طائرات اللجنة التي تحلق على ارتفاعات عالية مثل طائرة (يو-٢) او طائرات هليكوبتر.

ج- حفظ بروتوكولات المراقبة والتحقيق في المواقع من قبل خبراء المراقبة في مركز بغداد للمراقبة والتحقق.

د- مراقبة النشاطات التي يتولاها الخبراء الذين ارسلوا الى العراق لهذه المهمة تحديدا، لان الخبرات المطلوبة لهذا الغرض ليست متوفرة في طاقم المركز، او لان حجم المهمة كبير جدا بالنسبة لعدد الطاقم الصغير في المركز.

هـ- مراجعة وتحليل حصيلة المادة التي جمعتها المجسات المركبة في مواقع مختلفة.

ج مراجعة الملاحق

٣٥- في اطار عمليات اللجنة في العراق، اصبح من الواضح انه تجري هناك عمليات مراجعة منظمة في ملاحق خطة اللجنة لعمليات الرقابة والتحقق طويلة المدى التي تقوم بها. وكان ذلك استجابة لعدد من العناصر.

أ- كما ورد في القسم الرابع اعلاه، فان النقاش مع لجنة العقوبات حول آلية ضبط الصادرات والواردات اظهرت ان الدول المصدرة سوف تتطلب مواصفات فنية اكبر مما تشكل المادة ثنائية الغرض، وبالتالي فان تصديرها الى العراق سوف يخضع لضرورة اعطاء اشعار للوحدة المشتركة من اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما نصت ورقة التصور على ذلك.

ب- الخبرة التي اكتسبتها اللجنة اثناء نشاطات التفتيش التي قامت بها وفي سياق اقامة نظام المراقبة والتحقق طويلة المدى.

ج- مطالبة العراق بتحديد محتويات ملاحق خطة اللجنة بتفصيل فني اكبر لمساعدته (اي العراق) في فهم ما تشتمل عليه هذه الخطط.

٣٦- وكما اشير انفا، فقد اعدت اللجنة التعديلات على الملاحق. ومن شأن هذه التعديلات ان تخدم كافة المعنيين في اداء التزاماتهم بموجب خطة اللجنة وآلية ضبط الصادرات والواردات وبالتالي المساهمة في زيادة فعالية النظام باكمله في مراقبة التزام العراق

بالفقرة العاشرة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

سادسا. خاتمة

٣٧- لقد كانت عملية اقامة نظام للرقابة والتحقق طويلي المدى عملية بالغة التعقيد وصعبة التنفيذ. وتعتقد اللجنة ان العناصر الاساسية لنظام شامل قد اكتمل الان، لكنها خططت لادخال اضافات فنية في المستقبل القريب الى النظام لتحسين فعاليته وملاءمته. وعلى اية حال، فعلى ضوء التقدم الذي تمت الاشارة اليه آنفا، فان نظام اللجنة للرقابة والتحقق طويلي المدى، يعمل الان بصورة مؤقتة. وقد بدأت عملية الاختبار الشاملة لفعالية النظام.

٣٨- وستكون الخطوات التي يتخذها العراق باتجاه الايفاء بالتزاماته وفقا للخطط التي تمت الموافقة عليها بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١)، شرطا اساسيا للتشغيل الفعال للنظام. واذا ما امتد مستوى التعاون العراقي نفسه القائم اليوم فيما يتعلق باقامة النظام، ليشمل تشغيل نظام الرقابة والتحقق طويل المدى، فربما يكون ثمة مبرر للتفاؤل. وسوف يبقى الرئيس التنفيذي مجلس الامن على علم بالتطورات شهرا بشهر من خلال تقاريره الشفوية حول عمل النظام، وذلك حتى يتمكن المجلس من التوصل الى النتائج الضرورية في الوقت المناسب. وفي المقام الاول، يجب اكتساب الخبرة الكافية في تشغيل النظام لاظهار ان النظام المتكامل سيزود المجلس بالتاكيدات بانه يمكن التحقق بالفعل من التزام العراق بعدم اعادة امتلاك الاسلحة المنصوص عليها في القرارات الدولية.

٣٩- واذا اريد للنظام ان يكون فعالا ومستمرا، على المدى الطويل، فيجب ان يكون ديناميكيا ودقيقا على ضوء التجربة والتطور التكنولوجي وعلى ضوء نمو الاقتصاد العراقي بعد رفع العقوبات.

(نقلا عن القبس الكويتية- ١١-١٢/١٠/١٩٩٤)

(الملف العراقي، لم ننشر الملاحق باعتبارها تقنية وميدانية بحتة، وهذا التقرير في حال اعتماده من جانب مجلس الامن الدولي سوف يرسي قواعد الرقابة الدائمة وطويلة المدى ولكن، مع اضافات فنية سوف يتم ادخالها "في المستبقل القريب"، كون النظام المذكور يعمل الان "بصورة موقتة" وديمومته ترتبط بالاضافات والتحسينات التي ستعتمد).

□□□□

ايكوس: العراق ضيع الامل في تخفيف العقوبات الاقتصادية

القدس ١٢ تشرين الاول ١٩٩٤، ستوكهولم-رويتر، نقل عن رولف ايكوس مبعوث الامم المتحدة للاسلحة قوله ان العراق ضيع فرص فوزه بمراجعة للعقوبات المفروضة عليه منذ اجتياح الكويت. وقال ايكوس رئيس لجنة الامم المتحدة المكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية في تصريح لصحيفة (افتنبلادت) السويدية ان تحركات القوات العراقية باتجاه الحدود الكويتية تعد مأساة للشعب العراقي. وقال ايكوس "هذا امر مؤسف للغاية فقد كنت على اقتناع ان العقوبات كانت ستخفف". واضاف انه "حتى الولايات المتحدة كانت مستعدة وانتقلت القضية الى مرحلة جديدة" قبل ان يحرك العراق قواته الى منطقة قريبة من الحدود مع الكويت. وقال ايكوس وهو سويدي "هذه مأساة للشعب العراقي". واضاف ان الاجتماعات التي عقدها في بغداد في الاسبوع الماضي كانت صعبة.

وقال ايكوس في الحديث الذي ادلى به من نيويورك للصحيفة السويدية ان الرئيس العراقي صدام حسين رأس الاجتماع معه بنفسه "وكانت هناك نغمة متشددة وتهديديه من جانب بغداد. وبدا الامر كما لو كانوا يريدون اجبارنا على الادلاء بتصريحات معينة وقد رفضنا معظم تهديداتهم". وقال ايكوس "المرء لا يعامل مبعوثا دبلوماسيا بهذا الشكل. لكن الامر لم يكن مجرد خصومة شخصية. لكني اعتقد انهم يسعون وراء هدف سياسي". واضاف ايكوس قوله انه بدأ اختبار برنامج المراقبة طويلة الامد يعد الخطوة الاخيرة في برنامج نزع اسلحة الدمار الشامل في العراق. لكنه احجم عن تحديد فترة زمنية للاختبار استجابة لطلب العراق الامر الذي اغضب بغداد.

اذاعة للمعارضة العراقية تحض الجيش على اطاحة صدام

لندن، نيقوسيا- رويتر ١٩٩/١٠/٥- افاد قسم الاستماع في هيئة الاذاعة البريطانية (ب ب سي) امس ان معارضي الرئيس صدام حسين باشروا بث برامج اذاعية موجهة الى الجيش العراقي. ووصفت اذاعة المعارضة صدام بانه "طاغية مجرم نهايته قريبة" ودعت الجيش العراقي الى اطاحته. واوضحت في برنامج التقطته الاذاعة البريطانية مساء الاثنين انها "صوت تمرد الجيش الذي سيقتلع جذور الفساد والقمع ويدفنها في مزبلة التاريخ".

ولفتت الاذاعة البريطانية الى ان هذه هي المرة الاولى التي يلتقط فيها بث الاذاعة المعارضة التي تستخدم اسم "صوت القوات المسلحة العراقية الشجاعة". والتقط البث من مكان في الشرق الاوسط حيث تذاع برامج معادية لصدام بأسماء اخرى منذ اوائل هذه السنة.

برقية من رئيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد الى ولي عهد الكويت

السياسة الكويتية ١٩٩٤/١١/١٣- تلقى سمو ولي العهد ورئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح الرسالة التالية من رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد الدكتور احمد الجلبي.

لقد استمعتم ياصاحب السمو الى تهديدات صدام الاخيرة وتدركون ما تنطوي عليه من نتائج.

اننا ونحن نشاطركم الرؤية والموقف نؤكد ان بقاء دكتاتور العراق في الحكم يعني استمرار التهديد والمخاطر والعدوان. ان رؤيتنا كانت وتظل في صلب الوعي التاريخي لانها لم تنحرف لحظة عما يعنيه دكتاتور العراق وما تعكسه سياساته وتصوراته. وفي الوقت الذي نؤكد فيه رفضنا لطاغية العراق ونهجه التخريبي العدواني نؤكد ان الروابط القومية بين شعبينا كفيلة باحباط مراميه الشريرة والقضاء عليه.

لا نجد ونحن نعرب لكم عن استهجان لغة التهديد والعدوان التي اوردها دكتاتور العراق الا ان نؤكد استنكارنا لها وتصميمنا على التصدي لها لتخليص العراق من هذا الحاكم المتسلط وانقاذ المنطقة من مخاطره وارساء العلاقات العراقية الكويتية على قواعد الاخوة والجيرة والمصالح المشتركة.

تقرير داخلي لوزارة الخارجية العراقية عن زيارة السفير رولف ايكيوس الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة والوفد المرافق له الى بغداد للفترة ٣-٦ تشرين الاول ١٩٩٤

- زار بغداد للفترة ٣-١٩٩٤/١٠/٦ رولف ايكيوس رئيس اللجنة الخاصة على رأس وفد من اللجنة. وخلال مدة الزيارة اجتمع السيد وزير الخارجية والسيد مدير هيئة التصنيع العسكري بالسيد ايكيوس وجرى بحث مفصل للتعاون بين العراق واللجنة الخاصة وبشكل خاص مايتعلق بتأكيد حقيقة ان العراق قد نفذ الالتزامات الخاصة بالفقرات (٨-١٣) وكذلك بنظام الرقابة وبذلك يكون العمل قد تم وفقا لمتطلبات الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ التي تستدعي رفع الحظر الاقتصادي عن العراق بسرعة.

- ذكر ايكيوس ان الغرض من زيارته هو الاطلاع على موقف العراق، وكذلك لايجاز الجانب العراقي بالخطوط العريضة لما سيتضمنه تقريره الذي سيقدمه الى مجلس الامن في ١٩٩٤/١٠/١٠. وسيعلن فيه بدء تشغيل نظام الرقابة بشكل مؤقت وايضا بدء فترة اختبار هذا النظام ولكن دون ان يحدد مدة هذه الفترة.

- اكد الجانب العراقي للسيد ايكيوس عدم وجود اي عقبة تحول دون تشغيل نظام الرقابة تشغيلا كاملا، وان العراق متعاون تماما مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولذلك لاحاجة لوضع فترة اختبار لنظام الرقابة خاصة وان السيد ايكيوس نفسه كان قد اخبر الجانب العراقي في شباط الماضي بقناعته في عدم وجود سبب فني يستدعي وجود فترة اختبار. ولو افترضنا بان طرفا معينا خارج اللجنة يطالب بوجود فترة اختبار ويصر على ذلك فينبغي في هذه الحالة ان تكون فترة الاختبار ستة اشهر كاقصى حد وينبغي تقليصها الى اقل مدة ممكنة خاصة وان علاقة التعاون بين العراق واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تشجع على ذلك.

- وشرح الجانب العراقي للسيد ايكيوس قناعاته الواضحة المستندة على الوقائع والحقائق المثبتة في تقارير العمل والتعاون الذي تم بين العراق واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية طيلة السنوات الاربع الماضية.

ووضح الجانب العراقي حقيقة ان الوقت قد حان منذ مدة للاقرار بحقوق العراق وفق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ بعد ان نفذ العراق جميع الالتزامات المطلوبة منه لتنفيذ الفقرة المذكورة. وان تقرير السيد ايكيوس الذي سيقدمه الى مجلس الامن في ١٩٩٤/١٠/١٠ هو الوثيقة التي ينبغي ان تتضمن نصوصا واضحة تشير الى ان العراق قد نفذ التزاماته وفقا للفقرة ٢٢ كي يستطيع مجلس الامن الشروع بمناقشة تنفيذ هذه الفقرة ورفع الحظر المفروض على صادرات السلع العراقية وفق ما نصت عليه الفقرة المذكورة.

وفي مايلي نقدم عرضا لتنفيذ العراق لالتزاماته:

اولا: تقديم المعلومات بموجب الفقرة (٩-آ) والفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١):

- حدد القرار ٦٨٧ سقفا زمنيا مدته ١٥ يوما لتقديم المعلومات عن الاسلحة المحظورة وبرامج تطويرها والمنشآت والمواقع ذات العلاقة. وهذه يعني محدودية اطار المعلومات المطلوبة التي قدمها العراق وتجاوب مع اللجنة الخاصة في تقديم معلومات اضافية. وقد توسعت اللجنة الخاصة في طلباتها لكي تغطي المعلومات على فترة زمنية واسعة امتدت حتى اواسط السبعينات ولتشمل تفاصيل انشطة ثانوية وهامشية بعضها لايمت بصلة اصلا بالمطلوب بقرار مجلس الامن.

- في عدة مناسبات اعلنت اللجنة الخاصة بان العراق اوفى بالتزاماته وتثبت ذلك في تقريرها الا انها تعود مرة اخرى لاسباب لاعلاقة للعراق بها وتحت ذريعة ظهور أدعاءات جديدة من دول عن برامج غير معلنة في العراق (جميعها اثبت بطلانه) او بسبب تأخر بعض الدول في التعاون مع اللجنة الخاصة تتعلق بالتحقق من معلومات مجهزين واستيرادات.

- المعلومات التي قدمها العراق استلمتها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقارير تحريرية وتقارير كاملة وشاملة ونهائية اعدها الجانب العراقي اضافة الى المعلومات الشفوية التي نوقشت في اجتماعات مطولة ومكثفة مع فرق التفتيش والوفود الفنية التي ارسلتها اللجنة الخاصة والتي بلغ عددها لحد الان ٩٥ فريق تفتيش كان قسم منها يمكث لفترات طويلة تصل الى شهر كامل. كما ان كثير من المعلومات قدمها الجانب العراقي من خلال المراسلات التحريرية.

- وكان العراق ومنذ البداية متعاونا ولم تجد فرق التفتيش التابعة للجنة والوكالة ما يتناقض والمعلومات التي قدمها وبخصوص الوثائق التي دمرت خلال العدوان العسكري على العراق فقد عوضها العراق بالقيام باستذكار للمعلومات وتثبيتها بتقارير تفصيلية وسلمها الى اللجنة الخاصة واستلم رسالة رسمية مؤرخة في ١٩٩٤/٢/٥ موقعة من قبل السيد ايكيوس يعترف فيها بان المعلومات التي قدمها العراق ذات مصداقية عالية. وان اللجنة اقتنعت بان الوثائق فعلا مدمرة وانها لاتحتاج الى اية وثيقة داعمة ومع ذلك اثار السيد ايكيوس هذا الموضوع مجددا في تموز ١٩٩٤، وجاءت فرق تفتيش من اللجنة الخاصة لتتأكد من دقة المعلومات التي قدمها العراق. واكدت تقارير فرق التفتيش عدم عثورها على اية مؤشرات او موجودات تشير الى ما يتناقض مع المعلومات التي قدمها العراق عن برامجه السابقة.

ثانيا: التدمير وازالة الضرر:

- طلبت الفقرة ٨ والفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ان يقبل العراق بتدمير وازالة الضرر للاسلحة والمعدات المحظورة بموجب القرار المذكور وهذه المهمة انتهت منذ عام ١٩٩١ عدا الاعتدة والمواد الوسيطة الكيمياوية حيث تطلب تدميرها اجراءات سلامة معقدة فرضتها اللجنة مما ادى الى تأخير نقل الوقود النووي لاسباب تتعلق بالسلامة وايجاد دولة تقبل بخزن الوقود الى بداية عام ١٩٩٤ حيث تم نقله الى الاتحاد الروسي.

- شمل التدمير معدات عامة غير تخصصية مثل مكائن خراطة ولحام وضاغطات هواء وشاشات تلفزيونية اعتيادية وغيرها من الفقرات التي كان يمكن الاستفادة منها للاغراض التي لايمنع القرار ٦٨٧ الاستفادة منها. كما شمل التدمير اكثر من (٥٠) الف متر مربع من الابنية والانشاءات ورغم هذه التطرف الواضح كان موقف العراق متعاونا.

- وفي مجال تدمير الاعتدة والمواد الكيمياوية الاولية والوسيطة، قام العراق بتصميم وتنفيذ وحدتين للتدمير الاولى محرقة والثانية وحدة تحلل مائي استخدمت لهذا الغرض وساعدت في انجاز المهمة بسرعة بعد ان اخضعتهما اللجنة الى فحوصات دقيقة قبل استخدامهما. وقد تم اكمال العمل في نيسان ١٩٩٤.

- في مجال نقل الوقود النووي قام العراق بانجاز كافة الاعمال الهندسية واللوجستية التي ادت الى تنفيذ نقل الوقود في الوقت المحدد بالرغم من تأخر الوكالة اكثر من ثلاثة اشهر في بدء العملية.

- وكنتيجة لعمليات التدمير لمختلف فقرات البرامج السابقة فان العراق اصبح خاليا تماما من اي سلاح او عتاد او معدات محظورة منذ نهاية عام ١٩٩١ فيما يتعلق بالصواريخ والمجال النووي والبحوث البايلوجية المتعلقة بالنشاط السابق، ومنذ نيسان ١٩٩٤ بالنسبة للنشاط الكيمياوي وبذلك تحقق الهدف الاهم من صدور القرار ٦٨٧.

ثالثا: الرقابة المستمرة:

ان الفقرتين (١٠ و ١٣) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) تشيران الى مبدأ الرقابة المستمرة. وقد وافق العراق على قيام اللجنة والوكالة باجراءات ذات صلة بالرقابة قبل قبوله رسميا بالقرار ٧١٥ وتعامل مع خطة الرقابة من الناحية الفنية والعملية حيث باشرت اللجنة والوكالة باستخدام الوسائل التالية ومنذ التواريخ المؤشرة ازاء كل منهما:

- استخدام اللواصق والاختام على المعدات - خريف ١٩٩١.
- جرد المواد واجراءات الاحتواء - خريف ١٩٩١.
- اخذ نماذج من المياه والتربة والهواء منذ ربيع ١٩٩٢.
- استخدام الطائرات السمتية لعمليات الاستطلاع الجوي منذ حزيران ١٩٩٢.
- فرق الرقابة المؤقتة المقيمة في المواقع منذ الربع الاول لعام ١٩٩٣.
- كاميرات المراقبة منذ تموز ١٩٩٣.
- تقديم الاعلانات العراقية ذات الصلة بالرقابة المستمرة منذ تشرين الاول ١٩٩١ وحزيران ١٩٩٢.

- وفي تشرين الثاني ١٩٩٣ قبل العراق رسميا بالقرار ٧١٥ (١٩٩١) وذلك بعد استلام العراق لتطمينات واضحة من ان اللجنة والوكالة ستحترمان انشغال العراق المشروع في احترام سيادته واستقلاله.

وكانت اللجنة الخاصة والوكالة تؤكدان قبل ذلك بأن قبول العراق للقرار ٧١٥ رسميا هو المطلوب للبدء بالرقابة وتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

- ان التزامات العراق بموجب القرار ٧١٥ هي التعاون واسناد فرق التفتيش وتقديم الاعلانات الدورية. وقد فعل العراق ذلك منذ فترة طويلة وحتى قبل القبول الرسمي بالقرار ٧١٥ وفي اجواء التشدد التي اتسمت بها المرحلة الاولى من العمل وبالذات في عام ١٩٩١، وواصل تعاونه التام ولحد كتابة هذا التقرير في ١٩٩٤/١٠/٩.

رابعا: الموقف الحالي لتنفيذ اللجنة الخاصة لاجراءات الرقابة:

- انتهت اللجنة الخاصة من اجراء التفتيش الاساس (Baseline Inspection) لكافة الانشطة ووضع البروتوكولات للمنشآت المشمولة بالرقابة والبروتوكول هو دليل تفصيلي عن المنشأة يمكن للمفتش من خلال الاطلاع عليه ان يميز المعدات المشمولة بالرقابة ووسائل الرقابة المعتمدة اضافة الى توفير قائمة فحص (Check List) للفحوصات والمشاهدات التي ينبغي له القيام بها.

- تم شمول ٦٨ موقع بايولوجي و ٢٣ موقع نووي وساند للنشاط النووي و ٣٥ موقع صواريخ و ٣٦ موقع كيمياوي بالرقابة ونصب ٥٨ كاميرة مراقبة في ١٢ موقع وانشاء منظومة مواصلات كفوءة لنقل الصورة من المنشآت الى فندق القناة.

- تم جرد وتأشير المعدات المشمولة بالرقابة عن طريق وضع لواصق خاصة عليها (Tags) بلغ عددها (٤٠٠) لاصق اضافة الى وضع لواصق على الصواريخ المشمولة وعددها بحدود ١٢٠٠ صاروخ.

- بلغ مجموع فرق التفتيش التي زارت القطر لاغراض الرقابة منذ مطلع العام الحالي ولحد الن ٣٥ فريقا وبلغ عدد الزيارات التي قامت بها هذه الفرق (٤٦٠) زيارة كانت حصة النشاط البايولوجي منها بحدود (١٨٠) زيارة.

- تم تأسيس مركز للرقابة في بغداد يعمل فيه الان مفتشون دائميون لانشطة الصواريخ والمجال النووي، والكيمياوي وتقوم كل مجموعة منهم باجراء (٤ الى ٥) زيارات مفاجئة للمواقع المشمولة في الاسبوع الواحد.

- تم استخدام ٤ فرق للاستطلاع الجوي بصورة دورية منذ بداية العام الحالي ويستخدم فريق الاستطلاع الجوي الطائرات السمتية والكاميرات الفوتوغرافية والفيديوية في تصوير المواقع المشمولة. وقامت هذه الفرق باستطلاع ١٥٢ موقع منذ ١٩٩٤/١/١ ولحد الان ١٩٩٤/١٠/٨ وبلغ مجموع ساعات الطيران لهذه الفترة ٣٢٠ ساعة، علما بأن مجموع ساعات الطيران منذ حزيران ١٩٩٢ ولغاية ١٩٩٤/١/١ كان (٢٠٠٠) ساعة.

ان المتبقي عمليا من اعمال الرقابة هو نصب كاميرات في موقعين بايلوجيين ولايمثل ذلك الاجزءا تافها بالنسبة لانشطة تأسيس الرقابة وتشغيلها التي مر ذكرها سابقا. وقد قامت اللجنة الخاصة بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٤ بارسال فريق متخصص لنصب هذه الكاميرات الا انها قامت بسحبه بعد ثلاثة ايام وقبل انجاز العمل تحت ذريعة ان الدولة التي قامت بالتبرع بهذه الكاميرات سحبت الكاميرات لاسباب سياسية وبذلك فان ايجاد بديل ملائم سوف يستغرق وقتا. ويتضح من ذلك التعمد في ابقاء شيء تافه يمكن اللجنة الخاصة من القول بان المراقبة تم تشغليها ولكن بصورة "موقتة".

- من الجدير بالذكر ان اللجنة الخاصة سعت عدة مرات الى اجراءات من شأنها تمديد الفترة المطلوبة لتأسيس وتشغيل الرقابة مثل توسيع عدد المواقع والمعدات المشمولة بالرقابة، والطلب الى الجانب العراقي تقديم اعلانات جديدة بموجب استمارات يتم تغييرها فيما بعد من قبل اللجنة الخاصة، الا ان الجانب العراقي كان دوما يتعاون كي لاتبقى ذريعة القصد منها تأخير انجاز العمل.

خامسا: الفترة الاختبارية:

كانت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تطرحان في السابق بان المطلوب من العراق هو القبول الرسمي بالقرار ٧١٥ ليتسنى لهما ابلاغ مجلس الامن بتطبيق الفقرة ٢٢ ولم يكن هناك اي ذكر لفترة اختبارية او فترة لبناء الثقة.

- وفي ايلول ١٩٩٣ اوضحت اللجنة الخاصة بان تأسيس عملية الرقابة يتكون من ثلاث مراحل هي مرحلة التفتيش الاساسي للمواقع ومرحلة بناء الثقة ومرحلة الرقابة المستمرة التي تبدأ اعتبارا من اول يوم لتشغيل منظومة الرقابة. كما اوضحت بان مرحلة التفتيش الاساسي ومرحلة بناء الثقة متداخلتان وتبدأ الاولى مباشرة بعد تقديم الاعلانات العراقية وان مجموع الفترة المطلوبة لهما ستة اشهر. وبعبارة اخرى فان اللجنة الخاصة ستتمكن من ابلاغ مجلس الامن لتطبيق الفقرة ٢٢ في حزيران ١٩٩٤ بسبب التأخر الذي حصل في قبول القرار (تم في تشرين الثاني ١٩٩٣).

- وفي شباط ١٩٩٤ غيرت اللجنة الخاصة هذا المفهوم ووضعت معايير جديدة للبدء بتأسيس الرقابة وهي اكمال البروتوكولات للمنشآت المشمولة بالرقابة.

- وفي اذار ١٩٩٤ ذكر ايكيوس للسيد وزير خارجية العراق خلال المباحثات عالية المستوى في بغداد بانه لايحتاج الى فترة اختبارية او فترة بناء ثقة لان العراق اثبت تعاونا ممتازا خلال فترة الستة اشهر الماضية. وفي نفس الشهر ابلغ ايكيوس الوفد الفني برئاسة الفريق الدكتور عامر محمد رشيد بان عملية بناء البروتوكولات سوف تستغرق فترة ٣ الى ٤ اشهر بعدها تبدأ الرقابة بالاشتغال.

- عادت اللجنة الخاصة الى اضافة الفترة الاختبارية مرة اخرى منذ نيسان ١٩٩٤ على اساس انها تحتاجها لاغراض اختبار منظومة الرقابة والتأكد من انها فعالة وكفوءة. وهذا الطرح غير صحيح اطلاقا لان عناصر المنظومة من طائرات سمتية وكاميرات ولواصق وغيرها من الوسائل مجربة منذ فترة طويلة تمتد حتى منتصف عام ١٩٩٢. اما تعاون الجانب العراقي فان اللجنة والوكالة اشادتا به منذ اكثر من سنة ولذلك ليس هناك مبرر فني لهذه الفترة الاختبارية.

- على الرغم من ملاحظات العراق على الفترة الاختبارية كونها تقع خارج القرارين ٦٨٧ و ٧١٥، لم تقبل اللجنة الخاصة طلب العراق تثبيت مدة هذه الفترة وتاريخ بدئها بعد ان اكتمل تأسيس وتشغيل الرقابة كما اسلفنا دون ان تعطي اللجنة الخاصة اي مبررات ذات قيمة.

النص الرسمي للبيان العراقي الروسي المشترك

بغداد، رويتر، فيما يلي البيان العراقي الروسي الذي صدر الخميس ١٣ تشرين الاول ١٩٩٤، بعد اجتماع الرئيس العراقي صدام حسين واندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي.

- لقد دعت روسيا الى اتخاذ الخطوات الحاسمة من اجل عدم السماح بتصعيد التوتر واعادة الوضع الى مسار الجهود السياسية والدبلوماسية. هذه الجهود التي تؤدي في المحصلة النهائية الى تحقيق الامن والاستقرار الوطيد في المنطقة الى الغاء العقوبات المفروضة على العراق واقامة علاقات حسن الجوار بين العراق والكويت.

- ونوقشت بعض الاجراءات العملية لاقامة الثقة بين دول المنطقة التي تسمح بازالة الشكوك المتبادلة وخلق جو الثقة بينها.

- وقد اعلن العراق رسميا بانه في الساعة التاسعة من مساء يوم ١٩٩٤/١١/١٢ قد انجز نقل قواته الى مواقع في الخلف وقد ثمنت روسيا عاليا هذه الخطوة من الجانب العراقي.

- واكد العراق استعداده لحل مسألة الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها التي تقررت بموجب قرار مجلس الامن رقم ٨٣٣ بشكل ايجابي.

- ستدعم روسيا بعد اعتراف العراق الرسمي بسيادة وحدود الكويت تحديد البدء الرسمي لتشغيل نظام الرقابة الطويلة الامد بموجب قرار مجلس الامن رقم ٧١٥ وبنفس الوقت البدء بالفترة الاختبارية المحدودة الزمن من اجل التأكد من فاعلية نظام الرقابة وبعد هذه الفترة والتي لاتزيد عن ستة اشهر حسب وجهة نظر روسيا يقوم مجلس الامن باتخاذ القرار لتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ بصورة كاملة وبدون شروط اضافية.

- وتؤكد روسيا انها ستقف الى جانب رفع العقوبات الاخرى في ضوء التقدم الذي ينجزه العراق في تطبيق قرارات مجلس الامن ذات الصلة.

- واكد العراق استعداده لمواصلة التعاون مع اللجنة الدولية الاحمر للتحري عن مصير المواطنين الكويتيين المفقودين واشار كوزيريف الى الاهتمام الخاص لروسيا بهذه القضية الانسانية.

غالبية الأمريكيين تؤيد ارغام صدام حسين على التنحي

واشنطن- رويتر، اف ب (١٩٩٤/١٠/١٣) - اظهر استطلاع للرأي العام أجراه معهد "غالوب" بالتعاون مع شبكة "سي.ان.ان" التلفزيونية الامريكية وصحيفة "يو.اس.توداي" موافقة الامريكيين بنسبة ثلاثة الى واحد على قرار الرئيس بيل كلينتون ارسال قوات الى الكويت.

وافادت نتائج الاستطلاع ان ٧٤ في المئة يؤيدون قرار ارسال قوات امريكية الى الخليج وان ٢٣ في المئة يعارضونه.

ورأى ٨٤ في المئة ان على الولايات المتحدة ان تقوم بعمل عسكري في حال هاجم العراق الكويت

وأيد ٧٢ في المئة فكرة ارغام الرئيس صدام حسين على ترك السلطة.

٧٢٪ كان يجب اسقاط صدام حسين خلال حرب الخليج

٤٢٪ مع بقاء القوات حتى يسقط صدام حسين.

٤٢٪ مع بقاء القوات حتى يزول الخطر.

٣٠٪ مع قصف العراق اذا لم يسحب قواته.

١٢٪ مع قصف العراق حتى اذا انسحب.

قرار التصعيد العسكري وصراع مراكز القوى في العراق

كشفت الصنداي تايمز الاحد، ٩ تشرين الاول ١٩٩٤ نقلا عن مصادر عراقية في بغداد "ان قادة الجيش العراقي يحضون الرئيس صدام حسين علي تنفيذ عملية غزو ثانية للكويت في حين ان صدام نفسه "غير متحمس كثيرا".

واوضحت ان عملية اجتياح جديد للكويت نوقشت قبل اسبوعين خلال اجتماع بين كبار الضباط العراقيين والرئيس العراقي في مقره المحصن. ونقلت عن المصادر ذاتها ان "صقور" الجيش العراقي دافعوا امام صدام عن هذا المشروع، مشددين على ضرورة القيام بعرض للقوة للاستهلاك الداخلي والخارجي، هدفه النهائي تخفيف اثر العقوبات الاقتصادية التي تضعف سلطته.

مصدر فرنسي يؤكد صراع مراكز القوى

الحياة-الجمعة ٢١ تشرين الاول ١٩٩٤، رندة تقي الدين- باريس

علمت "الحياة" من مصدر فرنسي مطلع ان السفير الفرنسي لدى الامم المتحدة جان برنار ميريمية التقى الثلاثاء نائب رئيس الوزراء السيد طارق عزيز في نيويورك ليسأله عن معنى التحركات الاخيرة للجيش العراقي ويجدد اصرار فرنسا على ان يعترف العراق بسيادة الكويت وبالحدود العراقية-الكويتية.

وقال المصدر ان طارق عزيز لم يدل باي اجابة عن السؤال الاول اما بالنسبة الى الاعتراف بالكويت وبالحدود "نسمع من نائب رئيس الوزراء وعودا بان العراق سيقدم على الاعتراف علنا في غضون اسابيع ونسمع كلاما معتدلا وفي النهاية يأتي تصرف بغداد مناقضا كليا كأن القيادة العراقية تريد اسقاط مهمة ديبلوماسييها في الخارج واظهار ان ليست لهم اي سلطة في صنع القرار".

واضاف المصدر ان التحركات العسكرية العراقية الاخيرة قرب الحدود مع الكويت جاءت لتؤكد هذا الامر فكان لقاء وزير الخارجيةالفرنسي الان جوبيه وطارق عزيز في نيويورك الذي ادى الى تقدم ملموس بحيث كان الوزير الفرنسي مقبلا على خوض معركة ديبلوماسية مع الولايات المتحدة في مجلس الامن حول ضرورة بدء اختبار الرقابة على تسلح العراق. ودفعت التحركات العسكرية العراقية فرنسا الى التراجع عن موقفها وابدت الاوساط الفرنسية ارتياحا الى عدم اعلان الخارجية الفرنسية كما كان متوقعا فتح قسم لرعاية المصالح الفرنسية في بغداد تحت العلم الروماني.

وقالت لـ الحياة مصادر ديبلوماسية مطلعة على الوضع الداخلي في العراق ان التحركات العسكرية تعزى الى وجود تيار متشدد مقرب من الرئيس صدام حسين، يتمثل بابنه عدي ووزير الدفاع علي حسن المجيد وهو يرفض المساعي التي يقوم بها طارق عزيز. وتابعت المصادر ان وزير الدفاع وهو ابن عم الرئيس العراقي يهاجم مهمات طارق عزيز. وان مجموعة عدي والمجيد بالتعاون مع قصي الابن الاصغر لصدام الذي يرأس الحرس الجمهوري هي وراء التحركات العسكرية التي شلت مساعي طارق عزيز وسفير العراق لدى الامم المتحدة نزار حمدون.

واضافت المصادر ان هذ التيار يريد الحفاظ على امتيازاته وهو الوحيد في العراق الذي يجد منافع خاصة من الحظر الدولي على البلد.

وتابعت ان هذا التيار عمل على ابعاد برزان التكريتي السفير في جنيف وهو من الذين يدعون الى تشجيع المساعي الدبلوماسية والاعتراف بان العراق خسر الحرب وعليه تقبل النتائج.

وعلمت الحياة من مصادر فرنسية مطلعة ان مدير مكتب عدي زار باريس اخيرا واقام في فندق "جورج الخامس".

عدي ينتقد دبلوماسية عزيز ويطالب بالتغيير

رويتر- ١٩٩٤/١٠/٢٥، اشار عدي الذي يصدر صحيفة "بابل" الى انه ينبغي وضع السياسة الخارجية التي يديرها حاليا طارق عزيز تحت الاشراف المباشر لصدام حسين. وقال عدي في ندوة (١٠/٢٤) اذاعتها محطة تلفزيون الشباب التي يديرها "يجب ان تكون هناك ادارة مباشرة للعمل الدبلوماسي مثلما صارت (هناك) ادارة مباشرة للوضع الداخلي في العراق منذ استلام الرئيس القائد صدام لمجلس الوزراء". وقال ان اللجنة الخاصة للامم المتحدة خدعت الدبلوماسيين العراقيين عندما اقنعتهم بتسليم الاسلحة الكيماوية والصواريخ دون ان يجنوا شيئا في المقابل. وقال "سلمناهم المزدوج وسلمناهم الصواريخ ونحن لم نقبض شيئا . . لذلك بقيت دبلوماسيتنا في دوامة. . تروح الى نيويورك وترجع ولا شيء جديد". غير انه قال ان العراق مصمم على ان لايدع ذلك يحدث ثانية بعد ان اصبحت العلاقات مع اللجنة الخاصة تحت "الاشراف المباشر بطريقة ذكية". وقال ان تخفيف العقوبات او رفعها يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة واسرائيل "ولن ترفع امريكا الحصار عنا"وقال عدي ان الولايات المتحدة تنظر الى العراق كذئب وترى انه من الاسهل لها ان تتعامل مع الذئب داخل القفص وليس خارجه.

واتهم واشنطن بمحاولة تجويع الشعب العراقي بغرض خلق حالة من السخط على امل ان يؤدي ذلك الى تغيير النظام السياسي. لكنه قال ان هذه الاهداف لن تتحقق ابدا. وحث عدي الدبلوماسيين العراقيين على التركيز على روسيا في جهودهم الرامية الى تخفيف العقوبات. لكنه نصح بعدم الاعتماد على الصين او فرنسا.

انفجار استهدف مبنى وزارة الاوقاف العراقية

اعلنت "الطلائع الاسلامية العراقية للانقاذ الوطني" في بيان وزع في بيروت (١٠/٢٠) مسؤوليتها عن "زرع عبوتين في ادارة البحوث التابعة للشعبة الخامسة لمديرية الامن العامة، وهي الشعبة المختصة بمحاربة التيارات الدينية، التي تتخذ من مبنى وزارة الاوقاف ساترا ومقرا لها"

وحمل البيان بعنف على الرئيس صدام حسين "والضجة التي افتعلها على الحدود الكويتية". وحذر من ان الانفجار "انذار جدي لكل الدول والشركات والمصالح الاجنبية التي تحاول الابقاء على نظام البغي الصدامي". واعلن في بغداد ليل الاربعاء ان الانفجار في مبنى الوزارة ادى الى مقتل المدير العام لدائرة المؤسسات الدينية في الوزارة عطا الله محمد صالح، وجرح خمسة اخرين.

الرئيس العراقي مع المواجهة وبرزان وعزيز مع الدبلوماسية

كتبت جريدة البلاد الاردنية (١٩٩٤/١٠/١٢) تحت هذا العنوان تقريرا جاء فيه:

انقضى ايلول ومضى اكتوبر وحل تشرين وكشف للعراقيين زيف الوعود التي حصل عليها عزيز خلال جولاته.

وقد احدثت هذه التطورات وجود تيارين داخل القيادة العراقية، التيار الاول يقوده الرئيس صدام حسين ويضم كلا من الرئيس صدام حسين، وحسين كامل، ووزير الدفاع علي حسن المجيد وعدي نجل الرئيس، ويرى هذا التيار ضرورة التصعيد لتحقيق الانفراج، وتصدير الازمة الداخلية التي اوجدها الحصار للخارج.

ويدعو التيار الاخر الذي يضم طارق عزيز وبرزان التكريتي الى استخدام دبلوماسية هادئة في التعاطي مع الحصار، والاطراف الدولية، الا ان هذا التيار معروف بضعفه في اوساط القيادة العراقية. وكما كان متوقعا لدى المقربين من الرئيس العراقي قام التيار الاول بتنفيذ رؤيته لتتراجع رؤى التيار الثاني، بأخذ القيادة العراقية قرار التصعيد.

من ناحيتها اكدت مصادر المعارضة العراقية على ان الرئيس صدام حسين شرع في الاستعداد للتصعيد منذ اشهر من خلال اتخاذه عدة اجراءات داخل الجيش والحزب الحاكم. فقد تراجع صدام حسين عن قرار كان قد اتخذه في وقت سابق يقضي بابعاد أبناء عائلة الدوري عن المواقع الحساسة، في اعقاب مشادة جرت بين عبد الرحمن الدوري "عضو القيادة القطرية للحزب" وطبان الحسن وزير الداخلية والاخ غير الشقيق للرئيس العراقي والتي انتهت بالشتائم.

وكانت قرارات الرئيس العراقي التي اعقبت المشادة قد شملت عزل عبد الرحمن وخضر الدوري عضوي القيادة القطرية، وتجميد عزت ابراهيم الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وما يزيد عن ١٨ شخصية دورية بسبب اتهامها باقامة تكتلات داخل الجيش والحزب.

وتشير مصادر "البلاد" المعارضة الى ان عددا من كبار الضباط تمت اعادتهم للخدمة مؤخرا، ومن ابرزهم نزار الخزرجي رئيس اركان الجيش اثناء الحرب العراقية-الايرانية، وحسين التكريتي رئيس الاركان اثناء حرب الخليج، كما اعاد الرئيس العراقي قائد القوة الجوية حميد شعبان التكريتي الى موقعه بعد ان كان قد اقصي عنه.

الامر الذي لم تكشفه دوائر الاستخبارات الغربية ان الجيش العراقي قام خلال الاسابيع الماضية باستدعاء سري للاحتياط، حيث قامت المنظمات الحزبية بابلاغ مواليد الستينات بدلا من وسائل الاعلام.

كما قام الجيش ايضا باكبر مناورة منذ دخوله الكويت، استمرت ٥ أيام وشارك فيها ١٠٠ الف جندي بقيادة اياد الراوي المقرب من الرئيس العراقي والذي لمع نجمه خلال حرب الخليج الاولى.

وبعد التمرين تحركت الوحدات الثلاث التي شاركت في مناورة "الصقر الذهبي" من البادية الجنوبية وعلى محوري -الناصرية-الزبير-البصرة-الزبير. في هذا الصدد يقول عسكريون معارضون ان حركة القوات التي تنتمي للجيش والحرس الجمهوري كانت على شكل القوس "نصف دائري" وان القيادة العراقية حرصت على تقدم القوات نحو الجنوب بنفس الطريقة التي تقدمت بها لدى دخولها الكويت في ٢ اب ١٩٩٠. والواضح ان القيادة العراقية استفادت من تجربة ازمة الخليج وحربه الثانية فقد قامت بتوزيع ثلثي الجيش العراقي داخل العراق لحفظ الامن الداخلي وتم التركيز في عملية الانتشار على مناطق الموصل ودهوك وزاخو ومثلث خانقين الذي يربط بين كركوك والسليمانية.

الاوساط المقربة من القيادة العراقية تؤكد على ان استخدام بغداد للخيار العسكري ضد الكويت امر مستبعد، وتعتقد ان التحرك العراقي باتجاه الجنوب يستهدف اصابة عدد من العصافير بحجر واحد.

وعلى ما يبدو ان اول ما كانت تهدف اليه بغداد من خلال خطوتها الاخيرة توريط الرئيس الامريكي بيل كلينتون باثارة زوبعة حول سياسته الخارجية في الوقت الذي بدأ العد التنازلي لانتخابات الرئاسة الامريكية. وقد شجعت القيادة العراقية التقارير الدولية التي ترى بان الادارة الامريكية تتحاشى حدوث صدامات مع اية دولة في العالم، وتستند وجهة النظر هذه على ما حدث في كوبا وهايتي.

ومن ناحية اخرى تشير مصادر دبلوماسية مطلعة الى ان القيادة العراقية تعول على تدخل فرنسي وروسي لصالحها في حال تعرض الجيش العراقي لضربات امريكية، حيث قام طارق عزيز بابلاغ وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه بقرار تحرك الجيش جنوبا، كما اجرت الخارجية العراقية محادثات مع الروس في وقت سابق لترطيب الاجواء بين بغداد وواشنطن في حال حدوث توتر من اجل تطويق الازمة واستبعاد الخيار العسكري. (. . .)

لا ينظر المحللون السياسيون الى التحركات التي تشهدها الحدود العراقية- الكويتية وما رافقها من توتر سياسي الا من زاوية عودة الامريكان الى المنطقة.

ويعتقد اصحاب وجهة النظر هذه بان واشنطن هي المستفيد الوحيد مما يحدث، حيث ستتاح لها فرص ابتزاز حكومات دول الخليج العربي.

بوش يستبعد غزوا عراقيا: لو دخلنا بغداد لواجهنا حرب فيتنام

بوسطن، ناشفيل- اف ب. رويتر (الاربعاء ١٢ تشرين الاول ١٩٩٤)، استبعد الرئيس الامريكي السابق جورج بوش غزوا عراقيا جديدا للكويت، ودافع عن قراره انهاء حرب الخليج بعد طرد القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١.

وقال بوش الذي كان يتحدث ليل الاثنين ان الرئيس صدام حسين "لن يهاجم لاننا سنمحوه مثلما حدث او اسوأ".

وبرر قراره انهاء الحرب بعد خروج القوات العراقية من الكويت مشيرا الى ان التحالف الدولي كان "سينهار وكان العالم العربي سينقلب ضدنا. نحن نعمل طبقا للقانون الدولي، والهدف كان وقف الاعتداء واخراج قوات صدام من الكويت". وتابع ان الولايات المتحدة كانت ستجد نفسها في وضع مماثل لحرب فيتنام لو غزت العراق. لا اريد ان ارى امريكيا واحدا يخسر حياته وسط بغداد في حرب عصابات. كان في امكاننا ان ندخل، ولكن كيف يمكننا الخروج من دون خسائر كبيرة في الارواح. وايد بوش قرار الرئيس كلينتون ارسال قوات الى الخليج، واكد ان مستشار الرئيس الامريكي للامن القومي انطوني ليك اتصل به لمناقشة نشر القوات.

الى ذلك استبعد الجنرال كولن باول رئيس الاركان الامريكي خلال حرب الخليج نشوب حرب جديدة. وقال: "على رغم ان قواتنا تتحرك، لسنا مقبلين على حرب، فهو (صدام) سيرى عرض القوة وسيدرك انه ليس في مصلحته ان يحاول خداعنا".

الملك حسين ينتقد تصعيد العراق العسكري
ويدعو الى الديمقراطية والتعددية في العراق

اجاب الملك حسين في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مساء ١٩٩٤/١٠/١١ مع السيد وارن كريستوفر وزير الخارجية الامريكية عقب المحادثات الرسمية التي جرت بين الجانبين، على اسئلة الصحفيين حول التطورات الاخيرة في الخليج قائلا انه يعتقد ان عقوبات الامم المتحدة على العراق ما كانت لتتم لولا السبب الذي فرضت من اجله وقال اود هنا ان يكون الامر واضحا للغاية بانه فيما يخصنا في الاردن وانا شخصيا في هذه اللحظة من الوقت اود ان اعبر عن حزني العميق وخيبة املي وغضبي لتحرك القوات في جنوب العراق وهذا لا يعني انه ليس من حق اي دولة تحريك قواتها ضمن حدودها . ولكن للفهم الحاصل بان ذلك تكرار لشيء حدث قبل اربع سنوات حيث عانت المنطقة بكاملها من كثير من المعاناة والبؤس وبشكل خاص الشعب العراقي . واذا كان هذا يعني امكانية ان يتقاتل العرب مرة اخرى . واذا كان العراق يتحرك نحو هذا الاتجاه فانه لن يكون قادرا على اقناع احد بهذا التحرك سوى تعميق معاناة الشعب العراقي وتعريض هذه المنطقة للخطر. وفيما يخصنا فنحن سنكون ضد العراق في هذا التفكير وفي نفس الوقت فان معاناة الشعب تستمر . وانا حقيقة لا اعرف كيف سنعالج ذلك ويجب فعل شيء ما بهذا الصدد والعراق مع ذلك بلد وشعب يعتبر تاريخيا جزءا رئيسيا من هذه المنطقة له حقوق بصفته دولة مؤسسة للامم المتحدة . . وهنا افرق بين الحكومة والقيادة والشعب . وفيما يخص الشعب فلهم كل تعاطف واهتمام بمستقبلهم ولكن لا نستطيع ان نتغاضى عن الاعمال التي تخلق جوا يثير الشكوك من جديد لما قد يحدث في اي وقت بهذا الاسلوب اللامسؤول . وانا حزين جدا لكل هذا وكلي امل بان يوجد حل مناسب ويصبح الشعب العراقي حرا من الخوف والتخويف والحاجة . وكل ما ارجوه من امال للعراق هو حياة ديمقراطية وتعددية والتي هي اسلوب حياة . . حقوق الانسان جزء منها . ونحن ضد اي مغامرات في هذه المنطقة.

وانه من المؤسف ان تضع حكومة ما نفسها في موضع يستدعي من الاخرين النظر في هذا الامر ومنعها من القيام بعمل يخلق وضعا خطيرا ويهدد المنطقة والاخرين. وقال جلالته انني اشعر كما يشعر ابناء شعبي بحجم معاناة الشعب العراقي ولكن لابد من حل للخروج من هذه المحنة وانهاء هذا الكابوس بطريقة ما بحيث يعطي العراقيين الحرية والمكانة التي يستحقونها في هذه المنطقة والعالم.

وقال جلالته ردا على سؤال انني ساكون مستعدا للرد بطريقة جادة. وكذلك نحن في الاردن كما اوضحنا ضد اي تهديد قد يظهر في المنطقة واذا كان التهديد عراقيا فاننا سنقف في وجهه بكل ما لدينا وبكل استطاعتنا .

وردا على سؤال حول مدى مساندة الاردن لرفع العقوبات عن العراق او فيما اذا كان يؤيد موقف الامم المتحدة الداعي لعدم رفع العقوبات خاصة بعد تطورات الاحداث الاخيرة قال جلالته . . كانت لدينا جميعا امال قبل حدوث كل هذا لان الامور كانت تسير نحو التوصل الى حل مرض خاصة مع التزام "ان فعل ذلك" بقرارات الامم المتحدة وقبولها وتنفيذها والامر الذي يحزنني ويثير استغرابي هو هذا التحرك اللامسؤول والذي قد يثير شكوكا حول مصداقية الموقف بكامله مرة اخرى بطريقة تذكرني بما حدث قبل عدة سنوات واستطيع فقط القول انه بالنسبة لي فانا متألم جدا من اجل الشعب العراقي ومهما قلت فان هذه حقيقة . . حتى عام ١٩٥٨ كانت عائلتي في العراق وكان العراق طرفا في اتحاد مع الاردن وقد فقدت هذه العائلة وفقدت الكثير هناك ولكنني اعترفت بالعراق لاحقا وحق العراقيين في تقرير مصيرهم ومستقبلهم كما انسحبت من الصورة شخصيا . . ومؤخرا كانت هناك الحرب مع ايران التي واجهناها فجأة وكان علينا ان نهرع للمساعدة بسبب التهديد الذي شكلته للمنطقة بكاملها . . ومؤخرا ايضا الهجوم على الكويت ولم نكن ابدا مع ذلك ولم نكن نعلم به وفجأة وجدناه امامنا وحاولنا جهدنا حل المشكلة سلميا والان نعود الى نفس الموقف مرة اخرى مع كل ما حدث لشعب العراق في الفترة الفاصلة وهذا امر لا يصدق ونحن قلقون جدا تجاه الشعب العراقي ولكن ليس بامكاننا بأي طريقة ان نوافق على هذه السياسات التي تجلب هذه التهديدات والكوارث في المنطقة.

البنتاغون : تكاليف العملية ستتجاوز المليار دولار

واشنطن- اف ب. (١٤ تشرين الاول ١٩٩٤) يقدر ان تبلغ كلفة الانتشار العسكري الامريكي في الخليج مئات الملايين من الدولارات وقد تتجاوز المليار دولار.

ولم تتوافر حتي الان ارقام محدودة في الكلفة لان العدد النهائي للجنود الذين سيرسلون الى منطقة الخليج وفترة اقامتهم فيها لم تعرف بعد.

وكان مساعد وزير الدفاع جون دونش تحدث (١٠/١١) عن "تقديرات ضخمة" قد تبلغ "مئات الملايين من الدولارات". وقال مسؤول كبير في البنتاغون لصحيفة نيويورك تايمز ان كلفة العملية قد تتجاوز المليار دولار.

واكد وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر (١٠/١٢) في الكويت ان الدول المجاورة للكويت ستساهم ماليا في الدفاع عنها وقد وافقت على "اقتسام هذا العبء" مع الولايات المتحدة.

وهذا ما حصل خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ وذكرت نيويورك تايمز ان فاتورة النزاع بلغت ٧١ مليار دولار دفعت منها الولايات المتحدة ٧,٤ مليار. اما السعودية والكويت ودول الخليج الاخرى فقد دفعت ثلثي الـ ٦٣,٦ مليار دولار الاخرى، ودفعت اليابان والمانيا القسم الاكبر من المبلغ المتبقى.

بيان الاحزاب (الاردنية) حول التوتر في الخليج

النائب الدكتور بسام العموش

يصاب الانسان المنصف الغيور بالحيرة والالم حينما يرى اننا لازلنا نعاني من نفس الامراض وعلى مدى عقود طويلة مع ان الزمن يتغير، وان العقل والمنطق يفرض على الذي نكب ان يفكر باسباب النكبة. اقول هذه الكلمات وانا اقرأ البيان الذي نسب الى الاحزاب الثمانية، (البعث، جبهة العمل الاسلامي، الشيوعي، الجبهة القومية، الديمقراطي الاشتراكي، الديمقراطي الاردني، حشد، الوحدة، العربي الديمقراطي) بخصوص ما يجري في الخليج ولانني واحد من المسؤولين في جبهة العمل الاسلامي ولاننا تدارسنا الامر في مكتبنا التنفيذي فانني صعقت لما قرأت البيان الذي اعاد ذاكرتي الى الخمسينات ونهاية الستينات.

هذا البيان ياسادة صيغ على عجل وفي ظني انه يعيد السبة للاحزاب فهي بلغتها هذه لم تتطور ولم تراع مرور اربعين سنة، انه يا ايها السادة تيه اشد من تيه بني اسرائيل. امر مؤلم ان لا نتعلم ولا نتطور ولا نفكر الا بتسجيل موقف، بغض النظر عن النتائج، وحتى تكون الامور واضحة الخصها فيما يلي:

اولا: نحن ضد السياسة الامريكية التي ما انفكت تعمل ضدنا جهارا نهارا وتشن حربا اقتصادية وسياسية وعسكرية وهذا امر لا يحتاج الى طول شرح.

ثانيا: نحن مع حرية الشعوب العربية ووحدتها وكرامتها وبالتالي فاننا وبملء الفم مع رفع المعاناة عن شعب العراق الذي يتعرض حاليا الى مصيبة كبرى ومجزرة جماعية عبر ما يسمى بالحصار.

ثالثا: اننا لا نقف مع شعب ضد شعب اخر فكل ابناء العرب ابناؤنا واذا تباينت مواقفنا من الحكومات، فان الواجب يحتم علينا ان يكون لنا نفس الموقف من الشعوب العربية بأسرها وبالتالي فان العراقي والكويتي والفلسطيني.. الخ كلهم في نظري كأردني ابناء أمتي احسب لهم الخير وادعمهم بكل ما اوتيت من قوة.

رابعا: ان الاحزاب السياسية وبخاصة التي تطرح المشروعات الوحدوية والاسلامية ملزمة بان يكون خطابها السياسي على مستوى عال من المسؤولية والاتزان بعيدا عن الشتائم والمهاترات ولهذا فانه من غير المقبول الاستهزاء والسخرية التي وردت في البيان المنسوب للاحزاب مثل قوله "والاحقاد القبلية".

فلقد عانينا من المهاترات الاعلامية حينا من الدهر، وكان للكلمات الجوفاء غير الموزونة نصيب، كبير من هزيمتنا عبر الاعلام الكاذب الذي اراد اغراق اليهود واطعامهم للاسماك. وبالتالي فاننا اذا كنا امام احزاب طموحة فلابد لنا من "اعادة بناء" الخطاب الاعلامي والسياسي ووضع مرتكزات منطقية له بعيدا عن رد الفعل الذي يحرك قلم احدنا او حباله الصوتية فنكتب ما ننكره بعد قليل او نقول ما لا يقال.

خامسا: اننا كسياسيين ننظر الى الاحزاب في اي بلد عربي نظرة الاعجاب والاحترام او نظرة الاختلاف اما نظرة التخوين والاتهام فانها يمكن ان تستخدم من غيرنا تجاهنا. ان ما ورد في البيان المنسوب من وصف المعارضة العراقية بانها "مأجورة" كلام لايصح فالعراق قوي بكل ابنائه المؤيدين للسلطة والمعارضين، وهو ضعيف "مهما بلغ من قوة عسكرية" اذا لم تكن فيه معارضة تعمل كالمرآة التي تعطي الصورة الحقيقية للوجه نظيفا كان ام غير نظيف.

واظن ان الاحزاب وبخاصة الاسلامي منها يعلم ان جماعة الاخوان المسلمين في العراق هي من المعارضة فهل يحق لنا ان نصف كل معارض بانه مأجور؟

وما موقف احزابنا اذا أل الامر في العراق الى المعارضة وصارت في سدة الحكم؟ وما موقف احزابنا المحترمة اذا اعلن النظام العراقي التعددية السياسية والديمقراطية واعتبر المعارضة جزءاً لا يتجزأ من كيانه وشعبه ودولته؟

ولقد (استغربت) بيان الاحزاب حين زعمت ان القوى الغربية فشلت في النيل من العراق!!

فهل تريد احزابنا ان لا يبقى في العراق انسان ولا حيوان ولا حجر ولا شجر حتى تقتنع بان العراق قد تعرض للدمار واصابه الخراب وحلت به الويلات. ان العراق ياقادة الاحزاب في وضع يرثى له لايدركه الذين يزورونه للتكسب وتسديدا للفواتير.

انا اطالب المتباكين على العراق ان يثبتوا حبهم لشعب العراق. الا يليق بمحبي العراق وشعبه ان يبرزوا "لجنة مناصرة العراقيين في الاردن" وبخاصة اننا نعيش في الاردن الذي يعيش فيه شعب يفخر بالكرم ويتحلى بالنجدة والغيرة والشهامة الا ترى معي الاحزب المحترمة ان عملا من هذا القبيل هو الاولى من بيانات الشتم والاستنكار؟

علينا ان نفكر بهدوء مع بقية شعوب العرب، اما الحكومات فانني ارى ان لانضع انفسنا في سلة اي حكومة، لانها سلال اثم وظلم وجور. فلنكن مع الناس للناس بعيدا عن التطبيل والتزمير الاجوف الذي لايطعم من جوع ولايحقق الطمأنينة من الخوف.

وانني استغرب واستهجن خلو بيان الاحزاب من الاداء السياسي فان الحدث يحتاج الى موقف، ولا يصدر الموقف الا بناء على المعلومات ولا يجوز للتحليل ان يكون احادي النظرة. كان الاولى بالبيان المنسوب للاحزاب ان يذكر الحدث الجديد ويجيب على التساؤلات التالية؟

هل تحريك القطعات العسكرية العراقية يصب في مصلحة العراق والمنطقة؟ وما الذي هدف اليه العراق؟ وهل كان غائبا عند اصحاب القرار في العراق ان امريكا وحلفاءها سينظرون بأعينهم دون ان يتحركوا؟ هل كان وصول المزيد من الجيوش المعادية لامتنا هو الهدف من اجل ابتزاز ما تبقى من اموال الخليج "ان بقي شيء"؟

ما هي التكاليف التي ستدفعها امتنا حيال هذه التحركات؟ هل الاموال المطلوبة لانتقال جيوش كلينتون وميجر وميتران ستكون على نفقة الاحسان الغربي ام البترول العربي؟ وهل سيؤدي هذا التحريك العراقي لكسر الحصار ام انه سيخدم فكرة استمرار الحصار لان العراق لازال فيه قوة ولازالت لديه ارادة؟

اسئلة واسئلة كان الاولى ببيان الاحزاب الاردنية ان تقول الحق او ان تسكت. اما ان تعتبر نفسها مجموعة شعراء تخطب الود وتبحث عن التكسب او مجموعة قبلية تسير على سياسة "اذكرني عند ربك". انني وبكل وضوح ادعو الاحزاب لمراجعة بيانها والرجوع عما ورد فيه واظن ان مجموعتنا الاسلامية لا تؤيد كل ما ورد فيه.

(جريدة الرأي الاردنية، ١٩٩٤/١٠/١٣)

تحديات تواجه السلام في الشرق الاوسط

جيمس وولزي ـ رئيس وكالة المخابرات المركزية الامريكية

Challenges To Peace In The Middle East

By R. James Woolsey

فيما يلي نص الخطاب الذي القاه السيد جيمس وولزي رئيس وكالة المخابرات المركزية الامريكية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى في ٢٣ ايلول، و يؤكد الخطاب السياسة المتشددة التي تنتهجها واشنطن حاليا تجاه كل من العراق و ايران ؛

قال ديفيد بن غوريون لزملائه ابان فترة النضال في سبيل انشاء دولة اسرائيل بأن "فترة خمس سنوات لا تعتبر شيئا مقارنة بعمر الدهر، و لكن سنوات التاريخ ليست متساوية و سوف تحدد السنوات الخمسة القادمة مصير جيلنا اذا لم نقول مصير اجيال عديدة". بعد عام واحد من ذلك كتب بن غوريون "لا يوجد خطر يتهدد الفكر السياسي مثل التباطؤ، فالعالم لا يقف ابدا و بالتأكيد ان التاريخ لا يقف كذلك".

فكما تصلح هذه الافكار لوصف الاحداث الصاخبة التي رافقت ولادة دولة اسرائيل، فهي تصلح كذلك لوصف السنوات الخمس التي ابتدأت عام ١٩٨٩ بالثورات السلمية في دول اوربا الشرقية و التي ادت الى انتهاء الحرب الباردة و من ثم الى انتهاء الاتحاد السوفييتي نفسه.

لقد انجبت الحرب الباردة مفردات عديدة كالاحتواء العسكري و التصلب السياسي و المنافسة الايديولوجية، و لكن لحسن الحظ حافظت الحرب على برودتها رغم حصول بعض الصدامات بين القوى العظمى خاضتها قوى اخرى بالنيابة عنها. الا ان الشرق الاوسط يعتبر حالة مختلفة كما نعلم جميعا، فقد كانت لغته لغة العنف و الارهاب و الحروب التي لا يمكن وصفها "بالباردة."

لقد أدت التغيرات الثورية التي تسببت بها جزئيا نهاية الحرب الباردة اضافة الى عوامل اخرى الى تهزّ المسلمات الايديولوجية و السياسية و العسكرية في الشرق الاوسط. فبالنسبة للصراعين - الحرب الباردة بين الشرق و الغرب و الحروب الساخنة في الشرق الاوسط - لم يكن التفكير العقلاني عقلانيا بالمرة. لقد ودعنا الحرب الباردة الى غير رجعة، و نحن الآن نودع الجزء الاكبر من الصراع العربي الاسرائيلي. فلم يعد من السذاجة او من الخطر علينا ان نتحدث عن الامل و التفاؤل و السلام في الشرق الاوسط. قد تكون بعض الامور قد استعصت عن الحل لعقود كثيرة، الا ان بن غوريون كان صائبا عندما قال بأن العالم لا يتوقف ابدا.

كانت مخابراتناطيلة عقود التعلق الامريكي في الشرق الاوسط شريكا صامتا لاسرائيل و من ثم للآخرين الذين انخرطوا في الكفاح من اجل السلام و الامن. و انا اؤكد كلمة "صامت" لان طبيعة عملنا تمنعنا من الاعلان عن مساهماتنا، فهناك الكثيرين الذين يتوقون لمعرفة قابلياتنا و مهماتنا، كما هناك مع الاسف العديدين الذين دفعوا ثمنا باهظا جراء تسرب معلومات من هذا النوع.

و لكن دعوني اخبركم عن المساهمات التي تقوم بها المخابرات في خمسة مجالات،

اولا، نقوم بدعم مفاوضينا الذين مابرحوا يعملون لعقود طويلة في سبيل دفع عملية السلام الى امام و اتخذت مساهماتنا اوجه عديدة. ففي بعض الاحيان نقوم بتزويد صانعي القرار بالمعلومات الضرورية و التحليلات السريعة، و في احيان اخرى قد يكون عملنا تسهيل الاتصال ما بين اعداء طالت خصومتهم. و كما قال الرئيس كلنتون، "تفخر الولايات المتحدة ان تكون شريكا كاملا في البحث عن السلام - ليس بفرض الحلول و لكن بتسهيل الاتفاقات التي تأتي عن طريق التفاوض." فمن اتفاقات فك الارتباط في السبعينات الى كامب ديفيد و من مدريد الى احتفالات التوقيع التاريخية في حديقة البيت الابيض، عملت المخابرات بجد و مثابرة و في الخفاء لدعم عملية السلام.

ثانيا، نقوم بمراقبة سير تنفيذ الاتفاقات المبرمة في المنطقة كما نفعل في سيناء منذ عام ١٩٧٣ و في مرتفعات الجولان منذ عام ١٩٧٤. إذا ما حصل اتفاق نهائي في الجولان فنحن على استعداد لعمل ما نستطيع لمراقبة هذا الاتفاق ايضا.

ثالثا، نزود قواتنا المسلحة بالدعم المخابراتي المباشر كما ظهر ذلك بشكل جلي في عملية عاصفة الصحراء حيث كانت للمعلومات المخابراتية المتعلقة بقدرات و انتشار القوات العراقية اهمية كبرى بالنسبة لقوات التحالف التي حررت الكويت.

رابعا، نقوم باعداد تقديرات بعيدة الامد للمتغيرات العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الديمغرافية و الاجتماعية في عموم المنطقة.

خامسا، نقوم بدور في محاربة الارهاب. مع ان الارهاب لا يعتبر ظاهرة يتفرد بها الشرق الاوسط، الا ان هذه المنطقة تعتبر مرتع لأخطر المجموعات الارهابية اضافة الى الانظمة التي تنظر الى الارهاب على انه اسلوب شرعي لقمع المعارضة السياسية لحكمها و لبلوغ اهدافها السياسية الخارجية.

تحل هذا الشهر الذكرى السنوية الاولى للمصافحة التي تمت في حديقة البيت الابيض بين رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين و رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، و هو ما تكرر بعد عشرة اشهر بين قادة اسرائيل و الاردن. و لكن كما نعلم جميعا، فأن الخطوات الثورية الكبرى باتجاه السلام في الشرق الاوسط لا تقلل من الحاجة للنشاط الاستخباري. فسواء في الشرق الاوسط او في اي مكان آخر، لا ينتهي التاريخ بل يتكشف باستمرار، و ان اسوأ افتراض يمكن ان نفترضه في عملنا هو الاعتقاد بأن السلام سوف ينتشر بصورة نهائية في المنطقة. فالتحديات موجودة بصور عديدة، و كل منها بمقدورها ان تهدد مصالحنا و مصالح اصدقائنا و حلفائنا في المنطقة كالتطرف السياسي المتبرقع بالاصولية الدينية الاسلامية و الارهاب و سياسات و طموحات نظامين على وجه الخصوص - العراق و ايران - اللذان لم يتخليا عن اهدافهما في السيادة على المنطقة و تهديد جيرانهما و تخريب الخطوات نحو السلام و الحصول على او تطوير اسلحة الدمار الشامل و وسائل قذفها. دعوني ابحث هذه التهديدات بدءا بالتطرف.

لقد اصبحت الاصولية الاسلامية عبارة تستخدم لوصف الكثير من الظواهر، فهي تستخدم لوصف الاسلام المحارب او التطرف الاسلامي. الا ان هذه العبارة تعتبر عبارة مضللة، فليس هناك وصف بسيط او موحد فيما يتعلق بالطموحات السياسية الاسلامية المعاصرة او في النقاشات الفكرية و الدينية و الفلسفية حول الاسلام و دوره في المجتمع الحديث و في النظام الدولي.

في احدى اولى رحلاتي الى الخارج بصفتي رئيس للمخابرات المركزية، قال لي قائد اسلامي بارز في الشرق الاوسط بأن مصدر التهديد ليس الاصولية بل التطرف الذي يتخذ من الاصولية الاسلامية غطاء من اجل بلوغ اهدافه السياسية. كان هذا القائد على حق. في عالم المخابرات نحاول - كما العلماء - ان نتبين التوجهات، و لكن علينا توخي الحذر مل التعميم

الذي يفتقر الى الاسس الواقعية. عليه، يجب ان نرفض بأن "الخطر الاحمر" الذي طغى على حياتنا لما يقارب النصف قرن من الزمان قد استبدل "بالخطر الاخضر" الآتي من الوطن العربي. ان زمن الحروب الصليبية قد ولى مع القرون الوسطى و لا محل له و نحن نستقبل القرن الواحد و العشرين. ليس لدينا نزاع مع الاسلام بحد ذاته، فنحن نقدر صداقتنا لعدد من الدول الاسلامية و قادتها.

فنحن في اجهزة المخابرات لدينا تاريخ طويل و مشرف من التعاون مع العديد من الدول الاسلامية و اجهزة مخابراتها، و لم تمر سنين كثيرة بعد علتعاوننا مع باكستان و دول اسلامية اخرى في سبيل طرد الجيش الاحمر من افغانستان. عندما اعلن سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفييتي غورباتشيف بأن افغانستان بمثابة جرح نازف في الجسد السوفيتي، كان يعلن عن الارهاق الذي اصاب بلاده من جراء الحرب الافغانية و رغبته في الانسحاب منها، و كان هذا الانسحاب مقدمة لانهيار الاتحاد السوفييتي ذاته. كما عملنا بالتعاون مع السعودية و مصر و العديد من الدول الاسلامية الاخرى لمحاربة العدوان العراقي على الكويت. لم يدمر هذا التعاون القوات العراقية التي غزت الكويت فحسب، بل قضت كذلك على الفكرة القائلة بأن تحالفا من هذا النوع لايمكن له ان ينشأ او يستمر او ينجح في انجاز مهمته.

في الواقع، يستهدف التطرف السياسي الاسلامي بالدرجة الاولى اصدقاءنا في العالم الاسلامي، فهو - اي التطرف الاسلامي - يريد القضاء على الذين يدعون الى التعايش و التعاون مع الغرب من داخل المجتمع الاسلامي.

اذا من هم هؤلاء المتطرفون و ما هي اهدافهم؟ انهم ارهابيون يستخدمون الدين الاسلامي غطاء لفعالياتهم الهادفة الى زعزعة الحكومات و تهديد السلام. انهم يستغلون اولئك الذين يشعرون بالظلم و الغبن و يعدوهم بالخلاص عن طريق العنف، فعلى سبيل المثال، تهدف عمليات الارهاب و العنف الموجهة ضد الاجانب في مصر الى اضعاف حكم الرئيس مبارك و زعزعة امن تلك البلاد.

نفذت العمليات الارهابية في نيويورك في العام الماضي و في بوينس آيرس و لندن هذا العام بإسم الاسلام. يريد هؤلاء الارهابيون اقناعنا بأن الارهاب هو سمة من سمات الاسلام. نحن نرفض الفكرة القائلة بأن تفجير مركز التجارة الدولي في نيويورك تم على ايدي مسلمين مؤمنين كانوا يريدون قتل مئات الامريكيين من اجل الدين تماما كما رفض رئيس الوزراء رابين فكرة ان باروخ جولدشتاين تصرف بإسم اليهود المؤمنين عندما قام بقتل الابرياء في كسجد الخليل.

هناك نمط متنامي للتعاون بين هذه المجموعات المتطرفة. ان الروابط بين مجموعات كحزب الله و حماس و الجماعات و غيرها تزيد من قابلياتها في القيام بالفضائع. فعلى سبيل المثال، قد يحصل المتطرفون المصريون او الجزائريون على تدريباتهم في السودان او ايران. يتم نقل اساليب العمل المكتسبة في محيط معين الى محيط آخر، كما ان خطط "غسل" الاموال قد وصلت الى درجة من التطور بحيث انها الآن تمتد عبر ثلاث او اربعة قارات.

يعتمد الارهابيون على تسامح و - في بعض الاحيان - ضيافة بعض الانظمة. الا انهم يحصلون على دعم انظمة اخرٍ. دعوني هنا اتكلم عن الخطر الايراني، حيث يصعب الحديث عن الارهاب و التطرف بدون التركيز على النظام القائم في طهران.

مرت ١٥ سنة على الاطاحة بالشاه، و كانت التصرفات الايرانية منذ ١٩٧٩ - سواء فيما يتعلق بالشعب الايراني او بالخارج - مثيرة للاشمئزاز. ففي داخل البلاد يسود القمع و العنف و الارهاب، و في الخارج تجري محاولات لزعزعة امن دول الخليج الفارسي و لتعطيل عملية السلام و تأييد حزب الله و غيره من المجموعات و المنظمات الارهابية التي يمتد نشاطها من الجزائر الى طاجيكستان. تعتبر ايران فعلا الدولة الاولى المؤيدة للارهاب في العالم. لم تتسبب الحكومة الايرانية اصلا بالعنف الجاري في الجزائر او مصر او لبنان، الا انها تعمل كل ما في وسعها لدعم القوى المتطرفة و لزيادة حدة الدمار و لافشال اي تقدم قد يحصل باتجاه الانفراج السياسي في هذه البلدان و باتجاه السلام بينها و بين جيرانها.

قامت ايران و عملاءها باكثر من ٣٥ عملية ارهابية في فترة حكم الرئيس رفسنجاني، بضمنها عمليات اغتيال اربعة على الاقل من اعضاء منظمة مجاهدي خلق في العام الماضي. لم تنفذ هذه العمليات فئات ايرانية منشقة عن الحكومة، بل انها نفذت بأمر من جهات ايرانية رسمية عليا.

كما عززت ايران علاقاتها مع الارهابيين الفلسطينيين المتطرفين، فهي توفر الدعم للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، و الجهاد الاسلامي الفلسطيني. و لم تتوانى ايران في الاعلان عن رأيها في الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي: ففي لقاء عقد نهاية العام الماضي بين نائب الرئيس الايراني حبيبي و ممثلي عشرة منظمات فلسطينية مناوئة لاتفاق غزة-اريحا تعهد حبيبي بتأييد ايران الكامل لجهود افشال الاتفاق.

تسبب حزب الله اللبناني - اهم عميل لايران - في قتل اكبر عدد من الامريكيين من اي منظمة ارهابية اخرى، و هو يتلقى الدعم و التدريب و السلاح من طهران. قامت ايران في السنين العشرة الاخيرة بتزويد حزب الله بما قيمته مئات الملايين من الدولارات من العون و السلاح. كما طور حزب الله نفسه شبكة دولية متشعبة تدعم نشاطاته الارهابية. فعلى سبيل المثال، تم اكتشاف اسلحة عائدة لحزب الله في اوربا و افريقيا اضافة الى الشرق الاوسط نفسه.

لا يتحدد التهديد الايراني بدعم الارهاب بل يتعداه الى تصميم ايران على تنفيذ برنامج تحديث عسكري كلفته العديد من بلايين الدولارات و تطوير اسلحة الدمار الشامل و محاولة استيراد الصواريخ البالستية.

حصلت ايران على طائرات ميغ-٢٩ و سوخوي-٢٤ و دبابات ت-٧٢ اضافة الى غواصتين من فئة - كيلو - من روسيا. الهدف من ذلك ليس التفوق العسكري على العراق حسب، بل لتهديد و تخويف جيرانهم في الخليج.

رغم ما يشكل البرنامج العسكري الايراني من تهديد، فإن اهتمامنا الاكبر هو الرد على محاولات ايران المحمومة لتطوير اسلحة الدمار الشامل. تحاول ايران الحصول على التكنولوجيا الخاصة بهذه الاسلحة خلسة من مجهزين في الشرق و الغرب مستخدمة وسطاء لها. نستمر في مراقبتنا الدقيقة للجهود الايرانية لشراء التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، و هي التكنولوجيا التي تزد من الصعوبات التي تواجهنا في الكشف عن الاهداف و النوايا الايرانية الحقيقية.

اضافة لذلك، تستمر ايران في تصنيع و تخزين الاسلحة الكيمياوية، كما نشك في ان لايران برنامج سري لتطوير الاسلحة البيولوجية.

نهتم اهتماما خاصا الى جهود ايران للحصول على التكنولوجيا النووية و الصاروخية من الغرب والتي تمكنها من تطوير الاسلحة النووية رغم كونها من الدول الموقعة على اتفاق حظر انتشار الاسلحة النووية. نعتقد ان ايران تحتاج الى فترة 10-8 سنوات لتطوير اسلحة من هذا النوع يكون خلالها العون الخارجي حيويا. تبذل ايران جهودا حثيثة فِ محاولة الحصول على المواد و التكنولوجيا النووية من مصادر روسية بشكل خفي، كما تحاول ايران شراء الاسلحة النووية المصنعة لاجل تسريع برنامجها النووي.

تبذل ايران جهودا في محاولة الحصول على انظمة القذف. بسبب عدم تمكنها من الحصول على الصواريخ من الغرب، التفتت ايران الى آسيا - اولا الى الصين للحصول على الصواريخ و التكنولوجيا النووية و من ثم الى كوريا الشمالية للحصول على الصواريخ.

يتطلب احتواء الطموحات الايرانية الصبر و الدأب و التصميم و الاصرار. كما يتطلب تعاونا وثيقا فيما بين اصدقائنا و حلفائنا ليس في الشرق الانسط حسب بل خارج المنطقة كذلك. كما قال الرئيس كلنتون "نطالب حلفاءنا بالتعرف على حقيقة النوايا الايرانية ومساعدتنا في اقناع طهران بأننا لن نحتمل التصرفات الشاذة."

اما بالنسبة للعراق، فإن الوضع فيه لا يقل اثارة للقلق. ان اهداف صدام واضحة.

اولا، يسعى صدام لاستعادة سيطرته على كامل العراق. و هو من اجل ذلك مصمم على تخفيف سلطة الامم المتحدة و بعثاتها التفتيشية في البلاد، و انهاء العقوبات، و الغاء مناطق حظر الطيران، و اضعاف المعارضة لنظامه في الجنوب و الشمال. ففي الشمال يستمر نظامه في فرض الحصار الاقتصادي على الملاطق التي يسيطر عليها الاكراد. اضافة لذلك، تستمر قوات صدام في مهاجمة عمال الاغاثة التابعين للامم المتحدة و المنظمات الاخرى. قام النظام بتسريب العملاء العراقيين الى الشمال لاجل جمع المعلومات و القيام بعمليات تستهدف عمال الاغاثة و قوات التحالف. اما في الجنوب، فيستمر النظام في قمع الشيعة. قام النظام في هذا المسعى بانشاء قنوات كبرى - يمكن رؤيتها من الفضاء الخارجي - لتفريغ المستنقعات الكبيرة الواقعة على نهري دجلة و الفرات، كما تم طرد عشرات الالوف من سكان الاهوار من دورهم. هذا اضافة الى الكوارث البيئية المتربصة بلظام بيئي لم يتغير من آلاف السنين.

ثانيا، يسعى صدام لاعادة بناء قواته المسلحة اضافة الى قابليته لتطوير اسلحة الدمار الشامل. يمتلك العراق اكبر معين للخبرات العلمية و الفنية في العالم العربي - حيث لديه اكثر من ٧٠٠٠ من علماء و مهندسي الذرة. تمكنت العقوبات من الحد من قابليتهم في تطوير هذا النوع من الاسلحة. و لكن رغم العقوبات، و رغم موافقة صدام على قرار مجلس الامن الدولي ٧١٥ القاضي بالمراقبة المستديمة لبرامجه الخاصة باسلحة الدمار الشامل، لا يزال نظامه يخبئ صواريخ سكود و الاسلحة الكيمياوية اضافة الى كل برنامجه الخاص بالاسلحة البيولوجية. اضافة لذلك، و بعد مشاهدته لفعالية الصواريخ الموجهة في حرب الخليج، يسارع العراق الى انشاء المخازن و الملاجئ العميقة لانتاج و خزن اسلحة الدمار الشامل.

يخطئ من يقول بأن صواريخ السكود التي اطلقها العراق عام ١٩٩١ لم تكن فعالة من الناحية العسكرية. لقد استخدمت هذه الصواريخ للارهاب. و اذا اعطي العراق فرصة ثانية سيحاول ان يجعلها اكثر فاعلية. ينوي العراق تطوير قابلياته في انتاج هذه الصواريخ للتخويف و الاستخدام الفعلي. لا نستطيع السماح له بامتلاك هذا النوع من الاسلحة.

هدف صدام الثالث هو جعل العراق القوة السائدة في المنطقة، و تشير افعاله و تصريحاته بعد هزيمته الى انه غير نادم بالمرة على ما فعل. تستمر قواته في مضايقة مراقبي الامم المتحدة في منطقة الحدود العراقية الكويتية، كما يستمر صدام في عدم الاعتراف بحدود الكويت بل لا يعترف بسيادة الكويت اصلا.

كما لا يكتفي صدام بتركيز اهتماماته على الكويت و المنطقة المحاذية لها في الخليج. ففي الحرب الاهلية التي دارت في اليمن في الربيع الماضي، كانت اذاعة بغداد تشجع على استمرار الحرب في الوقت الذي كان الآخرون فيه يحثون على التفاوض، و طالب النظام العراقي باقامة محور عراقي - يمني لمحاصرة السعودية. كما تبرع العراق بخبرته العسكرية مجانا للمساعدة في اعادة بناء القوات المسلحة اليمنية.

كما ان صدام لم يغير من مطامحه، كذلك لم يغير النظام العراقي من نهجه في اضطهاد الشعب العراقي. فهذا الشعب ضحية نظامه الوحشي و يعاني الاعتقال و التعذيب و الاعدام الفوري. قامت المعارضة العراقية في وقت سابق من هذا العام بنشر لائحة تدين صدام و اعوانه و تعدد جرائمهم المقترفة بحق الشعب العراقي. كان رد صدام بأن أظهر المدانين في برنامج تلفزيوني و هم يكرمون جراء ما اقترفوا من اعمال.

بسبب طموحات افعراق و سياساته و تصرفاته، اوضح الرئيس كلنتون موقفه: نسعى الى امتثال عراقي كامل لكل قرارات مجلس الامن الدولي.

لا يغير شئ كون العراق و ايران قد خاضا حربا طويلة ضد بعضهما و انهما الآن يتنافسان من اجل القوة و النفوذ في منطقة الخليج الفارسي. ان هذان النظامان متحدان في معارضتهما لعملية السلام و في استعدادهما لاستخدام الارهاب و في محاولتهما الحصول على اسلحة الدمار الشامل و في رغبتهما في القضاء على اية قوة خارجية قد تعرقل جهودهما. ليس بوسع العالم التغاضي عن هذين النظامين.

هذه اذن التهديدات التي تتربص بالسلام و الامن في منطقة الشرق الاوسط، الانظمة و القادة الارهابيين و اتباعهم الذين يجيبون نداءات التفاهم و التحاور بسياسات المواجهة و الاحتلال.

ان طريق عملية السلام في الشرق الاوسط ليس بالسهل - و لكن بناء السلام لم يكن يوما عملا سهلا. يعرف الاسرائيليون ذلك جيدا، فقد قتل عدد اكبر منهم منذ بداية محادثات اوسلو مما قتل خلال السنة التي سبقت المحادثات. كما يعلم شركاء اسرائيل بالمخاطر ايضا و هم يواجهون الكلام الذي ينم عن الكراهية و النبذ و التهديدات بالانتقام. الا ان المشاركين في عملية السلام يستمرون في مسارهم لانهم آمنوا بأن ما وصفه الملك حسين "بالحالة اللاطبيعية" من كراهية و عدوان و خوف و التي طغت على منطقة الشرق الاوسط لاكثر من نصف قرن يجب ان تنتهي. ان العداء و الخوف هما حلفاء اولئك الذين يرفضون السلام و يجب ازالتهما.

بدأت حديثي بنص لبن غوريون يقول فيه بأن التاريخ لا يثبت على حال. حصل في تموز الماضي في واشنطن حدث لم يسبق له مثيل. فللمرة الاولى على الاطلاق تحدث رئيسا دولتين الى جلسة مشتركة للكونغرس. تكلم رئيس الوزراء رابين و الملك حسين عن تشكيل المستقبل. و اوضح الرئيس رابين بأن على الجميع المشاركة في عملية السلام بقوله "بأننا جميعا لنا دور في صنع التاريخ." كما عكس الملك حسين هذا الرأي عندما تكلم عن تصميمه "لبناء مستقبل افضل في ظل السلام. لتغيير نمط حياة شعبنا من اليأس و الاحباط الى الكرامة و الامل".

لقد اعاد الرئيس كلنتون تأكيد الالتزام الامريكي بالمساعدة على بناء و تغذية السلام في الشرق الاوسط. سوف نستمر - نحن في سلك المخابرات - في لعب دورنا كشركاء صامتين للمساعدة في دفع عملية السلام الى امام و لجعل السلام واقعا.

(ترجمة النص الانكليزي المنشور في Middle East Economic Survey في عددها المؤرخ في ٣ اكتوبر ١٩٩٤) ■

بيان حول التطورات الاخيرة (التحشد العراقي على الحدود الكويتية)
صادر عن اجتماع للمعارضة العراقية في لندن

دعت القوى والشخصيات الاسلامية العراقية في لندن الى اجتماع بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٩٤، حضره اكثر من ٧٠ معارضا عراقيا من مختلف التيارات لبحث التطورات الناجمة عن التحشد العراقي على الحدود الكويتية، وصدر البيان التالي عن الاجتماع.

على ضوء التطورات الاخيرة التي شهدتها المنطقة، واقترابها من شبح الحرب مرة أخرى، تنادت اطراف المعارضة العراقية، لتدارس هذه التطورات، فعقدت اجتماعا موسعا لها ضم جميع تيارات الساحة السياسية والفكرية، للتداول بشأن الاوضاع الخطيرة والتصعيد العسكري الذي تشهده المنطقة.

واكد المجتمعون على رفض الخيار العسكري كاداة لحل الازمة الحالية، لانه يعرض المنطقة وشعوبها الي المزيد من الدمار والكوارث، وشددوا على ان اساس ازمات المنطقة هو استمرار النظام الاستبدادي الفردي القائم في العراق، وان الحل الجذري يتمثل في الاطاحة بهذا النظام، وفتح الطريق امام الشعب العراقي، لينعم وشعوب المنطقة بالامن والسلام والاستقرار.

وابدت قوى المعارضة العراقية المشاركة في الاجتماع اسفها من ان دول المنطقة لم تبذل جهودا حقيقية لمساندة الشعب العراقي وقواه الوطنية للتخلص من اساس البلاء الذي الم بجميع شعوب المنطقة الاوهو النظام الديكتاتوري في العراق، في حين ان دول التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية عرضت العراق الى دمار شامل من خلال تدميرها للمؤسسات الاقتصادية والصناعية، وتواطأت مع نظام صدام لقمع الانتفاضة الشعبية التي شهدها العراق في اذار (شعبان) ١٩٩١. ان المعارضة العراقية تطالب المجتمع الدولي ممثلا بهيئة الامم المتحدة بما يلي:

١- سحب غطاء الشرعية عن نظام صدام، وتشديد الخناق عليه سياسيا ودبلوماسيا.

٢- تطبيق القرارات الدولية التي تتعلق بالشعب العراقي، وخاصة القرار ٦٨٨، وتوصيات المقرر الدولي لحقوق الانسان السيد فان دير شتويل، وارسال مراقبين دوليين، لمنع استمرار انتهاكات حقوق الانسان في العراق.

٣- توفير الغذاء والدواء، وتوزيعهما على العراقيين، من قبل المنظمات الدولية.

٤- تقديم صدام واركان نظامه الى محكمة دولية.

٥- احترام ارادة الشعب العراقي، الذي عبر من خلال انتفاضته المجيدة في اذار (شعبان) ١٩٩١، عن رفضه لنظام صدام، وعدم شرعيته، وتهيئة الاجواء لاجراء انتخابات حرة، تحت اشراف الامم المتحدة، من اجل تشكيل حكومة عراقية شرعية، تصون للعراق وحدته الوطنية، وتحمي سيادته واستقلاله.

وشدد الاجتماع على ضرورة التمييز بوضوح بين نظام الطاغية صدام، وبين الشعب العراقي البريء منه ومن سياساته الاجرامية، فليس من العدل والانصاف تحميل شعبنا تبعات جرائم حاكمه. وناشدت قوى المعارضة العراقية القوات المسلحة ان توجه بنادقها الى صدر النظام، الذي اساء لها من خلال زجها في معارك محلية واقليمية غير مشرفة، ودعتها الى الوقوف الى جانب الشعب العراقي في كفاحه من اجل استرداد حريته وصيانة كرامته. ((المعارضة العراقية - لندن))

بيان المؤتمر الوطني العراقي حول الاحداث الاخيرة

مرة اخرى يلجأ صدام الى تعريض أمن العراق وسيادته وسلامة شعبه الى خطر الحرب والدمار، معرضا الامة العربية والشعوب الاسلامية الى المزيد من التفتت والتناحر والصراعات المسلحة. وبرغم الهزائم التي دمرت المجتمع العراقي ومؤسساته المدنية وبناه الاقتصادية والعسكرية والصناعية، فان نهج صدام حسين في اعتماده الحرب والقمع والمغامرات الحربية عقيدة لمواجهة معاناة شعبنا وطموحاته في نظام ديمقراطي ودولة القانون، ما زال الخيار الاوحد الذي يدين به نظام بغداد.

ان المؤتمر الوطني العراقي الموحد يدين بشدة هذا النهج المغامر ويحذر من خطورته على شعبنا العراقي وعلى امن المنطقة واستقرارها، ويناشد الدول العربية والاسلامية ودول العالم ومجلس الامن اسناد نضال شعبنا العراقي وقواه الوطنية في التخلص من هذا النظام، وانقاذه من المحنة والجوع وذلك بالزام صدام حسين تطبيق القرارات الخاصة باحترام حقوق الانسان وتوفير المواد الغذائية والدوائية لابنائه (٦٨٨، ٧٠٦، ٧١٢) ومعاملة هذه القرارات بالجدية والحماسة ذاتها التي تعامل ويتعامل بها المجتمع الدولي مع القرارات الاخرى.

لقد اعتطت الامم المتحدة واللجان الخاصة التي انتدبها مجلس الامن، اهمية استثنائية لتنفيذ قرارات الحد من قدرات النظام العسكرية والصناعية واعطتها الصفة الالزامية وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وفي الوقت الذي كان النظام فيه يتمادى في اضطهاد ابناء العراق وقمعهم وشن حروب الابادة والتهجير وتجفيف الاهوار في الجنوب، وفي احكام حصاره على كردستان وتمويل وتنفيذ عمليات الاغتيالات والاعتداءات ضد ابناء شعبنا وموظفي منظمات الاغاثة، الامر الذي شجع النظام العراقي على الاستمرار في تحدي ارادة الشعب وامنه والاستمرار في نهجه العدواني.

ان المؤتمر الوطني العراقي الموحد، الذي كان له قصب السبق في الاعلان عن تحركات النظام العسكرية، يدعو المجتمع الدولي والدول الخليجية وبقية الدول العربية والاسلامية الى العمل على تجنيب الشعب العراقي ويلات حرب جديدة بسبب رعونة الحكم الدكتاتوري، ويناشدهم اسناد نضال شعبنا وقواه الوطنية لاسقاط هذا النظام واقامة البديل الديمقراطي بالعمل على:

١- الزام النظام العراقي تنفيذ القرارات ٦٨٨، ٧٠٦، ٧١٢ الامر الذي يوفر الغذاء والدواء للشعب ويرفع القمع والاضطهاد عنه.

٢- ارسال مراقبين دوليين لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان والاشراف على التوزيع العادل للمواد الغذائية والطبية.

٣- تطوير منطقتي الحظر الجوي شمال خط ٣٦ وجنوب خط ٣٢ وجعلها منزوعتي السلاح وامنتين.

٤- تطوير وتوسيع دعم المؤتمر الوطني العراقي الموحد من اجل الاطاحة بالنظام الهمجي الذي كان وسيبقى تهديدا لامن العراق ووحدته واستقرار المنطقة وسلامة شعوبها. ((جريدة "المؤتمر" ١٤ تشرين الاول ١٩٩٤)).

الصحافة المصرية وأزمة التصعيد العسكري العراقي

كتب مكرم عبيد رئيس تحرير (المصور) في مقال بعنوان "مرة اخرى يخطىء صدام الحساب" في العدد الصادر الاربعاء ١٩٩٤/١٠/١٢:

"كان الغريب بالفعل ان يقبل نظام صدام حسين صاغرا كل هذه الاجراءات المهينة التي بددت كرامة الوطن العراقي ومزقت وحدته، ثم يتشدد ويماطل في اعتراف العراق بترسيم الحدود مع الكويت، او عودة الاسرى الكويتيين الى ديارهم، كي ينهي هذه المأساة الدامية التي ترتبت على حماقة الغزو التي ارتكبها قبل ٤ سنوات- لماذا كان قبوله الصاغر لكل ما من شأنه ان يهين العراق ويهدد وحدته؟ ولماذا كان تشدده ازاء مطالب الكويت التي كان يمكن ان يؤدي قبولها الى اندمال جرح غائر لم يزل يمزق الجسد العربي؟ ولماذا هذا الحرص العراقي الشديد على ان تظل هواجس الخوف والقلق تبني حواجز المرارة والكراهية بين شعبين جارين، على حين يقبل صدام صاغرا كل ما يحقق مطالب التحالف الاخرى؟ ويمكن ان حرب الخليج تدخل في نطاق الاعمال المربحة التي تغطي تكاليفها وتحقق فائضا للموازنة الامريكية كما حدث في حرب ١٩٩١، لان خزانة المنطقة هي التي سوف تدفع تكاليف الحرب وتعويضاتها، كما ان حرب الخليج تفتح السوق واسعة لترويج بيع السلاح الامريكي وتفتح الابواب على مصراعيها لاعمال الشركات الامريكية".

وفي (المصور) هاجم محمود السعدني حزب البعث الذي يسميه (حزب السحل) مشيرا الى وجود صلة بين تحريك العراق قواته باتجاه الكويت وبين حل مشكلة امريكا، واضاف:

"تهويشة حزب السحل كان لها الفضل في حل مشاكل الادارة الامريكية اضطرت الولايات المتحدة الى تحريك حاملة طائرات وارسال بعض القوات الى الخليج، وحصدت الادارة الامريكية كل الفوائد من وراء العملية الخايبة، فاولا . . انصرفت جميع الانظار الى الخليج ونسى الامريكان حكاية هايتي، وثانيا ما تكلفته الادارة الامريكية في ازمة الخليج الحالية ستقوم بتحصيل فاتورة الحساب من دول الخليج العربية، ولانه ليس بين الخيرين حساب، فسيضاف الى فاتورة حساب عملية هايتي، وهكذا ستخرج الادارة الامريكية من المأزق منصورة ومجبورة بفضل حزب السحل الاشتراكي وهو اشتراكي، لانه يشترك في الوقت المناسب في حل مشاكل الادارة الامريكية وتسالني بعد ذلك. . هل هناك ارتباط بين الادارة الامريكية وحزب السحل الاشتراكي؟ والجواب نعم، وبلا اي شك".

واما ثالث واخر من اثاروا الشكوك في موقف الرئيس صدام حسين واحتمال تواطئه مع امريكا، فكان محمد ابو الحديد، مدير تحرير العدد الاسبوعي (للجمهورية) ١٩٩٤/١٠/١٣، قال:

"فما ان حركت امريكا قواتها حتى طلبت من السعودية والكويت ٢ مليار دولار ثمن تحريك القوات فقط. . ولو قسمنا هذا المبلغ على عدد القوات القادمة وحجم معداتها، فربما اتضح لنا ان مجرد ايقاظ عسكري امريكي واحد من نومه في قاعدته بامريكا لكي يستعد للتوجه الى الخليج، قد تقاضت امريكا له ما يعادل دخل فرد من الطبقة المتوسطة في اي دولة عربية. . في سنة كاملة. . ولعل ذلك يفسر جانبا من عدم اقدام الولايات المتحدة على الاطاحة بصدام حسن . . ان الرجل يقوم بدور حيوي في حل مشاكل الاقتصاد الامريكي، وتحويل اي فائض للاموال العربية الى الولايات المتحدة.

.انه (يفك زنقة) امريكا عند اللزوم. . يضعها - في كل الاحوال- في موقف من يهب لانقاذ العرب كلما تعرضوا للتهديد . . الا يكون هذا التهديد اسرائيليا. ."

وكتب جمال البدوي رئيس تحرير (الوفد) بتاريخ١٣ تشرين الاول ١٩٩٤، بعنوان "اللعبة الاخيرة" يقول:

"لا اظن ان صدام حسين سيفلت هذه المرة من الحفرة التي حفرها لنفسه بغبائه وغروره وحساباته الخاطئة، واغلب الظن ان الولايات المتحدة، ومعها دول الغرب و الشرق، سوف تنتهز فرصة وقوعه في الفخ لتقضي عليه قضاء مبرما، وتستريح من مغامراته، وتمسح عن نفسها تهمة التواطؤ معه والابقاء عليه ليظل بعبعا يخيف منطقة الخليج (. . .) لقد اضاع الدكتاتور العراقي فرصة ذهبية كان من الممكن ان تعيده الى الصف العربي، وتعيد الاستقرار الى منطقة الخليج، وهي اعترافه الرسمي بدولة الكويت، واعترافه بحدودها الدولية، وهذا الشرط هو احد بنود قرار مجلس الامن ضمن بنود اخرى تتعلق بتدمير اسلحة الدمار الشامل في العراق واخلاء سبيل الاسرى الكويتيين، والعجيب ان صدام انصاع للمطالب التي تمس سيادة العراق وامنه ونفذها في ذلة مهينة، بينما رفض تنفيذ البندين المتعلقين بالكويت. . لتؤكد انه لاسلام لا امان ولا استقرار في المنطقة طالما بقى صدام حيا.

وعندما تبحث عن مبررات اللعبة الاخيرة يقال ان الهدف هو حث مجلس الامن على رفع الحصار الاقتصادي عن العراق . . وكان بوسع صدام حسين ان يحقق مبتغاه لو انه نزع من نفسه الاطماع في ضم الكويت، واعترف بوجودها اعترافا رسميا، ولو انه فعل لوجد ترحيبا من المجتمع العالمي، وقبولا لرفع الحظر، لان تجويع شعب العراق مأساة تؤرق الضمير العربي والعالمي، ولكن عناد الطاغية حال دون رفع الالام عن الشعب العراقي، والعالم كله يعرف انه شعب مغلوب على امره. . . ولاشك ان تحرير شعب العراق من الجوع والقهر مسئولية عالمية يتحملها الذي تركوا صدام حسين حيا رغم الجرائم التي ارتكبها في حق شعبه، وفي حق شعب الكويت.

وكتب محمود عبد المنعم في (الاخبار) ١٠/١٣ التي قال فيها:

"فلتكن نهاية الحركة الصدامية الاخيرة كيفما تكون، لتكن انسحابا حقيقا او انسحابا مظهريا دعائيا، ولتكن الخاتمة سلاما او حربا او تخفيف الحصار الاقتصادي على العراق اوتشديدا له وزيادته احكاما، ايا كان ما سيحدث فليس هذا كله بمهم، والشيء الوحيد المطلوب الذي لابد من تحقيقه لصالح شعب الكويت وشعب العراق وشعوب الامة العربية وشعوب العالم . . . الشيء الوحيد المطلوب لهذا كله، هو ان يخرج صدام حسين من العراق حيا او ميتا".

وفي الاهرام (١٩٩٤/١٠/١٣) نشر مقالا بعنوان "المناورة العراقية والعقوبات الاقتصادية الدولية" وجاء فيه:

"واشك ان الحظر الدولي المفروض على الشعب العراقي قد احدث

اخطارا جسيمة على بنية المجتمع العراقي عموما والشعب العراقي علي وجه الخصوص اذ ان النقص الشديد في السلع والغذاء والموارد الاساسية قد ادى الى صعوبة اشباع الطلب الداخلي خاصة في ظل نقص موارد العملات الاجنبية نتيجة لحظر صادرات النفط، من هنا يعاني المجتمع العراقي كثيرا من هذه الازمة وهي قضية غاية الخطورة فهو لايمكنه ان يدفع ثمن اخطاء حكومته وتعنتها ازاء الاصرار على مطالب غير مشروعة الامر الذي يدفعنا الى ضرورة التفرقة بين الشعب العراقي من جهة والحكومة العراقية من جهة اخرى، وهي مسألة يجب ان تتم على كافة المتسويات الدولية والاقليمية والعربية على وجه الخصوص، وذلك لان الانظمة الحاكمة طريقها دائما للزوال ويظل في النهاية الشعب هو الحكم الاساسي لهذه المسألة".

وكتب مصطفى بكري رئيس تحرير (الاحرار) ١٣/١٠/١٩٩٤، مقال بعنوان "الموقف المصري"، جاء فيه:

"ان المليارات التي تدفعها الكويت حاليا هي ملك للامة كلها، وليس لمجموعة بعينها تتصرف فيها كما تشاء ولا تفكر في اعمال العقل والبحث عن حل في الاطار العربي كما يطالب وزير الخارجية عمرو موسى. . . والادهى من ذلك ان الكويت ترفض الاعتراف باي دور للجامعة العربية رغم ان د. عصمت عبد المجيد ادان بعنف ومنذ اليوم الاول اية تحركات عراقية تستهدف الاعتداء على الكويت، اننا نحذر من نوايا امريكا الغادرة، فهذا الكم الهائل من الاساطيل والجيوش الاجنبية لايمكن ان يكون بغرض النزهة فقط، بل هو بغرض تدمير قطر عزيز على كل عربي ايا كانت درجة الخلاف مع رئيسه. . اننا لو سمحنا لامريكا اليوم بضرب العراق وتدميره فمن يدري من يكون عليه الدور غدا؟ ".

تحريك القوات العراقية باتجاه الحدود الكويتية الخيار الوحيد امام العراق

اهرون امير

صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، ١٣ تشرين الاول ١٩٩٤

لقد اثبت صدام انه مجبول من مادة اخرى، فبضاي حقيقي وحاكم قاس وعنيد ولئيم. ولكنه بنفس الوقت متزن ويجري حساباته، وهادىء وصامد. ومن الممكن ان نضيف الى ذلك انه ذو عقلية تحليلية. ويمكن اعتباره حسب نهجه والثقافة التي نما فيها، انه قائد.

جاءت خطواته العسكرية الاخيرة، التي يجسد فيها الذهاب حتى الحافة، على اثر الازمة التي فرضها عليه الامريكيون خلال اربع سنوات بتعنت، اثار تقريبا كل حلفاء امريكا الذين شاركوا في حرب الخليج من تركيا حتى فرنسا، ومن روسيا الى دول البنالوكس في اوربا. وهذا ما يدفع بغداد الى اذرع ايران، وبالتالي فان خطوات صدام الاخيرة كانت خطوة منطقية جدا لكسر الجمود، الذي دفع ملايين العراقيين الى حافة الهاوية.

في الحقيقة كان هذا هو الخيار الوحيد امام صدام حسين لزحزحة الامريكيين عن لامبالاتهم، ووضعهم عمليا امام التطورات التي من الممكن ان يؤدي استمرارها الى رفع اسعار النفط في السوق العالمية وهز صورة امريكا في الشرق الاوسط والعالم كله. وربما يؤدي ذلك الى بعث روحية الدولة العظمى في روسيا كذلك.

من ناحية المصلحة الاستراتيجية الحقيقية لاسرائيل، في معمعة المسيرة السلمية، يمكن القول ان صدام قد فسح المجال امام الولايات المتحدة، لاعادة تقييم سياسة الاحتواء المزدوج (ازاء العراق وايران). ومن يدري فلعل واشنطن تتحلى بالشجاعة، لتتخلص من المفاهيم القديمة وتبادر لاجراء محادثات فعالة ومتواصلة مع العراقيين، يكون من نتاجها الثانوي تفاهم بعيد المدى بين بغداد والقدس.

وزير الخارجية الفرنسي: معارضة استمرار الحصار والدعوة لتجاوز الازمة

باريس- انطوني جودمان، رويتر ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٤- كتب وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه في مقالة نشرتها صحيفة الفيغارو قائلا، "يجب اليوم ان نضع هذه الازمة خلف ظهورنا وان نطمئن حلفاءنا في الخليج ونستعد للمستقبل عن طريق اعطاء العراق اشارات واضحة على السبل التي يجب ان يتبعها والطريق الذي يجب ان يسلكه ليخرج من عزلته الراهنة. ان فرنسا لا تؤمن بحتمية المواجهة والحرب. واضاف "في كل ما نقوم به نسعى فقط من اجل اعداد الساحة للسلام". وقال جوبيه العائد لتوه من جولة في دول الخليج شملت الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان انه لايزال يعتقد في خطأ الاستمرار في معاقبة العراق بسبب الحشد الاخير لقواته على مقربة من الحدود الكويتية. واكد مجددا ان تحرك العراق كان "خطأ استراتيجيا" ولكنه قال انه اذا ما قامت بغداد بانتهاج سلوك افضل فان المجتمع الدولي يجب ان يتقبل تخفيف الحظر الذي تفرضه الامم المتحدة على مبيعات النفط العراقية منذ عام ١٩٩٠ في اعقاب اجتياح الكويت.

وقال جوبيه "مازالت الكرة في ملعب العراق". وحث بغداد على عدم التلكوء والاعتراف صراحة بسيادة الكويت. وقال انه لايوجد دولة من الدول التي زارها في الخليج تؤيد "استمرار استبعاد العراق اكثر مما ينبغي لان هذه الدولة يمكن ان تشارك في تحقيق الاستقرار في منطقة تتزايد فيها اشكال المخاطر. لا احد يريد تفكك العراق او يخشى فعليا من اضرار عدم الاستقرار الاقتصادي في اثر عودة بغداد الى اسواق النفط. لا احد يربط تطبيع العلاقات برحيل صدام حسين حتى وان كان الكثيرون ما زالوا يرفضون اعتباره محل ثقة او قادرا على الاستمرار". واوضح "في الواقع لا يوجد من يعرف كيف يمكن تغيير النظام العراقي بدون اضعاف هذا الشعب الذي يعد بالنسبة لكثيرين في المنطقة ثقلا سياسيا لايمكن الاستغناء عنه، يجب من الان فصاعدا ان نتجنب اتباع الهدف الخطأ حتى واذا كان ذلك يعني لكثيرين الاعراض بدلا من المرض الحقيقي المسبب لها".

اعلان عن تنظيم سياسي جديد في كردستان العراق

المؤتمر العسكري الاول

خلال الفترة ٩ الى ١٠ تشرين الاول ١٩٩٤ وبمبادرة من التجمع العسكري المستقل انعقد المؤتمر العسكري الاول في صلاح الدين، داخل حدود الوطن العزيز، تحت شعار "وحدة الجيش والشعب هو السبيل لانقاذ العراق من الدكتاتورية" وبمساعدة واسناد المؤتمر الوطني العراقي الموحد وبتأييد ومشاركة القوى المعارضة العراقية المتمثلة بالجهات التالية التي حضرت جلسات المؤتمر وهي :

١- الحزب الديمقراطي الكردستاني، ٢- الاتحاد الوطني الكردستاني، ٣- المجلس الاعلى للثورة الاسلامية ، ٤- حزب الدعوة الاسلامية، ٥- الحركة الاسلامية في كردستان، ٦- الجبهة الكردستانية،٧- الحزب الوطني التركماني، ٨- الملكية الدستورية، ٩- الحركة الديمقراطية الاشورية، ١٠-الحزب الشيوعي العراقي،١١-ممثلو العشائر العراقية، ١٢-منظمة العمل الاسلامي، ١٣-كادحي كردستان.

جاء المؤتمر الاول متزامنا مع الاحداث الاخيرة والتهديدات التي اطلقها رأس النظام في بغداد ضد ابناء الشعب العراقي، وتهديد المجتمع الدولي المتمثل بالامم المتحدة، وما اعقب ذلك من حشود عسكرية قام بها النظام بالقرب من المناطق المحررة في كردستان، وعلى مقربة من دولة الكويت، مستهدفا بذلك ما تبقى لدى العراق من امكانيات بسيطة قد تنهض بالعراق من جديد عند سقوط هذا النظام المستبد. لذا يستنكر المؤتمر العسكري الاول استخدام الجيش العراقي للاعتداء على دولة الكويت الشقيقة، ويأتي عقد هذا المؤتمر كرد على الاوضاع المتردية في عراقنا الباسل ونتيجة لسياسات نظام صدام وتعسفه المستمر ضد ابناء الشعب العراقي الذي يعاني حاليا من فاقة الجوع والحرمان والقتل والتشريد، مالم يلقه اي شعب في العالم.

اننا وفي هذا الوقت نناشد كل الفصائل والقوى الوطنية العراقية الخيرة للعمل على تخليص شعبنا العراقي وجيشه الباسل من هذا الاستغلال القاتل على يد الدكتاتور صدام حسين وطغمته الفاسدة.

وبهذه المناسبة يتقدم التجمع العسكري المستقل بخالص شكره وتقديره للمؤتمر الوطني العراقي الموحد لما قدمه من دعم واسناد لعقد هذا المؤتمر كما يتقدم التجمع العسكري بشكره لكافة فصائل المعارضة العراقية التي شاركت بجدية في مؤتمرنا هذا.

وقد تمخض المؤتمر عن عدد من المقترحات والتوصيات التي صرحت بها اللجان المشكلة من قبل المؤتمرين كما يلي:

المقترحات والتوصيات:

آ- ضرورة توحيد القوى العراقية المعارضة خدمة لمصالح العراق وشعبه المظلوم.

ب- توحيد الجهد العسكري القادم، وتنظيم قياداته الميدانية داخل الوطن.

ج- ضرورة توفير الظروف الملائمة والامكانات المادية وتوظيفها لمواجهة النظام الدموي في العراق.

د- تشكيل قيادة عسكرية عليا تتمكن من ادارة وتنظيم وقيادة القوات العسكرية الوطنية وتهيئة الامكانيات الميدانية لها.

هـ- تنظيم وتهيئة القوانين والانظمة الضبطية الخاصة بادارة وتدريب القوات المسلحة المعارضة وفق الاسس التربوية الوطنية والعلمية الحديثة الملائمة.

و- نؤيد اصدار العفو العام، الصادر سابقا من المؤتمر الوطني العراقي الموحد بحق كافة العسكريين الذين اجبروا على خدمة العلم.

ز- ضرورة تحقيق مفهوم واجب الجيش في الدفاع عن مصالح البلد وتحديد الولاء للوطن ودستوره المقرر بارادة الشعب وعدم تسخير الجيش لمواجهة ابناء الوطن.

ح- الاهتمام بالكوادر العسكرية وتوظيف طاقتها الميدانية بشكل كامل وعدم اهمال العناصر العسكرية المعارضة في اطار القضية العراقية.

ط- يوصي المؤتمر بضرورة عقد مؤتمر عسكري شامل بالسرعة الممكنة تدعى له كافة الطاقات العسكرية الوطنية المعارضة.

ك- قرر المؤتمر اصدار نداء الى الجيش العراقي يؤكد فيه على عدم تنفيذ اوامر النظام وتحمل مسؤوليته التاريخية والالتحاق بصفوف المعارضة.

(صحيفة "المؤتمر"، ١٤ تشرين الاول ١٩٩٤)

لايمكن استبعاد حرب عراقية-ايرانية جديدة

الحياة-٢٥ ايلول ١٩٩٤، واشنطن- اعرب مسؤول رفيع المستوى في وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية بروس ريدل مسؤول قسم الشرق الاوسط وجنوب اسيا، اول من امس، امام مجلس سياسة الشرق الاوسط في واشنطن، انه يتوقع ان تكون ايران مع نهاية هذا القرن "قريبة من امتلاك مفاعل نووي عامل واحد على الاقل"و انها مع العراق قد ينحدران مجددا الى "حال حرب".

وعن الخليج قال المسؤول الامريكي ان العراق وايران لايزالان يشكلان خطرا على المنطقة. وقال من جهة ان "العداء الشديد بينهما" قد يدفع الى حرب عراقية-ايرانية جديدة، بعد الحرب بينهما التي كلفت ٤٥٠ الف قتيل اضافة الى كلفة اقتصادية بحجم ٣٥٠ بليون دولار".

ومن الجهة الثانية ذكر ان "التعاون بين طهران وبغداد، رغم انه غير متوقع حاليا، يمكن ان يضاعف من الخطر الذي يشكله كل منهما على استقرار المنطقة". واتهم ريدل القيادة الايرانية على اعلى المستويات بمساندة الارهاب في انحاء العالم، مشيرا الى المساعدات المالية الى حزب الله في لبنان اضافة الى "المتطرفين في الجزائر".

كما قال ان العراق، رغم حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية القاسية لايزال القوة العسكرية الاكبر في منطقة الخليج. وانه "لايزال يحتفظ بالفي دبابة واكثر من ٣٠٠ طائرة على رغم عاصفة الصحراء". واضاف : "رغم الجهود المثيرة للاعجاب من قبل اللجنة التابعة للامم المتحدة فمن شبه الأكيد ان العراق لايزال يخفي صواريخ سكود ومنصاتها والذخائر الكيمياوية والبيولوجية".

نداء من المثقفين العراقيين

من أجل الانسان. . . من أجل الثقافة. لا للدكتاتورية . . . لا للحصار

يشهد شعبنا العراقي نوعا جديدا من الاستباحة والاذلال والقهر والهمجية، حيث تمتد سكاكين الحكم الفاشي في بغداد لتقطع الايدي والارجل والاذان وغيرها من اعضاء الجسد بتهم ملفقة والى حد السخرية المفجعة لنظام منبوذ ومجتمع يزداد تشهويا بفعل الظلم المستديم، والانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان، وتلف العراق دوامة الحصار الامبريالي، ويعاني اهلنا الجوع وتنتشر وفيات الاطفال والنساء والشيوخ على نحو مريع، خصوصا شحة الغذاء والدواء ويتحول بلد اولى الحضارات موطن القوانين والعلوم التي وهبت العالم وهج المعرفة والثقافة الى بلد القحط والتسول والجريمة والخنوع.

انه الزمن الموبوء بالمفارقة العجيبة والتواطؤ المشين بحيث يتعرض بلد باكمله الى الذبح من الوريد الى الوريد بكل ماتعني هذه العبارة، بسبب جرائم وبربرية حاكم لايعرف له التاريخ مثيلا، ولا يقيم اي اعتبار للانسان او الجار او القيم، ويترك طليقا في حين تحاك المؤامرات لابقاء العراق بلدا كسيحا ومشلولا يسوده الخراب والدمار. وفي خضم ذلك التواطؤ الداخلي والخارجي، يمتهن العراق شعبا وحضارة وموارد ومستقبلا وتنتقص سيادته ويباع في سوق النخاسة الدولية، ويتعرض شعبنا اليوم ومثقفوه الى اشد واقسى انواع العذاب والاهانة فيضطر المئات من هؤلاء المبدعين العراقيين الى مغادرة الوطن هربا من القمع والارهاب، ومن لم تسعفهم الظروف يفترشون الارصفة لبيع كتبهم وحاجياتهم الشخصية، لاقتناء الدواء او رغيف الخبز لاطعام اطفالهم وقد اتسعت هذه الظاهرة المؤلمة الى درجة مأساوية ولاتطاق. نحن المثقفين العراقيين في المنفى، ندين وبصوت عال الاستلاب المستمر لشعبنا وللفظائع المرتكبة بحقه كل يوم وندين الحصار الجائر، وكل من ساهم ويساهم في اذلال شعبنا وسلب كرامته من المتآمرين الجناة في الداخل والخارج، المزورين للحقيقة في الأروقة الدولية وممن برروا الجريمة والأثم.

نعلن بثقة امام الملأ عن رفضنا للتواطؤ المشين بدفع العراق الى حافة المجاعة بعد تخطيه حدود الفقر، كما نشجب ونستنكر جميع الأجراءات الشاذة والغريبة التي اتخذها النظام في بغداد ضد أبناء شعبنا ونؤكد تضامننا الكامل مع زملاءنا المثقفين وجميع المنكوبين من ضحايا القمع الداخلي والغدر الخارجي، فلا مبرر لابقاء العراقي مقموعا او محروما من الرغيف والدواء، ولا خلاص للعراق الا باستعادته الارادة الوطنية المستقلة باسقاط النظام واقامة المجتمع الديمقراطي التعددي واحترام حقوق الانسان، فذلك وحده السبيل لاعادة الاعتبار للرأي العام. . للصحافة الحرة . . للثقافة المبدعة . . لكرامة الانسان وبناء مجتمع لامكان فيه للقتلة والجلادين.

الموقعون:

هادي العلوي، فايق بطي، فيصل لعيبي، جمعة الحلفي، د. احمد الموسوي، حميد البصري، منذر حلمي، فؤاد سالم، د. غانم حمدون، سعدون الناصري، د. صادق الناصري، د. صادق البلادي، علي رفيق، عبد الكريم كاصد، سمير السعدي، محمد جعفر الحيالي، مهدي محمد علي، عدنان حسين، رضا الظاهر، نضال الليثي، مصطفى العباسي، فاضل السلطاني، شوقية العطار، فايق محمد حسن، طالب غالي، فائزة العراقي، محمود البياتي، علي جاسب الفيصل، عبد الوهاب الطالباني، فاورق صبري، د. عبد الامير المعيني، فلاح هاشم، عامر بدر حسون، صباح المندلاوي، كريم عبد، رياض النعماني، كمال السيد، اسعد البصري، يوسف ماهر، عبد المنعم الاعسم، ضياء صلوحي، توفيق عبد العظيم، شوقي عبد، د. صباح علي، غياث النقشبندي، ياسر المندلاوي، داود امين، د. كفاح الجواهري، عباس الطائي، عبد اللطيف السعدي، صباح كنجي، د. حامد العاني، احمد ضيف الله، صباح الاحمد، نزار حنظل، حاكم الخزاعي، ضياء البصري، زهير الزاهر، عبد جعفر، محمد مظلوم، محمد علي كاظم، احمد العامري، باسم عاشور، طالب الداوود، خميس الحديدي، كريم الاسدي، عبد الله الجيزاني، علي فوزي، د. عبد الحسين شعبان.

(ارسل الى الملف العراقي بتاريخ، ٣ تشرين الاول ١٩٩٤)

الكويتيون يشعرون بالاحباط بسبب قرار العراق بسحب قواته من الجنوب

الكويت- فرانس برس، يبدو ان شعورا بالاحباط سيطر على العديد من الكويتيين بعد الاعلان (١٩٩٤/١٠/١١) في مجلس الامن عن انسحاب القوات العراقية من المنطقة الحدودية مع الكويت.

وقد تجاهلت الاذاعة والتلفزيون النبأ في نشرتيهما الاخباريتين في الساعة الثامنة مساء بالتوقيت المحلي، ولكن وكالة الانباء الكويتية نشرته.

وردا على اسئلة وكالة فرانس برس تحدث عدد من النواب الكويتيين عن "احباطهم". وقال النائب المستقل طلال السعيد ان "صدام حسين يشبه الصابونة عندما تريد ان تقبض عليه ينزلق من بين اصابعك". واضاف انه "سيستمر في اقلاقنا ولن يردعه شيء".

وقال النائب الاسلامي احمد باقر "لا يشك في ان صدام حسين سيوطد سلطته من جديد". واضاف انه "يعرف ان الازمات التي يثيرها تحشد خارج العراق كثيرا من الطاقات واموالا طائلة وتبث الفوضى في عدد كبير من الدول لكنه سيستمر في هذا النهج".

من جهته وصف متحدث باسم بعثة مراقبي الامم المتحدة من اجل العراق والكويت قرار العراق سحب قواته المتمركزة على مقربة من الكويت بانه "نبأ سار". لكنه اعلن عن عدم قدرته على التحقق من تطبيق هذا الاجراء ميدانيا. واشار المتحدث الى ان "البعثة لم يكن في وسعها في الايام الاخيرة مراقبة الوجود العراقي على بعد ١٠ كلم من الحدود ولايمكننا ان نرى رحيل قوات صدام حسين من المنطقة".

واعرب كويتيون اخرون في شوارع العاصمة الكويتية عن الامل في ان "تشن الولايات المتحدة هجوما على العراق" على رغم القرار العراقي.

وقال تاجر "سيكون من المؤسف ان يأتي الامريكيون بهذه القوة ولا يفعلون شيئا".

نص وثيقة الاتفاق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني

باريس ٢٢ تموز ١٩٩٤

نص الاتفاق

اجتمع وفدا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في فرنسا في الفترة بين ١٦-١٩٩٤/٧/٢٢ من اجل حل اختلافاتهما ومناقشة الوضع الراهن وكذلك مستقبل كردستان العراق.

I- تنظيم السلطة:

ان كردستان العراق سوف تدار من قبل نظام ديمقراطي مما يضمن التعددية واحترام لائحة حقوق الانسان العالمية وكذلك حقوق الاقليات القومية والدينية.

١- رئاسة كردستان العراق:

آ- ينتخب رئيس اقليم كردستان العراق باقتراع مباشر وعام ولفترة اربع سنوات وسلطات الرئيس محددة في القانون رقم (٢) حيث سيتغير لقب القائد الى لقب الرئيس.

ب- في الفترة الانتقالية التي تسبق انتخابات الرئاسة فان مجلسا رئاسيا مؤلفا من رئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني الكردستاني ورئيس محكمة التمييز سوف يدرس صلاحيات الرئيس المحددة في القانون رقم (٢) وتكون قرارات المجلس بالاجماع.

ج- وهذا الاجراء يجب ان يصادق عليه من قبل تصويت برلماني.

٢- الحكومة:

آ- يدار اقليم كردستان العراق من قبل حكومة ائتلافية لحين اجراء الانتخابات القادمة.

ب- وهذه الحكومة توسع لانضمام مجموعات غير ممثلة بعد مثل الاحزاب السياسية والاقليات القومية والشخصيات المستقلة.

ج- قرارات الحكومة تتخذ داخل الحكومة وداخل كل وزارة دون تدخل الاحزاب السياسية.

د- بعد دراسة ملائمة يجري اعادة تنظيم الحكومة، والخبرات المتراكمة سوف تؤخذ بنظر الاعتبار من اجل خلق، الغاء او توحيد بعض الوزارات في سبيل التصدي بشكل اكفأ لحاجات الاقليم.

هـ- تشكيل المؤسسات التالية:

- مجلس الخدمة المدنية. وسيكون مسؤولا عن تجنيد الموظفين بشكل غير متحيز وعلى اساس الكفاءة.

- ديوان الرقابة المالية. وسيكون مسؤولا لتدقيق الادارة المالية للاقليم.

- مجلس تخطيط. وسيكون مسؤولا عن تخطيط اقتصاد الاقليم ووضع اولويات التنمية.

- في تشكيله الحكومة الجديدة فان مبدأ التوازن بين الحزبين الرئيسيين في عدد اهمية الوزارات يجب ان يراعى.

- في داخل الحكومة فان كل وزير سيستحوذ على كافة الصلاحيات المخولة له اولها وفق القانون في ادارة الوزارة وسيقوم وكيل الوزير بممارسة الصلاحيات المخولة له اولها من قبل الوزير ووفق القانون.

- ان الادارة الحالية لكردستان العراق اثبتت عدم كفاءتها وهي بحاجة الى اعادة تنظيم بشكل شامل بأشراف مجلس الوزراء وتقليص عدد الموظفين بشكل كبير وتعيين الموظفين على اساس الكفاءة وان يراعوا الحياد السياسي والموظفون بحاجة الى معاشات كافية من اجل مكافحة الفساد الاداري بغية خلق ادارة مقتدرة وكفوءة.

٣- الدستور:

اعداد دستور لاقليم كردستان العراق وسيقوم المعهد الكردي بتجميع ودعوة الخبراء من الدول الفيدرالية من اجل اعداد مسودة دستور قبل تشرين الاول ١٩٩٤ وستعرض هذه المسودة لاحقا على المجلس الوطني الكردستاني للمصادقة عليه وتبنيه بعد اجراء ما يلزم عليه قبل نهاية العام.

٤- الانتخابات:

آ- تعقد الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية في ايار ١٩٩٥ عندما تنتهي مهلة البرلمان الحالي.

ب- اجراء احصاء سكاني قبل الانتخابات من اجل اعداد جداول موثوقة للناخبين.

د- يجب ان تراقب الانتخابات من قبل اكبر عدد من المراقبين الاجانب.

هـ- ان يتعهد قادة الاحزاب امام الرأي العام الداخلي والعالمي بالالتزام بنتائج الانتخابات ايا كانت النتيجة.

ز- ايا كانت نتيجة الانتخابات فان حكومة ائتلافية سوف تشكل على ضوء ميزان القوى الجديد اي وفق نسبة تمثيل كل حزب في المجلس الوطني الكردستاني.

ح- اجراء الانتخابات البلدية وفق القانون وموعد هذه الانتخابات يخضع لاتفاق الحزبين.

II- الدفاع والأمن في الاقليم:

١- القضايا العسكرية:

آ- ان نظام الدفاع الوطني الحالي قد ثبتت عدم جدارته ولابد من اعادة تنظيمه بشكل كبير ولهذه الغاية فان هيئة من الاركان يجب ان تحل محل وزارة شؤون البيشماركة وهذه الهيئة ستتألف من ضباط عسكريين ذوي مناصب عليا وستخضع للسلطة المباشرة لرئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء.

ب- ان جيشا موحدا وفي خدمة الحكومة التامة ومسؤولا عن الدفاع عن اقليم كردستان العراق يجب تشكيله على اساس مبدأ الخدمة العسكرية الالزامية.

ج- وفي المرحلة الانتقالية فان حجم القوات البيشماركة يجب تقليصه بشكل كبير متصاعد الى الحد الذي يجري عليه اتفاق مشترك.

د- حل الميليشيات بشكل متصاعد ووفق جدول زمني يتفق عليه بشكل مشترك ولابد من اقتراح الحلول من اجل استفادة اعضاء الميليشيات من خدمات الضمان الاجتماعي.

هـ- ومن اجل التنفيذ العملي لنقاط هذه الاتفاقية فان هناك حاجة لاستدعاء الخبرات الاجنبية.

٢- قوات الشرطة والامن:

آ- اعادة تنظيم الشرطة وقوى الامن الداخلي بشكل سريع ووضعها تحت سيطرة الحكومة التامة نظرا لاهمية وضرورة سلامة الاشخاص والممتلكات في الاقليم.

ب- ان تجري عملية اعادة التنظيم باشراف ومسؤولية مجلس الوزراء وهذه بحاجة الى امكانات فنية ومالية وقوى الشرطة والامن الداخلي يجب ان يحصلوا على مستوى كاف من التدريب والمراتب لجعلهم يلتزمون بواجباتهم بشكل كلي.

ج- افتتاح كلية للشرطة لتدريب قوى الشرطة والامن الداخلي.

د- حصول كافة قوى الشرطة والامن الداخلي على تدريب خاص على مبادىء السلوك المدني والديمقراطي واحترام حقوق الانسان والولاء للحكومة.

هـ- دعوة الخبراء الاجانب لمساعدة القوات المسلحة بشكل خاص في مجال الوسائل الفنية والتدريب.

ز- وضع جدول زمني سريع لتحديد فترة ومراحل اعادة التنظيم وعقد كونفرانس لقوى الشرطة والامن الداخلي قبل نهاية شهر اب لتحديد الجدول الزمني واشكال التعبير.

ح- ان الوحدات والموظفين المعينين من قبل الاحزاب يجب تحويلهم الى خدمات الحكومة الاخرى وتجنيد اعضاء الشرطة وقوى الامن الداخلي يجب ان يكون من خلال التجنيد الوطني واشراك خريجي الجامعات والمحترفين بعد انهاء فترة تدريبهم.

III- الاقتصاد والمالية:

آ- نظرا للوضع الاقتصادي الرديء في كردستان العراق والتي تشكو من الحصار المزدوج وعواقب الحروب المتتالية وحيث ان اكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة عاطلة عن العمل وهذا الوضع هو احد الاسباب للنزاع الاخير لهذا فان هناك حاجة الى مساعدة دولية كبيرة بغية تحقيق الاستقرار في الاقليم.

ب- والاستقرار يتطلب تخفيف عقوبات الامم المتحدة من اجل التمكن شراء الالات والاجهزة الضرورية لتنشيط الاقتصاد وبشكل خاص تلبية حاجات السكان المتصاعدة في مجال الطاقة.

ج- نظرا لصرف المساعدات الدولية من خلال المنظمات غير الحكومية (NGO) فان الحكومة ليست لديها وسائل تنظيم وتخطيط الاقتصاد وعلى حكومة الاقليم ان تطلب مباشرة من الدول المتبرعة والوكالات المعنية مساعدات مباشرة لبعث الحياة في اقتصاد الاقليم.

د- يقوم المجلس الوطني الكردستاني بسن قانون لتحديد اطار ووظيفة المنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية باسرع وقت ممكن.

هـ- ان واردات الجمارك يجب ان تذهب الى الخزانة العامة وعلى الاحزاب تقديم الحسابات الى الحكومة حول الواردات المستحصلة منذ الاول من ايار ١٩٩٤ وعلى الحكومة ان لا توفر اية مساعدات الى الاحزاب ما لم يجر وضع الجمارك تحت سلطتها الفعلية.

ز- اعادة تنظيم قسم (مديرية) الجمارك وتنظيفه من العناصر غير الكفوءة وابدالهم بموظفين معينين على اساس جدارتهم واحترافهم دون اخذ الاعتبارات السياسية بنظر الاعتبار.

ح- ان بنك الاقليم يجب حراسته وحمايته من قبل قوات الشرطة التابعة للحكومة دون تدخل الاحزاب.

IV- العلاقات الاقليمية والخارجية:

١- العلاقات مع الدول المجاورة:

آ- تقوم الادارة الكردية بتقديم اللجوء السياسي للاكراد المضطهدين بشرط ان لايقيموا قواعد عسكرية داخل كردستان العراق وان لايقوموا بهجمات مسلحة عبر الحدود.

ب- في الوقت الذي نؤمن بمبدأ عدم التدخل المشترك في الشؤون الداخلية في كردستان العراق وشؤون الدول المجاورة فان الطرفين يرحبان بالحلول السلمية والديمقراطية للقضية الكردية في هذه الدول.

ج- ان اي تعاون مع الدول المجاورة ومع الاحزاب السياسية يجب ان لا يستغل من الطرف الاخر بل يجب ان يكون لمصلحة الشعب الكردي في كردستان العراق ولهذا الغرض فان الطرفين سوف يعلمان بعضهما البعض وسيتعاونان مع بعضهما وسيتفاديان المبادرات الاحادية الجانب على حساب الكرد في الدول المجاورة.

٢- ممثليات حكومة اقليم كردستان في الخارج:

١- ان ممثل حكومة الاقليم هو الممثل الرسمي ويجب ان يعمل ويتعاون مع نائبه في مجال العلاقات الخارجية.

ب- ان المكاتب الحزبية يجب ان لا تتدخل في عمل ممثلي الحكومة الاقليمية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية.

ج- تأسيس مكاتب حكومة اقليم كردستان في الخارج وتمويلها من قبل الحكومة وفي المراحل الاولى فان الحزبين سوف يمولان هذه المكاتب.

د- اجراء لقاءات منتظمة ودورية بين ممثلي حكومة الاقليم في الخارج وكذلك بين قيادات تنظيم الحزبين.

هـ- عقد سيمنارات واجتماعات للممثلين وتأمين مشاركتهم في التدريب الدبلوماسي.

ز- تشكيل لجنة عليا من الخبراء والمحترفين في السياسة الخارجية لتقديم المشورة الى حكومة الاقليم في قضايا السياسة الخارجية.

ح- تأسيس مكاتب لحكومة الاقليم في نيويورك وبروكسل.

V- الجدول الزمني:

آ- التطبيع الفوري.

ب- قبل نهاية آب ١٩٩٤ تتشكل الحكومة الجديدة ويتشكل المجلس الرئاسي.

ج- اجراء الاحصاء السكاني في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤ واعداد قوائم او جداول الناخبين قبل نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٤.

د- الخبراء الذين وعد بهم السيد كوشنر والشخصيات الاخرى يجب ان يصلوا كردستان قبل الاحصاء.

هـ- وصول الخبراء والمراقبين للانتخابات الى كردستان قبل الانتخابات واذا امكن وصولهم في اوائل عام ١٩٩٥.

ز- مسودة مشروع الدستور للاقليم يجب ان تعد مع مساعدة الخبراء في اكتوبر (تشرين الاول) وتقديمها الى المجلس الوطني الكردستاني للتصديق عليه قبل نهاية عام ١٩٩٤.

ح- المؤسسات الجديدة (مجلس الخدمة المدنية، ديوان الرقابة المالية، ومجلس التخطيط) يجب ان تتشكل من قبل الحكومة الجديدة قبل نهاية عام ١٩٩٤.

VI- المراقبة والفصل:

وقعت نصوص الاتفاق باللغتين الانكليزية والفرنسية في ٢٢ تموز ١٩٩٤ بحضور سيادة بيرنارد دوران مستشار الدولة والسفير الفرنسي وكندال نزان رئيس المعهد الكردي في باريس، السيد فؤاد حسين، السيد عباس ولي نائب رئيس المعهد الكردي في باريس، ود. نجم الدين كريم رئيس المؤتمر الوطني الكردستاني وهذه الوثائق هي حقيقية.

ولجنة المراقبة سوف تؤسس من الشخصيات الكردية والاجنبية والمستشارين بغية الفصل في حالات تعارض الآراء في المسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق بنود الاتفاقية.

وتشكيلة هذه اللجنة سوف تتحدد قبل التوقيع النهائي على الاتفاقية من قبل القائدين الكرديين وبعد الاستشارة مع الاحزاب المعنية.

السيد سامي عبد الرحمن

رئيس وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني

السيد انو شيروان امين

رئيس وفد الاتحاد الوطني الكردستاني

(نقلا عن السفير اللبنانية، ١٩/١٠/١٩٩٤)

المطلوب من حكومات دول التحالف

سعد صالح جبر

التهديدات المتتالية التي اطلقها نظام صدام ضد المجتمع الدولي والدول الخليجية وبخاصة ضد الكويت، ثم قيامه بحشد قوات عسكرية مهمة بلغ تعدادها اربع عشرة فرقة على الحدود بين العراق والكويت، اثارت مخاوف وتوقعات توحي باحتمال اقدام هذا النظام على العدوان على الكويت وشعبه. وقد ادت تلك التطورات العسكرية والسياسية الخطيرة الى خلق حالة من التوتر الشديد في المنطقة واعطاء المبررات لدول التحالف لحشد قواتها وبوارجها العسكرية العملاقة في منطقة الخليج، بشكل اعاد الى الاذهان الاجواء التي سادت ابان احتلال النظام للكويت من تداعيات بقيام تحالف دولي واسع، شنت قواته بعدما استكملت حشودها عمليات عسكرية مدمرة رهيبة ضد العراق وشعبه وجيشه، اسفرت عن سقوط عشرات الاف الضحايا وتحطيم البنية التحتية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للعراق. ولم تكتف قوات التحالف انذاك بذلك، ولا بابقاء صدام ونظامه على رأس السلطة في بغداد، بل ان هذا التحالف ساعد النظام في سحقه الدموي والارهابي للانتفاضة الشعبية التي اندلعت ضده وضد رأسه بعد هزيمته المذلة في الحرب.

ان حالة التوتر الراهنة والازمة الناجمة عنها تنذران باحتمالات شتى، ويأتي في مقدمتها قيام قوات التحالف الدولي مرة اخري بعمليات عسكرية جديدة تلحق المزيد من الدمار والكوارث بالعراق وشعبه، من دون ان تطال المسبب الاساسي لذلك وهو صدام حسين.

وهنا ينبغي القول والتأكيد ان حكومات دول التحالف، وليس نظام صدام وحده، تتحمل قسطا غير قليل من المسؤولية في الوصول بالاحداث الى حالة التوتر والازمة الخطيرة الراهنة، وذلك بسبب مساعدتها المباشرة، وغير المباشرة في استمرار صدام على راس السلطة في بغداد، منذ حرب الخليج حتى الان. وقد صرح وزير الدفاع الامريكي السابق ديك تشيني لمحطة "سي.اب.اس." يوم الاربعاء الماضي بـ "انني كنت اؤمن ولا ازال بان الفراغ الذي سيحدثه خروج صدام من الساحة هو اخطر بكثير من وجوده على رأس السلطة".

من هنا، فاننا نعتقد ان اية عمليات عسكرية ستشنها قوات التحالف ضد العراق، وضد اي موقع عسكري او مدني، سيدينها ويستنكرها شعبنا وقواه المعارضة، ذلك لان تلك العمليات لاتشكل، في كل الاحوال، حلاً للازمة الراهنة وللأخطار التي يمثلها استمرار نظام صدام في السلطة. اما القيام بعمليات عسكرية تستهدف رأس النظام ومقرانه وقصوره ومخابئه من دون ان تلحق الضرر بالعراق والعراقيين، فسيستقبلها شعبنا وشعوب المنطقة بالترحيب، وان على مضض، تطلعا للخلاص من صدام ونظامه.

ومع ذلك، فاذا كانت دول التحالف لا تنوي القيام باي عمليات عسكرية ضد العراق وخشية ردود فعل سلبية تجاهها، ومجاراة لمشاعر شعبنا وتنوي فعلا، بدلا عن ذلك درء الاخطار الكبيرة الناجمة او التي ستنجم عن الازمة الراهنة والتخلص حقا من نظام صدام باعتباره السبب الاساسي في ما وصلت اليه الاوضاع في العراق والمنطقة، فان امام حكوماتها عدداً من الاجراءات والسياسات القادرة على انجازها فعلاً، التي من شأنها تبديد حالة الاحتقان الناجمة عن الازمة الراهنة وتوفير افضل الشروط والظروف العملية التي تساعد على الاسراع باطاحة نظام صدام والمجيء بنظام ديمقراطي بديل ومسالم يتعايش مع جيرانه ومع المجتمع الدولي بامن وسلام.

اما ابرز الاجراءات واهمها فهي:

اولا: فرض نزع السلاح الثقيل والخفيف في المنطقة الواقعة جنوبي خط العرض ٣٢ الذي يحظر على طيران النظام التحليق فوقها.

ثانيا: العمل، عبر مجلس الامن على استصدار قرار دولي يقضي باحالة صدام وعدد من اركان نظامه الى محكمة دولية لمحاكمتهم كمجرمي حرب وتحديد الوسائل العملية لاعتقالهم.

ثالثا: طرد ممثلي النظام وموظفي بعثاته الديبلوماسية من المؤسسات الدولية ومن سفاراته في عواصم دول التحالف ومن الامم المتحدة.

رابعا: العمل، عبر مجلس الامن على اتخاذ قرارات جديدة تحدد آليات عملية لارغام نظام صدام على تطبيق القرارات ٦٨٨ و ٧٠٦ و ٧١٢ التي من شأنها الحد من انتهاكات حقوق الانسان في العراق، وتوفير الحد الادنى من المواد الغذائية والطبية التي يحتاجها الشعب العراقي.

خامسا: نشر مراقبين دوليين في كل انحاء العراق وفتح مكاتب لهم في كل مدينة وقرية لمراقبة انتهاكات النظام لحقوق الانسان ومنعها، وبالتالي تسلم شكاوى المواطنين بشأن ذلك.

ان قيام دول التحالف وعلى نحو عاجل وسريع في المبادرة لاتخاذ تلك الاجراءات وتطبيقها ستشكل اكبر رادع يكسر ظهر النظام ويبدأ الخطوة الاولى من العد التنازلي لاطاحته، اذ ستكون تلك الاجراءات بمثابة رسالة الى صدام واركان نظامه للرحيل، وبمثابة رسالة ايضا الى الشعب العراقي وجيشه للتحرك والثورة ضد النظام وسقاطه.

لقد ذاق العراق وشعبه، اشد الكوارث والماسي على يد نظام صدام، وقدم الكثير من التضحيات السخية من اجل اطاحته، من دون ان تقدم حكومات التحالف الدولي آية مساعدة في سبيل ذلك، الامر الذي بات يعزز الانطباعات بان هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة تريد الابقاء على هذا النظام تحقيقا لمصالحها الذاتية الخاصة متذرعة بعدم تواجد البديل الملائم، وذلك على حساب العراق وشعبه وعلى حساب شعوب المنطقة وبلدانها، من دون الاكتراث لما يشكله استمرار هذا النظام في السلطة من اخطار على الامن والسلام الدوليين، ولما تؤدي اليه تلك الانطباعات من تشكيك في صدقية دول التحالف و "النظام الدولي الجديد" في الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان.

ان دول التحالف، وبخاصة الولايات المتحدة، تقف اليوم مرة اخرى- وقد تكون اخيرة على المحك في اختبار صدقيتها امام شعبنا وامام شعوب العالم- وان مبادرتها للعمل على اتخاذ الاجراءات التي اشرنا اليها والتي تعبر عن رؤية الملايين من ابناء شعبنا وامام شعوب العالم- وان مبادرتها للعمل على اتخاذ الاجراءات التي اشرنا اليها والتي تعبر عن رؤية الملايين من ابناء شعبنا، ستشكل بداية الطريق الصحيح لدرء الاخطار الناجمة عن تهديدات نظام صدام وتحركاته العسكرية، فضلا عن كونها بداية الطريق لاطاحة واقامة النظام الديمقراطي الدستوري البديل.

(رئيس المجلس العراقي الحر- نقلا عن الحياة ١٦ اكتوبر ١٩٩٤)

روبرت فيسك يكتب عن ازمة التصعيد العسكري العراقي

نشرت الاندبندنت بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٤، مقالا عنوان لنكف البكاء على الكويت، لريروت فيسك، هذا نصه:

وجد الصحفيون الذين نقلوا الى الحدود العراقية الكويتية في الاسبوع الماضي صعوبة في تنفيذ رغبة رؤساء التحرير الذين بعثوا بهم الى هناك. فلم يرى هؤلاء الصحفيون سوى دبابة كويتية وحيدة في منطقة الحدود استخدمت فيما بعد لسحب الحافلة التي اقلتهم بعد ان غرزت في الرمال.

أما على الجانب الآخر من الحدود، فقد كان ما يرى من القوات العراقية اقل حتى مما على الجانب الكويتي. و قال ضباط الامم المتحدة المتمركزين هناك بأن طائرات المراقبة التابعة لهم - و التي بمقدورها رصد منطقة تتجاوز ٢٠ كيلومتر عبر الحدود - لم ترصد حتى دبابة او ناقلة جنود عراقية واحدة. أما العدد القليل من رجال الشرطة العراقيين في كوخهم الخشبي الركيك القريب من الحدود، فلا يمكن وصفهم بالعدوانية بأي حال؛ فقد تبين أنهم اعتادوا استجداء الطعام و اللباس من الامم المتحدة - فقد قال احد ضباط الامم المتحدة "ليس من المفروض ان نعطيهم شيئا، و لكنه يصعب علينا ردهم و هم جياع."

هذا اذن هو "الخطر العراقي الوحشي" المحدق بالكويت. و انتهت ساعات النقل التلفزيوني المباشر "للغزو الذي لم يحصل" بخجل هادئ في نهاية الاسبوع الماضي. و في خضم سيل التصريحات الصادرة من الامم المتحدة و من الوزراء الغربيين الذين زاروا الكويت، والذين لم تغب عن بالهم رشاوى عقود السلاح المستقبلية، وحدها اسرائيل هي التي قيمت الموقف بصورة صحيحة، و ادركت منذ البداية عدم وجود خطر عسكري حقيقي يتهدد الكويت.

فمنذ بداية "الازمة" صرح اسحق رابين و كبار ضباط الجيش الاسرائيلي بأن صدام حسين لا يمتلك الغطاء الجوي و لا القوة البشرية الكافية لغزو الكويت، اضافة الى ان الحرس الجمهوري لم يكن متحشدا في وضع هجومي. بإختصار، لم تكن هناك كارثة وشيكة الوقوع. أما خسائر هذا "الصراع" الغير موجود، فلم تتجاوز جندي بحريني واحد قتل اثناء تمرين بالذخيرة الحية شارك فيه الجيش الامريكي. هذا طبعا اضافة الى العدد المتزايد من الاطفال الذين يموتون في العراق الذي يعاني الحصار.

يقول برنامج التنمية التابع للامم المتحدة بأن معدل الوفيات بين الاطفال العراقيين قد تضاعف ثلاث مرات عما كان عليه بنهاية حرب الخليج، بينما تعتقد (يونيسيف) بأن ٢,٥ مليون من النساء الحوامل و الامهات المرضعات و الاطفال يعانون من سوء التغذية الشديد. أطلع الصحفيون في بغداد على ثلاثة اطفال اموات وضع كل منهم في صندوق كرتوني، قال الاطباء أنهم من ضحايا سوء التغذية.

لم توزع معظم وكالات الصور الرئيسية هذه الصور باعتبارها - حسب قول احد رؤساء التحرير- "فضيعة جدا".

و هكذا حظيت حرب غير موجودة بتغطية اعلامية فاقت بكثير الموت الحقيقي، حتى ولو كان لكلا العراقيين و الكويتيين اسبابهم الخاصة لتشجيع الصحفيين على التذكير بآلامهم. إلا انه من الاصعب ان يشعر المرء بالتعاطف مع الكويتيين، ليس فقط لأن التعاطف مع المنتصر الغني امر صعب عادة، و لكن ايضا لأن الكويت - رغم فاتورة المليار دولار التي على الامير دفعها لمرتزقته الحلفاء ثمنا للعملية الاخيرة - ليس لديها ما تخشاه في المستقبل القريب. فحتى لو هبط سعر برميل النفط من ١٤ دولار الى ١٠ دولارات اذا ما رفعت الامم المتحدة عقوباتها المفروضة على العراق - و هو ما وراء "الازمة" الاخيرة - يعتقد المحللون الماليون الكويتيون بأن زيادة الطلب على النفط من الشرق الاقصى كفيل برفع الاسعار الى ٢١ دولار للبرميل بحلول سنة ٢٠٠٠.

و الكويت طبعا لاتزال تطالب بتعويضات تبلغ بلايين الدولارات من العراق جراء غزوه لها في ٩٠-١٩٩١، اضافة الى مطالبتها باطلاق سراح ٦٢٥ مدني - بينهم ٥٦٤ كويتي و ٨ من النساء - يحتفظ بهم العراقيون منذ نهاية الحرب. تعتبر معاناة هؤلاء-اذا كانوا لايزالون على قيد الحياة - و معاناة عوائلهم واحدة من المخلفات المخزية للحرب.

و لكن حتى الكويتيين انفسهم يعترفون بأن عاصمتهم لم يصيبها الدمار الذي اصاب بيروت او سيرايفو، كما ان سجل الامارة في مجال احترام حقوق الانسان لا يشجع على التعاطف معها.

فقد قتلت اعداد من العراقيين و الفلسطينيين عقب تحرير الكويت، كما طرد ٨٠,٠٠٠ فلسطيني انتقاما لتواطؤ ياسر عرفات مع صدام اضافة الى طرد ١٢٠,٠٠٠ من "البدون" و هم مدنيون ولد كثير منهم في الكويت و لكن لايحق لهم التمتع بالجنسية الكويتية. كان الكثير من هؤلاء ضمن الـ٤٠٠٠ شخص من نساء و رجال الذين قام العراق بنقلهم الى منطقة الحدود قبل اسبوع. من المتوقع ان يطرد حوالي ٥٠,٠٠٠ من البدون من الكويت في الاشهر القليلة القادمة من اصل ١٢٥,٠٠٠ لايزالون يعيشون في الكويت.

إضافة لذلك، يدعي بعض افراد الجالية الفلبينية في الكويت - والذين يعمل معظمهم في القطاع الخدمي و في الخدمة في المنازل - بأن ٣٠ على الاقل من مواطنيهم قد قتلوا في ظروف غامضة او "اختفوا" في الاشهر الستة الاخيرة. وقد التجأت ٣٠٠ امرأة فلبينية الى سفارتهن في الكويت شاكيات تهديد و اعتداء مخدوميهن عليهن.

أما جواب الكويتيين على هذه الادعاءات فهو ان العائلة المالكة قد تبرعت شخصيا بدفع اجور عودة العمال الفلبينين المتذمرين الى وطنهم، و يضيف احد المسؤولين الكويتيين بأن "بعض النسوة الفليبينيات ساقطات الاخلاق."

ولو ان هذه الاحداث تعتبر بسيطة مقارنة بجرائم صدام حسين الفظيعة، الا انها لابد ان تثير التساؤلات حول ماهية المجتمع الكويتي الذي تعهدت امريكا و بريطانيا بالدفاع عنه للسنوات العشرة القادمة.

و رغم كونها اكثر ديمقراطية - او اقل غير ديمقراطية - من دول الخليج الاخرى، تظل الكويت دولة صغيرة خائفة، تفضل الاستنجاد بالجيوش الغربية المسيحية على طلب العون من اشقائها العرب، و مفضلة مشاة البحرية الامريكيين على الجنود المصريين الذين يمكن ارسالهم الى الامارة بيسر.

يتكفل المال بمنع النقد العلني من جانب حلفاء الكويت العرب الذين

يعتقدون بأن الكويت على ابواب غزو اجتماعي و اقتصادي غربي قد يكون على المدى البعيد اكبر ضررا من الغزو العراقي القاسي.

لن يغفر الكويتيين للعراق غزوه لبلدهم في الحال الحاضر، حتى ولو نفذ قرارات الامم المتحدة. يقول احد افراد العائلة المالكة البارزين بأن "الوقت لا يزال مبكرا جدا حتى للتفكير" بمغفرة العراق، الا ان اعتقادا يسود كذلك بأن مصادر الصدام في المنطقة تنتقل ببطئ مبتعدة على منطقة الخليج.

بسير عملية السلام العربية الاسرائيلية الى خاتمتها مكتسحة كل ما يعترض سبيلها، يعتقد العديد من الكويتيين بأن "حزام الزلازل" الشرق الاوسطي بدأ بالانتقال شرقا. فهم يتوقعون حروبا بين ايران و الجمهوريات الاسلامية السوفييتية السابقة او حربا ايرانية افغانية اوحتى حرب ايرانية باكستانية.

"ستندلع حرب سنية-شيعية او اسلامية-شيوعية سوف تدعنا نعيش بسلام في جزيرتنا" يقول احد الكويتيين البارزين، مضيفا "عند زوال صدام - بعد وصول عملية السلام مع اسرائيل الى خاتمتها - سيكون العراق خاما لبرامج اعادة الاعمار التي سوف تمولها دول الخليج. لن يكون الحاكم العراقي الجديد مختلفا كثيرا عن صدام، الا انه سيكون بمقدورنا الاطمئنان اليه و سوف يستطيع ان يعزي كل الجرائم التي اقترفها العراق الى صدام. عندئذ سنكون احرارا، بضمان من امريكا و بريطانيا".

للكويتيين المال الكافي لضمان الحماية الغربية - على الاقل حتى نضوب نفطهم. تعتبر الكويت - بعد اسرائيل - اكثر دولة "مضمونة" في الشرق الاوسط، و هو امر ستؤكده زيارة الرئس كلنتون لها هذا الاسبوع. و مثل اسرائيل، تعتمد الكويت الان كليا على الولايات المتحدة. من الناحية الاقتصادية، تشارك مصر اسرائيل هذا التمييز، و سوف ينظم اليها قريبا الاردن وربما سورية اذ يواصل السلام الامريكي امتداداته في المنطقة.

لاغرو ان يتوق الكويتيون الى اليوم الذي تنتقل فيه الكوابيس شرقا من العالم العربي الى العالم الفارسي و شبه القارة الهندية و اطراف ما كان يسمى يوما "امبراطورية الشر."

حاجة الغرب لصدام (١٠ تشرين الاول ١٩٩٤)

قبل خمسة ايام، و في زيارة للسعودية كادت تمر دون ان يلحظها احد، ادلى وزير الخزانة الامريكي لويد بنتسن لمضيفيه السعوديين بملاحظات غريبة. فقد حثهم على خفض الانفاق ليتسنى لهم التغلب على "مشاكلهم الاقتصادية" المتأتية من الهبوط الذي اصاب اسعار النفط في العام الماضي. حيث ادت هذه "المشاكل" بالسعوديين الى التأخر في إيفاء ديونهم بمدد تصل في بعض الاحيان الى سنة كاملة، حسب بعض الشركات الغربية. هذا اضافة الى مسألة وجوب قيام السعودية بدفع ما تبقى من فاتورة حرب الخليج البالغة ٢١ بليون دولار. و قال السيد بنتسن بأن اهلية ائتمان السعودية مبنية بطبيعة الحال على احتياطياتها البترولية الضخمة.

ستكون عواقب اي هبوط آخر في اسعار النفط خطيرة بالنسبة للسعودية، و هو ما سيحصل بالضبط اذا ما قامت الامم المتحدة برفع عقوباتها عن العراق و سمحت للنفط العراقي بالتدفق من جديد. لم تكن العلاقة بين نتائج الحرب و العقوبات و اسعار النفط و اقتصاديات المنطقة من صنع السيد بنتسن، الا انها تقع في قلب ما تشهده المنطقة من احداث.

تجاهلت جيوش الصحفيين و المصورين - الذين هرعوا الى الخليج في الاسبوع الماضي بعد قيام صدام بمناوراته العسكرية على بعد ١٥ ميل شمال الحدود الكويتية - هذه الخلفية. فقد عاد وحش بغداد و هتلر العراق - الذي انبئنا هؤلاء الصحفيون انفسهم بنهايته في عام ١٩٩١ - الى الحياة ثانية و يهدد بتكرار عدوانه الاول الذي قام به عام ١٩٩٠ بغزو الكويت الغنية التي لاتقوى على رد العدوان.

تستخدم محطة CNN و اخواتها - و التي يبدو ان قيمها اصبحت تسيّر وسائل الاعلام الغربية - سياقا مألوفا. فهم يلتجأون الى مراسليهم في البيت الابيض و البنتاغون و وزارة الخارجية ليعبروا بوفاء عن خط ادارة كلنتون فيما يخص العراق.

يستطيع الرئيس كلنتون طبعا ان يزهو بموقفه تجاه العراق و هو يقبل على انتخابات الكونغرس. فمن الاسهل عليه جدا تهديد الجيش العراقي من ان يقصف الصرب او ان يرفع حظر التسليح عن مسلمي البوسنة او ان يعيد الديمقراطية الى هايتي. يسير حلفاء امريكا الخليجيين في نسق مرة اخرى، و تقترب حاملات الطائرات الامريكية، و تستعد CNN و SKY لبث "حرب الخليج - الجزء الثالث." الا ان احدا من هؤلاء لم يعترض على اخلاقية هذه الازمة.

فلو استخدمت هذه المحطات الفضائية قدر ادنى من قابلية الانتقاد، لسألت عما يخفيه الاسلوب العاطفي الذي عرضت به مادلين اولبرايت المندوبة الامريكية في الامم المتحدة الصور الفضائية التي تظهر القوات العراقية. صحيح ان ٦٠,٠٠٠ جندي عراقي يتحركون في جنوب العراق عقب تهديد صدام "باتخاذ الخطوات اللازمة" اذا لم ترفع الامم المتحدة عقوباتها المفروضة على العراق. و صحيح ايضا ان صدام يصر على رفض الاعتراف بحدود الكويت التي خططتها الامم المتحدة و التي تمنح الكويت جزء من ميناء العراق الوحيد على الخليج. و صحيح بالطبع ان صدام شخص قاسي جدا و هو ديكتاتور من الطراز الذي نمقته لاسلوب حكمه الاستبدادي.

الا ان هذه الامور - بألتأكيد - ليست موضوع الازمة الحالية. فبينما تجعل وسائل الاعلام من صدام شيطانا، نغض الطرف عن طبيعة حلفائنا الخليجيين. ففي السعودية، يقومون بقطع رؤوس المجرمين و يرمونهم في مؤخرة الرقبة اذا كانوا من النساء. و في نفس الوقت، قام العراق بتنفيذ كل متطلبات الامم المتحدة الاصلية تقريبا فيما يخص التخلص من الاسلحة النووية و الكيمياوية و البيولوجية، و من المتوقع ان يعلن رولف اكيوس ذلك في نيويورك هذا الاسبوع.

كلا، ان تحركات الجيوش في جنوب العراق، مثلها مثل عبارات القلق على الاقتصاد السعودي التي تفوه بها لويد بنتسن، تتعلق بعقوبات الامم المتحدة و سعر النفط. و بالتحديد، فإن الازمة هي نتاج غرابة - ان لم نقل لا اخلاقية - السياسة الامريكية تجاه العراق و التي تستند الى استخدام العقوبات لتجويع العراقيين لدفعهم الى الانقلاب على صدام و لكنها في واقع الحال تضمن ان يعاني الشعب العراقي فقط - و ليس صدام و اعوانه - جراء غزو الكويت.

منذ نهاية الحرب - التي قيل لنا في حينها بأن جيش صدام قد دمّر و ان بلاده قد روّعت و بأن انياب وحش بغداد قد قلعت - لم يقرر جورج بوش و بيل كلنتون من بعده ماذا كانوا يريدون صدام حيا او ميتا. فصدام حيّ قد تكون له فائدة مستقبلية للغرب في مجابهة ايران كما فعل عام ١٩٨٠ عندما شن حربه ضد الجمهورية الاسلامية و

انتصر فيها بمعونة روسيا و فرنسا و المانيا و بريطانيا و امريكا. الا ان موت صدام قد يحول العراق الى بلد ديمقراطي يصعب السيطرة عليه فقد ينقسم الى اقسام كردية و سنية و شيعية موالية الى ايران، او قد يكون مصدرا لتسريب "سم" الحرية و حقوق الانسان في عروق حلفائنا غير الديمقراطيين في الخليج. في سعيه لاستغلال هذا التردد الامريكي، قام صدام بالتأكد من ان يقوم شعبه بدفع ثمن شرور نظامه. فقد تمت في السنين الثلاثة الماضية دعوة اعداد من الصحفيين الغربيين الى العراق ليشهدوا المجاعة و موت الاطفال املا في ان تفعل شبكات التلفزة لحزب البعث ما فعلته للادارة الامريكية.

لقد كان للفرص الاقتصادية في عراق ما بعد الحرب تأثير اكبر على العالم الخارجي من المأساة الانسانية التي يعاني منها الشعب العراقي. فترغب فرنسا و روسيا و تركيا في رفع العقوبات، حيث تقوم الاخيرة بمخالفة انظمة الامم المتحدة بصمت بينما تهدد باغلاق المنطقة الكردية شبه المستقلة في شمال العراق والتي يدعمها الحلفاء.

يأمل صدام بتحريكه لجيشه في جنوب العراق ان يسترعي الانتباه الدولي الى مسألة العقوبات، فقد تسبب التضخم بضرر كبير للعراق و اهانه الفقر اهانة كبرى. كما ادت "المناطق الآمنة" التي انشئها الحلفاء الى اضعاف السلطة المركزية. يأمل صدام حسين - و هو يرى اعدائه العرب و الايرانيين يجنون ثمار السياسة الامريكية - ان تدفع مناوراته العسكرية الغرب الى اعادة تقييم دوافعه في المنطقة.

ببساطة، يسأل صدام ما اذا كانت الازمات العسكرية المستمرة ثمنا يرغب الغرب دفعه في سبيل الاستمرار بالعقوبات التي تعود بالفائدة الاقتصادية للكويت و السعودية و لكن التي تضعف مبررات استمرارها منذ نهاية الحرب عام ١٩٩١.

٢٠ مليون عراقي محاصرون بين خطوط القتال

جون كولي (هيرالد تريبيون. ١٨ تشرين الاول ١٩٩٤)

من المستفيد الحقيقي اذا اجبر العراق و سكانه المعذبون على الاستمرار في دفع ثمن الحظر المفروض على صادراتهم النفطية و اذا استمر التهديد العسكري الامريكي لمنشآتهم النفطية المتضررة اصلا؟ عاد الحظر الذي فرض على العراق عقب العمل الجنوني الذي ارتكبه صدام بغزوه الكويت بفائدة مالية كبرى على السعودية والكويت وصناعة النفط بشكل عام. هذا ما اتى به الدكتور فاضل الجلبي المدير التنفيذي للمركز العالمي لدراسات الطاقة الذي يتخذ من لندن مقرا له في محاضرة القاها في شهر تموز الماضي ضمنها تنبؤاته حول مستقبل النفط العراقي.

يمنع الحظر العراق من تصدير نفطه باستثناء كميات قليلة يتم تصديرها بشكل قانوني الى الاردن، و كميات اخرى تذهب الى تركيا وايران بواسطة الشاحنات و القوارب التي تمخر الخليج حيث يشتريها تجار دبي خلسة. يعتبر السعوديون المستفيدون الرئيسيون من الحظر النفطي المفروض على العراق. قامت السعودية باستثمارات ذكية لزيادة طاقتها الانتاجية قبل حرب ١٩٩٠، كما اعتادت ان تفعل في السابق عند سنوح الفرص المؤاتية، مما مكنها من الاستحواذ على اكثر من ٧٥٪ من النفط العراقي المحظور.. قامت اوبك بزيادة حصة السعودية من ٥,٤ مليون برميل في اليوم (ب/ي) الى ٨,٤ ب/ي واستقرت الكمية بعدئذ على ٨ ب/ي اي بزيادة قدرها ٥٠٪. حسب تقديرات الدكتور الجلبي، فإن السعودية استفادت بما قيمته ٧٢ بليون دولار جراء حظر تصدير النفط العراقي في حين كان معدل وارداتها المالية السنوية بين اعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ يبلغ ٤٤ بليون دولار. و مع ذلك تعاني السعودية من مصاعب مالية كبيرة، و لذا يحرص السعوديون، و معهم الكويتيون و باقي المنتجين الخليجيين على ابقاء النفط العراقي خارج الاسواق لاطول فترة ممكنة.

كانت السعودية قد بدأت بالسحب من مدخراتها المالية الخارجية قبل ان يفرض الحظر على النفط العراقي، واتجهت بعد ذلك الى الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لسد العجز المتنامي في ميزانيتها. لذا فإن السعودية ترى في عودة العراق الى الاسواق النفطية تهديدا ليس لماليتها حسب بل تهديدا لامنها القومي. و يقول خبراء نفطيون بأن موقف الكويت و ايران و فنزويلا يشابه الموقف السعودي ولو بدرجة اقل، فقد استفادت هذه الدول كذلك بزيادة حصصها في الاسواق على حساب العراق.

يقدر المركز الذي يعمل فيه الدكتور فاضل الجلبي مجمل ما خسره العراق من مدخولات نفطية منذ غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠ بما يزيد عن ٧٠ بليون دولار وهي قيمة صادرات العراق النفطية قبل الحرب حسب الاسعار السائدة في السوق.

كان العراق ينتج ما يقارب ٤ ملايين ب/ي عشية حربه مع ايران عام ١٩٨٠، انخفض هذا الرقم بسبب الدمار الذي الحقته هذه الحرب بمنشآت التصدير والمنشآت الاخرى و غلق خطوط الانابيب، الى مليون ب/ي، الا انه كان قد عاد و ارتفع الى ٣,٥ مليون ب/ي قبيل مغامرة الكويت الطائشة. لقد ادى اغلاق المنشآت النفطية الذي سببه الحظر النفطي الى اعاقة قابلية العراق على العودة للتصدير اضافة الى خفضه للانتاج. لابد وان صدام حسين و من تبقى من مؤيديه قد شعروا بزفرات الهلاك عند سماعهم ما قاله وزير الدفاع الامريكي السابق ديك تشيني من على شاشات التلفزيون مؤخرا بانه من السهولة ضرب المنشآت النفطية العراقية مجددا.

راهنت كبريات شركات النفط العالمية و بعض الحكومات ضد قيام الولايات المتحدة بضربات جوية و صاروخية قد تؤدي الى شل الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط لسنين طويلة. فقد طرق ابواب وزارة النفط العراقية العديد من ممثلي الشركات النفطية الفرنسية والايطالية واليابانية وحتى الامريكية آملين بنهاية الحظر. ذكر تقرير مفصل نشرته مجلة MEES الصادرة في قبرص بأن عقودا وقعت في اوائل شهر ايلول الماضي بين بغداد و موسكو ضمنت للروس دورا قياديا في صناعة النفط العراقية متى ما وقفت على قدميها. تبلغ قيمة احد هذه العقود بعيدة الامد ١٠ مليارات دولار.

من المشاريع التي اتفق الروس على القيام بها تطوير حقل غرب القرنة النفطي العملاق و بناء محطة للطاقة في اليوسفية و مد انبوب للغاز يبلغ طوله ٣٥٠ كيلومتر يمتد بين الناصرية في جنوب العراق و بغداد.كما سيتم - نزولا عند رغبة العراق - بناء منشآت للتصدير و الخزن واصلاح بعض المصافي التي اعطبتها الحرب و انشاء معمل للحديد و الصلب. ان الفنيين الروس على استعداد فوري للبدء بفحص و دراسة المشاريع النفطية المتضررة ما لم يخيفهم احتمال قيام الامريكان بقصف هذه المنشآت. اما العراق، فسوف يستمر في الضغط على عملائه التقليديين من امريكان و فرنسيين و ايطاليين و يابانيين لاقناعهم بمساعدته في مساعيه لدى مجلس الامن لرفع العقوبات. على صناع القرار في الشرق الاوسط التفكير مليا حول من سيستفيد من حرب جديدة سوف يكون احد اسبابها بالتأكيد المصالح النفطية. فهل تعتبر ضربة توجه لدكتاتور كريه امرا يستحق الحاق اذى اكبر بمجتمع مكون من ٢٠ مليون شخص، حتى ولو عادت هذه الضربة بمنافع قصيرة الامد لاعداء ذلك الدكتاتور؟

تدهور الحالة الاقتصادية والمعاشية في العراق

الامم المتحدة توجه نداء لمساعدة المدنيين في العراق

جنيف- اف ب. (١٣ تشرين الاول ١٩٩٤) اعلن منسق نشاطات الامم المتحدة في العراق محمد زيجاري ان المنظمة الدولية وجهت من جنيف نداء جديدا الى الدول المانحة لتقديم مساعدة انسانية الى السكان في العراق الذين يزداد وضعهم سوءا.

وقال في مؤتمر صحفي بعد اجتماع مع مندوبي دول مانحة اول من امس ان برنامج المساعدة لوكالات الامم المتحدة المعنية للفترة من نيسان الماضي حتى اذار المقبل يتطلب ٢٨٨ مليون دولار لم يتأمن منها سوى ٢٥ في المئة اي ٧٢ مليون دولار.

وزاد ان ثلثي هذا المبلغ مخصصان لشمال العراق الخاضع لسيطرة الاكراد، وان المبلغ المتوافر "ليس اكثر من نقطة في بحر بالنسبة الى حاجات السكان الذين يزداد وضعهم سوءا شهرا بعد شهر".

واعتبر زيجاري ان التدهور في المجالات الطبية والغذائية والتعليمية في العراق بات مقلقا جداً. واوضح ان بغداد في غياب الموارد خفضت اخيرا برنامج التقنين الذي لم يعد يغطي سوى ٣٦ بالمئة من حاجات السكان الغذائية. وقال ان الاتحاد الاوروبي وعددا من الدول مثل السويد والنروج وهولندا والدنمارك "ابدت رغبتها في مواصلة دعمها الكبير لبرنامج المساعدة".

الى ذلك، اعلن صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) في جنيف ان حالات سوء التغذية لدى الرضع ازدادت بنسبة ٩,٢ في المئة في سنة واحدة في العراق، واعرب عن قلقه ازاء الوضع الصحي لاكثر من مليوني طفل في هذا البلد.

وحذر من ان خفض الحصص الغذائية للمواطنين الذي قررته بغداد في ايلول الماضي "يشكل خطرا على صحة اكثر من مليوني طفل و ٢٣٠ الفا من النساء الحوامل والمرضعات".

وجاء في تقرير لـ يونيسيف الذي يدرس "تأثير النقص في الاغذية على اكثر فئات الشعب تضررا" ان النقص في الوحدات الحرارية لدى ٦٦٥ الف اسرة يصل الى ٥٠ في المئة.

واعتبر التقرير ان "هذه الظاهرة قد تؤدي على المدى البعيد الى زيادة نسبة الوفيات بين الاطفال". ولفت الى ان حصص الطحين والرز والزيت والسكر للمواطنين العراقيين انخفضت من ١٦ الى ٥٠ في المئة منذ الشهر الماضي.

تدهور التعليم في العراق

٢١ تشرين الاول ١٩٩٤- نسبت وكالة الانباء العراقية الى وزير التعليم العالي العراقي حكمت البزاز قوله امس ان الافا من المدرسين والتلاميذ العراقيين لا يذهبون الى المدارس بسبب نقص الامدادات والمقاعد.

وقال ان اكثر من ٦٠ الف تلميذ يجلسون الان على الارض وان المدارس العراقية تحتاج لاكثر من ٤٨ مليون كراس.

وقال البزاز ان لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة رفضت عقدا بمبلغ ١١ مليون دولار مع شركة اجنبية لشراء الورق لطبع الكتب المدرسية ورفضت السماح بشحن الاقلام من شركة باكستانية.

ورسم صورة قاتمة للمدارس في العراق وقال ان حوالي ٢٠٠٠ مدرس تركوا اعمالهم لعجزهم عن تدبير معيشتهم بالمرتبات المنخفضة التي يتقاضونها. وقدر عدد التلاميذ الذين يتركون المدارس بنحو ٨٠ الف وقال ان حوالي عشرة الاف مدرسة في انحاء البلاد تحتاج الى اصلاحات لايمكن للحكومة تدبير تكاليفها.

ووجه البزاز اللوم لعقوبات الامم المتحدة.

العراق : زيادة معدل وفيات الاطفال و٨٠٠ حالة كوليرا هذا العام بسبب الحظر

بغداد- اف ب. (٢٤ تشرين الاول ١٩٩٤)، اكد وزير الصحة العراقي اوميد مدحت مبارك ان النظام الصحي يزداد تدهورا "يوماً عن يوم" في العراق حيث ارتفع معدل وفيات الاطفال بنسبة تنذر بالخطر منذ فرض الحظر الدولي عام ١٩٩٠.

وقال الوزير في مؤتمر صحفي ان الحظر يصيب في الواقع الادوية لان العراق المحروم من ارصدته المجمدة في الخارج لا يستطيع استيرادها الا بكميات محدودة جدا.

وتابع ان نسبة الوفيات بين المواليد الجدد ارتفعت "من ٢٤ في الاف في العام ١٩٨٩ الى ١٤٨ في الالف اليوم". وبلغ المتوسط الشهري لوفيات الاطفال الذين هم دون الخمس سنوات الان ٤٥٠٠ مقابل ٧٠٠ في العام ١٩٨٩ في حين تدنت نسبة النمو السكاني الى ٣,٢ في المئة مقابل ٣,٦ في المئة قبل الحظر. واكد مبارك انه تم تسجيل ٨٠٠ اصابة بالكوليرا منذ بداية العام ١٩٩٤. ولفت الى حالات سوء التغذية الاخيرة وقال ان الكمية الحرارية للحصص الغذائية التي توزعها الحكومة تبلغ ١٥٠٠ وحدة حرارية في اليوم علما بانه تم استئصال حالات سوء التغذية في العراق قبل ثلاثين سنة. واضاف ان العراق استورد في العام ١٩٩٤ ادوية بقيمة ثلاثين مليون دولار فيما كان يستورد منها بـ ٥٠٠ مليون دولار قبل فرض العقوبات. واشار الى ان "الحظر لايشمل من الناحية المبدئية المواد الغذائية والادوية لكننا لا نستطيع عمليا استخدام ارصدتنا المجمدة في الخارج لاستيراد الادوية".

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق
رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Editor : Ghassan Atiyyah
P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-390 5818
ISSN 0965-9498

محاولات جديدة لفك العزلة واختراق المجتمع الدولي

(المؤتمر الوطني العراقي ورفض الحوار مع النظام العراقي)

كتب نضال الليثي في صحيفة المؤتمر (٧ تشرين الاول ١٩٩٤) الناطقة باسم المؤتمر الوطني العراقي المعارض، مقالا بعنوان "محاولات جديدة لفك العزلة واختراق المجتمع الدولي"، جاء فيه:

يسعى نظام صدام حاليا للبحث عن منافذ جديدة للخروج من عزلته الدولية والافلات من القيود التي تفرضها عقوبات الامم المتحدة. وفي هذا الاطار يحرك بعض الجهات القريبة منه والمتعاطفة معه للايحاء بوجود حوار مع المعارضة العراقية التي عبرت في اكثر من مناسبة عن رفضها لفكرة الحوار من الاساس. ودعت الى تشديد المواقف الدولية والعربية لعزل النظام واجباره على تنفيذ قرارات الامم المتحدة وخاصة القرار ٦٨٨. كما تصطدم مثل هذه المحاولات بالرفض الشامل من قبل المؤتمر الوطني العراقي الذي اعتبر مثل هذا الادعاء مجرد محاولات لاختراق المعارضة العراقية واضعاف جهودها الرامية للاطاحة بالنظام الحاكم. وفي ذات السياق برزت في الاونة الاخيرة بعض الدعوات الشبيهة والتي تدعو صراحة لفتح الحوار مع نظام صدام لاخراج العراق من ازمته الراهنة.

وبهذا الشأن دعا السيدان غسان العطية رئيس تحرير نشرة "الملف العراقي" وابراهيم علاوي المسؤول الاول في تنظيم القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في مقالين نشرا مؤخرا الى الحوار مع النظام كمخرج للازمة العراقية الراهنة.

وعلى صعيد اخر، نشطت بعض الجهات الدولية في اطار تقديم "النصح" بفتح حوار مع نظام صدام وابدت استعدادها للقيام بدور الوسيط اذ استجابت تركيا وطلبت من قيادات الاحزاب الكردية اجراء حوار مع النظام، الا ان طلبها لم يلق استجابة تذكر. وترى باريس بان الحوار مع النظام هو السبيل لحل المشكلة القومية للاكراد في العراق، حيث ابلغت موقفها هذا الى القيادات الكردية. الا انها لم تحاول نصيحتهم بالاخذ برأيها او الضغط عليهم. وقد استمعت القيادات الكردية لوجهة النظر الفرنسية، الا انها اوضحت للفرنسيين بان نظام صدام غير قادر على ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي، حيث لايمكن تأمين هذه الحقوق الا في اطار نظام ديمقراطي، واستشهدت بتجاربها السابقة وفقدانها الثقة بالنظام، وان الهدف من طرحه الحوار الخروج من العزلة الدولية والاقليمية حيث لايستطيع النظام تقديم اي شيء للشعب الكردي وتحسين اوضاعه الاقتصادية والمعيشية. ويلتزم الحزبان الكرديان الرئيسيان بالمؤتمر الوطني العراقي، ويريان ان اي حوار مع النظام يجب ان يكون مسبوقا بالتشاور مع القوى والاحزاب المؤتلفة في اطاره.

ويطلق النظام الشائعات المختلفة عن وجود هذا الحوار فعلا. والاحزاب المستهدفة بهذه الشائعات، الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد، والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي، فعلى سبيل المثال، اشيع مؤخرا قبول السيد مسعود البرزاني منصب الحاكم العسكري لكردستان تمهيدا لدخوله في الحوار. ويستخدم النظام ماجد عبد الرضا، وهو عضو سابق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، طرد من الحزب بعد عودته الى بغداد، في اطلاق الشائعات عن وجود حوار بين الحزب والنظام، فيما يرسل مكرم الطالباني الى كردستان يحمل افكارا من النظام للمصالحة، ورغم رفض هذه الافكار جملة وتفصيلا، الا ان الشائعات بوجود الحوار تبدأ مع وصول مكرم الطالباني الى كردستان. ويتحرك النظام لاقناع بعض الشخصيات والتجمعات في الخارج بالحوار معه وتبني افكاره حول هذا الموضوع.

صرح طارق عزيز الى احدى الصحف التركية قائلا: "نحن لدينا مقياسنا للديمقراطية، ولانطبق المقاييس الليبرالية لاميركا واوروبا، فقبل ظهور امريكا في الساحة العالمية بالاف السنين كان العراق موجوداً، هو الذي يختار طريقه بنفسه". ويعكس هذا التصريح رؤية النظام لمعنى الانفتاح والديمقراطية، حيث يريد تفصيلها على مقاساته، ويعني بالحوار والانفتاح عودة المعارضة السياسية الى بغداد ومبايعة صدام واستخدامها كديكور للنظام السياسي والاعتراف بحزب البعث "كطليعة وقائد"، وانتقاد مواقفها من الحرب مع ايران وغزو الكويت حسب تعبير النظام. ويلاحظ استخدام النظام لموضوعة الحوار والانفتاح والديمقراطية مع تصاعد حدة الازمة التي يعاني منها. فبعد توقف الحرب مع ايران سرب الى مجلة "اليوم السابع" الصادرة في باريس، ما أسماه محضر اجتماع قيادة الثورة، نوقشت فيه هذه المواضيع، ووردت في المحضر اسماء غالبية القيادة الحالية، الا ان ايا مما ادعي في ذلك المحضر لم يتحقق، ولم تجد فيه المعارضة ما يستحق الاهتمام. وبعد هزيمة النظام في حرب الخليج الثانية وانتفاضة آذار، عاد النظام للحديث عن هذه المواضيع، واسند منصب رئاسة الوزراء الى سعدون حمادي، حيث وصف في وقتها بتوجهاته الليبرالية، الا ان رئيس الوزراء الجديد فقد منصبه بعد سيطرة صدام على الاوضاع الداخلية وكان من الاسباب التي ذكرت لاقالته بانه يريد بناء نظام ليبرالي على الطريقة الغربية، وتستخدم هذه المصطلحات للهجوم على الديمقراطية وحرمان الشعب منها.

ولاتختلف دعوة النظام الحالية للحوار والانفتاح عما ادعاه في السابق وهي جزء من مناوراته لتصريف الازمة الخانقة التي يعاني منها، وهذه الدعوة موجهة بشكل رئيسي الى الخارج، قبل ان تكون موجهة الى اي طرف اخر، وخاصة الى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، وجزء من محاولات النظام لرفع العقوبات الاقتصادية، وفك عزلته الدولية والاقليمية، ومحاولة للتخلص من اعباء سجله السيء في مجال حقوق الانسان، والتنفيس من ضغط الاوضاع الداخلية عليه وتصريف جزء من ازمته، والتشويش على القوى المعارضة له واحداث انقسامات فيها وهز الثقة بها. ويريد النظام عن طريق الترويج للحوار، استباق اي محاولة من مجلس الامن الدولي لتطبيق القرار ٦٨٨ الخاص بحماية حقوق الانسان وتوصيات فان دير شتويل المقرر الخاص لحقوق الانسان في العراق، وسحب الاعتراف والتأييد الذي حصلت عليه المعارضة من المجتمع الدولي واعتبارها البديل الطبيعي له.

□ □ □ □

بيان صادر عن رابطة اصحاب الحق (البدون في الكويت)

الى الاحرار في العالم كافة أينما وجدوا، والذين ينادون بالحق والحرية والعدالة. الى المنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان.

الى الذين ابعدتهم السلطات المفروضة على الكويت عن ديارهم والى من لايزال منهم يرزخ في سجون العائلة الحاكمة.

بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى، وبتآزر كافة المشردين الذي ابعدتهم السلطات الكويتية عن ديارهم تشكلت "رابطة اصحاب الحق" وهي منظمة شعبية تسعى بالدرجة الاولى الى تأمين عودة هؤلاء المشردين الى الكويت الذين ولدوا وترعرعوا فيه، وساهموا بكل مالديهم من طاقات علمية وبدنية في بنائه وتقدمه.

حيث اعطت السلطات في الكويت لهؤلاء وصف "البدون" وهو مركز قانوني يقوم على التمييز بين ابناء الوطن الواحد وهي حالة فريدة من نوعها في العالم لايعرفها الا اهالي الكويت تنتهك فيها ابسط القواعد القانونية والدستورية والقيم الاجتماعية وتمثل اهانة للانسانية في كل مكان، كما تسعى هذه الرابطة الى فضح الانتهاكات التي طالت حقوق الانسان في الكويت، ومايتعرض له المناضلون السياسيون والمدافعون عن حرية الرأي والتعبير، وكل شرائح المجتمع الكويتي من صحفيين ومحامين وادباء وفنانين، بل وحتى النواب والوزراء الذين تعرض ويتعرض العديد منهم الى الضغط والتهديد مما جعلهم يلتزمون الصمت.

ايها الشرفاء في العالم، ايها الشرفاء في الوطن العربي

بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت، وعودة العائلة الحاكمة الى ممارسة سلطتها القمعية فيها، شهدت البلاد حملات واسعة من الاعتقالات والارهاب والتعذيب الذي افضى في حالات عديدة الى الموت، والقتل الانتقامي وفي ظروف غامضة ومريبة، والاعدامات خارج نطاق القضاء، فضلا عن تشريد وابعاد الالاف من المواطنين الكويتيين، الذين يعيشون حاليا في ظروف صعبة، ويعانون من الفاقة والفقر والعوز، بعد ان اجبروا على ترك منازلهم ومدخراتهم ومقتنياتهم واموالهم، وبشكل يتعارض مع ابسط المبادىء الانسانية ويتنافى مع قواعد القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، وفي مقدمتها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللحقيقة، فان العائلة الفاسدة المتسلطة على رقاب الكويتيين، والتي لايتجاوز عددها بضعة الاف نسمة، قد وضعت بعد عودتها، برنامجا محددا، استهدفت منه ارتكاب اكبر قدر ممكن من الاعمال الانتقامية الفورية، وتصفية حساباتها القديمة مع الحركة الوطنية الكويتية، ولدى الرابطة الوثائق والمستندات التي تثبت ذلك.

لقد تحدث العديد من الخبراء والشرفاء عن الجرائم التي ارتكبت ولاتزال بحق المناضلين السياسيين وسجناء الرأي، وبشكل خاص هؤلاء الذين يمنعهم حق المواطنة عن السكوت او التغاضي عن الفساد الذي استشرى في اوساط العائلة الحاكمة، والتي تتعمق يوما بعد يوم غربتها وعزلتها عن بقية المواطنين، كما تضمنت تقارير المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان، ونخص بالذكر المنظمة العربية لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية شهادات دامغة على انتهاكات حقوق الانسان في الكويت الا ان مايدعو الى الاسف، ان المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان لازالت غير مكترثة لما يجري في الكويت ولمحنة الانسان في الكويت وحجم المعاناة التي يعيشها.

ان رابطة اصحاب الحق، وهي تبدأ نشاطها الانساني والوطني، بهذا البيان، تناشد كل من تضرر نفسيا او بدنيا، ماديا او معنويا من جراء الممارسات اللاأنسانية للعائلة الحاكمة في الكويت، وكل من تشرد من دياره ويتطلع لعودة كريمة الى اهله وذويه، الانظمام اليها، لشد ازرها وامدادها بالمعلومات والوثائق التي تكشف حجم الجرائم التي استهدفت بالدرجة الاولى الانسان وحريته وكرامته، كما تدعو المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان الى عدم الاكتفاء بعرض حالة حقوق الانسان في الكويت في تقاريرها السنوية فقط، بل تجاوزها الى دور اكثر فاعلية وبما يؤمن تخفيف معاناة الانسان في الكويت. وتطالب المجتمع الدولي والهيئات الدولية المعنية بحقوق الانسان بالنظر الى قضية المشردين والمبعدين عن الكويت وبما يتفق مع المبادىء الانسانية لحقوق الانسان، والعمل بالوسائل اللازمة لتأمين عودة هؤلاء المبعدين الى اهلهم، بما فيه الضغط على العائلة الفاسدة الحاكمة في الكويت من اجل تحقيق هذا الهدف. هذا وستقوم رابطة اصحاب الحق باصدار جريدة اسبوعية باسم (صوت الحق) مكرسة للدفاع عن حقوق الانسان الكويتي اينما وجد والتعريف بقضيته وفضح الاعمال الاجرامية التي تخطط لها وتنفذها عائلة ال صباح والمتعاونين معها من الجلاوزة والمجرمين والمرتشين وآثارها المدمرة على حقوق الانسان.

لندن ١٩٩٤/٩/٢٥

(البدون، هم كويتيون ولدوا في الكويت هم وأباؤهم ولكن لم يمنحوا الجنسية الكويتية او اية مستمسكات تثبت مواطنتهم. ويعتبرون مواطنون درجة ثالثة معظمهم يعملون في الجيش والشرطة والحرس الوطني - والدفاع المدني ووظائف اخرى)

معسكر خيام "البدون" على الحدود العراقية الكويتية يتسع يوميا بالمئات

الكويت، رويتر-١٩٩٤/١٠/١٤، قال مراقبون للامم المتحدة ان معسكر خيام على الحدود العراقية لالاف من العرب الذين يطالبون بدخول الكويت اخذ يتسع ولكنهم لا يحاولون دخول المنطقة المنزوعة السلاح. واقيمت مدينة الخيام في الاسبوع الماضي متزامنة مع حشد عسكري عراقي شمالي الحدود وتمده السلطات العراقية بالماء والكهرباء. وتقدر بعثة المراقبة عدد الاشخاص في المخيم بنحو اربعة الاف شخص. قالت وكالة الانباء العراقية ان سكان المخيم من العرب "البدون"الذين طردتهم الكويت خلال ازمة الخليج عام ١٩٩٠. وتقول الكويت انهم جنود عراقيون يرتدون ملابس مدنية ارسلتهم بغداد لاحراج الكويت التي ترفض دخولهم. اف ب. (١٠/٦) اعلن الشيخ نايف الغانم وهو كويتي مبعد عن انشاء رابطة "اصحاب الحق" للدفاع عن الكويتيين الذين ابعدوا من الكويت بعد حرب الخليج ويعرفون باسم "البدون".

مشروع مقترح للخروج بالعراق من الازمة والانتقال نحو التعددية والديمقراطية

عبد الامير الركابي

ليست قضية التعددية السياسية والفكرية مجرد ضرورة لامرد لها ولايمكن تحاشيها بحكم الواقع وتطور حقائق الحياة كما بفعل مستجدات الوضع الدولي. انما هي الخيار الذي لانستطيع من دونه تأمين الاساس الضروري واللازم للخروج بالعراق من ازمته الراهنة، على قاعدة ضمان وحدته الوطنية، وعودته لاداء دوره العربي، وضمن محيطه والمجتمع الدولي، وفقا لقواعد الحق، والمصالح المشتركة، واقعيا، التي تحفظ السيادة، وتضمن حقوق الشعوب في اختيار طريقها الذي تريده لبناء حياتها ورسم صورة مستقبلها.

تلك هي القناعة الاكيدة التي تزداد رسوخا في عقول وضمائر جميع الوطنيين العراقيين. واذ يرى هؤلاء ويلمسون مدى الحاح هذه المسألة، فانهم لايغفلون عن المخاطر التي قد تنطوي في بعض الاحيان على المبالغة، والتعجل في تبني مشاريع ظاهرها مطابق "للضرورة" وواقعها مشحون بكل ما يخالفها ويجعلها مستحيلة في ظل الفوضى والتمزق المنتظر، والذي سينجم حتما عن تجاهل حقائق الحياة ومستوى التطور الذي بلغه العراق، قبل التعددية والديمقراطية يأتي الوطن الواحد ووحدة الدولة والمجتمع. . ومن دون ذلك لاديمقراطية ولا وطنية.

بالمقابل، وعلى الجانب الاخر تلوح دعوى "تأجيل التعددية" والبحث في الديمقراطية ما دام التهديد قائما والوطن في خطر يهدد وحدته"، وهي دعوى تقول ببساطة بان "الدكتاتورية هي الضمانة الوحيدة للحفاظ على وحدة العراق في الظرف الراهن". ان هذه الدعوى والممارسة المرتبطة بها (هي كما لا يجهل احد) عنوان للخطر الذي يتهدد وحدة العراق. فاية ذريعة اكبر من "الدكتاتورية" يحتاجها اعداء العراق. واية وسيلة غير هذه من شأنها، في ظل الحصار والعزلة والضغط المستمر، ان تدفع نحو الاستقطاب على اساس "غير وطني" قبل ان تنتج عنه ربما-تفجرات جديدة اخطر من تلك التي حدثت بعد وقف اطلاق النار مباشرة. قد تاخذ هذه المرة اتجاها يصيب وحدة المجتمع العراقي في الصميم.

دائما تأتي هذه الدعوى، وتسبب افظع الكوارث. لقد حدث ذلك في التاريخ مرات عديدة، وتكرر ظهور الحكام المأخوذين بنزعة الحكم المطلق وتبريرهم الجاهز ان العراق مقسم يحتاج الى من يوحده بالقوة تحت راية واحدة وحيدة. . ينبغي محو هذا العار وازالته من سجل المستقبل باعتباره مصدر كارثة مستديمة في تاريخ هذه البلاد، انها ظاهرة مخالفة لحقيقة العراق وطبيعة تكوينه التعددي. ان وحدة هذا المجتمع الصلبة والمختبرة عبر محن القرون الطويلة تنبع من استنادها الى تعددية خلاقة متفاعلة مع ذاتها، ان اكبر كذبة، واكبر خطر يتهدد وحدة المجتمع العراقي دائما يأتي من "الدكتاتورية" وهيمنة الصوت الواحد بالقوة التي لن تلبث دائما ان تتحول الى انفجار.

لا اغلاق المنافذ " واخذ الامور بيد واحدة والاصرار الواهم على الخروج من المأزق منفردين كما دخلناه منفردين" كما يوحي سلوك قادة الحزب الحاكم منذ ربيع ١٩٩١ حتى الان، ولا الذهاب "لبسط مصير الديمقراطية المزركش فوق ارض العراق الان وتغييب وخنق كل ما يقع تحته". فالديمقراطية تحكمها حقائق التاريخ والظروف والتوازنات. . وهي لا تخضع للرغبة او لارادة كل من يريد.

يكمن الحل في الاقتناع بان الانتقال نحو الديمقراطية هو مهمة وطنية تواجه اليوم جميع الاحرار والوطنيين العراقيين. . انها عنوان مرحلة تاريخية وشعارها الرئيسي، ومحور كافة المواقف والتحركات والبرامج والخطط والاراء والجهود الوطنية. فمنذ اليوم ما عاد لـ "الوطنية" ان تعيش او تكسب شرعية ما من دون ان تعني في الوقت ذاته "الديمقراطية" والشيء ذاته ينطبق على الكلمة الاخيرة فليست هنالك "ديمقراطية" مقدسة بالمطلق، بل بمقياس الواقع الوطني، وباعتبارها ضرورة وقوة دافعة ومفجرة للطاقات الوطنية وضامنة اكيدة للوحدة الوطنية المدعمة بقوة التعدد الخلاق وحرية الرأي وحق المواطن في العيش الامن والكريم.

وفي واقع العراق وظروفه "الاستثنائية" وطبيعة تجربته القاسية والطويلة في ظل حكم "الحزب الواحد" وسياسة التدمير المنظم للحياة السياسية وللحركة الوطنية ولحرية الرأي. لا يمكن اليوم تصور امكانية تحقق للديمقراطية تضمن في الوقت ذاته وحدة البلاد والمجتمع، من دون عملية انتقال وتهيئة، تتظافر لتحقيقها كافة الجهود الوطنية، وارادة كل الحريصين على وحدة العراق ومستقبله.

وفي هذا المنحى نجد انه لا خيار امامنا سوى اعتماد صيغة بداية تهيء شروط الانتقال نحو التعددية. ان الاقتراح العملي المناسب للظروف يمكن ان يتمثل في:

(١) تشكيل "لجنة عليا للعمل الوطني" من ممثلي مختلف التوجهات والتيارات الوطنية التي توافق على هذا المقترح. . ومن ممثلي "حزب البعث الحاكم" تكون مهمتها، تهيئة الاوضاع العامة في البلاد للتطبيع السياسي، بازالة آثار ومخلفات الحقبة الطويلة الماضية من الاحتكار السياسي. . وحكم القوانين الاستثنائية. ومع اعتبار ان الوصول الى التطبيع الوطني المنشود وصولا الى سيادة احكام القانون والمؤسسات الدستورية، وضمان الحريات السياسية وحرية الرأي والحريات الشخصية هي مهمة وطنية عليا ينبغي حشد كافة الجهود، وبذل كل ما يتمكن من تضحيه لبلوغها وفق التزام بحقبة انتقالية. تفرضها الضرورة واحكام الواقع والتجربة وما يحيط العراق من مخاطر.

أ- تدوم هذه الفترة مدة تتراوح ما بين ثلاث سنوات حد ادنى وخمس سنوات كحد اقصى.

ب- تقوم اللجنة المذكورة كأولوية، بتأمين استصدار القرارات اللازمة لاسقاط المتابعات القانونية والملاحقات الصادرة بحق جميع العراقيين الموجودين في الخارج، وفي داخل البلاد ممن وقعت ملاحقتهم لاسباب سياسية، او تدخل في هذا الباب، او تولدت عنه. ويتضمن ذلك حق هؤلاء من العودة للعراق ومغادرته وقت يشاءون، كما يتم تطبيع اوضاعهم، والتعويض عليهم، بما يضمن حقهم في العيش الكريم اللائق.

ج- يشمل ذلك المعتقلين والمسجونين للاسباب ذاتها.

د- تنظم قواعد مناسبة، يتاح بموجبها اصدار صحف ومطبوعات في الخارج والداخل. على ان يتاح لهذه سبيل التفاعل مع الوضع داخل العراق. وتكون هي بحد ذاتها عنصرا اساسيا في توفير المناخات وتهيئة الاجواء النفسية والفكرية اللازمة للانتقال الى التعددية.

هـ- ان قيام تيارات سياسية، وفكرية حول هذه المنابر هو امر ضروري وينسجم مع موجبات الحقبة الانتقالية، واذ يكون لهذه التيارات حقها الكامل في المعارضة والاختلاف فيما تراه موجبا، لابد لها ايضا من مراعاة طوعية تفرضها المسؤولية لشروط الحقبة.

و- تتابع اللجنة كافة قضايا الرأي والمعتقد، فتفي مباشرة بقضايا التجاوز على الحريات والحقوق الشخصية بافق ينسجم وضرورات الحقبة وبما يؤمن انجازها الكامل والسريع والتام، وتجري "اللجنة" تقييما عاما، ينشر للعلن، عن سير عملها، ويجري ذلك كل ستة اشهر كحد اقصى، وتلتزم اللجنة بعرض نتائج اعمالها وجهودها بكل صراحة ومن دون اي اخفاء لكل مايدخل في باب المعوقات، والنواقص والافاق، ممكنة كانت او غير ممكنة.

ز- تعني مباشرة بكل المبادرات والاتصالات والتحركات الضرورية لتوسيع اطار المشاركة في عملية الانتقال، وفي العملية الوطنية ككل، ويشمل ذلك ايجاد صيغ اشراك الشعب الكردي في العملية المذكورة بما يؤمن حلا ديمقراطيا ووطنيا للمسألة الكردية ولقضايا القوميات والاقليات الاخرى. وتعمل على تأمين سبل معالجة قضايا كافة المجموعات القومية والمذهبية التي يتشكل منها المجتمع العراقي بحساسية عالية وبافق الايمان بوحدة العراق، وفي اطار عقيدة تحقق الديمقراطية السياسية في ظل وحدة المجتمع والدولة وبما يعززهما.

(٢) - للجنة حق القرار باعتبارها اعلى مرجع في مجال اختصاصها وقراراتها ملزمة. ولهذا فهي تؤمن من جهتها افضل قنوات ووسائل التشاور مع الهيئات والمؤسسات السياسية والامنية وسواها من مؤسسات الحكومة. وتسعى لان تأتي قراراتها مراعية للشروط التي تعمل فيها هذه الجهات حاليا. . مثلما تعمد الى جعل شروط عملية الانتقال واقعا، وحقيقة معاشة في حياة المجتمع ومؤسسات ومرافق الدولة.

(٣) ان "اللجنة العليا للعمل الوطني" هي خطوة كبيرة، ومهمة تضطلع فيها القوى الوطنية وكل القوى الحية في العراق من اجل خلق واقع جديد افضل لمواجهة الازمة الناجمة عن حرب التدمير، والحصار والعزل السياسي المفروض على الشعب العراقي، واذ تستجيب هذه الخطوة لضرورات واقعية، وتاريخية ذاتية ملحة على مستويي الحاجة الموضوعية وضرورات المواجهة المفروضة، فانها تمثل استنفار للطاقات الوطنية وحشدا للامكانات يتطلبه الظرف وحجم المواجهة.

واللجنة بناء عليه جهاز عمل تلتقي فيه الطاقات الوطنية. وتسعى لايجاد السبل الكفيلة باخراج العراق من الازمة، في اطارها الاوسع العربي والاقليمي والعالمي الذي ولدت داخله ولن تحل خارجه. ان كل صلات الوطنيين العراقيين وعلاقاتهم العربية والدولية، ومع كافة قوى حركة التحرر ومختلف جهات الفعل والتأثير، ينبغي ان تستثمر في اطار من التعاون والتفاهم بين جميع الاطراف. ان هذا الميدان يقع في حيز المسؤولية الوطنية العامة التي لاتقبل الاحتكار. ان اساس التوافق على مبدأ الانتقال بالعراق نحو التعددية يكمن في رفع الاحتكار واطلاق يد الجميع للعمل على تأمين الوسائل المساعدة على الخروج من الازمة وابعاد الخطر.

وكل صديق للشعب العراقي، وكل من يحرص على عودة العراق للعب دوره الطبيعي في عالمه العربي والمنطقة والعالم. . وحتى اصحاب المصلحة من القوى الاقليمية والدولية، كل هؤلاء يجب ان لايدخروا وسعا لجعل هذا المقترح يتحول الى واقع تبدأ معه وفي ضوئه عملية الخروج من اكبر ازمة لا بل محنة عرفها تاريخ العراق الحديث. . لعل ذلك يجنب البلاد وشعبها البطل المعطاء كارثة مروعة ونادرة في سجل الكوارث والجرائم المعروفة على مر التاريخ.

(القدس العربي، لندن ١٢ ايلول ١٩٩٤)

(الملف العراقي، سبق وان نشر المقال في العدد السابق من الملف العراقي، ولكن بسبب سقوط بعض مقاطعه نعيد نشره بالكامل)

سياسة الكويت حيال العراق كما جاءت في خطاب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الكويتي امام الجمعية العامة للامم المتحدة

جاء في خطاب (٤ تشرين الاول ١٩٩٤) النائب الثاني لرئيس الوزراء الكويتي امام الجمعية العامة مايلي،

((اولا، على العراق ان ينفذ من دون قيد او شرط كل قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه، واولها القرار ٦٨٧.

ثانيا، ان يقبل بالقرار ٨٣٣ الخاص بترسيم الحدود بين العراق ودولة الكويت. وتصر الكويت على ان ذلك القبول يجب ان يأتي بصورة واضحة لاتحتمل اللبس او الغموض، وبصورة موثقة صادرة عن مجلس قيادة الثورة، وعن المجلس الوطني العراقي، وينشر في الجريدة الرسمية العراقية. ويُضمن في رسالة توجه الى مجلس الامن وتودع كوثيقة في سجلات الامم المتحدة.

ثالثا، ان يتعاون العراق مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر بصدق ونية حسنة للتعرف الى مصير الاسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم، وان يظهر الجدية اللازمة لتجاوز هذه المشكلة الانسانية التي يستعملها النظام العراقي كورقة سياسية يساوم عليها لتحقيق منافع خاصة به.

رابعا، الوفاء بكل البنود التي جاءت في قرارات مجلس الامن المتعلقة بعدوانه على دولة الكويت، وهي اعادة الممتلكات والتعويضات، والتطبيق الملموس للفقرات المتعلقة بنظام التسلح، والتخلص من اسلحة الدمار الشامل، ووضع المراقبة الدائمة على صادراته ووارداته.

خامسا، ان يسلك العراق سلوكا اقليميا لا يتعارض مع الامن والاستقرار في المنطقة، وان يفي بشروط حسن الجوار مع دول المنطقة وذلك بنبذ اطماعه والتخلي عن سياسة الابتزاز، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، والكف عن الارهاب ومساندته، وازالة النزعة العدوانية التي يتميز بها النظام العراقي.))

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review

No. 36

Published by the Centre for Iraqi Studies

P.O.Box 249a - Surbiton
Surrey KT6 5AX - England
Issue No 36 - December 1994

الملف العراقي

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق
السنة الثالثة - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤
رئيس التحرير - د. غسان العطية

في هذا العدد

الافتتاحية

د. غسان العطية

الاعتراف العراقي بالكويت وردالفعل الامريكي

الاصرارعلى استمرار الحصار ليس بديلا عن سياسة واضحة الاهداف تجاه العراق

في لقاء مع مادلين اولبرايت، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، لم يدم اكثر من دقيقتين سلم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز وثائق الاعتراف التي شملت قرارا موقعا من الرئيس صدام حسين ونسخة من جريدة "الوقائع العراقية" الرسمية التي نشر فيها قرار البرلمان الاعتراف بالكويت.

استقبلت مادلين اولبرايت، طارق عزيز بصفتها رئيسة مجلس الامن لذلك الشهر وليست كسفيرة للولايات المتحدة. فواشنطن ترفض التقاء اي مسؤول عراقي رسمي، وتأكيدا لسريالية المشهد ارتدت اولبرايت حلية على شكل حية (ثعبان)، ردا على نعتها بهذه الصفة من قبل الصحافة العراقية.

ومباشرة بعد مغادرة عزيز، اجتمعت اولبرايت بالشيخ صباح الاحمد نائب رئيس الوزراء الكويتي لمدة ٢٥ دقيقة ليخرج من الاجتماع معلنا تعهد بلاده بالتبرع لسد العجز المالي للجنة الخاصة المكلفة بأزالة اسلحة العراق المحظورة (اشار مسؤول امريكي ان وزير الخارجية الامريكي حض الكويت على التبرع بمبلغ ٢,٥ مليون دولار).

وفي اجتماع المجلس دعت اولبرايت الى ابقاء الحظر على العراق وعرضت صورا التقطت بالاقمار الاصطناعية لقصور اكدت انها بنيت في العراق بعد فرض الحظر وان صدام حسين انفق عليها نحو بليون دولار.

وتشددت واشنطن في رفض اي ربط بين اعتراف العراق بالكويت ومراجعة قرار الحظر النفطي على العراق . فصدر بيان تجديد الحظر يوم الاثنين ١٤ تشرين الثاني، بينما بحث موضوع اعتراف العراق بالكويت بعد يومين في جلسة منفصلة. ووافقت واشنطن، تحت اصرار غالبية اعضاء المجلس، على اصدار بيان رئاسي لمجلس الامن يرحب بالاعتراف شرط الا يرتبط الترحيب بمسألة العقوبات وشروط رفع الحظر النفطي عن العراق. بينما اعتبرت روسيا والصين وفرنسا ان الاعتراف يشكل خطوة رئيسية نحو استتباب الامن والسلام في المنطقة، يجب اعتبارها انجازا رئيسيا في المسيرة نحو رفع الحظر النفطي عن العراق تدريجا.

وتبنى المجلس، بعد تبلور تيارين متناقضين -واشنطن ولندن مع التشدد وروسيا والصين وفرنسا مع التجاوب- صيغة توفيقية لم تربط بين الاعتراف ورفع العقوبات، ولكنها اعتبرت الاعتراف العراقي خطوة "ذات دلالة مهمة" في اتجاه تنفيذ قرارات المجلس.

ان هذا التصعيد الدبلوماسي والاعلامي من اجل ابقاء الحظر النفطي على العراق، لا يمكن ان يكون بديلا عن سياسة امريكية واضحة الهدف والادوات تجاه العراق و شعبه.

السؤال الذي بات يشغل العراقيين، ماذا تريد واشنطن من العراق ومن نظام صدام حسين بالذات؟ وما هي شروط امريكا لرفع الحظر؟

هل هو تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بالاعتراف بالكويت وتدمير اسلحة العراق المحظورة حسب النص الحرفي والقانوني لقرارات مجلس الامن ذات الصلة؟

اذا كان هذا هو الهدف فتصبح عندئذ الاستجابة للرفع الجزئي للحظر امرا مطلوبا لضمان وتشجيع بغداد للتعاون مع تنفيذ القرارات.

ولكن اذا كان هدف واشنطن اضافة الى ماذكر، ضمان الحقوق الانسانية والسياسية للعراقيين؟

فعندئذ يتوقع المراقب استجابة واشنطن لدعوة تفعيل قرار ٦٨٨

والدخول في حوار مع النظام من اجل تنفيذ ذلك كشرط لرفع الحصار.

ولكن اذا كان الامر يتجاوز ذلك الى اسقاط صدام حسين؟

فقد ثبت بعد مضي اكثر من اربع سنوات فشل الحصار كأداة لاسقاط النظام. واقتبس هنا تعليقا للسيد جهاد الخازن رئيس تحرير "الحياة" على موقف اولبرايت الاخير:

"اذا كان موقف صدام حسين من شعبه، وشعوب المنطقة، سيئا بالمطلق، فان موقف اولبرايت لايقل عنه سوءا بكثير، فهي لم تفعل شيئا سوى ان تزيد الى مصائب العراقيين بنظامهم مصيبتهم بها، من دون ان تؤثر ولو بمقدار انملة في وضع النظام. اليوم اصبحت مادلين اولبرايت شريكة صدام حسين في تجويع شعب العراق، فهي لاتستطيع ان تنكر ان هذه العقوبات لم تؤد الغرض المطلوب منها باسقاط النظام، بل ربما ادت الى العكس، فقد جعلت الشعب معتمدا كليا على النظام للعيش من يوم الى يوم، فساعدت العقوبات النظام من حيث ارادت زعزته"

وقصة ترف صدام حسين في بناء القصور رغم الحظر دليل اخر على ان المتضرر الاساس من الحظر هو الشعب وليس الحاكم مما يسقط حجة استمرار الحصار.

محاولة لفهم الموقف الامريكي من العراق

في محاولة لفهم الموقف الامريكي من العراق هناك عدد من الاحتمالات التي يمكن ذكرها كسيناريوهات بديلة او متكاملة:

سيناريو العاجز: ان امريكا ليست قادرة على اسقاط صدام حسين، وبقاء كاسترو والقذافي نموذجان على هذا العجز. وامريكا بهذا المعنى لاتملك عصا سحرية بل تملك الحصار كأداة انهاك واضعاف.

سيناريو الخيار الارخص: ان امريكا قادرة على اسقاط صدام حسين، ولكنها غير مستعدة لدفع الثمن لذلك، وتصريحات الرئيس الامريكي السابق بوش مؤخرا في ملبورن تؤكد ذلك عندما يقول ان سبب عدم دخول بغداد واطاحة صدام كان الخوف من التورط بفيتنام ثانية.

سيناريو سلم الاولويات: ان استمرار الوضع الحالي مقيدا بالحصار هو غاية ما تريد واشنطن الى حين تجاوز او تحقيق المهام التالية:

- اكتمال التسوية العربية-الاسرائيلية بتوقيع دمشق معاهدة السلام مع اسرائيل، والتطبيع العربي الشامل مع اسرائيل.
- عودة العراق لسوق النفط العالمي يؤثر سلبا على الاقتصاد السعودي والكويتي، خاصة وان كلا الاقتصادين مطالبين بتسديد فواتير كبيرة لامريكا، وعليه لابد من تجاوز الخليج لأزمته الاقتصادية قبل السماح للنفط العراقي بالتدفق.
- الاوضاع الداخلية الامريكية لاتسمح لادارة كلينتون بالمغامرة عسكريا او سياسيا خاصة بعد سيطرة الجمهوريين على الكونغرس الامريكي. وبات من الصعب على كلينتون، بعد ان جعل من صدام مشروعا للكراهية، القيام باي عمل يمكن ان يفسر كانتصار لصدام حسين وبهذا المعنى اي رفع جزئي للحصار مع بقاء صدام حسين في الحكم سيفسر كهزيمة لكلينتون المعني جدا بصورته و شعبيته. وعليه يصبح الانتظار الى ما بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر عام ١٩٩٦ الخيار المفضل، الا في حال حصول امر مفاجيء.

سيناريو انتظار البديل المناسب، تجد واشنطن نفسها متورطة في معارضة عراقية غير فعالة، تفتقر الى المصداقية والوحدة، وبما ان التغيير حسب قناعة واشنطن سوف لن يتم على يد هذه المعارضة (المؤتمر الوطني العراقي) فان امريكا تنتظر التغيير من الداخل عبر انقلاب عسكري او ما اشبه. والى ان يتحقق مثل هذا "الانقلاب" فان الولايات المتحدة غير مستعدة للمجازفة عبر تفعيل المؤتمر، خاصة وانها تخشى انفصالية الاكراد و"نفوذ" ايران على الشيعة المعارضين الامر الذي يفسر رفض واشنطن اقامة منطقة امنة في الجنوب العراقي. وانسجاما مع هذا الموقف رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا نداءات "المؤتمر الوطني العراقي" بتقديم صدام حسين واعوانه الى المحاكمة كمجرمي حرب، بأمل ان يتم على يد احد هؤلاء الاعوان اسقاط النظام، اضافة الى صعوبة اقناع الصين وروسيا بمثل هذا الاجراء.

ان سياسة الادارة الامريكية اسيرة هذه السيناريوهات-احدها او بعضها او جميعها- ولكن حتما لم تسمح لنفسها ببلورة سياسة تسمح برفع العقوبات تجاه بغداد مع بقاء صدام حسين في الحكم.

ان الخيارات السياسية الامريكية السالفة تجعل من العراقيين والمنطقة عموما اسرى السقوط المؤجل لصدام حسين الامر الذي جعل العراقيين والمنطقة عموما يعيشون حالة من القلق والتوتر الامر الذي يؤجج الصراعات الداخلية ويبعد المنطقة عن الاستقرار، مع ان الهدف المعلن لامريكا هو تحديدا هذا الاستقرار. وبهذا المعنى اصبح مجرد بقاء صدام هو انتصار له، واذا ماتصورت واشنطن ان سياسة الاحتواء كفيلة بالحد من تأثيراته على المنطقة، فان هذا القناعة لابد وان اهتزت بعد تحريكه لقواته باتجاه حدود الكويت.

ان الاثار السلبية لسياسة الاحتواء والسقوط المؤجل لصدام حسين امتدت لتشمل دول التحالف الغربي والاعضاء الدائمين في مجلس الامن. فقد اخذت روسيا وفرنسا والصين تبتعد عن الموقف الامريكي، ناهيك عن دول مثل تركيا والاردن، واذا لم يكن باستطاعة هذه الدول التمرد الكامل على امريكا، فان بمقدروها تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية على حساب واشنطن ونظامها الدولي الجديد.

ان الاختراق الدبلوماسي الذي حققته روسيا في العراق والخليج جاء على انقاض فشل سياسة الغموض والجمود الامريكية. قال سيرغي كوريلوف نائب وزير الخارجية الروسي (١٩٩٤/١١/١٦) ان الولايات المتحدة تشعر بـ "الغيرة" لان الدبلوماسية الروسية حققت هذا "الاختراق". ونجحت روسيا فعلاً في استخدام "البوابة العراقية" للحصول على مساعدات اقتصادية من دول الخليج (جولة رئيس الوزراء الروسي في اواخر نوفمبر الى خمسة دول خليجية وابرام ثلاثة اتفاقيات اقتصادية وتقنية مع الرياض والكويت ومسقط).

وحجة واشنطن بان روسيا وفرنسا مدفوعتان بتحقيق مصالح تجارية، يعزز قناعة الاخرين بضرورة التحرك باتجاه انهاء الحصار خاصة بعد ان احتكرت واشنطن عقود التسلح والتجارة مع السعودية والكويت. فحتى لندن اخذت تنظر بقلق للفرص المتاحة في العراق، فتأسس مؤخرا "لوبي تجاري" بريطاني باسم جماعة المصالح العراقية البريطانية Iraqi British Interest (IBI) Group وهذا اللوبي نظم مؤخرا اول وفد تجاري زار بغداد وستشارك حوالي ٣٤ شركة بريطانية واوروبية في معرض بغداد الدولي الذي سيفتتح في مطلع ديسمبر ١٩٩٤، وحسب ماذكرت الفاينشال التايمز (١٩٩٤/١١/٢٥)

فقد سافر ستيفن كروج، المدير العام لجماعة (IBI) الى عمان في سبتمبر الماضي مع النائب هنري بيلنكهام (Henry Bellingham) السكرتير البرلماني لوزير الدفاع البريطاني، حيث التقيا بمسؤولين اردنيين واخرين من الخارجية العراقية.

ان استمرار المسألة العراقية يضع الامم المتحدة، كأحدى اهم ادوات النظام العالمي الجديد، على المحك فقد تجد واشنطن نفسها تدفع بهذه المنظمة نحو اختبار قد يأتي على فاعاليتها، وذلك اذا اضطرت واشنطن لاستخدام الفيتو لمنع قرار الاغلبية برفع الحصار عن العراق بما ينهي كليا التماسك الدولي. واذا امكن اليوم الحفاظ على هذا التماسك بصعوبة فان الاحتفاظ بهذا التماسك لستة شهور او سنة من الان قد يواجهه صعوبة اكبر، مما يمهد الطريق لتآكل نظام الحصار ان لم يرفع جزئيا او كليا. الا اذا كانت واشنطن تراهن على "حماقة" عراقية على غرار التحرك العسكري العراقي باتجاه الحدود الكويتية، تعيد لحمة التماسك الدولي.

الاستجابة والمرونة السياسية خيار بغداد الاخير

اذا اخذنا تصريحات المسؤولين العراقيين الاخيرة كمعيار، فاننا نجد -بعد تلكؤ طويل- ان هناك استعدادا لاعتماد نهج الاستجابة والمرونة السياسية. فقد تعهد (١٩٩٤/١١/١٩) طارق عزيز بعد اجتماعه بممثلي الدول غير المنحازة الاعضاء في مجلس الامن التعاون لكشف مصير المفقودين الكويتيين. وشدد خلال الاجتماع على الاستعداد الكامل للعراق لتسوية قضية الاسرى والمفقودين، والتعاون الكامل مع اللجنة الخاصة المكلفة بازالة الاسلحة المحظورة، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ايد المتحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الاحمر (١٩٩٤/١١/٢٣) بان طارق عزيز اكد لسوماروجا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر، استعداد بغداد للتعاون في شأن المفقودين الكويتيين.

وعلى صعيد اللجنة الخاصة بازالة اسلحة العراق المحظورة، قال شارل دولفر (رويتر، ١٩٩٤/١١/١٨) وهو خبير اسلحة بالامم المتحدة في بغداد ان العراق وعد بتقديم البيانات المطولة بشأن برامجه السابقة في مجال التسلح. وقال ايضا ان بغداد تبذل ما في وسعها لمساعدة الامم المتحدة على تنفيذ برنامج مراقبة طويلة الاجل للتأكد من استحالة عودة العراق الى انتاج او امتلاك اسلحة محظورة.

وقالت مصادر مطلعة (الحياة ١١/١٩) ان طارق عزيز تحدث عن اقتراح "اجراءات بناء الثقة" مع الكويت وايران اذا رغبت هاتان الدولتان بذلك. وشرحت المصادر الاقتراح بانه على نسق اجراءات بناء الثقة في اوروبا المعروفة باتفاقيات هلسنكي. وقالت ان تفاصيل المبادرة لم تحدد بعد، لكن الطرف العراقي ينوي العمل على بلورتها في الاسابيع القليلة المقبلة.

ونقرأ لاول مرة (ق.ن.أ. ١١/٢٥) في رسالة مطولة تلقاها بطرس غالي، الامين العام للامم المتحدة، من مندوب العراق لدى المنظمة الدولية، ردا على تقرير لجنة حقوق الانسان (تقرير فان دير شتويل) حرص العراق على حقوق الانسان واهمية الارتقاء بها بالرغم من الظروف التي خلفتها الحرب مع ايران وحرب الخليج الاخيرة و"حرص العراق على التعاون مع هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان".

ان المراجعة والانفتاح السياسي داخل العراق باتت استحقاقا لابد منه من اجل استعادة النظام للثقة والاحترام الدوليين الامر الذي يعزز فرص انهاء الحصار. ان تصريح سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني (١١/١٣) بأجراء انتخابات حرة في شمال العراق بمجرد الغاء "المنطقة الامنة" لايؤخذ بجدية مالم يطبق في بغداد اولا.

واعتقد ان الورقة السياسية الفاعلة والحاسمة في هذا الصدد هو اعلان بغداد استعدادها لاجراء انتخابات بأشراف اطراف دولية محايدة، تكون اساسا لمصالحة وطنية عراقية.

لقد اصبحت واشنطن -شئنا امن ابينا- طرفا في المسألة العراقية. ولكن فشلها في ان تكون جزءا من الحل سيحولها الى جزء من المشكلة. واذا كنا نطالب واشنطن بسياسة واضحة تجاه العراق، فعلى العراقيين -والمعارضة بالذات- ان تعرف ماذا تريد؟

فاذا كانت المعارضة تريد من واشنطن ان توصلها للسلطة بأي ثمن فان مشروعها محكوم عليه بالرفض امريكيا وعراقيا. ولكن اذا كان المطلوب انهاء الحصار وتنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة بقرار ٦٨٨ عبرحوار وطني يحقق المصالحة الوطنية من خلال انتخابات حره باشراف دولي فالامر مختلف تماما. ■

نص قرار مجلس قيادة الثورة العراقي بالاعتراف بالكويت

تعبيرا عن رغبة جمهورية العراق في احترام ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وانسجاما مع التزامها بالامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ذات الصلة واثباتا لنوايا العراق السلمية ولعزمها على العمل من اجل استتباب السلم والامن والاستقرار في المنطقة واقامة علاقات حسن جوار على اساس الاحترام المتبادل للامن والسيادة والمصالح المشروعة واذ يعيد تأكيد قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٥ في الخامس من اذار ١٩٩١ واخذا بنظر الاعتبار اعلان المجلس الوطني في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ واستنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي:

١- تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي.

٢- امتثالا لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب الفقرة (٣) من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وتحترم حرمة الحدود المذكورة.

٣- تتولى الوزارات والجهات المختصة ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

٤- ينفذ هذا القرار اعتبارا من العاشر من شهر تشرين الثاني ١٩٩٤ وينشر في الجريدة الرسمية.

بيان الحكومة الكويتية
بشأن قرار الاعتراف العراقي بالكويت

القبس ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٤- في مايلي نص البيان،

(عقد مجلس الوزراء اجتماعا (صباح الامس) في ديوان سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بقصر بيان برئاسة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وبحضور رئيس مجلس الامة احمد عبد العزيز السعدون.

وعقب الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التخطيط عبد العزيز دخيل الدخيل ان المجلس استعرض القرارين الصادرين من مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني بجمهورية العراق بتاريخ السابع من جمادي الاخرة ١٤١٥هـ الموافق العاشر من نوفمبر ١٩٩٤م بشأن اعتراف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وبالحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما رسمتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق، تطبيقا لقرار مجلس الامن رقم ٨٣٣ الصادر وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

ومجلس الوزراء اذ يدرك اهمية مثل هذه الخطوة التي كان على العراق اتخاذها منذ قبوله غير المشروط لقرار مجلس الامن ٦٨٧ الصادر في الثالث من ابريل ١٩٩١، ليؤكد ان قرار الاعتراف المشار اليه جاء خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت ونتيجة لاصرار المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الامن على ضرورة تنفيذ العراق لجميع قرارات مجلس الامن، وتأكيده على الوحدة السياسية والقانونية المترابطة للبنود التي وردت في هذه القرارات.

كما يأتي الاعتراف العراقي ايضا اقرارا لواقع دولةالكويت السياسي والتاريخي الذي تؤكده المحاضر الرسمية والرسائل المتبادلة والاتفاقيات الدولية والثنائية بالتواريخ الثابتة عبر وثائقها التي كان اخرها عامي ١٩٦٣/١٩٣٢ والتي تثبت كلها بما لايدع مجالا للشك او الجدل على هذا الواقع التاريخي المستقل، فضلا عن قيام العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين على مدى ثلاثة عقود على مستوى السفارات والسفراء.

وفي هذا الصدد يؤكد مجلس الوزراء على اهمية وضرورة ان تتبع هذه الخطوة من قبل العراق خطوات مماثلة في اتجاه التنفيذ الجاد لكافة قرارات مجلس الامن ليثبت العراق نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة.

واذ يشدد مجلس الوزراء على ضرورة تنفيذ القرار ٩٤٩ الذي اتخذه مجلس الامن مؤخرا في مواجهة التصعيد الاخير الذي افتعله العراق ليناشد مجددا الدول الاعضاء في مجلس الامن الاستمرار في مواقفها المبدئية الحازمة ومساعيها الجادة في الزام العراق بالافراج عن كافة الاسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى، ووضع حد لمعاناتهم المريرة بعودتهم الى اهلهم وذويهم، وتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن بما يؤدي الى ارساء دعائم الامن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.)

ردود كويتية: شعبية ورسمية وصحفية

جاء في افتتاحية الانباء الكويتية بتاريخ ١٩٩٤/١١/٩،

(- ان الاعتراف العراقي بسيادة وحدود الكويت، مهما كان موثقا، فانه لايعدو ان يكون حبرا على ورق، في ضوء ممارسات النظام العراقي التي لاتحترم عهدا ولا ميثاقا).

كتبت سعاد الصباح (القبس ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤) تقول ، (بالنسبة للكويت، فان اعتراف النظام العراقي بها وبحدودها يبقى ذا قيمة ادبية فقط وذلك من منطلق ادراكها لطبيعة هذا النظام الذي لا يحترم ميثاقا ولايحفظ عهدا . .)

قال النائب عبد الله النيباري (السياسة ١١ تشرين الثاني ١٩٩٤) ان الاعتراف العراقي بدولة الكويت كما اذيع يعد مدخلا صحيحا لحل المشكلات العالقة منذ حرب تحرير الكويت كافة ولعله ايضا يكون مشجعا للنظام العراقي على المضي في اتخاذ الخطوات العاقلة وخصوصا في ما يتعلق بقضية الاسرى وقضية التعويضات.

واضاف ان ما يعنينا ككويت ان تتغير السياسات ايضا في العراق فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان في العراق والتوجه نحو الديمقراطية وغيرها من القضايا. .

القبس ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٤- كتب علي احمد البغلي ، تحت عنوان (الكويت إلنا = معاداة السامية) ،

". . . علينا تبني سلوك حذر ومتحفظ في هذا الصدد (الاعتراف العراقي)، فصدام حسين قال في كلمة ذات دلالة عميقة في احدى خطبه في مارس ١٩٩١ بعد اندحاره من الكويت، ان القسطنطينية لم تفتح من اول محاولة واستغرق الامر من العثمانيين ٧٠ عاما لفتحها.

لذلك يجب ان ننام باعين مفتوحة مع مثل هذا الجار . . ."

قال احمد باقر وهو نائب اسلامي (السياسة ١٩٩٤/١١/١١) ان صدام حسين لم يفعل ذلك الا لانه يرغب في رفع العقوبات وليس من منطلق الاقتناع. وقال ان العراقيين يائسون ولا يؤمنون في الحقيقة بوجود الكويت او بحدودها.

وقال النائب طلال السعيد ان بغداد تستغل الدور الروسي لكي تحاول اختراق وشق التحالف الدولي. وقال عبد الله النفيسي الاستاذ في جامعة الكويت انه يصعب التعبير عن رد الفعل لاي شيء يأتي من العراق بعد كل ما حدث وقال انه يشعر بحيرة حقيقية.

وزير الاعلام الكويتي يستنكر موقف المعارضة العراقية

الانباء الكويتية (١٩٩٤/١١/١٦)- استنكر الشيخ سعود الصباح، في مؤتمر صحفي، موقف المعارضة العراقية وتشكيكها في اهمية قرار المجلس الوطني ومجلس قيادة الثورة بالعراق بالاعتراف بسيادة واستقلال وحدود الكويت وبقرار ٨٣٣. وقال انه لامر مؤسف ان تصدر بعض الاصوات في المعارضة العراقية التي ترفض الاعتراف العراقي الرسمي بسيادة واستقلال الكويت.

على هامش مداولات المجلس الوطني العراقي بشأن الاعتراف بسيادة وحدود الكويت

- استهل سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي الجلسة بالقول "نجتمع اليوم للنظر في موضوع غاية في الاهمية والخطورة الا وهو الامتثال للقرار سيء الصيت"، لكنه سرعان ما التفت الى كوزيريف قائلا " الا اننا نبذل قصارى جهدنا لاتخاذ القرار المناسب الذي نتمناه".

- قالت النائبة رجاء الشاوي في تصريح الى وكالة فرانس برس قبيل الجلسة "لا اؤيد الاعتراف بالحدود التي رسمتها الامم المتحدة، سبق ان الغينا في المجلس بعد الحرب ١٩٩١ جميع القرارات التي

اتخذت بشأن الكويت وهذا يعني اعترافا بها". واعتبرت الشاوي ان "الاعتراف بترسيم الحدود يعني اقتطاع جزء من جسدي. انه بمثابة غنيمة اعطيت الى الكويت".

- قال النائب مجبل الشيخ عيسى ان "فرض مسألة اعتراف دولة بأخرى من قبل الامم المتحدة سابقة خطيرة، وربما نجبر لاحقا الى الاعتراف باسرائيل بالقوة". اما النائب عمران موسى فرأى في الحدود الجديدة بين العراق والكويت "اغتصابا" مؤكدا عدم وجود مواثيق دولية تؤيد ذلك، وقاسمه هذا الرأي النائب وليد الطويل الذي اكد ان "لا جدوى من الاعتراف لان الولايات المتحدة لن تخفف العقوبات".

- قالت نورية عبد الرحمن، "اذا وافقت عليه (اي قرار الاعتراف) فلا يمكن ان أضمن ان يوافق ابني عليه غدا"

المحطات الرئيسية في العلاقات العراقية-الكويتية

- ١٩٣٢، اعلان استقلال العراق المكون من عدة ولايات عثمانية.

- ١٩٣٣، بغداد تطالب بالكويت الذي اصبح محمية بريطانية سنة ١٩١٤ بعد ان كان سابقا جزءا من ولاية البصرة. اهتمام الملك فيصل الاول وابنه غازي باسترداد الكويت.

- ١٩٥٨، رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد يحاول اقناع الكويتيين بالانضمام الى الوحدة الهاشمية بين العراق والاردن.

١٩٦١، بريطانيا تعلن استقلال الكويت، ورئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم يعلن الكويت جزءاً من العراق، ويعين شيخ الكويت قائمقاما.

- ١٩٦٣، العراق يعترف في وثيقة وقعها احمد حسن البكر باستقلال وسيادة الكويت. اتفاق حول ترسيم مبهم للحدود لم يوقعه العراق ابدا.

- ١٩٩٠/٨/٢، الرئيس العراقي صدام حسين يأمر قواته باجتياح الكويت بعد اتهام حكامها بنهب نفط المنطقة الحدودية. مجلس الامن يطالب بانسحاب فوري وغير مشروط للقوات العراقية (القرار ٦٦٠) ثم بفرض حصار اقتصادي وعسكري شامل (القرار ٦٦٢).

- ١٩٩٠/٨/٨، العراق يضم الكويت ويجعل منها المحافظة الـ ١٩ ومجلس الامن يعتبر هذا الاجراء باطلا (القرار ٦٦٢).

- ١٩٩٠/١١/٢٩، مجلس الامن يجيز استعمال القوة لاخراج القوات العراقية من الكويت اذا لم تنسحب قبل ١٩٩١/١/١٥ (القرار ٦٧٨).

- ١٩٩١/١/١٦، بدء العمليات العسكرية ضد اهداف داخل العراق من قبل التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن بهدف اخراج القوات العراقية من الكويت.

- ١٩٩١/٢/٢٨، الرئيس الامريكي جورج بوش يعلن انتهاء العمليات الحربية بعد ان تم اجلاء القوات العراقية عن الكويت.

- ١٩٩١/٤/٣، مجلس الامن يطالب العراق بالاعتراف وبالاحترام التام لسيادة وحدود الكويت (القرار ٦٨٧).

- ١٩٩٣/٥/٢٧، مجلس الامن يعتمد الترسيم النهائي للحدود العراقية الكويتية كما حددته لجنة خاصة (القرار ٨٣٣).

- ٧-١٩٩٤/١٠/١٣، ازمة جديدة في اعقاب تحركات عسكرية داخل العراق اعتبرتها الكويت تهديدا لها. انتشار عسكري امريكي واعلان وزير الخارجية الروسي اندرية كوزيريف في بغداد ان العراق يعترف بالكويت تمهيدا لرفع العقوبات عنه.

- ١٩٩٤/١٠/٦، مجلس الامن يطالب العراق بتعهد رسمي واضح واتخاذ الاجراءات الدستورية لاحترام سيادة وسلامة اراضي وحدود الكويت.

-١٩٩٤/١١/٨، موسكو تعلن عن اعتراف رسمي وشيك للعراق بالكويت تحت رعاية وزير الخارجية الروسي، كوزيريف.

- ١٩٩٤/١١/١٠، البرلمان العراقي يجتمع بحضور كوزيريف للتصديق على قرار الاعتراف بالكويت قبل اقراره من مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث الحاكم.

مناهج التعليم في العراق اصبحت تعترف بالكويت كـ"دولة"

اف ب. (١٩٩٤/١١/٢٤) اعلن وزير التربية والتعليم العالي الكويتي الدكتور احمد الربعي في لقاء مع الصحافيين ان المناهج العراقية للعام الدراسي الحالي ١٩٩٤ "مشجعة"، وانها شهدت "تطورا لصالح الكويت" موضحا "ان المناهج الحالية اصبحت تتعامل مع الكويت كدولة وليس كمحافظة عراقية كما كانت في السابق". وقال انه تسلم مؤخرا نسخا عن المناهج العراقية التي تدرس لمختلف المراحل التعليمية في العام الدراسي الحالي. واضاف قائلا ان هذه المناهج "اضافت دولة الكويت الى قوائم الدول العربية او الدول المصدرة للبترول بعد ان شطبتها من مناهجها تماما". وقال "انها خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنها غير كافية لانها ما زالت تستخدم الخريطة الكويتية القديمة بعد ترسيم الحدود عام ١٩٩٣".

رويتر (-١١/٢٧) بغداد، قال حكمت البزاز وزير التربية العراقي ان المدارس العراقية بدأت بتعليم التلاميذ ان الكويت دولة ذات سيادة. واكد ان خرائط ستضاف للمناهج الدراسية توضح الحدود العراقية-الكويتية التي انجزت ترسيمها لجنة خاصة للامم المتحدة.

كنائس الشرق الاوسط تطالب برفع الحصار عن شعب العراق

ليماسول -(١٩٩٤/١١/٢٢) ، طالبت الجمعية العامة لمجلس كنائس الشرق الاوسط في بيان (صدر في ١٩٩٤/١١/٢١) "العمل على رفع الحصار الذي يتألم منه الشعب العراقي والذي ادى الى افقاره وتجويعه وتكاثر الامراض"، كما اوصى بـ "متابعة مساعدتها الانسانية للتخفيف من معاناة الشعب العراقي".

ايكوس يوجه نداء لمعالجة العجز المالي

رويتر، ١١ تشرين الثاني ١٩٩٤، حذر رالف ايكوس رئيس اللجنة الخاصة بنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية من ان عمليات اللجنة ستتوقف بحلول شباط المقبل اذا لم يتح لها قدر كاف من التمويل.

وفي تقرير قدمه الى مجلس الامن مساء الاربعاء قال ايكوس ان اموال اللجنة تنضب، لذلك فان فرق التفتيش الدولي ستختتم عملها ابتداء من كانون الاول وستوقف كل نشاطها بحلول ١٥ شباط.

ونبه الى ان "الوضع المالي خطير جدا ولاتوجد اي علامة على اتاحة اموال جديدة بحيث ان اللجنة مضطرة انطلاقا من احساسها بالمسؤولية المالية الى بدء خطط طوارىء لوقف عملياتها تدريجيا".

يذكر ان موازنة اللجنة تقدر بنحو مليوني دولار في الشهر، ويأمل ديبلوماسيون بان تضمن الولايات المتحدة استمرار التمويل. ويعتقدون ان نداء ايكوس يستهدف حض الدول التي تحتجز ارصدة عراقية مجمدة على المساهمة في صندوق تتحمل واشنطن نصف اعبائه.

وأشرفت اللجنة التي انشأها مجلس الامن في نيسان ١٩٩١ على تدمير القدرات العراقية في مجال الاسلحة النووية والكيماوية والجرثومية والصواريخ البعيدة المدى، وتتحقق الان من البيانات العراقية لتحديد حجم برامج التسلح السابقة وانشاء نظام رقابة يضمن الا يتمكن العراق مرة اخرى من امتلاك اسلحة دمار شامل.

١٩٩٤/١١/١٥- تعهد الشيخ صباح الاحمد نائب رئيس الوزراء الكويتي، ووزير الخارجية في لقاء له مع اولبريت، سفيرة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة، بالتبرع للجنة الخاصة المكلفة بازالة اسلحة العراق المحظورة. واشار مسؤول الامريكي ان وزير الخارجية الامريكي حض الكويت على التبرع بمبلغ مليونين ونصف المليون دولار.

بوش: العثور على صدام "امر بالغ الصعوبة"

ملبورن-رويتر، قال الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الثلاثاء ١٩٩٤/١١/٢٢، ان التاريخ سيثبت ان الولايات المتحدة كانت مصيبة في عدم محاولتها قتل الرئيس العراقي صدام حسين اثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١. وذكربوش ان القوات المتحالفة التي قادتها الولايات المتحدة في الحرب لم تكن مفوضة من الامم المتحدة الا باخراج القوات العراقية من الكويت وهي مهمة حققتها القوات تحت مظلة القانون الدولي.

وقال في كلمة خلال مأدبة في ملبورن "كانت هذه هي المهمة وليس قتل صدام. كما لم يكن دخول بغداد كقوة احتلال".

ومضى قائلا ان قوات التحرير كانت قوية للغاية حتى ان التقدم الى العاصمة العراقية كان سيصبح امرا سهلا لكن مثل هذه الخطوة كانت ستقوض التحالف الدولي المكون من ٣٠ دولة.

وذكر بوش ان الدول العربية بما فيها مصر وبعض الدول الاوروبية كانت ستنسحب في تلك الحالة من التحالف تاركة الولايات المتحدة بالدرجة الاولى كقوة احتلال في بغداد.

ووصف اجراءات الامن في بغداد بانه "غير معقولة" قائلا ان "العثور على صدام حسين في ظل اضخم واشد اجراءات امن في اي دولة في العالم تقريبا كان سيصبح امرا بالغ الصعوبة". وقال ايضا انه لم يكن يريد وقوع اي خسائر اخرى في صفوف القوات الامريكية.

وقال "فيتنام واحدة في حياتي كانت كافية. ولم اشأ ان ارى جنديا امريكيا واحدا.. يفقد حياته في حرب عصابات".

وقال بوش ان الانتصار في حرب ينبغي الا يقاس بعدد القتلى من جنود الاعداء او المعدات التي دمرت.

كلينتون يوقع قانونا لتعويض المصابين بمرض حرب الخليج

رويتر، (١٩٩٤//١١/٤)- وقع الرئيس الامريكي بيل كلينتون قانونا ينص على دفع تعويضات لمقاتلين في حرب الخليج اصيبوا بمرض غامض لم يشخص حتى الان. وشكا عدد من الجنود الامريكيين من اعراض مرضية يرجح انها نتيجة لتعرضهم لمواد سامة او مؤثرات بيئية لم يعتادوا عليها خلال حرب الخليج عام ١٩٩١.

قال كلينتون، في بيانه، انه على الرغم من انه لم يتم بعد تشخيص هذا المرض وفقا للبيانات العلمية والطبية المتاحة الا ان ذلك "يجب ان لا يمنعنا من توفير استجابة سريعة لاحتياجات هؤلاء المقاتلين".

ويقضي القانون الذي وقعه كلينتون بتعويض اي جندي امريكي قاتل في الخليج ويعاني من عجز مزمن ناجم عن اصابته بهذا المرض الغامض اثناء خدمته في المنطقة.

تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة

اف ب. ١٩٩٤/١١/١٥، الامم المتحدة- جاء في تقرير للامم المتحدة ان "انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان" لا تزال مستمرة في العراق، ومنها "الاغتيالات السياسية، وممارسات تهدف الى ترهيب المدنيين واعمال قمع تنفذها سلطات بغداد ضد الاقليات في شمال البلاد وجنوبها".

وعرض المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للمنظمة الدولية ماكس فان دير شتويل في التقرير الذي لم ينشر رسميا توصيات اهمها ارسال فريق من الامم المتحدة الى العراق لمراقبة احترام حقوق الانسان". وجاء التقرير قبل ساعات من اجتماع مجلس الامن امس لمراجعة العقوبات الدولية المفروضة على العراق.

وافاد ديبلوماسيون ان الدول المعارضة لاي تساهل مع العراق، خصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا، ستستند الى تقرير فان دير شتويل لتعزيز موقفها الرافض اتخاذ اي خطوة في مجلس الامن في اتجاه تخفيف الحظر الدولي على العراق.

وطالب تقرير فان دير شتويل السلطات العراقية بـ "وقف التنكيل بالمدنيين والحركات السياسية المعارضة من خلال الاغتيالات السياسية داخل العراق وخارجه". ومن الحالات التي تطرق اليها اغتيال الصحافية الالمانية ليسي شميدت التي كانت تعمل لوكالة "فرانس برس" وقتلت في ٣ نيسان الماضي في شمال العراق.

واشار الى ان "الطريقة التي اغتيلت بها شميدت تكررت في سلسلة من الاعتداءات ارتكبت في المنطقة الكردية، خصوصا ضد اجانب وتحدث فان دير شتويل عن معلومات افادت ان اموالا دفعت الى منفذي هذه الاعتداءات". وطالب السلطات العراقية بوضع حد لـ "الحظر الاقتصادي الداخلي" المفروض على الاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، والتعاون لتوزيع المساعدات الانسانية في المنطقتين طبقا لقرار مجلس الامن ٦٨٨. وحض على "وضع حد فوري لعمليات تجفيف الاهوار" في جنوب البلاد محذرا من ان "الوضع شهد مزيدا من التدهور بعدما جفت مساحات شاسعة من المستنقعات مما ادى الى تدمير البيئة الضرورية لتشكيل حضارة سكان هذه المنطقة".

ودعا فان دير شتويل بغداد الى "وقف الاعمال العسكرية" ضد المدنيين في هذه المنطقة. وناشد السلطات العراقية "التعاون لحل مشكلة الكويتيين المفقودين، وتقديم معلومات تفصيلية عن جميع الذين

اعتقلوا او اعدموا في الكويت، او نقلوا منها خلال الاحتلال العراقي".

لكن ديبلوماسيين غربيين قللوا من اهمية التقرير مؤكدين في جلسات خاصة ان فان دير شتويل "لا يحظى بالثقة التامة" للأمين العام للامم المتحدة بطرس غالي.

ورأى ديبلوماسي غربي مطلع على الملف العراقي ان الهدف الذي يرمي اليه فان دير شتويل "غير ممكن التحقيق لان سعيه الى نشر مراقبين لحقوق الانسان في العراق سيلقى معارضة غالي".

صدام يرد بحدة على انتقادات اولبرايت بشأن بناء القصور

وكالة الانباء العراقية ١٩٩٤/١١/١٧، في تصريحات ذات نبرة تحد واضحة نشرت امس الاربعاء قال الرئيس العراقي صدام حسين ان العراق سيواصل بناء القصور ومشروعات اخرى لأثارة حنق الولايات المتحدة الى ان تموت "غيظا وكمدا".

وذكرت صحف بغداد (الاربعاء ١١/١٦) ان صدام كان يرد على الاتهامات التي وجهتها المندوبة الامريكية لدى الامم المتحدة مادلين اولبريب وقالت فيها ان صدام ينفق ببذخ بالغ على القصور والمنتجعات الرئاسية بينما يعاني افراد شعبه في ظل العقوبات التجارية المفروضة على العراق منذ اربع سنوات.

وقال صدام "ان الادارة الامريكية منزعجة جدا من قدرة العراقيين القائمة على البناء والابداع والاعمار". ومضى قائلا: "القصر الجمهوري هو رمز وطني كبير فهو قصر الشعب واما المواقع الرئاسية فهي مواقع الدولة وضيوفها الرسميين وهي ليست باسم صدام حسين ولايملك ايا منها مثلما يملك البعض من قصور وفيلات في سويسرا واسبانيا وفي امريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها". وكان الرئيس العراقي يتحدث في اجتماع لمجلس الوزراء عقد برئاسته. وقال صدام حسين ان الادارة الامريكية منزعجة جدا من قدرة العراقيين الفائقة على البناء والابداع والاعمار رغم الحصار الشامل في سنته الخامسة. واوضح "ان مايزيد حنق الادارة الامريكية وشعورها بالاحباط ان الحصار لم يفشل في قهر ارادة العراقيين فحسب، بل علمهم ان يكونوا اكثر حرصا ودقة في البناء والابداع وفي استنباط البدائل المحلية في الانتاج وادامته، هي تعلم ان العملة الاجنبية شحيحة وان الاستيراد محظور بكل اشكاله". وقال: ان العراق كله اصبح ورشة عمل من المعمل الى المدرسة. عدا شعبنا في شمال الوطن الذي حرموه من روح البناء ومن نعمة العمل والثقافة، ووضعوه في معزل اشبه ما يسمونه ب "الغيتو" ثم اطلقوا عليه اسم "المنطقة الامنة" والتي لم تعد امنة حسب اعتراف الانكليز والامريكان. وتساءل: "هل هذا هو مستوى وتصرف دولة كبرى.. ام ان هذا مستوى وتصرف المفلسين من المدنية والحضارة؟". وقال "سنظل نبني ونعمر وبدون عملة اجنبية دولار او غيره".. "الاعداء سيقتلهم القهر والغيظ كمدا.. وسنظل نغيظهم بمزيد من البناء والاعمار والثقافة والعلم يوما بعد يوم.. هيا نبني.. هينا نبني العراق وليمت اعداءكم غيظا وكمدا".

الاعلان عن تشكيل (حزب الله العراق)

الحياة (٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٤)-لندن، كشف السيد عقيل محمد الغالبي تشكيل تنظيم جديد في العراق باسم "حزب الله العراق". وقال انه "الناطق المخول، باسمه واكد لـ الحياة ان "القيادات الميدانية للفصائل الجهادية" في جنوب العراق توحدت و "التقت حول محور واحد للقرار (...) تحت اسم حزب الله العراق". واضاف: "من اهدافنا الدفاع عن استقلال العراق ووحدة اراضيه". وتعهد استمرار المقاومة "حتى اطاحة" نظام الرئيس صدام حسين. واشار الى ان تلك القيادات التي توحدت "تؤكد اتباع خط الانفتاح المستوعب للطاقات المخلصة والمؤمنة العاملة (...) وستصعد مسيرة الكفاح والمقاومة ضمن خطة شاملة (...) بعيدا عن الحساسيات الفئوية والطائفية والحزبية المحدودة".

وذكر في حديثه الى "الحياة" ان كل هذه القيادات موجودة "على ارض العراق، في ميادين الصراع اليومي، وهي تعلن عن استعدادها لاستيعاب كل فصائل المقاومة من ابناء شعبنا المخلصين في عملها الشمولي، ولا تضيق ذرعا بالاجتهادات والآراء ما دامت تصب كلها في خطة التحرير (...) وتعتقد ان الشعب بكل فصائله الاسلامية والوطنية يواجه عدوا متفرعنا واحدا هو دكتاتور العصر صدام".

واكد مسؤولون بارزون في المعارضة العراقية لـ الحياة انهم "على اتصال بالتنظيم الجديد و"يثقون به". وقال احدهم ان قيادات التنظيم الجديد "ميدانية وناشطة في الاهوار وبقية مناطق الجنوب". وتابع الغالبي: "لابد لكل هذه الفصائل ان تكون موجودة في الميدان تنسق عملها نحو الهدف الواحد وهو اسقاط النظام المتجبر وانقاذ الشعب واعطاؤه ارادته الحرة ليختار مستقبله". واوضح ان التنظيم الجديد لديه "التفهم الكامل لمتغيرات السياسة الدولية وبما اننا جزء من هذا العالم ولنا حقوقنا فاننا نطالب شرفاء العالم ومتحضريه بالا يسمحوا للطاغية المستبد بان يستمر في ابادة الشعب المكافح وتدمير العراق وضرب المقدسات وانتهاك الحرمات متجاوزا كل القيم الانسانية والحضارية".

ودان الغالبي النظام في بغداد وأشار الى "جريمته الكبرى في اعدام علماء العراق ومفكرية وعلى رأسهم السيد الشهيد محمد باقر الصدر".

ورأى ان "السياسات التوسعية" للنظام القت بالشعب العراقي في محرقة الحرب الظالمة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية (...) وكرر حماقته باحتلال ارض الكويت، البلد العربي الامن". واضاف "اننا متفهمون انطلاقا من مبادئنا الاسلامية وما تمليه علينا القيم الانسانية والحضارية، لعلاقاتنا مع دول الجوار". وشدد على "ازالة الكابوس القابع على صدر العراق ولنتعايش بأمن وسلام وطمأنينة، مبتعدين عن التدخل في شؤون الآخرين، لنخرج هده المنطقة من دائرة التوتر". وقال الغالبي ان القوات التابعة للتنظيم الجديد خاضت نهاية اب معركة استمرت ٣ ايام ضد الفرقتين ١٤، ١٨ التابعتين للحرس الجمهوري في منطقة ابو عشرة والصحين والحدى في اهوار العمارة في الفرات الاوسط وزاد ان الهجوم الرئيسي كان للحرس الجمهوري في منطقة الصيكل في ٢٨ اب "فتصدت قوات المقاومة واستمرت المعركة تسع ساعات". واكد ان المهاجمين "اجبروا" على التراجع بعدما "قتل عدد كبير من قوات العدو". واشار الى ان القوات الحكومية استأنفت الهجوم في اليوم التالي بعدما قصفت بالمدفعية "كل مناطق الاهوار مما احدث حرائق هائلة"، لافتا الى معركة "ضارية في الصيكل قادها البطل المجاهد ابو حاتم المحمداوي واخوانه". وانتهى الهجوم في اليوم التالي بأنسحاب القوات الحكومية "تاركة وراءها ١٥ دبابة ومدرعة محترقة وجثث ٩٥ جنديا عراقيا".

السياسة الروسية تجاه العراق والخليج : العمل من اجل حل سياسي

فيكتور بوسوفاليوك (المدير العام لدائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الروسية)

كتب فيكتور بوسوفاليوك، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون التسوية في الشرق الاوسط المدير العام لدائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية الروسية، مقالاً بعنوان "عن الازمة الاخيرة في الخليج" في جريدة الحياة، الصادرة في لندن، بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٣، هذا نصه:

اعتقد ان الخطوة الاخيرة التي اقدم عليها العراق، باعترافه بالكويت وسيادتها على ارضها، اختصرت ما يرمي اليه هذا المقال الذي كنت اعددته لشرح المبادرة التي قمنا بها خلال الازمة الاخيرة في الخليج.

لكن خطوة الاعتراف تبقى جزءاً من عملية اوسع، كما افهمها، واعتقد ان زوبعة الانفعالات حول أزمة الخليج، التي اثارتها مناورات العراق في الجنوب قرب الحدود الكويتية قد هدأت الان. لذا تظهر امكانية، وحاجة، الى حديث هادىء عما حصل وما كان يمكن ان يحصل، وما كان خلف كواليس المشهد الجديد من دراما لم تنته بعد، وكانت بدأت باحتلال العراق للكويت في اب عام ١٩٩٠.

وقد اثارت تصرفات روسيا خصوصا الزيارة التي قام بها للعراق النائب الاول لوزير الخارجية ايغور ايفانوف ثم الوزير اندرية كوزيريف نفسه ردود فعل فورية وحادة. وكانت هناك اصداء متناقضة بينها اصداء كثيرة ايجابية، ولكن ثمة ايضا تعليقات متسرعة وحتى عصبية. وصدرت انتقادات احيانا، بل سمعت حتى نبرات غيرة، كيف يمكن لروسيا ان تقدم مبادرتها الخاصة؟ وانا واثق ان تلك الظلال والمشاهد العابرة اصبحت، عموما، طي الماضي وبدلاً من عدم الفهم عاد مجدداً السعي الى التفاعل والتعاون. وأشير استطرادا الى ان الوزير الروسي كان خلال الجولة على اتصال دائم بنظيره الامريكي ووزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والصين ودول عظمى اخرى.

ولأبدأ من المناورات ذاتها. فقد دانتها روسيا وقالت بوضوح، في اول بيان صدر عنها، ان "لغة الانذارات النهائية الموجهة الى الكويت ودول اخرى مرفوضة".

وانتقل الان الى دوافع النهج السياسي لموسكو في تلك الايام، خصوصا ان هذه الدوافع كانت فسرت بصيغ مختلفة لايندر ان تكون بعيدة عن الحقيقة وغير لائقة في روحيتها. والاكثر شيوعا بين تلك التفسيرات واحد يزعم ان موسكو كان شغلها الشاغل ان تحصل من بغداد باسرع ما يمكن على ديون تقدر ببضعة بلايين. وهذه البلايين كان تنتقل من مقال الى آخر وتسيطر على التعليقات والمعلقين. وصور الامر وكان كوزيريف توجه الى بغداد تحدوه الرغبة في الحصول علي تلك البلايين بأسرع وقت ممكن.

وفي اعتقادي كان هذا افتراضا مسطحا للدوافع التي حدت بالقيادة الروسية وبالوزير شخصيا الى القيام بجولته البالغة التعقيد. فالامر كان ادق وأكثر حساسية بكثير. فروسيا دولة عظمى تتحمل مسؤولية عن الامن في هذه المنطقة المتفجرة والقريبة منها جغرافيا. انها ليست منطقة نائية يمكن ان نسمح لانفسنا بالتغاضي عما يجري فيها من ألعاب سياسية، بما فيها الداخلية. لذا فان مهمتنا الرئيسية كانت تتمثل في ضمان الامن بنقل الجهود الى سياق سياسي، بل اقول اكثر من ذلك، فخلال محادثاتنا الطويلة في بغداد لم نتطرق الى موضوع الديون لان قضايا اكثر التهابا وتتطلب حلاً فوريا كانت قائمة انئذ.

بديهي ان ديون العراق لروسيا شيء في صلب مصالحنا الوطنية ونحن لانهملها وسنسعى لضمان ظروف تكفل استعادة روسيا لاموال انفقت في حينه. ولكن ليس هذا هو دافعنا الرئيسي في الوقت الحاضر، وانما الحافز الاساس هو ضمان الامن والاستقرار. ووجود نار دائمة، خابية او ملتهبة، على مقربة من حدودنا هو ضرر مباشر لنا.

ويظهر التسطيح في قراءة دوافعنا ايضا في ضوء واقع يتمثل في نشوء وتطور علاقات بين روسيا وبلدان الخليج، وهي تبدو بمثابة معادل لافاق تطوير الصلات مع العراق واستعادة الديون في مرحلة ما بعد العقوبات. وأسجل هنا ان تلك العلاقات تعطي الان مردودا ماديا ملموساً تماما. واود الاشارة بصورة خاصة الى ان موسكو تقوم باستعدادات شاملة وتفصيلية للجولة التي سيقوم بها رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين الى الخليج قريبا.

اي ان لدينا، على هذا المحور، ما نعتز به ولانريد فقدانه. ولكنني لا اريد ان يكون احد المحورين نقيضا للاخر، اذا تحدثنا عن المستقبل. فروسيا بلد شاسع ومن هنا اهتمامها بالانفتاح الواسع على منطقة الخليج الواعدة والغنية.

واتطرق الان الى نتائج الزيارة. انا واثق بان احد لن يستطيع ان يبرهن لي على ان النتائج التي حصل عليها كوزيريف في بغداد غير جوهرية، ناهيك عن ان تكون سلبية في مغزاها. فالبيان الرسمي الذي صدر بعد اللقاء مع الرئيس العراقي تضمن للمرة الاولي موضوعا صيغ بمثل هذا الوضوح والرسمية عن استعداد العراق لحل مسألة الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها بموجب قرار مجلس الامن ٨٣٣ وبشكل ايجابي واؤكد بموجب القرار ٨٣٣. ولايظهر لدى اي محلل موضوعي شك في ان ذلك تقدم جدي. شيء آخر انه لايزال على العراق ان يعلن عن ذلك رسميا، ولكن روسيا بذلت وستبذل جهودا في هذا المجال ايضا. وعندما انجزنا تنسيق نص البيان المشترك اوقفت محطات الاذاعة والتلفزيون في بغداد برامجها وسمع العراقيون للمرة الاولى بمثل هذه الصيغة الواضحة استعداد قيادتهم للاعتراف بالكويت التي هي دولة مستقلة وليست المحافظة العراقية الـ ١٩.

وغالبا ما يطرح سؤالاً لا يخلو من محاولة للغمز من قناة روسيا، هل تثقون بالعراق عند تطبيق سياستكم وما هي مبرراتكم؟ واعتقد ان صيغة السؤال ليست سليمة، بمعنى ان الثقة في السياسة شيء فيه روح مثالية، اذا لم تكن (الثقة) مدعومة بأجراءات عملية كالتي وضعت وتطبق في اوروبا في اطار مؤتمر الامن والتعاون.

وفي ما يخص العراق فان قرارات مجلس الامن وضعته بعد الاحداث المعروفة في اطر صارمة للغاية لايزال محصورا داخلها، وهي ترغمه على ان ينفذ باطراد سلسلة القرارات بما فيها تلك المتعلقة بتصفية البرامج العسكرية واسلحة الدمار الشامل والصواريخ.. الخ. وبهذا المعنى اعتقد ان الرقابة الطويلة الامد هي

اسلوب فاعل يركن اليه للرقابة خصوصا انه يتم على ارضية عمل واسع اجراه في السنوات الماضية خبراء دوليون ذوو كفاءة عالية واستخدمت فيه احدث الاساليب التكنولوجية. وينبغي ان يضاف الى الرقابة المذكورة الضغط على بغداد (وروسيا من اوائل من يمارسه) في ما يتعلق باعترافها باستقلال الكويت وحدودها الدولية.

في كل ذلك لاتتحدث روسيا عن الغاء فوري للعقوبات. وثمة في هذا الشأن خطأ غير مقصود او تحريف للمفاهيم. فروسيا تشير الى ضرورة بدء تشغيل نظام الرقابة (واؤكد هنا ان هذا النظام ليس هدية للعراق بل انه اجراء تقييدي صارم وواحد من اساليب الرقابة الدقيقة على سير تنفيذ قرارات الامم المتحدة بجميع احداثياتها). اي اننا لانقترح الغاء العقوبات بل بدء الفترة الاختبارية. وبعد انتهائها، وفي حال تاكيد لجنة رالف ايكوس ان بغداد نفذت بالكامل وبنزاهة شروط القرارات، فان في وسع مجلس الامن الشروع في بحث موضوع الغاء الحظر النفطي وليس كل العقوبات. اي ان المسافة لا تزال غير قليلة.

واود التنوية بان كوزيريف ونائبه الاول اجريا محادثات مستفيضة في شأن المواطنين الكويتيين المفقودين. وكنت شاركت في مفاوضات جرت في موسكو مع وفد كويتي ضم اشخاصا يبحثون عن اقاربهم.وقد فقد احد اعضاء الوفد اثنين من اشقائه، وخطر على بالي آنذاك انني لو كنت، لاقدر الله، فقدت اخوين لتركت كل شيء وطرقت كل الابواب وحاولت هدم الجبال لكي اجدهما.

واود من خلال جريدة "الحياة" ابلاغ جميع الكويتيين ان روسيا لن تهمل هذا الموضوع وستطرحه بكل اصرار على الحكومة العراقية في سعي لتوضيح مصير المفقودين. ونحن ندرك ان هذه قضية انسانية كبرى وتمس مشاعر الكويتيين الذين تحتل علاقات القربى موقعا بالغ الاهمية لديهم. وكان ايغور ايفانوف النائب الاول لوزير الخارجية قدم تعهدات في هذا الشأن الى الشيخ سالم الصباح، واشير بامتنان الى ان الجانب الكويتي وعد من طرفه بمضاعفة الجهود للبحث عن اسرى الحرب الروس في افغانستان. وهذا موضوع بالغ الاهمية لدينا نحن.

لقد تركت لدى الوزير ومرافقيه انطباعات كبيرة عن المحادثات مع الملك فهد وامير الكويت ورئيس دولة الامارات (ومن المهم ان اللقاءات جرت عشية زيارة تشيرنوميردين). وفي اعتقادي ان اللقاءات اظهرت تنامي مستوى الثقة التي يكنها لروسيا قادة تلك الدول المتنفذة وبينت اتساع بنود حوارنا السياسي وتعاظم اهتمام بلدان مجلس التعاون الخليجي بروسيا.

ونحن من جانبنا نبدي اقصى الاهتمام بهذه المنطقة على جميع المحاور، بما في ذلك في مجال الامن والدفاع. والعلاقات في الميدان الاخير لا تتكون دفعة واحدة، فهذا الميدان حساس للغاية. ولكن روسيا، بوصفها اقرب جار ودولة بحرية عظمى وعضو دائم في مجلس الامن، يتكون ويتعزز لديها اهتمام بان تكون احد ضامني الامن والاستقرار في منطقة الخليج. وعرضا اقول اننا اذا تطلعنا الى المستقبل، فان العراق سيكون من اهم مقومات تلك المنظومة.

ومن حيث العموم اود ان اقول صراحة ان ثمة من يحاول استغلال موجة الاحداث حول العراق ليزرع في بلدان الخليج شكوكا في سياسة موسكو. ولا اعتقد انهم افلحوا. وقد اقنعتني جولة كوزيريف على البلدان الخليجية الثلاثة، خصوصا محادثاته مع قادتها، بان علاقات الثقة الطيبة بين روسيا ودول الخليج تتنامى باطراد.

وكما يقال فان القافلة تسير . . .

(الملف العراقي: عين بوسوفاليوك مؤخرا نائبا لوزير الخارجية الروسي)

سعدي مهدي صالح، رئيس المجلس الوطني العراقي : توقع تخفيف الحظر خلال ستة اشهر وانتخابات في شمال العراق

رويتر- ١٣ تشرين الثاني، ١٩٩٤، توقع رئيس المجلس الوطني (البرلمان) العراقي سعدي مهدي صالح ان يصدر مجلس الامن في غضون ستة اشهر قرارا بتخفيف الحظر الدولي المفروض على العراق، وذلك بعد اعترافه بسيادة الكويت وحدودها بموجب القرار ٨٣٣. كما صرح للصحفيين بان "الكرة الان في ملعب مجلس الامن، وليس مقبولا ان يكتفي بمطالبة العراق بان يفي بالتزاماته بل عليه ايضا واجبات". واستبعد رفع الحظر الان وتوقع "رفعا تدريجيا في غضون ستة اشهر".

وسئل سعدي مهدي صالح هل العراق ملزم بالوفاء بشروط اخرى قبل رفع الحظر النفطي عنه فاجاب انه لاتوجد مطالب اخرى حسب علمه. واكد ان بغداد لم تتلق ضمانات من موسكو برفع الحظر الدولي بعد الاعتراف بحدود الكويت لافتا الى ان العراق يعتبر زيارتي وزير الخارجية الروسي بمثابة ضمان للعمل على الغاء العقوبات. وذكر ان العراق عندما طالب برفع الحظر "كان هدفه شراء الغذاء والادوية للشعب العراقي وليس الاسلحة او المعدات العسكرية" موضحا ان "معاناة الشعب" هي التي اجبرت بغداد على الاعتراف بالكويت. واضاف "حتى الاعتراف بالكويت، وحدودها كان مطلبا اضافيا" لمجلس الامن الذي "رفض الصيغة المطبقة دوليا للاعتراف بين الدول وطلب ان يتم الاعتراف بالكويت عن طريق المجلس الوطني ومجلس قيادة الثورة والحكومة العراقية". واعتبر ذلك "سابقة في السياسة الدولية".

واعرب عن اعتقاده ان "عددا غير قليل من الدول مستعدة للعمل لرفع الحصار، كفرنسا والصين واسبانيا والبرازيل".

ووصف الوضع في شمال العراق بانه "شاذ" نجم عن "تدخل امريكي وبريطاني في الشؤون الداخلية لبلد عضو في الامم المتحدة، وما تفعله واشنطن ولندن خارج على قرارات المنظمة الدولية" في اشارة الى فرض بريطانيا وامريكا وفرنسا حظرا على تحليق الطيران العراقي فوق مناطق الاكراد في شمال العراق. واكد ان انتخابات برلمانية ستجري في الشمال "فور عودة الوضع الى طبيعته" معتبرا ان "عدم سيطرة الدولة على منطقة الحكم الذاتي الكردي يشكل عقبة دستورية امام هذه الانتخابات".

البرزاني والطالباني يتفقان على اجراء انتخابات جديدة وضم الاسلاميين والشيوعيين للحكومة

انقرة-رويتر (١٩٩٤/١١/٢٧)، قال مكتب الحكومة الاقليمية ان "الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحادالوطني الكردستاني اعلنا عن اتفاق سلام من ١٤ نقطة لانهاء حالة الحرب والتوتر بين الحزبين". واضاف يقول ان الحزبين "اتفقا على اجراء احصاء للسكان لاعداد سجل للناخبين قبل ١٩ ايار عام ١٩٩٥ على ان تتبع ذلك انتخابات حرة وعادلة". ويقترح الاتفاق توسيع قاعدة الحكومية الفعلية من خلال اشراك احزاب اخرى في الادارة مثل الحركة الاسلامية لكردستان العراق والشيوعيين واحزاب الاقلية.

السياسة الفرنسية تجاه العراق وقضية الحصار

ألان جوبيه- وزير الخارجية الفرنسي

نشرت صحيفة "لوس انجلوس تاميز" الامريكية بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٤، مقالا لوزير الخارجية الفرنسي جاء فيه:

بعد اربع سنوات من الحظر الصارم وفي وقت برزت فيه مؤشرات على حصول تقدم باتجاه رفع العقوبات على صادراتها النفطية اقحمت بغداد نفسها في عملية استفزاز غير مسؤولة من خلال تحريك ثلاث فرق من نخبة قواتها الى الجنوب نحو الحدود مع الكويت في اطار عمل يتناقض مع اي منطق، فلماذا تقدم بغداد على مثل هذا العمل؟ هل هو نوع من الاحتجاج على الابقاء على نظام العقوبات الصارم الذي يمنعها-بعد هزيمتها عام ١٩٩١- من تصدير نفطها واستيراد السلع التي تحتاجها؟ ام هو نوع من الاذعان للجيش الذي تساوره الشكوك حول عزم قائده واصراره؟ ام انها مجرد خطوة يائسة لصرف الانتباه من زعيم يعاني شعبه لاسباب لم يعد يفهمها؟

وهل سيؤدي هذا الخطأ الاستراتيجي-والذي يثبت صحة آراء اولئك الذين يرون عراق صدام حسين بوصفه خطرا دائما- الى زيادة عزلة بغداد وحرمانها الى الابد من اي اندماج في المجتمع الدولي؟ ان فرنسا لا تؤمن بحتمية المواجهة والحرب بل تسعى بدلا من ذلك لايجاد بديل سلمي.

اننا نؤكد ثانية-واضعين ما سبقت الاشارة اليه نصب اعيننا-على انه ينبغي على العراق ان يذعن لكل الالتزامات التي فرضتها عليه قرارات مجلس الامن الدولي واذا ما سلكت بغداد هذا السبيل فان على المجتمع الدولي ان يستجيب من جانبه للافعال الايجابية لكي يقنع العراق ان من مصلحته اختيار التعاون لا المواجهة. ولقد تم تنفيذ بعض الالتزامات بالفعل مثل تدمير جزء كبير من اسلحة التدمير الشامل النووية والباليستية والكيماوية والتعاون المرضي مع اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة. لكن الكرة تبقى في مرمى العراق. اذ ينبغي عليه الاعتراف دون غموض او مساومة بسيادة الكويت واستقلالها وحرمة حدودها. كما ينبغي عليه العمل بوضوح والتوقف عن مجرد التعبير عن نوايا جديرة بالثناء ويجب عليه كذلك التعاون بشكل كامل وعدم المراوغة اذ لاخيار امامه، فالخطوات اليائسة لتحويل الانظار لن تنجح.

وليست هناك من دولة واحدة من دول المنطقة التي زرتها اخيرا-الكويت وقطر والامارات وعمان-ترغب في ابعاد العراق لفترة طويلة لانه يستطيع الاسهام في استقرار المنطقة التي تواجه مخاطر كثيرة.

ولا احد يريد تقسيم العراق او يجادل على نحو جاد في ان عودة العراق الى السوق النفطية تحمل معها مخاطر عدم استقرار اقتصادي ولا احد كذلك يتبنى موقفا "مانويا" يربط عملية التطبيع مع العراق برحيل صدام حسين، رغم ان الكثيرين مستمرون في اعتباره شخصا لا يمكن توقع افعاله ولايعتمد عليه.

ولكي يمكن التقدم الى الامام الان ينبغي على العراق ان يبرهن على حسن نواياه السلمية. وعليه ان يبدي استعداده للتعاون في شأن مصير الاسرى والمفقودين الكويتيين، ويحترم حقوق الاقليتين الكردية والشيعية اللتين تعيشان على ارضه. واعتراف العراق الكامل والصادق بالكويت امر اساسي لا غنى عنه وغير قابل للتفاوض-اذ سيكون علامة على تطور جديد وكبير، سيتوجب علينا اخذه بالحسبان.

واليوم فان فرنسا ترغب في تعزيز الواقعية الاقليمية لدول الخليج، ليس من خلال مجرد الوقوف بحزم الى جانبها فحسب، بل من خلال تقديم مشهد واضح للعراق للخروج من الازمة. فالسلام في الخليج ليس بعيد المنال، وفيما عدا ما هو موضع خطر على المستوى الاقليمي، فان الازمة العراقية قد تحث على مزيد من الافكار حول استخدام الامم المتحدة للعقوبات.

ولنكن واضحين تجاه هذا الامر، فاعادة دمج دولة تتعرض للعقوبات داخل المجتمع الدولي مسألة غير قابلة للتفاوض، ولايمكن ان تتسبب في اي مساومات. ورسالة فرنسا الى كل اولئك المسؤولين عن المعاناة التي تسببها العقوبات لشعوبهم بسيطة وواضحة. نفذوا الالتزامات التي يطلب اليكم العالم احترامها، وسيتم رفع العقوبات التي تؤثر عليكم.

ان من واجب الديمقراطيات ان تكون واضحة في شأن مطالبها، ليس فيما يتعلق بالعراق فحسب، بل بليبيا وصربيا وهايتي ايضا.

فامتلاك شجاعة الوضوح هو اقوى رصيد لنا. اما الغموض فلا يسهم سوى في التقليل من قوة الرسائل والتحذيرات الموجهة الى هذه البلدان، في الوقت الذي يعطي فيه للحكومات التي تستهدفها هذه الاجراءات حجة وذريعة قوية للتملص من التزاماتها. ودعوني هنا اقول ذلك دون غموض، ان فرنسا لا تؤيد زيادة عدد الضمانات، ويقل تأييدها لها عندما تكون من جانب واحد، وفرض العقوبات على الدول التي تهزأ بالقانون الدولي قرار خطير للغاية، وينبغي ان تبقى عملية استثنائية. ولقد حان الوقت لكي يؤسس المجتمع الدولي مبدأ يمكن ان يفهمه الجميع.

وفرض العقوبات ينبغي ان يبقى امتيازا لمجلس الامن. وتعتقد فرنسا بوجوب تحديد هدف هذه الاجراءات بدقة، اي الضغط على حكومة معينة وجعلها تغير موقفها.

ولذا فانني اقترح ان تقوم البلدان الديمقراطية بترسيخ القواعد الاساسية بشكل اكثر وضوحا. فتبني قرار بفرض عقوبات على دولة عضو ينبغي له ان يستجيب- في المستقبل-لشروط ثلاثة، انه تم استكشاف كل السبل والوسائل الدبلوماسية دون اي نجاح، وان يشترط مجلس الامن بشكل صريح وواضح مايجب على الدولة المعنية القيام به لكي يتم رفع العقوبات عنها، وان الابقاء على هذه العقوبات عرضة لعملية مراجعة منتظمة وصادقة. وتناشد فرنسا المجتمع الدولي تبني هذه المبادىء. فهناك انطباع ينتشر في انحاء كثيرة من العالم، مفاده ان البلدان الديمقراطية تحرف القانون الدولي لمصلحتها الخاصة. وسنعزز قوة القانون الدولي، من خلال بذل الجهد لكي نكون واضحين ومسؤولين.

□□□□

العراق : مقابلة مع السفير الفرنسي لدى الكويت

جاء في حديث السفير الفرنسي لدى الكويت، السيد شارل هنري دراغون، مع مندوب جريدة "الانباء" الكويتية بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣٠، مايلي:

السؤال: تناولت بعض التحليلات السياسية الموقف الفرنسي من قرارات مجلس الامن الخاصة بقضية الكويت مشيرا الى ان هذا الموقف بدأ يتغير ايجابيا لصالح العراق نتيجة المصالح المتبادلة بين العراق وفرنسا . . ماتعليقكم على ذلك؟

الجواب: ليس صحيحا ما تشيرين اليه في سؤالك . . فنحن كنا، ومازلنا نرى ان العراق لن يستطيع ان يستعيد موقعه في المجموعة الدولية، او في المجتمع الدولي مادام لم يطبق كافة قرارات الامم المتحدة، ومجلس الامن المتعلقة بقضية الكويت، ومن هذا المنطلق ما تذكرينه غير صحيح في ان لدينا توجها لتغيير موقفنا لصالح العراق.

اذن . . موقفنا ثابت وواضح تجاه القرارات الدولية الخاصة بقضية الكويت . . ونعم . . قلنا ان العراقيين حققوا تقدما على صعيد القرار الدولي الخاص بتدمير اسلحة الدمار الشامل، ونحن لسنا الوحيدين الذين صرحنا بذلك، وكان قولنا في هذا الصدد اعتمد على التصريحات التي ادلى بها "مستر ايكوس" رئيس اللجنة الخاصة بتدمير اسلحة الدمار الشامل . . لكن من وجهة نظرنا حتى الوقت الراهن هذا التجاوب العراقي لايكفي، فعليه تنفيذ كافة قرارات المنظومة الدولية المتعلقة بقضية الكويت بما فيها توثيق اعترافه بقرار ٨٣٣ الخاص بسيادة الكويت واستقلالها ضمن الحدود المعترف بها دوليا، ووفقا لما حددته المنظمة الدولية، والتوجه نحو الافراج عن الاسرى الكويتيين دون شروط . . كما اننا نعتقد انه يجب على العراق ان يطبق القرارات الخاصة بحقوق الانسان، والخاصة بالاقليات الموجودة على ارضه، ونقصد بهؤلاء الاكراد في الشمال، والشيعة في الجنوب . . وهنا اود القول . . اننا وبرغم من قناعاتنا ومواقفنا الثابتة تجاه ماذكرته . . الا اننا في نفس الوقت نعتقد بانه يجب الا نستمر بالوضع في الخليج في بوتقة حالة الجمود.

نحن نرى انه اذا ابقينا على ماهو قائم عليه دون ابداء الرأي تجاه اي تحرك ايجابي من قبل العراق مع بعض مطالب المجتمع الدولي . . فلابد ان تأتي النتيجة سلبية، في الوقت الذي نطمح فيه الى ان يتحقق تقدم في هذا المضمار حتى نسير بالمنطقة الى الشعور بالامن والاستقرار الدائم والشامل.

السؤال: هل يعني انكم مع التوجه الروسي في رفع الحظر الجزئي عن العراق؟

الجواب: لا . . ليس كذلك، وانا لم اقل ذلك.

السؤال: اذن . . هل نستطيع القول ان هذا الاعتقاد . . اي طموح بلادكم الى تحقيق تقدم على صعيد قضية الكويت هو الذي ادى بفرنسا لاتخاذ موقف معارض من التوجه الامريكي-البريطاني للخروج من مجلس الامن اثناء انعقاده مؤخرا بقرار يتضمن الحظر البري على جنوب العراق؟

الجواب: يفرض هذا السؤال ان ابدأ بالتأكيد على ان بلادي ضد اي اعتداء يوجه ضد دولة الكويت، بل استطيع القول انه خلال الازمة الاخيرة ارادت فرنسا التأكيد وبشكل فوري تضامنها مع دولة الكويت فعمدت الى ارسال كتاب من وزير خارجيتها "مسيو جوبيه" الى نظيره الشيخ صباح الاحمد الصباح بالاضافة الى تصريحات رسمية ادلى بها مسؤولون في فرنسا . . فضلا عن ذلك ارسلت فرقاطة "جورج لنغ" بتاريخ ١١ اكتوبر ١٩٩٤.

ايضا . . قام الوزير الفرنسي جوبيه بزيارة دولة الكويت وجاءت الزيارة ضمن جولته التي كان يقوم بها والتي كانت مقررة في وقت سابق لبعض الدول الخليجية . . لكنه ونظرا للوضع الذي كان قائما لم يكن من الممكن الا يتوجه الى الكويت من اجل ان يؤكد للسلطات الكويتية تأييد فرنسا وتضامنها، والاطلاع على وجهة نظرهم حول الوضع في المنطقة.

لقد اردنا ان نعطي برهانا على حزم موقف دول التحالف المتكامل، ووضعنا معداتنا العسكرية في المنطقة بحالة تأهب، وشاركنا في وضع قرار ٩٤٩ الذي تبناه مجلس الامن في ١٥ اكتوبر وهو القرار الذي يدين التحركات العراقية، ويفرض على جيوشها الانسحاب الى مواقعها السابقة.

ونحن نعتقد ان هذا التوجه المذكور لمواقف بلادنا هو خير دليل على مواقفنا الثابتة تجاه هذه القضية . . لكننا في الوقت نفسه رأينا انه يجب الا نتسرع في اتخاذ قرار دولي يتضمن الحظر على جنوب العراق، والذي من شأنه ان يسير بالوضع نحو الاسوأ، وخاصة بعد ان ابدى النظام العراقي تجاوبا مع طلب المجتمع الدولي في سحب قواته العسكرية بعيدا عن الحدود الكويتية-العراقية.

اذن . . ومن هذا المنطق، ولأننا ايضا نريد تقدما في الوضع بهذا المنطقة الاستراتيجية، والساخنة . . رأينا ان تأييدنا لاي مشروع قرارجديد لمجلس الامن بشأن هذه الازمة، من الافضل ان يتناول مطالبة العراق بعدم تكرار دفع مثل هذه الحشودات . . وايضا مطالبته بتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن دون استثناء، ونعتقد ان هذا ما شمله قرار ٩٤٩ والذي حاز على تأييدنا، ووجهة نظرنا.

ايضا . . نحن نتعقد ان ماقامت به اللجنة الخاصة باسلحة الدمار الشامل، وما اقر به مستر ايكيوس بهذا الخصوص من شأنه ان يوصلنا الى تحديد فترة اختبارية، ووجهة نظرنا هي اذا كان بالامكان تعيين موعد لهذه الفترة الاختبارية فليكن التوجه الى تحديد هذا الموعد حتى يتحقق التقدم المطلوب.

السؤال: هل تقصدون بتحديد الستة اشهر كفترة اختبار للنظام العراقي بانكم مع رفع الحظر الجزئي عن العراق اذا تجاوب هذا النظام مع مطالب اللجنة بخصوص اسلحة الدمار الشامل؟

الجواب: لا . . ليس ما يتضمنه سؤالك هو وجهة نظرنا . . بل وجهة نظرنا هي اذا كان جهاز المراقبة جاهزا ويمكن تطبيقه فلم لانباشر بتعيين مدة الستة اشهر الاختبارية . . وهنا اود التوضيح، والتأكيد على اننا نعتقد في هذا الصدد . . انه وعلى اثر انتهاء هذه المدة يمكن تقييم الوضع، ونرى ماذا يحصل بعد الفترة المحددة التي ستتضمن شروطنا . وهذه الشروط هامة جدا من وجهة نظرنا، وهي ان يكون العراق قد احرز تقدما في المجالات الاخرى اي طبق بقية القرارات

الدولية كافة بما فيها قرار ٩٤٩ بكل متطلباته، وتوثيق اعترافه بحدود الكويت وفق ما اقرته المنظومة الدولية، والافراج عن الاسرى الكويتيين دون شرط، او مراوغة.

اذن. نحن نرى وفقا لما ذكرته . . ان نهاية فترة الستة اشهر التجريبية للنظام العراقي لا تعني ان الحصار سواء جزئيا او غيره سيرفع بشكل تلقائي. . ابدا . . ما سيحدث بعد الفترة الاختبارية- وهو موقفنا- هو انه على اثر انتهاء المدة المحددة والمذكورة سيعاد دراسة الامر برمته. . اي التوجه لعقد مجلس الامن للنظر حول كيفية تطبيق العراق للقرارات المتعلقة بتدمير اسلحة الدمار الشامل، ومدى تجاوبه في هذا الصدد والنظر بنفس الوقت الى أي مدى تجاوب النظام العراقي في تطبيق القرارات الدولية الاخرى. . عندئذ يحدد اذا ما كان هناك تقدم قد احرزه، او ما قام به النظام العراقي، وايضا مدى تطبيقه للقرارات المتعلقة بقضية الكويت.

ومن هذا المنطلق فان فرنسا سواء من حيث مبدؤها الثابت تجاه قضية الكويت، او من حيث كونها عضوا دائما في مجلس الامن لا تتكلم بموضوع رفع حظر جزئي. . بل ستنظر الى الامر برمته بعد ستة اشهر او اكثر من الفترة التجريبية وفقا لما يقرره مجلس الامن، وايضا وفقا لما تراه اللجنة الخاصة باسلحة الدمار الشامل حول موعد بدء هذه التجربة التي قد تكون وجهة نظرها . . اليوم، او بعد شهرين، او ثلاثة او اكثر.

السؤال، نتيجة ما اكدتموه على ان موقفكم الثابت من القضية الكويتية بانه لم ولن يتغير. . اذن. . ما تفسيركم للزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين من كلا الطرفين الفرنسي والعراقي في بغداد وبارس؟

الجواب، اولا . لم يقم احد من السلطات الافرنسية بزيارة بغداد، وماحدث وهو الصحيح. . هو ان السلطات الفرنسية التقت بعض المسؤولين العراقين بناء على طلبهم. . اي ان كبار المسؤولين العراقيين هم الذين طلبوا هذا اللقاء. . وفعلا تمت اللقاءات الثنائية في كل من باريس ونيويورك، وهنا اود التأكيد بان السلطات الفرنسية لم تؤكد قط. . بل كانت تصر على تطبيق كافة قرارات مجلس الامن من قبل النظام العراقي ودون استثناء وهذا حقيقة ما تم خلال هذه اللقاءات معالعراقيين.

السؤال، هل معنى ذلك ان موقف بلادكم لن يكون الى جانب اي مطالبة لرفع الحظر عن العراق الابعد اذعان النظام العراقي لتنفيذ كافة قرارات المنظومة الدولية؟

الجواب، نعم . . هذا هو الصحيح.

السؤال، ما تفسيركم للزيارات التي قامت بها الشركات الفرنسية مؤخرا، ومنها شركات توتال الكبرى لبغداد لصك عقود تجارية مع السلطات العراقية، وفي ظل الحظر الدولي القائم حاليا على العراق، وبعلم السلطات الفرنسية؟

الجواب، لماذا تهتمون بالتحدث حول زيارات الشركات الفرنسية لبغداد رغم انكم تعلمون بان هناك شركات عالمية اخرى على نفس اهمية الشركات الفرنسية، وشركة توتال تقوم بزيارة بغداد ولنفس الغرض المذكور في سؤالك.

صدقيني لدى رغبة جدا لسماع جوابك على سؤالي.

السؤال، طرح سؤال حول زيارة شركاتكم لبغداد جاء نتيجة تأكيدكم موقفكم الثابت تجاه القضية الكويتية، وتأكيدكم ايضا بعدم تأييدكم لرفع الحظر عن العراق الا بعد تنفيذ النظام العراق لكافة قرارات المنظومة الدولية دون استثناء؟

الجواب، اعتقد ان هناك بلدانا اخرى لديها مواقف ثابتة كموقف فرنسا، ومع ذلك فان شركات تلك البلدان قامت بزيارة العراق للتحضير لاتفاقات تجارية، كما ان هذه الشركات الدولية والتي هي باهمية شركة توتال الفرنسية تتواجد في العراق وفي ظل الحظر الدولي.

السؤال، ولكن . . الاترون ان تعامل هذه الشركات سواء الفرنسية او غيرها مع السلطات العراقية في ظل الحظر الدولي المفروض علي العراق لايعطي مفعولا جادا لهذا الحظر الذي تؤكد بلادكم استمراريته لاجبار النظام العراقي على تنفيذ قرارت الامم المتحدة ومجلس الامن؟

الجواب، استطيع الجواب فيما يتعلق بنا فقط. . وما سأذكره ينطبق ايضا على معظم شركاتنا التي تشيرين الى تواجدها في العراق، وهو ان رئيس شركة توتال كان قد اكد مؤخرا هذا التواجد، والتفاوض مع العراقيين.. لكنه اكد في الوقت نفسه انه لم يتم توقيع اي اتفاق في الوقت الراهنولن يتم التوقيع مادام الحصار لم يرفع عن العراق بعد، ونعتقد ان توتال مثلها مثل اي شركة فرنسية اخرى، واي شركة اجنبية اخرى تحضر لليوم الذي سيرفع فيه الحصار، والذي لا نعرف تحديده بعد، لان هذا اليوم من وجهة نظرنا مرتبط بالتزام العراق بتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن.

وهنا، ومن منطلق وجهة نظرنا المذكورة تجاه الحصار على العراق. اكرر، واؤكد ان موقفنا هو موقف مبدئي وثابت وصريح تجاه ذلك، وانه لن يكون هناك اي توجه لاي تطبيع في العلاقات مع العراق مادام النظام العراقي لم يقدم على تنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة، ومجلس الامن دون استثناء وخاصة المتعلقة منها بقضية الكويت.

السؤال، منذ تحرير الكويت وحتى الاونة الاخيرة من السنة الحالية، وانتم تؤكدون ان استمرارية النظام العراقي القائم حاليا في سدة الحكم تشكل خطرا على دول المنطقة المجاورة نتيجة نهجه العدائي الذي ما زال مستمرا حتى الوقت الراهن.

هل مازالتم عند رأيكم. . ام ان هناك تغييرا طرأ على هذا الرأي؟

الجواب، اعتقد ان كل ما ذكرته حول وجهة نظرنا وقناعاتنا تجاه الوضع في منطقة الخليج من شأنه ان يجيب على سؤالك، ومع ذلك استطيع القول. . نحن نعتقد ان النظام الذي لا يقدم عن تطبيق الشريعة، والقرارات الدولية ولايلتزم بها، هو نظام من شأنه ان يشكل خطرا دائما على امن المنطقة التي يتواجد بها.

السؤال، هل يعني ذلك انكم ترون ان استمرارية النظام العراقي تشكل خطرا على امن واستقرار منطقة الخليج؟

الجواب، ان النهج الذي يسير فيه النظام العراقي بعدم تنفيذ قرارات المنظومة الدولة، والالتزام بها. . فمن الطبيعي ان تشكل استمراريته خطرا على امن واستقرار منطقة الخليج. . ومن هذا المنطلق فان فرنسا لديها اهتمام شديد وكبير بهذين الموضوعين اي الامن والاستقرار في المنطقة، ولذا فهي تتابعهما على ضوء العلاقات التي تربطها مع مختلف بلدان المنطقة باستثناء العراق الذي ليس لديها اية علاقة معه سوى الاتصالات التي تمت مؤخرا بناء على طلب المسؤولين العراقيين، والتي ذكرت فحواها من قبل. ■

العلاقات الايرانية العراقية : التأرجح بين التعاون والمواجهة

ايران تروج لفكرة التحالف مع العراق ووجود صدام بالسلطة يؤمن لايران مصالحها

الوطن الكويتية، ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٤، واشنطن- محمود شمام،
هل تتجه ايران الى انقاذ رئيس النظام العراقي صدام حسين، عبر اطلاق بالونات اختبار "تروج" فيها لفكرة تحالف عراقي-ايراني قد يؤدي بعد سنوات الى احكام السيطرة على حزام النفط في المنطقة.
هذا ما يروج له الجانب الايراني على الاقل ومن خلال تصريحات جواد لاريجاني نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشورى الايراني "البرلمان" ومستشار الرئيس هاشمي رفسنجاني وقد نشرت هذه التصريحات امس وكالة "سكريز هاورد" للأنباء في الولايات المتحدة.

وقال لاريجاني ان "ايران والعراق سوف يهيئان السياق "بالمستقبل" لقرارات رئيسية تتعلق بالقضايا الرئيسية في الخليج".

واضاف لاريجاني الحاصل على الدكتوراه في الرياضيات من جامعة بيركلي الامريكية الشهيرة انه ليس هناك بلد في وضع افضل من ايران لمساعدة العراق في اعادة بناء اقتصاده الذي يعاني الامرين من اثار الحرب والمقاطعة الاقتصادية. وقال ايران تفهم جيدا ويمكنها التعامل مع نظام صدام حسين "بالنسبة للنظام الحالي-وكما يقول المثل الايراني- لايوجد لون بعد الاسود".

وقد اعطى لاريجاني مبررات اخرى لأهمية التحالف الايراني-العراقي منها التصدي للجهود الامريكية الرامية للظفر بقاعدة عسكرية في الخليج.

ورغم ان الايرانيين لايبدون سعادتهم بوجود صدام حسين ونظامه بالحكم في العراق فانهم على قناعة تامة بان يده المطلقة في بغداد هي ضرورية للحفاظ على العراق من ان يتشرذم. ويقول لاريجاني "في السياسة عليك ان تعيش مع من لاتحب".

وتنبأ لاريجاني باندلاع حرب اهلية في العراق على الطراز اليوغسلافي اذا ما تفكك العراق الى مجموعات اثنية صغيرة. وستندلع هذه الحرب للسيطرة على المناطق الاغنى بالنفط وقال لاريجاني معلقا على هذا الاحتمال "أمننا ومصالحنا القومية ليس هناك امر اكثر حيوية من وجود نظام مستقر ومزدهر في بغداد يكون قادرا على الدفاع عن سيادة ووحدة البلد ضد العديد من التدخلات الاجنبية". وعبر لاريجاني ان العراق قد اصبح ضعيفا للغاية بحيث انه لا يشكل خطرا على ايران.

وقد جاءت تعقيبات المسؤول الايراني في اعقاب تصريحات مثيرة ادلى بها وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر الى صحيفة "الولايات المتحدة اليوم" يوم الاثنين الماضي وربط فيها بين رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وبقاء صدام حسين في السلطة. وقال كريستوفر "بصراحة متناهية ليس بامكانه -صدام- ان يمتثل للقرارات الدولية وان يبقى في السلطة".

وقال كريستوفر ان الولايات المتحدة تشدد على الامتثال الكامل للقرارات الدولية وانها لا توافق على تخفيف اي شرط. وقال "لقدخضنا حربا مع صدام حسين، ولقد فقدنا عددا من الارواح الامريكية لضمان ان اجتياحه للكويت يرد، وليس لدينا سبب لتقديم جزرة له".

ويسود الاعتقاد بان هناك خشية ايرانية من التواجد العسكري الامريكي في الخليج وان طهران تحاول البقاء على خياراتها مفتوحة بما فيها خيار اضطرارها للتنسيق وربما التحالف مع صدام حسين. كما يبدو ان ايران قد يئست من امكانية قيام معارضة عراقية قوية يمكنها الاطاحة بالنظام الحالي وتحافظ على تماسكها في نفس الوقت.

وبانتهاج سياسة القبضة الحديدية التي تقود الى القبر كل معارض فان امكانية الانقلاب ضد حكم صدام حسين هي ضئيلة وعلى حد تعبير احد المتابعين فان "المعارضة ترقد في القبور"، وربما هذا ما قد يجعل ايران تفكر مرة اخرى في التعامل مع صدام حسين.

طهران نددت بالمناورات الامريكية فوق جنوب العراق

طهران،القبس الكويتية - ٣تشرين الثاني ١٩٩٤، نددت طهران بالمناورات فوق سماء جنوب العراق واصفة اياه "باعتداء".

وقال امين عام مجلس الامن القومي الايراني ونائب رئيس مجلس الشورى الاسلامي الدكتور حسن روحاني خلال خطبته بقوات التعبئة النظامية "ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى لايجاد التبريرات اللازمة لفرض الهيمنة الصهيونية السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة وقد جاءت تحركات صدام حسين الاخيرة لقواته باتجاه الكويت لتخدم هذه الاستراتيجية الامريكية".

وكان الفريق محسن رضائي قائد حرس الثورة الاسلامية قد ندد من جهته بالتواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج مطالبا بطرده من المنطقة وتأتي تصريحات المسؤولين الايرانيين هذه في وقت شهدت فيه ايران خلال اليومين الماضيين تظاهرات حاشدة في مختلف المدن تندد بالولايات المتحدة الامريكية ومن يدعو الى المفاوضات معها او اقامة اي نوع من العلاقة مع واشنطن وذلك بمناسبة ذكرى احتلال السفارة الامريكية من قبل الطلبة المسلمين التي تصادف ١٩٩٤/١١/٤.

بغدادوطهران تتبادلان الاتهامات

٨ تشرين الثاني ١٩٩٤، وكالات - ادانت بغداد الهجوم الصاروخي الايراني على قاعدة لمنظمة "مجاهدي خلق" الايرانية المعارضة في العراق، ووصفته بانه "عمل جبان" فيما اعلن في طهران ان وزارة الخارجية استدعت القائم بالاعمال العراقي وابلغته "احتجاجا شديدا" على "دعم" بغداد للمنظمة.

وكانت ايران قد اطلقت اول من امس صواريخ بعيدة المدى على قاعدة "اشرف" التابعة للمنظمة في العراق. وكتبت امس صحيفة الثورة الناطقة باسم حزب البعث ان "اقل ما يوصف به" الهجوم هو "عمل جبان يكشف المخططات الايرانية لاثارة المشاكل والنزاعات من اجل خدمة الامبريالية الامريكية".

وشددت على ان "العراق جاهد لاصلاح العلاقات مع ايران على اساس مبدأ عدم التدخل، ولكن يبدو ان عقلية المسيطرين على مقدرات الشعب الايراني عازمة على مواصلة العدوان". يذكر ان ناطقا باسم الخارجية العراقية لوح اول من امس بان العراق يحتفظ

بحق الرد على الهجوم "بالاسلوب المناسب وفي الوقت المناسب". وهذه هي المرة الاولى منذ انتهاء الحرب العراقية-الايرانية عام ١٩٨٨، التي تستخدم فيها طهران صواريخ بعيدة المدى في قصف مراكز للمعارضة الايرانية في العراق.

وبثت اذاعة طهران امس ان وزارة الخارجية استدعت الاحد القائم بالاعمال العراقي فايز السعد وابلغته احتجاجا شديدا و"ضرورة ان يعيد العراق النظر في سياسة دعمه المنافقين، التي تتسبب في جو من عدم الثقة" بين البلدين.

طهران: نكافح الارهاب بكل الوسائل ولانسعى الى مواجهة مع بغداد

وكالات-١١ تشرين الثاني ١٩٩٤، توعدت ايران بـ "مكافحة الارهاب بكل الوسائل" محذرة الجماعات الايرانية المعارضة التي تقيم قواعد عسكرية في العراق. لكنها سعت في الوقت ذاته الى تبديد بوادر ازمة مع بغداد بعد غارة جوية وضربة صاروخية استهدفتا مواقع لمعارضين ايرانيين في العراق خلال اربعة ايام.

ونقلت "وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء" الايرانية الرسمية عن الناطق باسم الخارجية الايرانية محمود محمود قوله ليل الاربعاء، "يحق لايران الضحية الاساسية للارهاب مكافحته بكل الوسائل الممكنة. قلنا مرات للقادة العراقيين انهم يجب الا يسمحوا باستخدام اراضيهم ملجأ للارهابيين. ان مواجهتنا مع الارهاب ليست موجهة ضد العراق".

وكان الطيران الايراني قد قصف صباح الاربعاء ثلاثة مواقع شرق اربيل في شمال العراق وصفتها الوكالة الايرانية بانها "مركز قيادة ومخزن ذخيرة وقاعدة تابعة للمجموعات المعادية للثورة". وشنت طهران هجوما صاروخيا الاحد الماضي على قاعدة اشرف التابعة لمنظمة "مجاهدي خلق" الايرانية المعارضة، فلوحت بغداد بـ "رد مناسب" وهاجمت "عقلية العدوان" في طهران.

واعلن ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية امس ان العراق وجه الى الامم المتحدة رسالة احتجاج على الغارة الايرانية التي اوقعت ثلاثة جرحى.

ونقلت وكالة الانباء العراقية عن الناطق اشارته الى "غارة نفذتها الطائرات الحربية الايرانية على قريتي كويسنجق وطقطق بعمق ٦٠ كلم داخل الاراضي العراقية شمال خط العرض ٣٦".

واتهم الناطق ايران بـ "انتهاك صارخ لسيادة العراق والتدخل في شؤونه الداخلية"، واعلن اتخاذ "الاجراءات المناسبة للرد على اي عدوان ايراني جديد مع احتفاظ العراق بحقه الكامل في الدفاع الشرعي بالاسلوب والوقت المناسبين".

واكد "استدعاء القائم بالاعمال الايراني في بغداد وتسليمه مذكرة احتجاج على العدوان الغاشم" مضيفا ان وزير الخارجية السيد محمد سعيد الصحاف بعث برسالة "احتجاج وشكوى ضد الاعتداء الايراني" الى الامين العام للامم المتحدة.

وافاد الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني المعارض ان الغارة الجوية الايرانية ادت الى سقوط "قتلى وجرحى" من الاكراد في منطقة الحظر الجوي شمال العراق.

يذكر ان طهران بررت الاحد الضربة التي استخدمت فيها صواريخ من نوع "سكود" بمحاولة مقاتلين تابعين لـ "مجاهدي خلق" التسلل الى ايران عبر الحدود العراقية لنسف منشآت نفطية.

مبعوث ايراني التقى ممثلي المعارضة العراقية في لندن

الحياة ٩ تشرين الثاني ١٩٩٤، (كاميران قره داغي)- كشفت مصادر مطلعة في لندن امس ان اتصالات جرت اخيرا بين المعارضة العراقية "خصوصا" الاطراف المنضوية تحت لواء "المؤتمر الوطني العراقي الموحد"، ومبعوث ايراني رفيع المستوى زار العاصمة البريطانية الاسبوع الماضي. واوضحت المصادر ان المبعوث المكلف بالملف العراقي ويدعي حاجي اغا محمدي، وهو مستشار للرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني وممثل المرشد الروحي للجمهورية الاسلامية اية الله علي خامنئي لدى مكتب الرئيس.

في الوقت نفسه جرت اتصالات في دمشق بين مسؤولين سوريين وممثلين للمعارضة العراقية والكردية. ولكن من غير الواضح ما اذا كانت هذه التحركات السورية-الايرانية موضع تنسيق بين العاصمتين وكان ممثل رفيع المستوى لزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال الطالباني زار دمشق قبل اسبوع ونقل منه رسالة الى الرئيس حافظ الاسد، فيما لم تستبعد مصادر كردية ان يزور العاصمة السورية ايضا زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد مسعود البرزاني.

ولكن يبدو ان السبب الرئيس لـ "انجذاب" اطراف معارضة نحو دمشق هو معلومات سورية مفادها ان "اتفاقا" تم اثناء زيارة الرئيس بيل كلينتون الى دمشق بينه والرئيس حافظ الاسد في شأن "تعاون" لدعم "تغيير من الداخل" في العراق "يمكن" ان يلعب فيه "المؤتمر الوطني" دور "الغطاء".

وستبحث قيادة المؤتمر الوطني اخر التطورات في اجتماعها المقرر عقده قريبا في صلاح الدين في شمال العراق. وعلم ان المبعوث الايراني محمدي، المكلف بالملف العراقي، عقد سلسلة من اللقاءات مع اطراف المعارضة العراقية، خصوصا المنضوية تحت لواء المؤتمر الوطني الموحد.

وقالت المصادر ذاتها ان محمدي "ابدى اهتمام الحكومة الايرانية بدعم المؤتمر الوطني في جهوده من اجل تخليص الشعب العراقي من محنته. ووعد بتفهم مشاكل المعارضة وطبيعة العوائق امامها". والى ذلك "تمنى المبعوث الايراني على المؤتمر تطوير مبادراته الهادفة الى توحيد المعارضة مشددا على ان المستفيد الوحيد من تبعثرها هو نظام صدام حسين".

ومن جهة اخرى علم ان محمدي اجتمع ايضا مع الفصائل الاسلامية في المعارضة العراقية. وقالت هذه المصادر انه "حضها على تجاوز الخلافات والجزئيات وتغليب مهمات تخليص الشعب العراقي من محنته على اي اعتبارات اخرى".

على صعيد اخر علم ان محمدي التقى مسؤولين في الحكومة البريطانية وبحث معهم في العلاقات الثنائية "وموضوع سلمان رشدي" في مسعى الى تحسين العلاقات بين ايران والغرب. وفي هذا الخصوص لم تستبعد مصادر مطلعة على تفكير طهران ان يكون اظهارها مواقف ايجابية تجاه المعارضة العراقية عموما بمثابة "رسالة" الى الغرب مفادها ان ايران، التي تتفاقم أزمتها الاقتصادية، مستعدة لان تكون عنصرا متعاونا في المنطقة.

ورجحت المصادر نفسها ان تأخذ الاطراف المعنية بهذه الاتصالات في الاعتبار "التطورات المحتملة في المنطقة في ضوء عملية السلام، ومنها

الوجود العسكري الامريكي في الخليج وافاق التعاون الاسرائيلي-التركي والدور المحتمل الذي يمكن ان يلعبه الاردن في اتجاه احداث تغيير في العراق". واشارت الى "ارتياح" طهران الى البيان الذي اصدرته وزارة الخارجية الامريكية الذي رفضت فيه اقامة اتصال مع منظمة "مجاهدي خلق" التي تتخذ العراق قاعدة لها واكدت انها لاتعتبرها "بديلا" عن النظام الايراني. ولفتت الى ان "مجاهدي خلق" ليست الجهة الوحيدة التي اعتبرت البيان الامريكي بمثابة "ضوء اخضر" للهجوم الصاروخي الايراني الاخير على قاعدة "اشرف" التابعة للمنظمة وتقع في منطقة جلولاء العراقية التي تبعد نحو ٧٠ كلم عن الحدود مع ايران. واشار معارضون عراقيون، عرب واكراد، لـ "الحياة" الى "مؤشر" اخر الى التغير "الايجابي" في موقف طهران من الاطراف الكردية وقيادة المؤتمر الوطني هو تعاونها معها في تطبيع العلاقات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الاسلامية في كردستان العراق. ولفتوا ايضا الى الزيارة التي قام بها في هذا الاطار الى طهران الشهر الماضي السيد مسعود البرزاني والى زيارات متبادلة بين ايران وكردستان العراق.

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق يدين الموقف الروسي والفرنسي

بسم الله الرحمن الرحيم

في الوقت الذي عاود نظام صدام تصرفاته الحمقاء عبر القيام بأعمال استفزازية جديدة على الحدود مع الكويت، اثبت خلالها تأصل نزعته العدوانية، رغم المآسي التي جرها على الشعب العراقي وتدمير بنيته التحتية، وعدم ارتداعه واستفادته من دروس الماضي.

فقد اثار الموقفان الروسي والفرنسي داخل وخارج مداولات مجلس الامن ومايتسمان به من خبث وحالة نفاقية ومصلحية تصب لصالح نظام بغداد الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام في موقفهما المتضاد مع مصلحة الشعب العراقي. فبدل ان يسعى الموقفان الى تأكيد معاناة الشعب العراقي، وضرورة انضباط النظام، انساقا الى اصدار تصريحات غير مسؤولة بعيدة عن المسؤولية الدولية اللتان تضطلعان بها في المنظمة الدولية وتعبران عن مواقفمسبقة.

فمن جهة تحركت روسيا في عملية وساطة لارجاع النظام الحاكم في بغداد الى المجتمع الدولي رغم كل سوءاته، ولوحت حتى باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد اي قرار ادانة يتخذ في مجلس الامن، فيما راحت فرنسا تبرر التحركات العسكرية الصدامية الاخيرة على انها مشروعة، وتقف حجر عثرة في طريق ايجاد منطقة حظر لسلاح النظام الثقيل في جنوب العراق تقيد يد النظام عن ارتكاب مجازر اخرى وتمنعه من الاستمرار في تدمير البيئة والجغرافية والحياة في المنطقة.

ان الموقف الروسي اذا كانت تحكمه المصالح المادية الخاصة والضيقة حتى وان كانت على حساب المصالح الحقيقية للشعب العراقي، فان الموقف الفرنسي فضلا عن هذه الدوافع يستند على نوايا اسوأ بالنسبة لعراق المستقبل، وقد كشفت الحكومة الفرنسية عن جانب من هذه النوايا عندما بررت موقفها ازاء العراق بانه يدخل في اطار استراتيجي بعيد المدى وليس في اطار تكتيكي آني، موضحة بانها تجد في نظام بغداد خطا دفاعيا مهما في مواجهة التيار الاسلامي الناهض والصحوة الاسلامية المتعاظمة في المنطقة، كاشفة بهذا الموقف العدائي كل حقدها الدفين ضد الاسلام والمسلمين، ولاغرابة في ذلك على الموقف الفرنسي الذي اكد نفسه في الجزائر وفي شمال افريقيا وفي البوسنة، وفي داخل فرنسا نفسها حيث تمنع الطالبات من ارتداء الحجاب الشرعي.

ان الدول التي تتخذ موقف اللامبالاة تجاه اوضاع العراق، بل وتعمل على تجاهل حقيقة الاوضاع المأساوية هناك، وتتناسى حاجات الشعب العراقي، والتي تتمثل حاليا في السماح له بتحقيق ارادته في الحياة الكريمة، انما تهمل بذلك معادلة بديهية وهي ان تحقيق الامن للشعب العراقي خاصة بعد كل معاناته السابقة والحالية هو الكفيل بتحقيق الامن في المنطقة وحفظ مصالحها.

ان الدخول مع النظام الصدامي في صفقات على حساب مصلحة وامن الشعب العراقي هي صفقات خاسرة، وان عين شعبنا ترصد التحركات المريبة، وان المستقبل، ليس للدكتاتورية الحاكمة في بغداد، انما هي لارادة التغيير باتجاه الحياة الكريمة لجميع شعوب المنطقة بما فيها الشعب العراقي، وهذه هي سنة التاريخ، وحتمية المستقبل. ان صدام لا مستقبل له في عراق الغد، وان شعبنا سيفرز الاخرين على ضوء مواقفهم من قضاياه المصيرية.

(نشرة "العراق" الناطقة باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، لندن، العدد ٩٩، في ١٩٩٤/١١/٤)

ولايتي يشترط لزيارة بغداد تفاهما على التطبيع

طهران، اف ب.: اعلن وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي انه مستعد لزيارة بغداد اذا توصل العراق وايران الى "تفاهم" على تحسين العلاقات بينهما. واعرب عن الامل بان تحرز بغداد وطهران تقدما "في المستقبل القريب" .

١٠٠ طائرة حربية امريكية تشارك في مناورات فوق جنوب العراق

رويتر ١ تشرين الثاني ١٩٩٤-اعلنت السفارة الامريكية في الكويت ان اكثر من مئة طائرة حربية امريكية ستشارك اليوم في مناورات فوق صحراء الكويت ومنطقة الحظر الجوي في جنوب العراق، جنوب خط العرض ٣٢، بهدف اظهار قدرة الولايات المتحدة على الرد على هجوم بارسال قوة ضاربة في وقت قصير. واوضح بيان السفارة ان قاذفات بعيدة المدى من طراز "بي-١" و "بي-٥٢" ستشارك في التدريبات الجوية في سماء الكويت ومنطقة الحظر الجوي في جنوب العراق جنوب خط عرض ٣٢. هذا وندد العراق (وكالة الانباء العراقية- ١٩٩٤/١١/١) بشدة بالاعلان عن المناورات الجوية الامريكية فوق المنطقة الجوية المحظورة في جنوب العراق ووصفها بانها "تصرفات استفزازية وعدوانية". وقال الصحاف وزير الخارجية العراقي ان هذه "المناورات تشكل تهديدا لامن وسلامة العراق وللامن والسلام في المنطقة". وحمل الصحاف "الولايات المتحدة المسؤولية جراء تصرفاتها الاستفزازية والعدوانية" وحمل ايضا "حكام الكويت المسؤولية كاملة جراء جعلهم ارض الكويت واجواءها مسرحا مفتوحا ومنطلقا للقوات والطائرات الحربية الامريكية التي تهدد امن وسلامة العراق وتخرق حرمة سيادته".

حول مسائل "السلطة" و"المعارضة" في العالم العربي

الشيخ محمد مهدي الأصفي

(الناطق الرسمي باسم حزب الدعوة الاسلامية في العراق)

قدم الشيخ محمد مهدي الآصفي المقيم في ايران واحد ابرز قادة حزب الدعوة الاسلامية في العراق، دراسة بعنوان (حول مسائل "السلطة" و "المعارضة" في العالم العربي) الى المؤتمر القومي-الاسلامي الذي عقد في بيروت بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٩٤، كمساهمة منه لتعذر حضوره المؤتمر لاسباب طارئة. وفيما يلي نص الدراسة، باستثناء الجانب الفقهي منها:

بسم الله الرحمن الرحيم

من الطبيعي في مثل هذه اللقاءات نحاول ان نصل الى فهم مشترك للقضايا السياسية والاجتماعية الحضارية المعاصرة، والوصول الى مثل هذا الفهم يتطلب منا تحديدا للاسلام اولاً:

فهناك حالتان للاسلام تختلف احداهما عن الاخرى.

الاولى،حالة مفاهيمية وفكرية صعبة تتحرك على الارض.

والثانية، حالة مفاهيمية وفكرية عائمة ومرنة، تتعايش مع كل الظروف والاوضاع السياسية، ترفض الاضطهاد لو كانت الموجة السياسية رفض الاضطهاد وتبرره وتوجهه وتفسره بالايجاب لو كانت الموجة السياسية باتجاه الارهاب والاضطهاد.

ولكي يكون اللقاء حقيقيا ومفيدا فلابد من تحديد وتعريف للاسلام.

ولكي لا اطيل الوقوف عند هذه النقطة اقول ان اللقاء بالحالة الثانية من الاسلام لايحتاج الى جهد ولا الى اعداد، ولا يحل معضلة من معضلات الساحة السياسية، ولا يساهم في بناء الامة والمجتمع.

والحالة الاولى هي الحالة الصعبة التي تحوج الى الجهد والعمل والاعداد وتاريخياً هي الحالة السياسية والحركية المغيّرة، وقراءتنا هي الحالة التي تقرها نصوص صريحة من كتاب الله، في حرمة الركون الى الذين ظلموا، ووجوب النهي عن المنكر ونفي السبيل للكافرين على المؤمنين.

وهذه الحالة هي حالة صلبة، ومقاومة ورافضة للظلم، وحركية، ومغيرة. وتتجسد هذه الحالة اليوم في المنطقة الاسلامية من الشرق الاوسط وشمال افريقيا في حركات كبيرة ومقاومة سياسية ومسلحة.

وهذه الحركات المقاومة هي اليوم في موضع الرفض المطلق من قبل الغرب والانظمة.

وهي موضع أقبح الاتهامات السياسية والتسقيط والتشهير الاعلامي. ولست اعتقد ان بامكاننا ان نصل الى نتائج عملية مفيدة في هذا اللقاء اذا كنا نتجنب المكاشفة الواعية لهذه الحالة الفاعلة والقائمة اليوم في العالم الاسلامي باسم الاسلام، او اذا كنا نكتفي بالتصور السياسي الذي يقدمه لنا الاعلام الغربي، والاعلام التابع للانظمة في هذه المنطقة.

ان الحركة والقوى المقاومة الاسلامية المعاصرة حقيقة لايمكن ان نلغيها من الحساب في كل عمل سياسي او حركي او لقاء او تفاهم في هذه المنطقة اذا كان الاسلام طرفا في هذا اللقاء او التفاهم.

والغرب والانظمة لايتردد لحظة واحدة في اتهام هذه الحالة بالارهاب والتخريب، وقد استطاع الغرب ان يثبت هذا الاتهام لدى الرأي العام الغربي على الاقل.

ولكن من الخطأ ان نجعل، ونحن نبحث عن فرص اللقاء بين التيار الاسلامي والقومي، هذه الصيغة الاعلامية الغربية اساساً لتكوين تصور دقيق عن الحالة الاسلامية المعاصرة، ومنطلقا للتعامل مع هذه الحالة.

ان مناقشة الحالة الاسلامية المعاصرة مناقشة موضوعية هادئة، بعيدة عن جو الانفعال السلبي والايجابي، متجنبا الاطر الاعلامية الغربية هي من اهم الاعمال التي ينبغي ان تتعهدها مثل هذه الملتقيات.

انا أتصور ان قراءتنا للحركة الاسلامية المعاصرة ليست قراءة من الداخل، ولا من خلال التقارير المحايدة، بل من خلال قراءة سياسية منحازة لا يكاد يخفي اصحابها حالة الانحياز فيها.

ان الحركة الاسلامية المعاصرة، في رأيي تراكم من الحرمان والاضطهاد وتراكم من الوعي السياسي والعمل السياسي النابع من هذا الوعي للتخلص من الظلم والاضطهاد.

ان قراءة أولية للطريقة التي يتبعها الحكام عندنا-في الغالب- للوصول الى الحكم، بعيدا عن ارادة الامة، بل احيانا رغم ارادتها، والاسلوب الذي ينتهجه الحكام في تجاوز الامة وانتهاك حقوقها وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والسياسية التي يطليها عليهم الغرب. . كفلية بأزالة الكثير من علامات الاستفهام الذي يضعها الاعلام الموالي للانظمة امام الحركة الاسلامية.

واحب ان افتح هذا الموضوع بأكثر من هذا التوضيح، ان قراءة لربع قرن من الاضطهاد والظلم والتجاوز وانتهاك حقوق الانسان في العراق بيد النظام العراقي، وما استتبع ذلك من تصفيات جسدية واسعة وملاحقة ومتابعة وتعذيب في السجون وتشريد ومداهمات واغتيالات يكفي لتقديم المبررات الموضوعية للادوار التي قامت بها الحركة الاسلامية في العراق في مواجهة نظام العنف والارهاب في بغداد.

ان الحركة الاسلامية المعاصرة من خلال قراءة واعية، وواقعية للاوضاع السياسية الراهنة في العالم الاسلامي تبدو ضرورة تاريخية، وحتمية من حتميات التاريخ في سنن الله تعالى، لايمكن تجاوزها ولا يصح تجاهلها واغفالها، ومن خلال قراءة دقيقة من الداخل يظهر انها تمتلك كثيرا من مقومات الثورة الفاعلة والمغيرة.

ولست أبرىء الحركة الاسلامية المعاصرة من الاخطاء السياسية والحركية ومن الانفعال في موقع العقل، ولكني اعتقد ان بعض هذه الاخطاء من متطلبات الحركة، والبعض الاخر لا يتطلب هذه السلبية المطلقة، والرفض المطلق الذي يواجهها بها الاعلام الموالي للانظمة.

ان حركة واسعة وفاعلة، تمتد من فلسطين والعراق في الشرق الاوسط الى الجزائر ومصر في شمال افريقيا تستحق وقفات طويلة ودراسة موضوعية للوصول الى أسس صحيحة للتعامل معها بالسلب

او بالايجاب او الحياد.

ولدراسة هذه النقطة الحساسة دراسة موضوعية هادئة ادعو الى دراسة مسألة (السلطة) و (العلاقة بين السلطة والشعوب) وحالة (الاعتراض) و (التوتر) و (التشنج) في هذه العلاقة في العالم العربي الاسلامي.

من ابرز المشاكل في بلادنا مشكلتان:

١- مشكلة السلطة والانظمة

٢- مشكلة علاقة الامة بالانظمة

والمشكلة الثانية تنبع من المشكلة الاولى. ولهاتين المشكلتين انعكاسات واسعة على حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ان الانظمة عندنا في المنطقة العربية خاصة والمنطقة الاسلامية عامة، في الغالب، لا تأتي الى الحكم بارادة الامة، ولاتمارس الحكم بارادة الامة، بل ولاتسقط وينتهي دورها بارادة الامة.

وانما تأتي الى الحكم غالبا عبر (الآلية عسكرية)، وتواصل الحكم بالاستبداد السياسي وينتهي دورها بنفس الطريقة التي وصلت بها الى الحكم.

واحتكار السلطة لصالح فئة محدودة، وتداول السلطة فيما بينها من ابرز خصائص هذه الانظمة.

هذه الانظمة بطبيعة الحال، تبقى في عزلة عن شعوبها، ولن يكون بمقدور الاعلام السياسي لهذه الانظمة ان يفك الحصار عنها، مادامت غير قادرة على تمثيل ارادة شعوبها تمثيلا صحيحا وحقيقيا، فهي لاتستطيع اذن ان تعتمد الجمهور في حركتها السياسية، وعليها ان تسد هذه العزلة الداخلية بالدعم الخارجي من قبل الدول الكبرى.

والدعم الخارجي يدخل عادة في صلب العوامل المكونة للتركيبة السياسية للانظمة في هذه المنطقة غالبا واحيانا يكون هذا الارتباط والدعم ملاكاً لتصنيف هذه الانظمة، ولاسيما قبل سقوط القطب المناقض لامريكا.

وهذا الدعم والارتباط لايكون عادة من دون شروط، فقد يقترن بالحضور العسكري والنفوذ السياسي للدول الكبرى. كما هو قائم في الخليج قبل وبعد (عاصفة الصحراء) رغم ان الوضع السياسي وطريقة وصول الحكام الى الحكم في الخليج يختلف عن المناطق الاخرى من العالم العربي.

وتتدخل الدول الكبيرة كثيرا من خلال هذا الدعم والارتباط واملاء مشاريع سياسية واخرى اقتصادية على هذه الانظمة، و (مشروع غزة واريحا) والعمل على تطبيع العلاقات بين الانظمة العربية والكيان الصهيوني، وتبادل اللقاءات والزيارات مع المسؤولين في الكيان الصهيوني والدور الامريكي البارز في هذه اللعبة السياسية المكشوفة ورضوخ الانظمة، رغم مقاومة الشعوب، شاهد حي على ما اقول، وليس من سبيل للتشكيك في هذه الحقائق.

والذي يتابع خطوات التطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيوني منذ زيارات السادات لفلسطين المحتلة الى مشروع كامب ديفيد الى مؤتمر مدريد حتى مشروع غزة واريحا وما رافق ذلك كله من الزيارات، واللقاءات بصورة تدريجية، وما كشف ذلك من لقاءات عربية اسرائيلية سابقة خلال عشرين سنة او اكثر. اقول الذي يتابع خطوات الانحدار ومراحل التطبيع في العلاقات العربية الاسرائيلية يعرف جيدا كيف تستخدم الدول الكبرى دعمها لهذه الانظمة لتستدرجها الى تنفيذ مشاريعها السياسية والاقتصادية بشكل كامل.

ومن الطبيعي ان هذا الانحدار والانحطاط لا يمر بسلام من خلال الشارع العربي والاسلامي، اذا كان يمر بسلام من خلال اروقة المحادثات وقصور الحكام، فيتصدى الشارع لاحباط هذه المؤامرات، وتضطر الانظمة للدفاع عن نفسها ان تتوسل الى القوة لاخماد الاعتراض، وتتصاعد المواجهة بين الجمهور والانظمة، فيلجأ الحكام الى مصادرة الحريات، والتضييق على الناس، وانتهاك الحقوق، وتجاوز الحدود، واستخدام العنف، والاضطهاد والتعذيب، الى آخر هذا المسلسل الذي يجري في الكثير من بلادنا علانية وفي الخفاء.

والاسلوب الذي يحكم به نظام صدام حسين العراق منذ عشرين سنة، ومسلسل الارهاب، والاضطهاد، والملاحقة، والمطاردة البوليسية، والقمع والقهر الذي يحكم به العراق وما جره على هذا البلد من خراب اقتصادي وعمراني شامل، وتجويع للشعب شاهد على ما اقول.

واهم النتائج التي تتمخض عن هذه الحالة ثلاثة:

١- الوقوع في شرك المشاريع السياسية والاقتصادية للدول الكبرى من قبيل (مشروع غزة واريحا) ضمن مسلسل الدعم والارتباط.

٢- انتهاك حقوق الانسان في محاولة لقمع معارضة الشارع، واخماد حركة الجمهور.

٣- التخلف الاقتصادي الناشيء من سياسة التبعية الاقتصادية، ومن الانشغال بالمسائل الامنية الداخلية التي تستهلك بشكل او بآخر جزءا كبيرا من امكانات النظام وقدراته، وتشغله عن التنمية الاقتصادية.

هذه هي باختصار مشكلة السلطة، ومشكلة علاقة الشعوب بالانظمة في العالم العربي.

ولايهمنا ماذا نسمي ذلك: عجز، او جهل، او غباء سياسي او حصار سياسي واقتصادي، او خيانة.

اما انا فلا اتردد ان اسمي ذلك بالخيانة، حتى لو اتفقنا ان سبب ذلك هو العجز او الجهل فان تصدي العاجز او الجاهل للحكم في حد نفسه خيانة فضلاً عما يترتب على ذلك من الوقوع في شرك المشاريع السياسية والاقتصادية التي تمليها الدول الكبرى على هذه الانظمة ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الانسان وما الى ذلك من المآسي التي تحفل بها ساحاتنا في هذه المنطقة العربية الاسلامية.

ولكن سوف لا اصر على هذه التسمية، فالتسمية لا تحل لنا مشكلة، ولا تضع حدا لمسلسل الاستبداد السياسي وسوء الادارة والتبعية الاقتصادية والسياسية وانتهاك الحقوق.

وانما لابد ان نتفق على الطريقة التي نستطيع ان نواجه بها هذه المشكلة.

لا اعتقد ان احداً يرى ان الاستسلام لهذا الواقع يعالج مشكلة من مشاكلنا، ان لم يكن يزيدها تعميقا وتعقيدا.

ان مسؤولية مثل هذه اللقاءات هي تحديد النقطة المحورية لمشاكلنا السياسية والاقتصادية والادارية وتحديد الاسلوب العلمي للعلاج، بعيدا عن الانفعال، وبعيدا عن المثالية.

الاعتراض الموجه

من هذا الاطار اتصور ان المنهج الصحيح للتعامل مع هذه الانظمة هو منهج (الاعتراض الموجه).

وانما اقول الاعتراض الموجه، لان الاعتراض السياسي اذا اقترن

بالانفعال يفقد خصائصه الايجابية، ويتحول دوره احيانا الى دور سلبي.

وليس معنى الاعتراض المقاومة المسلحة كما ليس معنى الاعتراض نشر نقد سياسي بلغة مهذبة في الصحف السياسية اليومية. وماذا عسى ان ينفع هذا النقد في ظل الانظمة التي تمارس الاستبداد السياسي والعنف بمختلف الوانه واشكاله في بلادنا.

ان (الاعتراض)، تعبئة الرأي العام لمقاومة حالة الاستبداد السياسي وانتهاك الحقوق والتبعية السياسية والاقتصادية لهذه الانظمة.

فالسكوت عن توجهات هذه الانظمة السياسية يؤدي بهؤلاء الحكام الى التمادي في التبعية.

والنقد الصحيح وحده لا ينفع، ولا يصنع شيئا، مالم يشكل هذا النقد قوة مقاومة تقاوم الانظمة، لا تتمكن الانظمة من تجاوزها والاستخفاف بها.

ولايملك النقد والنصح هذه القوة ما لم نعبىء له الرأي العام، بكل الوسائل الممكنة للتعبئة.

والاعتراض هو عملية تعبئة الرأي العام بأتجاه تصحيح وتعديل حركة الانظمة، وتحريك الشارع، للضغط على الانظمة، ومواجهة مقاومة الانظمة بوسائل مكافئة لها.

وهذه النقاط كلها ضرورية واساسية في عمل الاعتراض، ومن دونها لا يكون الاعتراض قادرا على التعبير، ومن دون الاعتراض تتمادى الانظمة في منهج التبعية السياسية والاقتصادية النابعة من الارتباط بالدول الكبرى واكتساب الدعم السياسي منها.

ان الاعتراض لابد ان يملك القدرة الكافية للضغط على الانظمة والنصيحة والنقد دون ممارسة الضغط، لايمكن ان يعدل سياسة الحكام في بلادنا.

وهذا الضغط يتم من خلال تعبئة الجمهور، و (الرأي العام) و (الجمهور) يملكان هذا التأثير والقوة لتعديل سياسة الانظمة.

وهذا هو الشرط الاول.

والشرط الثاني، ان يملك الاعتراض قدرة الدفاع عن نفسه بالوسائل المكافئة لامكانات الانظمة، فان الانظمة عندنا لاتجد نفسها ملزمة ادبيا ولا شرعيا تجاه شعوبها لان هذه الانظمة لم تكتسب شرعيتها ولا قوتها من الجمهور، فهي اذن لا تتراجع عن سياستها امام حركة الجمهور، الا اذا كان الجمهور قادرا على الدفاع عن ارائه وحركته.

وفي غير هذه الحالة فان حركات الاعتراض في العالم العربي الاسلامي، وهي المنطقة التي يهمنا الحديث عنها تواجه اضطهادا ومطاردة وملاحقة، ولا يشفع لها احتضان الشعب لها.

والذي جرى في الجزائر من الانقلاب العسكري كان في حقيقته مؤامرة على جمهور الشعب الجزائري المسلم الذي اعطى صوته ورأيه للاسلام.

ولو جرى مثل التصويت بهذا الحجم في الغرب لاي اتجاه سياسي لم يكن بوسع الحكام والانظمة والجيش ان يقاموا ذلك.

ووقف الغرب ايضا كلمة واحدة بجانب هذه المؤامرة، ولم يتردد الغربيون في تبني الانقلاب العسكري الذي تم في الجزائر على ارادة الجمهور وتسميته بـ (الديمقراطية من اجل الديمقراطية).

ولو ان جماهير الشعب الجزائري المسلم كانت تملك مقومات الدفاع عن رأيها وحركتها، لم يكن بمقدور القادة العسكريين ان يقوموا باغتيال حركة الجمهور وارادته بهذه الطريقة التي تمت في الجزائر.

وقد يستغرب بعض الناس ان اتحدث في مسألة خطيرة بالغة الخطورة، وحساسة ومعقدة عن علاقة المعارضة والشعوب بالحكام في العالم العربي الاسلامي بهذه اللغة، وبهذه الطريقة المكشوفة.

ولكني آثرت ان اضع يدي على الجرح مباشرة مع علمي بانه جرح نازف وعميق. . لانني اؤمن بان قضايا حساسة ومعقدة من هذا القبيل ينبغي ان تطرح تحت ضوء الشمس، وفي الهواء الطلق، والاساليب الانفعالية التهجمية لاتنفع في حل مشكلة، وتغييب امثال هذه المسائل عن المؤتمرات والندوات لايغيب دورهاوفعلها في واقع حياة الامة، والتنكر لها في الاوساط المسؤولة عن قضايا الامة السياسية لاينكرها.

ان حالة التبعية، والاستبداد السياسي، افتقاد التمثيل الشرعي للشعوب حقيقة قائمة في الكثير من الانظمة الحاكمة في العالم العربي.

وحالة الاعتراض والمقاومة والعلاقة المتوترة بين الشعوب والحكام حقيقة اخرى قائمة.

ولاسبيل الى التشكيك في هذه او تلك، ولا فائدة نرجوها في ابعاد امثال هذه القضايا عن النور، والاقتصار في حلها والبحث عنها في الدوائر المظلمة في اقبية المباحث والمخابرات والسجون وصالات التعذيب حيث لايدخل النور لا في الليل ولا في النهار.

اما انا فاعتقد ان الحل الامثل لهذه القضايا هو طرحها على مائدة البحوث والدراسات في المؤتمرات والندوات والاجتماعات، وفي اوساط المثقفين، واوساط الجماهير، بروح موضوعية علمية، بعيدا عن الانفعال، اخذا بنظر الاعتبار كل الخلفيات والحيثيات الكامنة وراء هذه المسائل.

ان ابعاد هذه المسائل عن النور لا يساعد على حلها اطلاقا، بل يزيد من تعقيدها وحساسيتها، ولايعزلها عن حركة الامة وتفاعل الامة.

واني لارجوا ان نتمكن ان نطرح في هذا المؤتمر قضية علاقة الشعوب وحركات المعارضة، سيما الاسلامية منها بالانظمة في العالم للبحث والدراسة، بروح موضوعية هادئة، وبمنطق علمي وواقعي، بعيدا عن كل الحساسيات والانفعالات السلبية منها والايجابية.

والفائدة التي ابتغيها من مثل هذه الدراسات هو توجيه حالة الاعتراض، وكفكفة الغلواء والانفعال فيها.

والنقاط التي اطرحها للدراسة والبحث بالتحديد هي:

١- دراسة شرعية المعارضة السياسية للشعوب والحركات.

٢- دراسة الاصول السياسية والحركية التي يمكن توجيه المعارضة من خلالها بعد التفاهم على اصل شرعية المعارضة، فان المعارضة تتعرض كثيرا لحالات الانفعال التي تفقدها دورها الايجابي، وتفقدها احيانا قواعدها وتضامن الجمهور معها، وليس من شك ان توجيه المعارضة وكفكفة حالات الانفعال السياسي والحركي منها، ووضع منهاج حركي وسياسي واعلامي صحيح لها يخدم الساحة السياسية في العالم العربي الاسلامي خدمة كبيرة.

٣- البحث عن الوسائل الممكنة لتوجيه المعارضة ودعمها، ولست افصل بين الشرعية، والتوجيه، والدعم. ■

حوار مع د. اسامة التكريتي الامين العام للحزب الاسلامي العراقي

نشأة الحزب . الاخوان المسلمين . العلاقة بالاحزاب الشيعية . الاكراد

نشرت جريدة الرابطة الصادرة في الولايات المتحدة بعددها السابع، المؤرخ يوليو/تموز ١٩٩٤، المقابلة التي اجرها طارق الاعظمي مع الامين العام للحزب الاسلامي العراقي الدكتور اسامة التكريتي في لندن، فيما يلي نصها:

- متى تم انشاء الحزب الاسلامي الحالي؟ ما هي ظروف النشأة؟ وهل هو امتداد للحزب الاسلامي الذي ظهر في ١٩٦٠؟

▫ التفكير بالحزب كان ابكر من الاعلان عن النشأة بفترة قد تصل الى سنة او سنتين، اصل التوجه قام في نفوسنا عندما اوشكت الحرب العراقية الايرانية ان تصل الى انتصار ايران على العراق، ووجدنا ان الفراغ الذي سيكون في الساحة العراقية والارتباك والفوضى تقتضي وجودنا في هذه الساحة حتى يكون لنا دور او مكانة للعمل في هذه الساحة وفي تلك الفترة. اما النظام فقد طرح في تلك الفترة قضية التعددية وبدأ يحاور الكوادر الحزبية على موضوع الديمقراطية. فهذا الطرح أغوانا بأن نفكر فعلا، هل نقيم عمل سياسي داخل العراق، خارج العراق. فصار هذا النوع من التفكير سواء في الداخل او الخارج فهل ننطلق بالطلب لترخيص حزب في الداخل، ان نعمل حزب اسلامي في الخارج؟ ثم جاء الغزو العراقي للكويت وكنا نظن في أواخر الازمة ان النظام ساقط لا محالة وانه لابد ان يكون هناك تحرك سياسي. اذن الميلاد الحقيقي للحزب الاسلامي العراقي بدأ في اعقاب نهاية الحرب العراقية الايرانية، اما الميلاد الرسمي فكان في الشهر العاشر من سنة ١٩٩١. هذا التاريخ هو التاريخ الذي اصدرنا فيه اول عدد من جريدة دار السلام وهو التاريخ الذي اعلنا فيه عن انشاء الحزب وعن انطلاقتنا في ساحة العمل السياسي العراقي.

ولقد اخترنا هذه الاسم "الحزب الاسلامي العراقي" بناءً على شعورنا ان لهذا الاسم صدى في نفوس اخواننا وبالعراقيين الذين احتكوا بساحتنا. ولقد قام الحزب الاسلامي الاول في اوائل الستينات، وكان له دور في مواجهة الظلم والطغيان وانتهى على يد عبد الكريم قاسم، فرأينا ان مثل هذا الاسم يشير معاني في نفوس الناس وانه يأتي في ظروف متماثلة واننا نقف فيه في مواجهة الطغيان، واننا نقف فيه في مواجهة حكم ظالم واستبداد وان المجموعة التي تقوم على هذا الامر هي نفس المجموعة التي اقامت الحزب الاسلامي الاول. فالاخوان المسلمين هم الذين أنشؤا الحزب الاسلامي الاول وهم الذين رأوا ان ينشأوا الحزب الاسلامي في هذه الفترة. والحقيقة انني رايت في بعض المقابلات ان بعض الاخوة يطرح فكرة عدم استئذان المهتمين في موضوع تشكيل الحزب. والحقيقة اننا لانحتاج الى استئذان لاننا نمثل الشرعية كأخوان، والحزب الاسلامي الاول نشأ من قبل الاخوان فلا داعي لاستئذان احد غير الاخوان انفسهم لانهم قاموا بهذا العمل.

ولقد انشيء الحزب في المهجر، في خارج العراق ورأينا ان يكون في هذه المرحلة في بريطانيا لوجود تمثيل للمعارضة العراقية وهناك جالية عراقية كبيرة في هذه الساحة، وبسبب من جو الحرية المتاح الذي قد لا يتوفر لنا في ساحة اخرى خارج العراق. هذا مما جعلنا ان ننطلق بهذا الاسم ونصدر جريدتنا "دار السلام" ونقوم بعملنا السياسي الاسلامي، وهدفنا ان يكون للتيار الاسلامي تمثيل في مستقبل العراق السياسي ووجود ظاهر مؤثر في ساحة العراق السياسية.

- هل الحزب علني بقيادته وأعضائه؟

▫ الحزب علني، وفي المستقبل القريب سنفتح باب العضوية لطائفة من الناس بشروط اقل من شروطنا في الاعضاء الذين ينتسبون الينا في هذه المرحلة وهذا الامر ضروري كي نتحول الى تيار واسع يشمل قطاعات اكثر مما يحتوي عليه الحزب اليوم. لكن سيكون بمواصفات ووفق ضوابط ولوائح تجعل الامور تسير وفق هذه الضوابط.

- هل سيكون الحزب لأهل السنة فقط أم سيضم الشيعة في صفوفه؟

▫ الحقيقة اننا لا نريد ان يكون الحزب سنياً ولا عربيا، بل نريد ان يكون عراقيا واسلاميا وبالتالي فاننا نفتح باب الحزب امام كل من يريد الانتساب الى هذا الكيان، ونعتقد ان عملنا مع الاخرين ينطلق من منطلق الرغبة في تحقيق مستقبل اسلامي في العراق لكل من يحب ان يكون الاسلام هو الاعلى وهو المتمكن في ساحة العراق المستقبلية.

- فيما اذا تيسر هذا الوضع وتحول الحزب الاسلامي الى تيار فعلي فهل ستتغير هيكلية التنظيم الحالي؟

▫ الاصل عندما يكون الحزب علني ويقبل الناس عليه وفق لوائح علنية، فالاصل في هذا ان الكيان بكله يكون علنيا. لكن طبيعي وكما في كل عمل سياسي علني هناك جوانب تقتضي السرية وهذا امر طبيعي لكن اجمالاً نحن نؤمن ان العمل العلني هو الاصوب وهو الانفع.

- ماهي نشاطات الحزب الحالية؟

▫ لنا جملة نشاطات في توجهاتنا، التوجه الاول هو أننا نريد ان نجعل الاسلاميين جميعاً يتفاعلون مع الساحة العراقية لاننا نشعر ان الاسلاميين العراقيين السنة بعيدين في كثير من حالاتهم عن العمل السياسي والممارسة السياسية وعن معرفة واقع العراق السياسي وعن فهم واقع الطروحات الاسلامية في الساحة العراقية. وهي خط في التربية فيه خلل أثر على نفسية الاسلامي العراقي السني وجعله يعيش في حالة بعيدة عن ممارسة الواقع والتي تقتضي ان يكون واعياً لابعاد هذه الساحة ومشاكلها وحلولها.

كذلك نجد ظاهرة اخرى وهي ان العراقيين الاسلاميين السنة في خارج العراق يبعدون قضية العراق عن اذهانهم ولايفكرون فيها، ومنطلقهم في هذا اليأس والقنوط او البحث عن البديل عن ساحة العراق. فنحن نريد ان نردهم الى ان آمر العراق من اولوياتهم وان ساحة العراق ساحتهم ومشاكل العراق مشاكلهم.

فنريدهم اولا ان يتفاعلوا مع الساحة العراقية تفاعلاً ايجابياً،

وثانيا عليهم ان يقيموا علاقات مع الاسلاميين العراقيين الاخرين وبالاحرى الشيعة الاسلاميين والاكراد الاسلاميين لاننا نعتقد انه لا بد ان يتصدر الاسلاميون ساحة العمل السياسي، وان لاتبقى الساحة رهنا على العلمانيين يقودونها كيف يشاؤون. خصوصا واننا إزاء صحوة وازاء توجه عام يحتاج الى ان ينضج والى ان تتظافر فيه الجهود لكي يكون في مقدمة الركب وليس تبعا للاتجاهات العلمانية.

ثالثا، اننا نقوم على اصدار ادبيات، على رأسها جريدتنا دار السلام والتي نكتب فيها آمالنا وطموحاتنا لمشكلات العراق وقضاياه المختلفة واخبار العراق.

كذلك نحاول الان ان نصدر نشرة في شؤون الشرق الاوسط تتناول ترجمات لموضوعات تتعلق بالعراق ومستقبله ونريد ان نقيم ندوات ومحاضرات ودراسات لمثل هذا التوجه لكي تتبلور آراء وطروحات حول مستقبل العراق، و نحن بصدد نشر "الميثاق" والذي يمثل تفكيرنا في قضايا العراق المتعددة.

كذلك ننشط باتجاه قوى المعارضة حتى العلمانية منها ونحاول بناء جسور بيننا وبينها وصلة وتفاهم وحالة من التواصل الذي يصحح بعض أفهامهم. تقرب الجماعات من بعضها يمنع التهورات والاختلافات التي يمكن ان تضعف جبهة الرفض والمعارضة في ساحة العراق.

▪ من هي قيادات الحزب الحالية (العلنية طبعا)؟

▫ الحزب له قيادة تسمى المكتب المركزي ويتكون من تسعة أعضاء، لا نجد ضرورة في اعلان اسماء الجميع وانما لابأس في ذكر البعض، فأنا على رئاسة الحزب، والاخ عبد المنعم العلي يقوم بجزء من العمل، وكذلك الاخ الدكتور فاروق العاني يقوم بدور العلاقات وهو مقيم في بريطانيا. ومعنا ايضا الاخ باسم الاعظمي وغيرهم من الذين لا نرى ضرورة في الكشف عن أسمائهم الان ويمكن في حالة انعقاد مؤتمر للحزب الكشف عن البقية.

▪ ما هو الموقف الرسمي للحزب من النظام الحاكم في بغداد؟

▫ نحن نعتبر انفسنا معارضين للنظام القائم سواء بأصل توجهاته التي تتمثل في الحزب الحاكم والذي هو المنطلق في تمثيل الشرعية العراقية في الحكم، فنحن قد رفضنا البعث جملة وتفصيلاً منذ بداية تأسيسه واثناء استلامه للحكم ولم يكن لنا لقاء مع هذا الحزب في اي مرحلة من المراحل. وبالاضافة الى ان الحكم حكم بعثي، فانه حكم فردي تسلطي وفيه من الظلم والجور والتعسف ما يستحق ان ينظر اليه نظرة المعاداة وضرورة ان ينتهي مثل هذا الوضع بالطرق التي تتيسر للناس.

وهذا الحكم في الحقيقة اوصل العراق والعراقيين الى المهالك واصبح العراق في حالة ما كان احد ان يتصورها، واليوم اصبح الفرد العراقي ذليلاً، مهاناً، مشرداً ومتغربا تنقصه ضروريات الحياة. فلا أمن ولا اطمئنان ولاعيشا مستقرا. فقد العراقي كل شيء في الداخل والخارج. ففي الخارج مشرد وفي الداخل محارب في أمنه واستقراره. فالحالة الموجودة جاءت بسبب هذا النظام وهذا الحكم وهذا الحزب. فنحن نؤكد لا على حاكم فقط وانما على الفكر الذي أوجد هذا الوضع والذي أوجد هذا الحاكم ونقول انه يجب ان يقتلع هذا الفكر البعثي الذي أوجد هذا الحاكم في نفس الوقت الذي نحرص فيه على اقتلاع هذا النوع من الحكم الذي قام في العراق.

▪ اذا كان هذا موقفكم من النظام فلماذا سكتم اكثر من ٢٠ سنة عن ظلم وجرائم النظام؟ كيف يمكن ان تكون لكم شرعية في الشارع العراقي؟

▫ اولاً، لم يكن لنا سكوت حقيقي عما فعله النظام، انما كان سكوت مكره في الداخل والذي كان شأن كل القوى والاحزاب داخل العراق، انه لم يكن هناك طريق للتعبير والتحدث بواقع الامر. فكان واقع الاخوان كافراد يتحدثون عن الظلم وعن الأذى وعن السوء وعن الانحراف، لكن لم يكن لنا حالة تنظيمية داخل العراق، لا لنا ولا لغيرنا.

لكن عندما كنا في الساحة الخارجية، مثلا انا لما خرجت من العراق عام ١٩٧٣، ومنذ ذلك الوقت والى الان لم اكف عن الكلام عن النظام ومساوئه ومثلي كثيرون. ولي ايضا تسجيلات لمحاضرات في عام ٧٤، ٧٥، ١٩٨٠ تجد انني كنت اتكلم فيها بكل صراحة ووضوح عن ديكتاتورية الحاكم وسوء النظام وانحراف الحكم، وهذا الكلام كان يحضره المئات والالوف في بريطانيا وباكستان والخليج. لقد جاءني مرة صحفي من الامارات وسألني عن رأيي في صدام، فقلت له ان صدام عبارة عن صنيعة امريكية، فتعجب وقال كيف ذلك فهو عدو امريكا وهكذا.

اما الداخل فان الظرف الذي املى على الناس ان لايجدوا وسيلة للحديث، والا فلم تتغير لا قناعاتنا ولا اوضاعنا. ولكننا كنا محاربين واعدم من اخواننا من اعدم. ففي عام ١٩٧١ اعتقلت معظم كوادر القيادة الاخوانية وعناصر من غير القيادة اعتقلوا. وفي ١٩٨٠ اعدم اعداد من الاخوان لوجود مجموعة منظمة في اماكن معينة وبسبب عثورهم على مجلة الدعوة بحوزتهم. ثم اعدم في ١٩٨١ مجموعة اخرى. وفي أواخر الثمانيات اعتقل ٧٢ واحد ادين ٥٢ واحد منهم باحكام مختلفة والحمد لله فلقد نجوا بسبب الحرب العراقية الايرانية وبسبب الظروف في تلك الفترة. ففي كل هذه الاوقات كانت هناك حالة مواجهة وحالة رفض للنظام.

▪ ذكرتم الحرب العراقية الايرانية، فما هو موقفكم من الصراع الذي استفحل بين الاحزاب الاسلامية الشيعية في اواخر السبعينات والنظام ومن ثم ما هو موقفكم من الحرب التي دارت بين النظام البعثي وايران؟

▫ اننا نعتقد ان الاحزاب الشيعية اصابها نوع من الثقة الزائدة بالنفس بعد ثورة ايران، فأصبحوا يتحرشون بالنظام ظناً منهم انهم قادرين ان يحولوا العراق الى ساحة انتفاضة وثورة كما حصل في ايران، ولكن في تقديري انهم أخطأوا الحساب في ذلك. فالذي كانوا يخططون على المستوى العالمي كانوا يريدون من نظام بغداد ان يكون اداة لضرب ايران.

والحقيقة ان هذا الغرور الثوري الذي أصاب بعض الشيعة ادى بهم الى الاصطدام المباشر مع النظام، ونكل النظام بهم اشد التنكيل من قتل الى تشريد. ونؤمن انه حصل الكثير من الظلم والعدوان الذي يدين النظام بالسوء والقسوة والظلم الذي اوقعوه بأناس ابرياء لاعلاقة لهم حتى بالعمل السياسي.

اذا حصل من بعض الشيعة خطأ في التقدير وحصل من النظام عدوان وجور وأذى. وبالتالي دخل النظام في دوامة المواجهة مع ايران

وكان يراد له ان يدخل في هذا كي يحطم قوة ايران التي تمتلكها وعلى رأسها مخزون الاسلحة الذي وضعته امريكا تحت تصرف الشاه، فكان لابد من استنزاف المنطقة برمتها وفعلاً استنزفت قوة المنطقة وطاقاتها خلال ٨ سنوات، مما ادى الى انهاك المنطقة باكملها.

▪ نرجع الى الوضع الحالي، فما هو موقف الحزب من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق؟

□ نحن ضد الحصار، ونعتقد ان الحصار لن يسقط النظام كما يدعون وانما الذي فعله الحصار الى هذا اليوم هو تدمير الفرد العراقي وايذائه وإلحاق الضرر بالعراقيين. اما النظام فلازال في عافية مما يقع فيه سائر العراقيين وخصوصا ان النظام يملك وسائل الحصول على مايريد ويمتلك الامكانات المادية التي تجعله في عافية من تأثيرات الحصار والعراقيين اليوم هم الذين يدفعون الثمن. فالعراقي اليوم لايجد ضروريات الحياة. الدينار العراقي في انهيار كامل، راتب الموظف لايسد غذاء يوم. الناس تعيش في ضنك وفي أذى في ظل هذا الحصار. نحن نعتقد انه لابد من رفع الحصار عن العراقيين لاننا نعتقد ايضا ان النظام يستثمر هذا الحصار في اشعار الناس ان امريكا هي التي تحاصر، فيصب الناس جام غضبهم على امريكا وينجو النظام من المواجهة او من الانتقاد الذي يمكن ان يوجه له من قبل العراقيين. فاذا رفع الحصار سيقف العراقيين وجها لوجه امام النظام وسؤاله ولن يستطيع الدفاع عن نفسه.

▪ ماهو موقفكم من المعارضة العراقية بكافة اجنحتها سواء المؤتمر الوطني العراقي او المجلس العراقي الحر او الاحزاب الاسلامية -الشيعية او الاحزاب القومية؟

□ بدأت المعارضة العراقية احزابا متعددة ثم تكاثرت بالانشطار وبسبب من خلافات احيانا فكرية واحيانا مصلحية واحيانا بفتن وتأثيرات خارجية وداخلية حتى تجاوزت ٨٠ او حتى المائة اسم. اليوم الاحزاب السياسية العراقية في الخارج لها اسماء واشخاص كثيرين جدا ولكن الجهات التي لها اعتبار في الساحة هي التي لها امتداد في ساحة العراق.

فالاحزاب الكردية القومية تعتبر من الاحزاب ذات التأثير في الساحة العراقية وذات الوجود الحقيقي.

ايضا الاحزاب الاسلامية الشيعية لها امتداد ولها وجود. اما الاحزاب العلمانية فكثير منها اليوم لا أثر له ولا وجود والكثير من الاسماء هي مجرد رموز ومجرد اشخاص لا نعتقد ان لها وزن في ساحة العراق السياسية الابمقدار ما تمتلكه من نفوذ قديم او من امتداد في التأثير من ناحية علاقاتها بالغرب سواء بامريكا او ببريطانيا، والدليل على ذلك ان كثير من الرموز معروفين في الساحة الخارجية لكنهم غير معروفين في ساحة العراق الداخلية.

مثلا عندما نتحدث عن المؤتمر الوطني العراقي انما نتحدث عن شخصيات لها دور في الساحة العراقية للمعارضة في الخارج ولكن امتدادها في الداخل لا يمثل في تنظيم عضوي او كيان في الداخل. فتأثيره يأتي من علاقات شخصية او مصلحية وبالتالي نحن نعتقد ان مثل هذا الكيان لايمثل حقيقة المعارضة العراقية التي تريد ان تغير الواقع العراقي.

كذلك بالنسبة للمجلس العراقي الحر الذي يتمثل في سعد صالح جبر، فالرجل له طروحات وله افكار ولكن ايضا ليس له تأثير الا بدفع من الخارج او اسناد او دعم من دول الجوار او الدول الغربية. فبالتالي نحن نقول لهذه الجهات المعارضة انه ينبغي ان يكون بين العراقيين حالة من التواصل.

▪ اذن ما هو وضع الحزب الاسلامي كطرف معارض، هل له امتداد شعبي ام لا؟

□ الذي اعتقده ان الواقع العراقي اليوم هو واقع يجب ان تنظر اليه بعناية حقيقية. ان الاتجاه الاسلامي والصحوة الاسلامية التي شملت المنطقة كلها لم يكن العراق في معزل عن هذه الصحوة الاسلامية وبالتالي نحن نستطيع ان نقول ان العراق من شماله الى جنوبه يعيش صحوة اسلامية وهذه الصحوة هي رصيد اكيد لاي عمل اسلامي مستقبلي. فاليوم الصوت الاسلامي له صدى في كل مكان فنعتقد اننا بصفتنا حاملين للراية الاسلامية والصوت الاسلامي فنجد لنا داخل الساحة العراقية تأييد واسع وقبول واسع ونعتقد ان المستقبل في العراق لابد ان يكون للاسلام فيه صوت عالي وتأثير بالغ ونصيب وافر ولايمكن ان نتصور ان يعيد التاريخ نفسه فيأتي حكم علماني بعيد عن الاسلام او منحرف كما كان من قبل فلابد للاسلام والاسلاميين من دور.

▪ ماهو موقف الحزب من القضية الكردية؟ وهل له تصور بالنسبة للمسألة الفيدرالية او الحكم الذاتي؟

□ القضية الكردية نتعامل معها على بعدين، الاول ان للاكراد خصائص وحقوق لابد ان يحصلوا عليها، حقهم في التعبير عن ذاتهم، حقهم في اللغة، حقهم في الخصوصيات التي تتعلق بالاكراد ضمن الدائرة الاسلامية، ثانيا، نحن نؤمن ان المظالم التي وقعت على الاكراد هي مظالم حقيقية وان ما حصل لهم هو جزء مما حصل على العراق، لكن بشكل اكبر واشد. ثالثا، مع كل الذي جرى نعتقد ان الساحة العراقية تضم كل الفئات العراقية ومن ضمنهم الاكراد فهم جزء لايتجزء من الشعب العراقي، ونحن نعتبر الوجود الكردي في العراق وجود هام وضروري ولا نقبل بان يفكر احد بان على الاكراد اعتزال ساحة العراق. اننا نعتقد ان العراق بدون الاكراد هو عراق ضعيف وهذا مايريده العدو وهذا ما خطط له الاجنبي. كذلك الاكراد بمفردهم دون العراق سيكونون دولة او دويلة ضعيفة ولن يسمح لهم باقامة كردستان الواسعة بحكم الاوضاع الدولية وما نعرف من حقائق الساحة، فاذا قامت دولة في كردستان العراق فهذا معناه انها بحاجة الى دعم واسناد ولن يكون الاسناد الا من خلال دولة اجنبية تمد اصبعها لاستخدام هذه الساحة كورقة من اجل الضغط على العراق وايران وتركيا وسوريا وغيرها من الدول المجاورة وبالتالي نريد الاكراد في عافية من هذا ونريد لهم قوة ونريدهم معنا في كيان يخدم مصالح الاسلام العليا ولكن لايمنع ذلك من ان تكون لهم ذاتيتهم وخصوصيتهم التي تتمثل في حالة او وضع يقره العراقيون عندما يكون الوضع وضع طبيعي وحالة صحية يتحاور فيها الناس.

▪ ماذا عن الحركة الاسلامية في كردستان العراق بقيادة الشيخ عثمان عبد العزيز، فمن المعروف انه كان في صفوف الاخوان، فما هي الظروف التي ادت الى استقلاله عن الاخوان وتكوين حركة اسلامية مجاهدة؟

□ الملا عثمان هو رجل من الاخوان ولايزال يقول انه من الاخوان ولكن المشكلة التي حصلت هو اختلاف وسائل العمل، فليس هناك

والحمد لله اختلاف في المبادىء والاهداف. فلقد اعتبرت الحركة الاسلامية في كردستان العراق ان حمل السلاح سياسة ناجحة في ظرفه الذي هو فيه. نحن نظرتنا تعتمد اساسا على اننا اهل دعوة وينبغي ان ننصرف عن السلاح الى الدعوة، خصوصا ونحن نعتقد ان ساحة الاكراد ساحة جيدة وفطرتهم سليمة وسهلة الانحياز الى الساحة الاسلامية، فلا نريد ان يكون السلاح هو الحكم بيننا وبين الاخرين. الاحزاب العلمانية مليئة بالعناصر المتدينة ولاينبغي ان نخسر هؤلاء بالاحتكام الى السلاح. فمثلا الذي جرى بين الحركة وجماعة الطالباني من قتال هو نموذج لامر نحاول اجتنابه، فالاكراد يقتتلون فيما بعض فيكون هناك توتر في الساحة فيمنع هؤلاء من ان يكونوا في الصف الاسلامي وبالتالي فخلافنا مع الملا عثمان هو خلاف تكتيكي وليس خلاف فكر او رأي.

- من الواضح ان هناك اطراف اسلامية عدة الان، فهناك الاحزاب الاسلامية الشيعية وهناك الحركة الاسلامية في كردستان العراق، فهل هناك اي تعاون في قيام جبهة تجمعكم جميعا؟

▫ فعلا نحن نعتقد انه لابد ان يأتي ذلك اليوم وتلك الساعة الذي يكون فيه الصف الاسلامي في جبهة واحدة هو الحل الصحيح لقضية العراق، ولكن كما تعلم ان هذا الموضوع يحتاج الى مقدمات اولها ان يتفاهم الناس في الساحة الاسلامية سواء السنة او الشيعة او الاكراد على مواثيق ومبادىء تجمعهم وممكن ان يتعاونوا من خلالها. المسألة الاخرى ان العلمانيين لازالوا يملكون صوت عالي في الساحة ولازال رصيدهم في الخارج بسبب علاقاتهم هو الرصيد الاقوى وان الاسلاميين لازالت دول الجوار تخافهم بالتشويش نتيجة الدعايات المضادة وبالتالي فنحن نعتقد انه لابد من التمهيد لهذا الامر في افهام واقعنا واعطاء الصورة الصحيحة عنا فعندما تلتقي التجمعات الاسلامية مع بعضها تتكون من خلالهم جبهة اسلامية نعتقد انها مرشحة لان تقود ساحة العمل السياسي في المستقبل وان يكون لها تأثير واضح واثر ناجح في وحدة العراق ومستقبله واعطاء العراق الصورة الصحيحة لما يجب ان يكون عليه الاسلام، والعقيدة الاسلامية تكون السقف الذي يقف عنده الجميع.

- هناك بعض الشائعات انه يوجد شبه اتفاق بين النظام والاخوان في العراق على ان يعمل الاخوان في شؤون الدعوة ولا يتدخلون في السياسة، فهل هذا صحيح؟ واذا لم يكن صحيحا وطرحت الحكومة صيغة توافقية معكم، فهل تتفقون معها؟

▫ نحن ليس عندنا اي اتفاق من هذا النوع وتحركنا كان تحركا طبيعيا منسجما مع مبادئنا وافكارنا وعقيدتنا ونحن نقف من الحكومة الى هذه الساعة موقف المعارض بسبب سياساتها الخاطئة التي لا توصل العراق الا الى الهاوية. اما بالنسبة لقضية الداخل فهي قضية معقدة، والحقيقة ان وضع العراقيين في الداخل وضع صعب لايتحدث عنه احد. لذلك نحن نتحدث عن ساحة في الخارج يعيش فيها اكثر من مليونين عراقي من المثقفين ومن حملة الشهادات من الذين خرجوا او أخرجوا من العراق. وهذه الساحة تمثل ثقل كبير في مستقبل العراق السياسي. فنحن اليوم في الخارج نعمل من خلال هذه الساحة ونعمل من خلال اطارها، ونعتبر ان العراق في الداخل بصورة طبيعية متضامن مع التوجه الاسلامي والصحوة الاسلامية ونعتقد ان حالة العراق في الداخل منسجمة مع متطلباتنا ومطالبنا.

بالنسبة للنظام فليس بيننا وبينه اي اتفاق لكننا لانأبى الحوار مع اي جهة كانت حزبية او النظام نفسه اذا امنا ان هذا الحوار في مصلحة العراق والعراقيين، لاننا نرى ان الشعب العراقي وصل الى المأساة والكارثة، فاي مخرج للشعب العراقي مما هو فيه نجده ملائما سواء كالحوار مع الحكومة او دول الجوار او أي قوة لها تأثير في ساحة العراق.

- ما هو مشروع الحزب الى فترة ما بعد صدام؟

▫ ما عندنا مشروع جاهز كما يزايد بعض اهل المعارضة اليوم بانه عندهم خطط. فنحن نعتقد ان التوجه الاسلامي هو القاسم المشترك للجميع ونحن نطرح هذا التوجه الاسلامي على كل الاحزاب والجماعات الموجودة على الساحة ونطالبهم بتبنيها ونقول لهم كفوا عن الانحرافات والتوجهات القديمة وتبنوا الاتجاه الاسلامي. ونرى ان هذا الطرح ينمو يوما بعد يوم في الداخل والخارج. فاذا حصل اي تغيير فاننا نعتقد ان النفس الاسلامي والصوت الاسلامي سيكون قائم فيه. نحن لانطمع ولا نريد ان نستلم ساحة العراق غدا لان هذه الساحة تحتاج الى مجهود جماعي من كل العراقيين، ولكننا نريد ان نصل الى جو من التفاهم والحرية تمنح لنا كما تمنح لغيرنا يؤهلنا ان نملك منبراً نستطيع من خلاله ان نخاطب الناس وان نتحدث اليهم بكلمة الاسلام ونحن نعتقد ان اثر كلمتنا وصوتنا سيكون له اثر بالغ في ساحة العراق المستقبلية.

- ماهي نصيحتكم للعراقيين سواء كانوا في الخارج او الداخل؟

▫ نصيحتنا للعراقيين في الخارج ان يوحدوا صفوفهم، لان الوحدة قوة وما هم عليه من التفرق ضعف شديد. ثانيا، ان لا يروا في دوائر الغرب الامل والخلاص لان هذه الدوائر تريد ان تحقق مصالحها وتريد ان تكسب على حساب القضية العراقية ولن ترضى بعراق قوي، انما تريد حكما تابعا هزيلا تحقق مصالحها من خلاله. ثالثا، نقول للعراقيين في الخارج انه لابد ان تعودوا الى الله ولابد ان تجعلوا العقيدة الاسلامية هي السقف الذي تقفون جميعا عنده، وان اي طرح يعادي الاسلام او ان ينحرف عن هذه الجادة او يريد للعراقيين ان يكرروا مأساة التبني العلماني، فان عليهم ان يوقفوه وان ينتهوا الى قبول الاسلام ويجتمع الناس جميعا على مثل هذا التوجه. كما ان على اهل الخارج ان ينظروا الى الداخل وما فيه من مآسي وان يفهموا ان مستقبل العراق يحتاج الى ان يعالجوا ما عليه العراقيون في الداخل من اذى ومآسي وكوارث من خلال الاغاثة والهيئات الخيرية ▫

مسؤول مصري: لامصالحة عربية من دون العراق

القاهرة، (١٩٩٤/١١/٢١) اكد السفير بدر همام مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية في اجتماع عقدته امس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشورى الى ان هناك استحالة في تحقيق "مصالحة عربية من دون العراق". ونبه الى خطورة ايران على العرب ومنطقة الخليج، وقال، "انها اكثر خطرا من العراق في المستقبل". وذكر باستيلاء ايران على الجزر، واضاف "ايران تمتقد بعدم وجود منافس لها في الخليج".

اكراد "الكومنولث" يشكلون تنظيما لاقامة "كردستان الكبرى"

الحياة-٢ تشرين الثاني ١٩٩٤ (موسكو، جلال الماشطة)،

اعلن اكراد الاتحاد السوفيتي السابق عن تشكيل تنظيم موحد وتأسيس جامعة كردية في موسكو. وقال لـ "الحياة" يوري نبييف رئيس الاتحاد الجديد انه يعتبر حزب العمال الكردستاني في تركيا "نواة" لدولة قومية كردية. واشار مراقبون الى ان تشكيل التنظيم قد يؤدي الى تعقيد العلاقات الروسية-التركية.

وعقد ٨٠ مندوبا يمثلون ٣٥ تنظيما كرديا في مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مؤتمرا توحيديا في موسكو استمر ثلاثة ايام. ولعب دورا بارزا في تنظيمه ممثلو حزب العمال الكردستاني في تركيا الذين ترأسوا عددا من جلسات المؤتمر ونقلوا اليه رسالة من عبد الله اوجلان رئيس الحزب الذي تعتبره انقره ارهابيا.

ولعب حزب العمال الكردستاني دورا مهما في تحريك المشاعر القومية لدى الاكراد الذين فقد الكثيرون منهم صلاتهم بالثقافة الكردية وذكرت مصادر مختلفة ان الحزب المذكور كان الممول الرئيسي لتنظيم المؤتمر التأسيسي الذي انبثق عنه اتحاد اكراد اسرة الدول المستقلة.

ورداً على سؤال وجهته "الحياة" قال يوري نبييف، رئيس الاتحاد ان هدف التنظيم الجديد يتمثل في منع تعرض الاكراد الى الاجحاف القومي وتمتين الروابط القومية فيما بينهم وتعزيز صلاتهم بتراثهم ولغتهم.

واشار نادر نادروف، عضو اكاديمية العلوم الكازاخية، الى ان مأساة الاكراد تجلت في انهم اعتمدوا اللغة الروسية للتخاطب في مؤتمرهم التأسيسي. وذكر ان "العودة الى الاصول" سوف تجري من خلال جامعة كردية ينوي الاتحاد الجديد تأسيسها في موسكو الى جانب شبكة مدارس في عدد من المناطق. وقرر المؤتمر ايضا استحداث اذاعة بالكردية تبث من موسكو واقامة مركز ثقافي عالمي وصندوق خيري كردي.

وعلى الصعيد السياسي اكد المؤتمر ان الحل الوحيد للمشكلة الكردية في العالم يكمن في اقامة "دولة كردستان الحرة المستقلة" وسألت "الحياة" البروفسور نبييف عن ارتباطات الاتحاد الجديد بالتنظيمات والاحزاب الكردية في العالم فاجاب ان له صلات مع الكثير منها. لكنه يعتبر حزب العمال "اهم قوة عسكرية سياسية ونواة لدولتنا القومية القادمة". واضاف ان دعوة ممثلي الحزب الى قيادة جلسات المؤتمر يعني تكريسه "قائدا لحركة التحرر الوطني الكردية" واستنكاراً "لمزاعم الدولة التركية" التي تعتبره قوة ارهابية.

واشار الى ان روسيا بوصفها "الحليف والصديق العظيم" للاكراد يجب ان تبذل مساعي لدى تركيا لوقف الابادة التي يتعرض لها الاكراد.

لكن الاكاديمي ناروف وهو عالم شهير في الكيمياء انتقد موسكو وقال ان السلاح الكيميائي الذي استخدم ضد الاكراد في حلبجة كان من صنع سوفياتي. واضاف ان وزير الخارجية الروسي كوزيريف اقام مبادرته الاخيرة في المنطقة على اساس منع العراق من مهاجمة الكويت على ان الوزير لم يصدر عنه كلمة ادانة واحدة لموقف بغداد حيال الاكراد.

ورغم هذه الانتقادات المريرة فان المراقبين يجمعون على ان روسيا قدمت تسهيلات لعقد المؤتمر الذي حضره ممثلون عن عدد من الاحزاب والمنظمات الروسية على رغم انزعاج انقرة.

وقال لـ "الحياة" خبير روسي في الشؤون التركية ان استضافة الاكراد في موسكو قد تكون واحدة من سلسلة اجراءات قام بها الكرملين للاعراب عن استيائه من عقد مؤتمر انقرة لرؤساء الدول الناطقة بالتركية والذي حضره الى جانب الرئيس التركي سليمان ديميريل قادة خمس من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وهي اذربيجان وكازاخستان وتركمانستان واوزبكستان وقرغيزيا.

لكن الخبير قال انه لا يتوقع توترا في العلاقات بين موسكو وانقرة. واشار الى ان وزير الطاقة التركي فيزول عطاسوي وقع (١٩٩٤/١١/١) في موسكو بروتوكولا مع نظيره الروسي يوري شافرنيك لتزويد تركيا ٤,٥ بليون متر مكعب من الغاز.

واضاف ان انقرة ستسعى الى "تحييد" النشاط الكردي بأساليب اخرى منها عرض صفقات اقتصادية على روسيا قد يكون بينها شراء اسلحة والتوسط لحل النزاع الاذربيجاني-الارمني لمنع نشاط حزب العمال الكردستاني في الاراضي الارمنية.

واكد البروفيسور نبييف ان الارمن اعتقلوا اخيرا ١٣ كرديا محليا لقيامهم بـ "نضال تحرري لمساعدة اشقائهم في الخارج". وذكر ان يريفان ارادت من وراء هذه الخطوة تحسين علاقاتها مع انقرة. وزاد ان الاكراد يعرفون من خلال "تجريتهم المرة" ان الدول تتعامل معهم سلبا او ايجابا وفقا لمقتضيات مصالحها.

الاف اللاجئين الاكراد فروا من "المجازر" في تركيا ليواجهوا "شتاء قاسيا" في العراق

رويتر- ٨ تشرين الثاني ١٩٩٤- تدفق حوالي ١٢ الف من الاكراد الاتراك على شمال العراق منذ فصل الربيع وذكروا انهم فروا من هجمات الجيش التركي على قراهم في جنوب شرق تركيا.

ومن المنتظر الان ان يقضوا الشتاء في خيام اقامتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة بين تلال المنطقة التي يسيطر عليها الاكراد العراقيون. وقال منسق وكالة اغاثة في معسكر اقيم حديثا في اتروش "انهم يتوافدون منذ ابريل. يصعب تحديد عددهم بدقة ولا يزال بعضهم يعبر الحدود". وقال "سيمرون بظروف صعبة هذا الشتاء".

واستقرت حوالي ٧٠ عائلة تقريبا من الاكراد الاتراك في معسكر اتروش على بعد حوالي ٧٠ كيلومترا من تركيا. ومن المقرر ان ينتقل الباقي هذا الشهر من موقع اقرب لتركيا.

وكانت قراهم في جنوب شرق تركيا ساحة للقتال بين حزب العمال الكردستاني الانفصالي والقوات التركية.

منظمة العفو الدولية
المملكة العربية السعودية - "ضيوف" غير معززين
محنة اللاجئين العراقيين
١٠ ايار ١٩٩٤

SAUDI ARABIA: Unwelcome "Guests":
The Plight of Iraqi Refugees
Amnesty International
Document No: MDE 23/01/94
10 May 1994

القسم الاول

اولا: المقدمة

في أعقاب حرب الخليج التي نشبت عام ١٩٩١ وانسحاب القوات العراقية من الكويت المحتلة، استسلم الالوف من افراد القوات المسلحة العراقية الى القوات الامريكية والبريطانية وغيرها من قوات التحالف. ونقل هؤلاء العسكريون المستسلمون الى السعودية، ووضعوا في معسكر مؤقت في ارطاوية. وفي الاشهر الخمسة التالية اعيد الكثير من هؤلاء الاسرى طواعية الى العراق عن طريق اللجنة الدولية للصليب الاحمر، التي حددت اب ١٩٩١ موعدا اخيرا لاعادة الاسرى الراغبين في ذلك الى العراق. ومن ثم اعتبر جميع الاسرى العراقيين الاخرين الذي رفضوا العودة لاجئين مدنيين. وانضم اليهم ألوف أخرون من ابناء العراق الذين قصدوا الحدود السعودية والكويتية في اواخر اذار ١٩٩١ فراراً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي اخذت القوات الحكومية العراقية ترتكبها عقب سحق الانتفاضة الشعبية في اوائل ذلك الشهر. وكان من بين اللاجئين أسر كاملة من المحافظات الجنوبية التي ينتمي سكانها المسلمون الى المذهب الشيعي. ورغم ان الكثيرين منهم كانوا من المدنيين، فقد ادعوا انهم من القوات المسلحة خوفا من ان تبعدهم قوات التحالف.

ومع نهاية اذار و بداية نيسان ١٩٩١ كان العمل قد انتهى من اعداد مخيمين مؤقتين في شمال الصحراء السعودية لايواء زهاء ٣٢ الف لاجيء. وقد اقتصر مخيم أرطاوية على الجنود الاسرى، بينما اوى مخيم رفحاء اضافة الى ذلك المدنيين وجميع النساء والاطفال. ومنحت الحكومة السعودية لممثلي كل من اللجنة الدولية للصليب الاحمر ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حق دخول المخيمين. وكانت المهمة الاساسية للصليب الاحمر ترتيب ارجاع الاشخاص الذين اختاروا العودة الى العراق، وكذلك زيارة اللاجئين الذين وضعوا في المخيمين تحت اي شكل من اشكال الاعتقال. ومع هذا، ففي ٣١ كانون الثاني ١٩٩٤ اغلق مكتب الصليب الاحمر في الرياض، ويبدو ان ذلك جاء عقب خلاف نشأ مع السلطات السعودية بشأن وضع اللاجئين. ورغم ان الصليب الاحمر والسلطات السعودية لم يصدرا اي بيانات عامة بهذا الشأن. لكن منظمة العفو الدولية تدرك ان الصليب الاحمر يعتبر اللاجئين اسرى مدنيين تنطبق عليهم احكام "اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الافراد المدنيين زمن الحرب"، والصادرة في ١٢ اب ١٩٤٩ (وتعرف اختصارا "باتفاقية جنيف الرابعة")، بينما تعتبرهم السعودية مجرد لاجئين.

ويضطلع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بمسؤولية اعادة توطين اللاجئين في بلدان اخرى، ورصد معاملتهم في كلا المخيمين. وفي كانون الاول ١٩٩٢ اغلق مخيم أرطاوية، وأدمج سكانه في مخيم رفحاء. ووفقا للارقام التي نشرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فقد بلغ اجمالي سكان مخيم رفحاء في نهاية اذار ١٩٩٣ حوالي ٢٨ الف لاجيء على سبيل التقدير. ومع حلول اب ١٩٩٣ كان ٦٢٨٨ من اصل ٣٢ ألف لاجئا قد اعيد توطينهم في بلدان اخرى، منها ايران والولايات المتحدة والدول الاسكندنافية، بينما اختار ٢١٨٨ لاجئا العودة الى العراق، فيما ورد. وقد قدر عدد اللاجئين الذين ظلوا مقيمين بمخيم رفحاء في نيسان ١٩٩٤ بنحو ٢٣ الف لاجيء.

ورغم ان منظمة العفو الدولية قد رحبت بقرار الحكومة السعودية بمنح الوف اللاجئين العراقيين مأوى مؤقتا في ارضها عقب حرب الخليج، لكنها ظلت تشعر بقلق عميق إزاء المعاملة التي يلقونها على ايدي سلطات المخيمين. فعلى مدار السنوات الثلاث الماضية تلقت المنظمة العديد من الأنباء عن تعرض اللاجئين للاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة (مما ادى الى وفاة البعض في اثناء احتجازهم) والاكراه على العودة الى العراق، وربما حدثت ايضا عمليات اعدام خارج نطاق القضاء. ودأبت هذه السلطات على استخدام ضروب شتى من العقاب الجماعي ضد اللاجئين، وخاصة للرد على احتجاجاتهم إزاء اوضاعهم المعيشية او اسلوبها في التعامل معهم. ومن ضروب العقاب هذه الحرمان من الطعام والماء. وقد اعرب عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية على نطاق واسع عن ادانته للاحوال المعيشية التي يحيا في ظلها اللاجئون واجبارهم على العودة الى العراق، وغير ذلك من الاعتداءات التي يتعرضون لها. وعقب هذا ادخلت السلطات السعودية عددا من التحسينات على مخيم رفحاء وزودت سكانه بمرافق اضافية. وأثارت ضجة دعائية على المبالغ المالية الضخمة التي تكبدتها في الانفاق على المخيم، ففي مقدمة الكتيب الذي نشرته الحكومة في ١٩٩٣ تحت عنوان " ضيوف معززون في المملكة العربية السعودية" وردت قصة اللاجئين على النحو التالي:

"وقد ادت معركة تحرير الكويت الى نزوح عشرات الالوف من شعب العراق لبعض الدول المحيطة بالعراق، ومنها المملكة العربية السعودية التي قامت بحكم ما تمليه الاخوة والجوار والعقيدة الاسلامية وعلى نحو سريع لا يقبل التأخير باستضافة (٣٢,٠٠٠) اثني وثلاثين الف لاجيء عراقي تمت اغاثتهم فوراً وفي ظروف سيئة جداً بعد انتهاء الحرب مباشرة. وقد تلقوا عند دخولهم الاراضي السعودية في حينه من السلطات الرسمية الرعاية الفورية، وتم ايواؤهم واعاشتهم وتأمين كل وسائل الراحة والخدمات الانسانية المطلوبة لهم، وعلى نحو فوري عاجل اقامت المملكة مخيمين لهؤلاء اللاجئين الهاربين من ظلم النظام الحاكم في بغداد".

ولكن التقرير الذي بين ايديكم يقدم الدليل على ان اللاجئين العراقيين ليسوا "بالضيوف المعززين" بل هم ابعد ما يكون عن الاعزاز، وانهم تعرضوا لمعاملة لاتتفق مع اي معيار من المعايير الدولية لمعاملة اللاجئين.

وقد تقاعست الحكومة السعودية عن الاستجابة لمساعي منظمة العفو الدولية المتكررة من اجل ارسال وفد منها الى المملكة لمناقشة بواعث قلقها مع السلطات المختصة. كما تقاعست السلطات كذلك عن الاستجابة لطلب المنظمة الحصول على معلومات مفصلة عن التحقيق الرسمي الذي جرى في مصرع تسعة لاجئين على الاقل عقب اعمال الشغب التي شهدها مخيم رفحاء في اذار ١٩٩٣، ويشمل ذلك تفاصيل عن القتلى وملابسات مصرعهم. وقد اعلنت بالفعل منظمة العفو الدولية على الملأ بعضا من بواعث قلقها بشأن معاملة اللاجئين العراقيين في السعودية. وعلاوة على هذا، فقد قدمت تفاصيل الحالات التي تسلط الضوء عليها في هذا التقرير الى مقرر الامم المتحدة المعني بالتعذيب، ومقرر الامم المتحدة الخاص المعني بعمليات الاعدام خارج نطاق القضاء والاعدام بدون محاكمة والاعدام التعسفي، وفريق الامم المتحدة العامل المعني بالاعتقال التعسفي.

ثانيا: خلفية عامة ووصف للأحوال في مخيمي أرطاوية ورفحاء

اقيم مخيما ارطاوية ورفحاء كلاهما في صحراء السعودية حيث تصل درجة الحرارة في الصيف الى ٥٠ درجة مئوية (١٢٢ فهرنهيت)، وتنخفض في الشتاء الى درجة التجمد. وفي بادىء الامر أسكن اللاجئون في كلا

المخيمين في مجموعات داخل خيام مؤقتة، وزودتهم الحكومة السعودية بالطعام والشراب وغير ذلك من الامدادات الضرورية. وتولى الجيش السعودي السلطة العسكرية والادارية وكذلك الحراسة في كلا المخيمين، واوكلت هذه المهمات الى قوة من الجيش قد تصل الى ستة ألوية، وتستبدل كل ثلاثة اشهر او اربعة اشهر. وفي كلا المخيمين فرضت قيود شديدة على حرية حركة اللاجئين، حيث أحيطا بالاسلاك الشائكة وابراج المراقبة والجنود المسلحين الذين يمنعون اي فرد منهم من مغادرة المخيم الا تحت رقابة شديدة.

أ- مخيم ارطاوية

ان مخيم ارطاوية، الذي يقع على بعد حوالي ٢٥٠ كيلومترا شمال العاصمة الرياض، قد اقيم في بادىء الامر كمعسكر اعتقال للجنود العراقيين الذين أسروا في حرب الخليج عام ١٩٩١. وقبل اغلاقه في كانون الاول ١٩٩٢ بلغ عدد اللاجئين فيه ١٢ الف لاجىء، كلهم من الذكور، وكان اغلبهم من الجنود والضباط السابقين في القوات المسلحة العراقية. وينقسم المجمعان المخصصان للاجئين الى ثلاثة أجزاء و ٢٣ مربعا يشمل كل منها مجموعة من الخيام تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ خيمة، ويحيط بكل مربع سوران متوازيان تعلوهما أسلاك شائكة. وطبقا للجنة اللاجئين في الولايات المتحدة الامريكية "فخير وصف للأحوال (في مخيم ارطاوية) هو انها تشبه احوال السجن، حيث يعيش اللاجئون في اقفاص مغلقة ويتعرضون للضرب وغير ذلك من صنوف الاعتداءات"(راجع، World Refugee Survey, 1993, p.109). كما كان في الثكنات العسكرية وحدة تعرف باسم "وحدة الطوارىء" حيث يحبس الاشخاص عقب القبض عليهم. وكانت هذه الوحدة تتألف من عدد من الخيام، خصصت احداها لاستجواب المعتقلين وتعذيبهم.

ب- مخيم رفحاء

يبعد مخيم رفحاء نحو ١٠ كيلومترات عن بلدة رفحاء، ونحو خمسة كيلومترات عن الحدود العراقية السعودية. ويعيش اللاجئون، الذين كان عددهم بادىء الامر يناهز ٢٠ الف لاجىء في مجمعات مختلفة من المخيم، وزعوا عليها وفقا لمحل ولادتهم في العراق. وخلال عامين، استعيض عن معظم الخيام، التي كانت قد استخدمت في البداية لايواء اللاجئين، ببيوت صغيرة بنيت كلها او أجزاء منها بالطوب او بمواد صلبة اخرى. كما زود المخيم بمواسير لنقل المياه واقيمت حمامات ودورات مياه مشتركة. كما اقامت الحكومة السعودية بالاشتراك مع هيئة الاغاثة الاسلامية العالمية، وهي هيئة معتمدة رسمياً، مدرسة ومعهدا فنيا ومسجدا داخل المخيم. وهذه الهيئة التي تعتمد في تمويلها بصفة اساسية على الحكومة السعودية، توفر للاجئين كذلك بعض الخدمات الاجتماعية، ومنها التعليم الديني وادارة مكتب للبريد. كما انشىء في المخيم سوق يديره اللاجئون العراقيون لبيع البضائع العامة والسلع المنزلية. ويتلقى كل لاجىء ٢٠٠ ريال سعودي (حوالي ٦٠ دولار امريكي) مصروفا نقديا شهريا (اوقف صرف هذا المبلغ الشهري منذ اندلاع الشغب في اذار ١٩٩٣ كلون من الوان العقاب الجماعي) من الحكومة السعودية التي تقدم لهم كذلك مخصصا ماليا لشراء الملابس. وفي اذار ١٩٩٣ انتهت السلطات السعودية من انشاء معتقل خارج حدود المخيم يحتجز فيه اللاجئون الذين يعتقلون لفترات قصيرة، فيما يعتقد. وكان هؤلاء المعتقلون يحتجزون قبل بناء هذا المعسكر بالقرب من مجمع القيادة العسكرية الذي اقيم كذلك خارج حدود المخيم.

ثالثا: بواعث قلق منظمة العفو الدولية

أ. التعذيب وسوء المعاملة

ان الادلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية، ومنها اقوال عشرات الشهود من النزلاء السابقين في مخيمي أرطاوية ورفحاء، تفصح عن نمط من التعذيب وسوء المعاملة استخدم بخاصة مع الافراد السابقين في القوات المسلحة العراقية، اذ وصف اللاجئون الذين تعرضوا للاعتقال في كلا المخيمين ضروبا منهجية شتى من التعذيب وسوء المعاملة. وتتفق اقوالهم هذه مع المعلومات التي جمعت من مصادر مستقلة عن طريق المنظمات غير الحكومية الاخرى مثل لجنة المحامين لحقوق الانسان. ووصف الضحايا اساليب منهجية للضرب في كافة انحاء الجسم والارغام على الوقوف لساعات طويلة والتعريض للصدمات الكهربائية ورش الاجسام العارية بالماء البارد. وفضلاً عن هذا، فقد تعرض البعض ايضا للتعليق من المعصمين من السقف او من نافذة عالية، والضرب "بالفلقة" (على باطن القدمين)، وحرموا من النوم لفترات طويلة. ومن المعروف ان هذه الوسائل قد استخدمت ضد المعارضين السياسيين في المملكة. وفي معظم الحالات، تعرض اللاجئون المعتقلون للتعذيب او سوء المعاملة، اما لارتكابهم افعالا شتى تعتبرها السلطات في عداد الجرائم، ومنها انتقاد سلطات المخيم او الاحتجاج على الاحوال المعيشية او "العصيان"، واما لانتزاع "الاعترافات" من هؤلاء اللاجئين.

ا. التعذيب في أرطاوية

في مناسبتين مختلفتين على الاقل تعرضت مجموعات من اللاجئين في معسكر ارطاوية الى الايذاء البدني والنفسي، بعد ان اعربوا عن احتجاجهم السلمي على احوالهم المعيشية. ففي اب ١٩٩١ ثم من جديد في تموز ١٩٩٢ اضربت مجموعتان من اللاجئين عن الطعام للمطالبة بتحسين اوضاعهم المعيشية واعادة توطينهم في بلد اخر. وتعبيراً عن احتجاجهم، عمد بعض اللاجئين الى اغلاق شفاههم بخياطتها بالغرز، بينما دفن آخرون اجسادهم في الارض بحيث لم يظهر منها سوى الرؤوس. وقد تعرض كثير من المشتركين في هذه الاحتجاجات الى التعذيب وسوء المعاملة.

وكان من هؤلاء يعرب حسن سوري الخفاجي، وهو لاجىء في الثانية والثلاثين من عمره من مدينة الديوانية، وكان ممثلا للوحدة ١١ من المجمع ٣ في مخيم ارطاوية. وقد اشترك في اول اضراب عن الطعام حدث بالمخيم في اب ١٩٩١. وعلى أثر ذلك القي القبض عليه مع أربعة لاجئين آخرين (هم محمد خضير مبارك طعمة وحسين جواد واسعد علي حسين وحاتم عسوري) في ١٣ ايلول، واخذوا الى وحدة الطوارىء في المجمع ١ (انظر كذلك "حالات الوفات اثناء الاحتجاز" فيما يلي). وكبل يعرب الخفاجي بالاغلال واتهم ببث الفتنة وتحريض اللاجئين على الاضراب. واجبره الجنود على خلع ملابسه ووضعوه على الغطاء الامامي لسيارة كان محركها دائراً تحت هذا الغطاء فترة من الوقت. ثم اخذ الجنود يدرجون جسده على غطاء المحرك. وعن هذا يقول يعرب الخفاجي في شهادته:

"احسست بان جلدي ينتزع عن جسدي. وبعد ان انزلوني وقيدوني الى جانب السيارة، بدأوا بضربونني بهراواتهم وجلدوني. ثم طلب الملازم اول [. . .] من جنوده احضار بعض الرمال وقام بدسها في فمي بالقوة ثم اجبرني على ان اشرب بوله".

وفي نحو الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي أخذ يعرب الخفاجي الى العيادة الطبية في المخيم، حيث قال الطبيب ان اصاباته اخطر من تعالج هناك، واحاله الى مستشفى حفر الباطن العسكري حيث ظل اربعة ايام. وفي ١٨ ايلول نقل الى المستشفى العسكري في الرياض حيث تلقى المزيد من العلاج. ثم اخرج من المستشفى في ٢٩ تشرين الاول ١٩٩١. ومازال جسده يحمل اثار التعذيب الذي تعرض له، وورد ان كلتا كليتيه قد تعرضتا لتلف مستديم. وفي كانون الثاني ١٩٩٢، ورد ان يعرب الخفاجي قد منح تعويضا ماليا بعد ان حققت السلطات العسكرية في الامر. ومع هذا، فلم يجر اي تحقيق قضائي مستقل في الحادث، ولم يقدم اي من الجناة الى العدالة على حد علم المنظمة.

وكان من ضمن الذين قبض عليهم مع يعرب الخفاجي اسعد علي حسين، وهو مدرس من مواليد البصرة عام ١٩٦٧. وقد اخذ اسعد الى "وحدة الطوارىء" حيث جرد من ملابسه فيما عدا سرواله الداخلي، وقيدت يداه بالاغلال. ثم ضرب بالاسلاك على يديه لمدة نصف ساعة حتى بدأ جلده يتمزق. وقد أدلى بشهادة لمنظمة العفو الدولية قال فيها:

"ضربت عندئذ على ظهري بقضيب حديدي، فسقطت على الارض، وركلني [. . .] في انفي بحذائه العسكري، بينما ركلني اربعة اخرون في مختلف انحاء جسدي. وبدأوا يدسون الرمال في فمي وانفي. فتقيأت وبصقت دماً".

وعندئذ ربط اسعد علي حسين الى مؤخرة احدى الشاحنات وهو عاري الجسد، وجرته الشاحنة خلفها لمدة ثلاث او خمسة دقائق، مما تسبب في انخلاع مفصل الكتف الايسر. كما ذكر اسعد ان الضابط الذي كان يباشر تعذيبه قد دس حذائه في فمه واخذ صورة فوتوغرافية قال انه يريد الاحتفاظ بها "للذكرى".

وكان ممن عوقبوا لاشتراكهم في الاضراب عن الطعام الذي وقع في ١٩٩١ زاهر رزوقي صابر، وهو جندي سابق من مواليد محافظة بابل عام ١٩٦٠. ويسترجع زاهر ذكريات ما وقع له في الاسبوع الاول من اب ١٩٩١ فيقول:

"قبض علي الجنود السعوديون واخذوني الى موضع خارج المجمع الذي اعيش فيه، وجردوني من ملابسي فيما عدا السروال الداخلي، وربطوني الى سور سلكي لمدة تتراوح بين ساعة وساعتين. وبينما انا مقيد، انهالت علي بالضرب ثلة من ثلاثة او اربعة جنود. ثم حلق الجنود شعري، ومزجوه بالرمل والماء، واجبروني على اكله".

اما بسام يوسف ابراهيم الشمري، من مواليد الحلة بمحافظة بابل عام ١٩٧٠، فقد كان هو الاخر جنديا في الجيش العراقي. وقد اشترك في الاضراب الثاني عن الطعام الذي وقع في تموز ١٩٩٢ في ارطاوية. وبعد حوالي اسبوع من بدء الاضراب سقط مريضا، واخذ الى العيادة الطبية في المجمع حيث وضع على جهاز التغذية بالحقن في الوريد. وقد روى بسام الشمري لمنظمة العفو الدولية في تشرين الثاني ١٩٩٣ ما كابده قائلاً:

"بينما كنت استرد عافيتي في العيادة، اتى ضابط الى غرفتي، واتهمني بالقيام باعمال تحريضية. ثم انهال على رأسي من الخلف بعدة ضربات من هراوته. ومازلت اعاني من نوبات صداع حاد من جراء هذا الضرب".

وقد عذب علي محسن ابو زهرة لسبب مختلف. وهو مدرس سابق لمادة الدراما في معهد الفنون الجميلة في مدينة البصرة، وعمره ثلاثون عاما. ورغم انه لم يكن جنديا، لكنه ادعى ذلك خوفا من ترحيله الى العراق. وفي اذار ١٩٩٢ قبض عليه في سكنه بالوحدة ٦ بالمجمع ٣ بتهمة كتابة واعداد مسرحية ينتقد فيها سلطات المعسكر السعودية. وأخذ الى "وحدة الطوارىء" حيث استجوبه ضابط برتبة نقيب، وقد ذكر في شهادته مايلي:

"أجبروني على خلع ملابسي، ثم هددوني بالاغتصاب، كما استخدموا اشكالا اخرى من سوء المعاملة والتعذيب، منها الفلقة، والضرب في مختلف اجزاء الجسم والنخس بقضيب مكهرب. وكانوا يفعلون بعض الاشياء معنا ويرغموننا على أداء بعض الافعال بهدف امتهان كرامتنا، ومن هذا ارغامنا على تقبيل احذية الضابط، والتبول علينا. وفي نهاية الامر وقعت على بيان "اعترف" فيه بأنني مشاغب وأوافق فيه على ان يتم ترحيلي الى العراق اذا ارتكبت جريمة اخرى. واخلى سبيلي في الشهر الرابع [نيسان ١٩٩٢] بعد ان قضيت شهراً واحدا معتقلا في عزلة عن الخارج".

وفي ايلول ١٩٩٢ قبض على ضياء شبيب في مخيم أرطاوية، وهوجندي سابق من بغداد يبلغ الحادية والعشرين من عمره. واسباب القبض عليه ليست واضحة. ولكن قيل انه خالف امراً اصدرته سلطات المخيم. وقد اخذ الى خارج المخيم، وشد وثاقه الى عمود ثبت في اعلاه مصباح مضيء براق كان يجتذب بنوره في الليل حشودا من البعوض وحشرات الصحراء الاخرى. ولم يتوفر له اي حماية تقيه من العوامل الطبيعية. وعندما اعيد الى وحدته في اليوم التالي، كان جسده مليئا بالكدمات ومتورماً ورماً شديداً.

٢. التعذيب في رفحاء

كما وردت من مخيم رفحاء أنباء عن التعرض للتعذيب والضرب وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية او اللاأنسانية او المهينة.

وقد شهد طالب في الحادية والعشرين من عمره من السماوة يدعي جميل محمد (اسم مستعار استخدم بناء على طلب صاحبه لتجنب كشف هويته او تعريض اسرته للخطر)، بانه اتهم في صيف ١٩٩٢ بتهريب الخطابات بين مخيمي رفحاء وأرطاوية، وعن هذا يقول:

"اخذني ضابط سعودي اسمه [. .]، وضربني بقضيب كهربائي، ثم اجبرت على ان اجثو على يدي وركبتي، وارغمت على تقليد حيوانات مختلفة. وهي وسيلة لاذلالي. كما اجبرت كذلك على النوم في العراء دون وقاء".

وقال اشخاص اخرون كانوا مقيمين برفحاء وأرطاوية انهم كانوا يجبرون في بعض الاحيان على الزحف على بطونهم العارية او الركوع على ركبهم فوق الرمال الساخنة لفترات طويلة.

ويبدو ان الجنود والضباط السعوديين اصبحوا يستخدمون التعذيب او سوء المعاملة على نحو منهجي ضد المعتقلين الذين قبض عليهم بعد أعمال الشغب التي اندلعت في اذار ١٩٩٣ والتي اسفرت عن مصرع ما لايقل عن تسعة عراقيين واربعة مواطنين سعوديين. وفي الايام التالية للحادث، القي القبض على اكثر من ٤٠٠ من اللاجئين، كما فرض حظر التجول الكامل. وفتشت مساكن اللاجئين، ويبدو ان الجنود قد صادروا المتعلقات الشخصية والنقود. اما الاشياء الاخرى، مثل اوتاد الخيام والسكاكين فقد اعتبرت اسلحة واتخذت ادلة على اتهام من وجدت عنده بحيازة الاسلحة، واستخدمت كمبرر للقبض عليهم. ثم اخلي سبيل معظم من اعتقلوا في غضون اسبوعين، وان استمر احتجاز ٣١ لاجئا دون محاكمة في سجن عرعر

وذكر جميع الاشخاص الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية انهم تعرضوا لشكل او اخر من اشكال التعذيب او سوء المعاملة على ايدي افراد القوات العسكرية السعودية اثناء عمليات تفتيش المنازل التي اعقبت اعمال الشغب. واستعانت سلطات المخيم بعدد من المخبرين الذين يخفون رؤوسهم بالاقنعة للتعرف على الاشخاص المزعوم اشتراكهم في اعمال الشغب. وتوحي الأدلة بان بعض هؤلاء المخبرين قد اجبروا على القيام بهذا الدور، وان بعضهم قد عوقبوا لرفضهم القيام به، ومنهم علي لعيبي ابو خنجر، وهو ابن احد شيوخ القبائل المعروفين في جنوبي العراق. ويقول شهود العيان ان الجنود السعوديين اخذوا يضربونه بالاسلاك عندما رفض ان يشير على اي من المعتقلين الذين سيقوا امامه. وعندها، رفع غطاء وجهه، وصاح باسمه، وقال "انا ما أخون اخواني العراقيين". وعلى اثر هذا، اقتيد الى وجهة غير معلومة، ومازال مصيره ومكانه مجهولين منذ ذلك الحين.

وكان من بين شهود الحادث عبد الزهراء نعيم منصور اللامي وهو حلاق من البصرة يبلغ الثالثة والعشرين من عمره. وكان قد قبض عليه قبل ذلك بثلاثة ايام مع عشرات من سكان الوحدة ١، وقد ذكر ما يلي لمنظمة العفو الدولية:

"اقتادنا الجنود الى الخارج واخذوا يحطمون ما معنا من اشياء او يصادرونها، وفور انتهائهم من هذا، بدأوا يضربوننا بالعصي والاسلاك، واجبرونا على ركوب حافلة، حيث راحوا يحلقون رؤوس ذوي اصحاب الشعر الطويل بيننا بالقوة، ثم وضعونا عندئذ في غرفة، واجبرونا على الجلوس في صف واحد على الارض. ومنعونا من الكلام او الحركة او النظر الى اعلى لاكثر من ثماني ساعات".

ومن الضحايا الاخرين شخص يدعى علي (تحتفظ المنظمة بباقي اسمه)، وهو لاجىء من البصرة، فقد جرد من ملابسه، وارغمته زمرة من الجنود على

الانبطاح ارضا، بينما اولج جندي اخر عصا في دبره. وحلق اللاجئون الثمانية الذين يعيشون مع علي في نفس البيت شواربهم احتجاجا وتعبيرا عن العار الذي لحق بهم نتيجة هذا الاعتداء الجنسي. وورد ان علي قد حاول الانتحار اكثر من مرة بعد الحادث، وقرر منذ ذلك الحين العودة الى العراق. ولا تعرف منظمة العفو الدولية اية معلومات اخرى عن مصيره او مكانه الحالي.

كما حدث في الايام التي اعقبت احداث ٩ اذار ١٩٩٣ ان اقتحم اربعة او خمسة جنود الخلية رقم ج في المجمع ٣، وحاولوا القبض على جاسب (ابقي اسمه الكامل سرا بناء على طلب اصدقائه)، وهو جندي سابق من البصرة في الرابعة والعشرين من عمره. وكان مريضا انذاك، وحاول ان يقاوم القبض عليه، فأنهالوا عليه بالضرب المبرح حتى سقط على الارض. واستمر الجنود يركلونه، ثم قبضوا عليه آخر الامر، واحتجزوه لمدة اسبوع دون تهمة. واقتيد المقبوض عليهم الى المعتقل الجديد، كما سيق بعضهم ايضا الى المعتقل القديم الواقع الى جوار مقر القيادة العسكرية، وكلا المعتقلين كائن خارج اسوار المخيم. وفي اثناء استجواب المعتقلين، طلب منهم تقديم معلومات عن اللاجئين الذين اشتركوا في عملية الاحتجاج. وكان من بين المقبوض عليهم بعد الشغب لاجيء شاب في السادسة والعشرين من عمره يدعى مصطفى سالم (هذا اسم مستعار استخدم بناء على طلب هذا اللاجيء لتجنب الافصاح عن هويته او تعريض اسرته للخطر). وقد امسك به اربعة من حراس المخيم، بينما انهال عليه خامس ضربا وركلاً في جميع انحاء جسمه. وسئل في ذات الوقت عن افراد المخيم الذين اشتركوا في عملية الاحتجاج. كما ان شخصا اخر، كان قد اعتقل في اذار ثم اخلى سبيله واعيد توطينه في المملكة المتحدة كلاجيء منذ ذلك الحين، قد ذكر لمنظمة العفو الدولية ان الطاهي في المعتقل كان يتعمد اغاظته بقوله، " اذا تكلمت فسوف تنال الطعام، والا فلا طعام لك".

وفي ١٨ اذار ١٩٩٣ قبض الجنود على لاجيء شاب في العشرين من عمره من البصرة تحتفظ منظمة العفو الدولية باسمه، ويعتقد انه قد اقتيد الى القسم الواقع بالقرب من القيادة العسكرية. ويزعم ان الجنود قد اغتصبوه مراراً قبل ان يعيدوه الى المخيم.

٣.حالات الوفاة اثناء الاحتجاز

وردت الى منظمة العفو الدولية انباء وقوع عدد كبير من حالات الوفاة في الحجز، ويبدو انها نتيجة للتعذيب، وفيما يلي حالتان من هذا القبيل:

في اعقاب اول اضراب عن الطعام بمخيم أرطاوية في اب ١٩٩١، القي القبض على خمسة لاجئين واتهموا ببث الفتنة وتحريض اللاجئين على الاضراب عن الطعام. وكان منهم محمد خضير مبارك طعمة، وهو شاب في الحادية والثلاثين. وقد اقتيد خارج "وحدة الطواريء" وجرد من ثيابه وضرب على جميع انحاء جسمه. ويقول اللاجئون الآخرون الذين حبسوا معه انه اعرب عن احتجاجه قائلاً: "الحرية او الموت". وعقابا على هذا خاط المحققون شفتيه، وأرغموه عندئذ على الزحف على بطنه ويداه مقيدتان خلف ظهره، وفي نفس الوقت ظلوا يضربونه بالاسلاك لمدة تزيد على ساعتين. ونتيجة لذلك، عجز محمد طعمة عن الحركة، فجره الحراس وأدخلوه في احدى الخيام.

وقال احد اللاجئين الخمسة الذين احتجزوا معه لمنظمة العفو الدولية:

"عندما أتى الليل، اخذ محمد يصرخ كل خمس دقائق "اريد سيارة اسعاف". وحدث ان اغشى علي، وعندما افقت، وجدت محمد قد كف عن الصياح، فتحسست نبضه، فوجدت جلده باردا، فقلت للآخرين انه مات. وسرعان ما أتى نحو ٣٠ جنديا. ومعهم الملازم [..] الذي كان يباشر تعذيبنا، وركل الملازم محمدا ليتاكد من موته. ثم تناول عصا مكهربة وصعق بها محمد في مختلف أجزاء جسمه سبع او ثماني مرات. وعند ذلك اشعل سيجارة واطفأها في بطنه".

كما ارغم شخص اخر من هذه المجموعة يدعى حسين جواد على العودة الى العراق، ومازال مصيره ومكانه منذ ذلك الحين مجهولين. وفي ليلة ١٨ نيسان ١٩٩٣، كان حسين الجيزاني، وهو شاب في نحو الخامسة والثلاثين تقريبا، موجودا في المجمع ٥ بمخيم رفحاء. ويبدو انه احس بوعكة، وخرج يلتمس مساعدة طبية. ورأته دورية تابعة للجيش، وأوقفته لانه خرق حظر التجول الذي كان مفروضا على المخيم منذ ٩ اذار ١٩٩٣، فأخرج حسين الجيزاني بطاقة هويته، وشرح سبب خروجه. ولكن يقال ان الجنود اوسعوه ضربا، وانه توفي من جراء ذلك الضرب المبرح في نفس الليلة.

وشهد ١٥ شخصا من سكان المجمع ٥ واقعة الضرب، فعاد الجنود بعدها وقبض على شهود العيان الخمسة عشر جميعا. ويزعم انهم قد تعرضوا لمعاملة سيئة لحملهم على توقيع بيان يفيد بان حسين الجيزاني توفي نتيجة لاصابته بنوبة قلبية. وكان من بين الموقعين على هذا البيان عارف محمود العبودي، الذي اعيد توطينه منذ ذلك الحين في الولايات المتحدة الامريكية.

ووفقاً للمعلومات المتاحة لمنظمة العفو الدولية لم تقم أية سلطة قضائية مستقلة بالتحقيق في انباء التعذيب او وفاة المحتجزين. والواقع ان الادلة المتوفرة تظهر ان الحكومة قد غضت بصرها عن التعذيب وسوء المعاملة وسمحت بحدوث ذلك دون ان تعاقب الجناة على افعالهم.

ان "اعلان حماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة" الذي اعتمدته الامم المتحدة يطالب كل دولة بأن تتخذ "تدابير فعالة لمنع ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة داخل اطار ولايتها" (المادة ٤)، ويشمل ذلك إجراء تحقيق فوري محايد حيثما وجدت اسباب معقولة للاعتقاد بان عملا من اعمال التعذيب قد ارتكبت (المادة ٩)، او عندما تقدم شكوى بهذا الشأن (المادة ١٠). ولايجيز هذا الاعلان اتخاذ اي بيان يثبت ان الادلاء به كن نتيجة للتعذيب دليلاً ضد الشخص المعني (المادة ١٢). كما تنص المادة ١٥ من "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة" على ان تضمن كل دولة من الدول الاطراف استبعاد اي اقوال او اعترافات تم الادلاء بها نتيجة للتعذيب.

(انتهى القسم الاول، التتمة في الاعداد القادمة)

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي-الاسلامي، بيروت، ١٢ تشرين الاول ١٩٩٤

جاء في البيان الصادر في ختام اعمال المؤتمر القومي -الاسلامي المنعقد في بيروت بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٩٤، بشأن العراق مايلي:

((٧- المطالبة بالرفع الفوري للحصار عن العراق بشكل كامل وكلي، وبدون قيد او شرط، ودعوة جامعة الدول العربية والحكومات العربية كافة، لبذل الجهود عربيا ودوليا لوضع حد لهذا الحصار. وفتح الحدود العربية مع العراق، وتزويد الشعب العراقي بكل الادوية والاغذية التي يحتاجها لحين رفع الحصار الشامل، والعمل على استعادة العراق الى الامة العربية ليقوم بدوره القومي. وكذا رفع الحصار المفروض على بلدان الامة العربية الاخرى وفي مقدمتها ليبيا والسودان.

٨- دعوة الحكومة العراقية الى العمل على ايجاد حل نهائي لمسألة "الاسرى والمفقودين الكويتيين".

٩- التمسك بالوحدة الوطنية في مواجهة محاولات التفتيت والتفكيك، واعتماد الشورى منهاجا لتبادل الرأي وتحديد سبل العمل والتعددية قاعدة والديمقراطية آلية للعمل السياسي والحوار وسيلة لادارة الخلاف السياسي.))

بيان بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرون لتأسيس الحزب الاشتراكي في العراق

تمر في هذه الايام الذكرى الثامنة والعشرون لتأسيس حزبنا، الحزب الاشتراكي في العراق المصادفة في الاول من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤ في ظل متغيرات دولية شاملة وعاصفة على كافة المستويات الداخلية والعربية والدولية، والتي لازالت هذه المتغيرات تحدث فعلها وتأثيرها، حيث شملت في السنوات الاخيرة انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ووحدة المانيا. وبذلك خسر العرب حليف داعم لهم في المحافل الدولية وفي مجالات اخرى. وكان المستفيد هو اسرائيل التي حصلت على اعتراف وعلاقات خاصة مع دول شرق اوربا والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا اضافة الى دول اخرى في العالم. كما برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة الان في العالم، تتحكم فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي لم يكتمل تشكيله بعد في ظل ما يسمونه الشرعية الدولية المتمثلة بقواعد القانون الدولي المتعارف عليه، والامم المتحدة واجهزتها المتخصصة وخاصة مجلس الامن الدولي. حيث تستطيع الادارة الامريكية بحكم تفردها وهيمنتها استصدار القرارات وبما يتلائم ومصالحها العالمية.

وبالرغم من تبني العديد من النظم السياسية في العالم لمبادىء الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الانسان في الظروف الجديدة الا ان نظام صدام في العراق لازال يمثل سلسلة متعاقبة مخطط لها من الجرائم وكبت الحريات والتعذيب والاعتقالات الكيفية وانتشار المحاكم الخاصة التي ليست لها صفة قضائية تصدر احكاما جائرة وغير قانونية بحق المواطنين لاسباب سياسية بدلا من القضاء المدني صاحب الاختصاص الاصيل في مقاضاة المواطنين، ونتيجة لاختفاء مفهوم دولة القانون وتسلط حكم الفرد وشيوع ظاهرة العنف المنظم والارهاب في البلاد وانتهاك حقوق الانسان، اتبع النظام سياسة التمييز بين المواطنين على اساس الولاء والاخلاص بدل الكفاءة، وبذلك قسم المواطنين الى درجات. كما اتبع نتيجة لهذا التمييز سياسة طائفية وعنصرية داخل صفوف شعبنا، وبذلك ساهم عمليا في شق صفوف شعبنا الواحد وضرب نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية التي كانت قائمة منذ قرون.

حيث ترتب على ذلك هجرة الاف المبدعين من الكتاب والادباء والاساتذة والمثقفين وغيرهم الى الدول العربية الشقيقة والاجنبية. كما لازال النظام يواصل قصفه الهمجي على ثوار الاهوار في الجنوب منذ فشل انتفاضة شعبنا الباسلة في اذار ١٩٩١ ومحاولات النظام المتواصلة لتغيير الطبيعة الطوبوغرافية للمنطقة للقضاء على التحرك الشعبي المتنامي في تلك المنطقة. ولم يكتف نظام صدام بكل هذا، بل شن حربا داخلية ضد الشعب الكردي في كردستان في الشمال فدمر الاف القرى وهجر عشرات الالاف الى خارج الحدود الى حد استخدام الاسلحة الكيماوية المحرمة دوليا وبذلك ساد طغيان حكم الفرد وشخصيته على السلطة في البلاد ممثلة في شخص صدام المتخلف.

فانعدمت في البلاد نتيجة لذلك حرية التعبير عن الرأي، واختفت مفاهيم الحرية، وغابت ارادة المواطنين فكانت مغامراته الطائشة والمدمرة في حربه ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية دون ارادة شعبنا او علمه، هذه الحرب التي لم تخدم سوى مصالح الغرب واسرائيل. وادت الى خسائر بشرية مادية باهظة التكاليف لدى الطرفين، وكانت من الاسباب الجوهرية لاجتياح نظام صدام الدكتاتوري للكويت الشقيق، وماترتب على ذلك من تدمير المرافق الاقتصادية والعسكرية للعراق، رافضا كل الجهود التي بذلتها اطراف دولية وعربية شقيقة للانسحاب من الكويت وهو على علم مسبق بالنتائج المترتبة على ذلك. لقد كان من نتائج هذه الحرب قبول صدام لقرارات مجلس الامن المذلة التي وضعت العراق تحت الهيمنة الاجنبية لسنوات طويلة قادمة، كل ذلك من اجل الحفاظ على سلطته ونظامه، كما ادت الى ضرب فكرة التضامن العربي، وتجميد دور الجامعة العربية، واضعاف المفاوض العربي في ما يسمى "بمباحثات السلام مع اسرائيل" بسبب تدمير قدرات العراق والتي كان يمكن ان يكون لها اثرها الفاعل من اجل انتزاع الحقوق العربية لوكان العراق تحت سلطة تمثل ارادة الشعب العراقي والحقيقة ان ماجرى من مباحثات وما اعقبها من اتفاقات منفردة كان تفريطا في الحقوق العربية في فلسطين، كما هو الحال في اتفاق غزة-اريحا. واستكمالا لسياسة الحلول الجزئية المنفردة التي سعت وتسعى لها امريكا واسرائيل للاستفراد بكل دولة عربية على حدة وممارسة الضغوط على الدول الاخرى كما هو الحال في الاتفاق الاردني- الاسرائيلي والذي يهدف ايضا الى فك الارتباط بين المسارين السوري واللبناني والاستفراد بكل منهما على حدة.

كما ادى اجتياح الكويت الى زيادة حالة الضعف والتردي العربي بشكل لامثيل له في السابق والى قيام هيمنة امريكية-صهيونية على المنطقة العربية برمتها، والى طرح مشروع شرق اوسطي جديد مترافقا مع الحل السلمي، يضع اسرائيل بسبب قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية في مركز الموجه والمهيمن على المنطقة. ويساعد هذا المشروع على دمج اسرائيل داخل الوطن العربي، ويطمس هذا الوضع الجديد مفهوم الامة الواحدة، ويجعل تعامل العرب كدولة قطرية مع بعضهم كالغرباء، ويضعهم في مستوى التعامل مع اسرائيل ويؤدي تدريجيا الى طمس الهوية العربية والثقافية كما كان لهذه الحرب اثار بعيدة الغور على تفكير ومشاعر المواطن العربي بشكل عام حيث ترتب عليها ضرب الحركة القومية العربية وفكرة الوحدة العربية في الصميم وهي الطموحات التي يعمل من اجلها الوحدويين العرب في كل مكان وادى الى تراجع فكرة القومية العربية ومشروعها القومي ولو الى حين.

وفي هذا السياق يواصل نظام صدام الاتصال سرا بأسرائيل كما أشارت الاخبار مؤخرا عارضا عليها بيع النفط والاعتراف بها واستعداده للدخول في عملية السلام، والاعتراف بترسيم الحدود مع الكويت مقابل تدخل اسرائيل لدى الادارة الامريكية لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق وضمان بقائه في السلطة.

لقد ادى الحصار الاقتصادي على شعبنا الذي سببه صدام منذ اجتياحه للكويت في ٢ اب ١٩٩٠ الى مجاعة حقيقية داخل صفوف شعبنا، بسبب الارتفاع الفاحش للاسعار وهبوط قيمة الدينار العراقي الى الصفر، حيث اساء هذا الحصار الى شعبنا كثيرا دون ان يؤثر ذلك على سلطة صدام وعصابته المجرمة.

لذلك فان حزبنا يطالب برفع هذه الحصار، على ان تمارس الامم المتحدة دورها في شراء السلع والمواد الغذائية وايصالها مباشرة الى المحتاجين من ابناء شعبنا المنكوب.

ان حزبنا ينظر بعين القلق للاحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا في كردستان العراق بين الاخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ومانتج عنها من اضرار مادية وبشرية جسيمة، وما ينجم عنها من مخاطر تصيب حركة المعارضة العراقية والشعب الكردي خاصة وعموم الشعب العراقي، والمستفيد منها النظام الصدامي في بغداد، ويرجو من الاخوة حل جميع الخلافات بالطرق السلمية والحوار الاخوي.

ان حزبنا يرى ان تكاتف جهود كافة قوى المعارضة من اجل اقامة جبهة

شاملة كفيل باسقاط نظام صدام الدكتاتوري، واقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن المساواة وحقوق الانسان للمواطنين، ويضمن حق تقرير المصير للشعب الكردي ضمن عراق ديمقراطي موحد، وحقوق التركمان والاشوريين والاقليات القومية المتآخية الاخرى.

ان حزبنا يقدر الجهود التي تبذلها سورية الشقيقة بقيادة الرفيق المناضل الرئيس حافظ الاسد لدعم صمود لبنان في مواجهة الاطماع الاسرائيلية المتواصلة.

كما يسند حزبنا جهود الشعب اللبناني الشقيق وحكومته وقواه الوطنية للمحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه والمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيلي من جنوب لبنان دون قيد او شرط.

كما يطالب حزبنا حكومة السودان العسكرية بوقف الاساليب القمعية وكبت الحريات ضد القوى الوطنية السودانية واجراء انتخابات عامة حرة وديمقراطية لاختيارحكومة تمثل الشعب السوادني بكافة فئاته وطوائفه المختلفة من اجل اقامة نظام ديمقراطي يحافظ على وحدة السودان ارضا وشعبا ويضمن التعددية وحقوق الانسان.

كما يؤيد حزبنا ويساند وحدة اليمن الشقيق التي تمت بارادة الشعب اليمني في ٢٢ ايار ١٩٩٠ ويطالب بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق من اجل الاصلاح الوطني وترسيخ الوحدة الوطنية للشعب اليمني الشقيق.

كما يؤيد حزبنا مطالب المغرب الشقيق باستعادة اراضيه في منطقتي سبته ومليلة المحتلتين من قبل اسبانيا الى الوطن الام.

كما يطالب حزبنا بضرورة قيام انتخابات عامة وحرة في الصومال لانتخاب حكومة ديمقراطية تمثل عموم الشعب الصومالي.

كما يطالب حزبنا بضرورة وقف المجازر الدموية وجرائم الاغتصاب التي يقوم بها الصرب ضد المسلمين في البوسنة والهرسك، وضرورة تدخل الامم المتحدة جديا لحل هذه المشكلة القائمة على اساس العدل وقواعد القانون الدولي. ان حالة الضعف والتدهور التي تمر بها امتنا العربية الان مرده اساسا الى قيام نظم دكتاتورية حاكمة في معظم الاقطار العربية بشكل عام معادية للديمقراطية. وبالرغم من التغييرات الجذرية نحو الديمقراطية في العديد من النظم السياسية في العالم، الا ان تأثير ذلك كان هامشيا على الوطن العربي بشكل عام. لذلك فان اقامة نظم ديمقراطية في الوطن العربي تضمن الحريات العامة والمساواة وحقوق الانسان والمشاركة السياسية عبر تداول السلطة، كفيل باسقاط حالة التدهور والضعف العربي القائمة الان وكفيل ايضا برفض التبعية والهيمنة الاجنبية بمختلف اشكالها، وبالتالي تصبح النظم العربية حرة مستقلة في قرارها وفي تحديد مستقبلها باعتبارها اجزاء امة واحدة. وبغير هذا فان الوطن العربي سيبقى تحت الهيمنة والنفوذ الامريكي-الصهيوني، وقد يتعرض للتجزئة والتقسيم في المستقبل المنظور. خاصة اذا تمسك المسؤولون العرب بالمصالح الذاتية المتمثلة في سلطة الحكم بدلا من ان يضعوا المصالح العليا لشعوبهم ولامتهم في مسار التاريخ الانساني الذي لايرحم.

وبهذه المناسبة لايفوتنا ان نذكر ونشير الى رحيل القائد العربي الفذ جمال عبد الناصر، الذي يصادف يوم الثامن والعشرين من ايلول، وهو يوم ذكرى الانفصال المشؤوم من كل عام، لاول وحدة حقيقية في التاريخ العربي المعاصر، حيث كان لرحيله اثرا سلبيا بارزا في تقهقر حركة التحرر الوطني العربية، والى زحف الهيمنة والنفوذ الاجنبي على الوطن العربي، والى تراجع المشروع القومي الحضاري في الظروف الراهنة.

المجد لشهداء حزبنا وشهداء المعارضة العراقية وشعبنا العراقي المكافح.

المجد لشهداء امتنا العربية المجيدة

١٩٩٤/١٠/١

(من ابرز قادة الحزب د. مبدر الويس)

اعلان عن تأسيس الرابطة العراقية في المملكة المتحدة

تتواجد في المملكة المتحدة جالية عراقية كبيرة نمت وتكاثرت خلال السنين القليلة الماضية نتيجة لعدة عوامل اهمها وجود الحصار الاقتصادي الظالم على الوطن والصعوبات المعيشية التي انعكست عن تطبيق قرارات مجلس الامن المجحفة واستمرارها.

هذه الجالية الضخمة في العدد يكاد لا يكون لها صوت او تأثير نظرا لاختيار قسم كبير منها مبدأ السكوت والصمت المطبق حتى اطلق عليها مصطلح (الاغلبية الصامتة) وبات يعتبر صوت النفر القليل من الضالين الذين يطالبون باستمرار الحصار على العراق والضغط عليه كأنه صوت يمثل الجالية العراقية بأكملها.

ان هذا السكوت والصمت لم يكن نتيجة عدم مبالاة هؤلاء المواطنين الشرفاء بما يجري للوطن ولكنه كان نتيجة الشعور بالاحباط وبعدم القدرة على القيام بأي عمل او نشاط بهدف الدفاع عن الوطن وحقوق ابناء العراق بسبب تأثير الاعلام المعادي للوطن في بريطانيا بصورة خاصة وفي العالم الغربي بصورة عامة، على تفكير المواطن العراقي في المهجر.

وبعد مرور اكثر من اربعة اعوام على استمرار الحصار وتضييق الخناق ضد العراق وتكاثف جهود الاعداء للنيل من سيادته واستقلاله ووحدته الوطنية، نرى ان مبدأ السكوت الذي تأخذه (الاغلبية الصامتة) لامبرر له خاصة وان غبار المعركة قد انقشع واتضحت معظم الحقائق وبانت النوايا. . ونؤمن بان كل عراقي وطني يدرك خفايا الامور ونوايا الشر التي تحيط بالوطن. ومن هذا المنطلق قامت جماعة من ابناء العراق في بريطانيا بالمبادرة في هذا المجال وآلت على نفسها ان تقوم بواجبها وان تؤسس (الرابطة العراقية) في المملكة المتحدة، تحاول من خلالها جمع شمل الجالية العراقية في بريطانيا وتوثيق اواصر الترابط بينهم و بين الوطن وتعمل على بث روح التعاون والمساعدة ومن ثم رفع صوتهم عاليا ليمثل الصورة الحقيقة لابناء العراق النجباء في هذه الساحة ويصبح لهم التأثير العملي الفعال فيها.

اننا نؤمن بان الواجب يحتم علينا النهوض من صمتنا السلبي وسباتنا المذل ولنقتدي بصمود جماهيرنا الأبية في العراق وما تواجهه من مصاعب ومعوقات تبغي القضاء على شموخها وتركيع العراق. فلنعمل على جمع شملنا وتوفير منبر نعبر فيه عن مكنون صدورنا ومناقشة كافة الامور التي تتعلق بالوطن والمهجر. ولتكن هذه المبادىء الاساس الصلبة التي يقوم عليها هذا المشروع الوطني النبيل والذي يهدف الى جمع صفوف الجالية العراقية وتوحيد كلمتها والتعاون مع افرادها من اجل الاحسن ورفع كلمة الجالية العراقية في الدفاع عن الوطن العراق الأبي، ونسال الله التوفيق. لندن ٢٤ ايلول ١٩٩٤

(الملف العراقي، وصلنا البيان المذكور دون ذكر اسماء المؤسسين او عنوان الرابطة).

بيان اللجنة العربية لدعم فلسطين والعراق حول الاستهداف الامبريالي الجديد للعراق الشقيق

نشرت "الديمقراطي" الجريدة المركزية لحزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، الصادرة في الجزائر (تشرين الاول ١٩٩٤)، البيان التالي، الصادر عن الهيئة المنسقة للجنة العربية لدعم فلسطن والعراق:

ان طبول الحرب التي تدقها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها واتباعها وعملاؤها، والحشود العسكرية البرية والبحرية والجوية التي قامت وتقوم بها فوق الارض الكويتية والخليج العربي بذريعة قيام فرقتين عسكريتين عراقيتين بمناورات في الجنوب العراقي ليس الا تعبيرا في جوهر الامر عن حقد البيت الابيض المستمر على العراق الشقيق، وعن انفضاح الموقف الامريكي وتعنته في مجلس الامن، وتنكره لما ورد في القرار ٦٨٧ بالرغم من جوره. فالحكومة العراقية نفذت المطلوب منها وفق ماجاء في تقرير بعثات التفتيش التابعة للامم المتحدة، وما عبرت عنه بهذا الشكل او ذاك اكثرية مجلس الامن الدولي الذي اصبح من واجبه ان يفي بالتزاماته المنصوص عنها بوضوح في الفقرة ٢٢ من ذلك القرار وهو السماح للعراق بأستئناف صادراته وخاصة النفطية منها. . غير ان البيت الابيض اراد التهرب من الاستحقاقات المطلوبة لصالح العراق، فاستخدم (ايكوس) من اجل المماطلة والتسويف مستغلا موضوع الرقابة على المنشآت النووية والكيمياوية ومصانع الصواريخ العراقية بهدف استمرار الحصار الجائر المفروض على العراق، وبالتالي متابعة سياسة تجويع الشعب العراقي البطل، وزيادة معاناته بغرض تطويعه واركاعه خدمة للمخططات الامبريالية-الصهيونية-الرجعية في وطننا العربي، يضاف الى ذلك التصريح العلني والمباشر للحكومة الامريكية القائل بان الحصار سيستمر على العراق وذلك قبل اجتماع مجلس الامن الاخير، وكأن هذا المجلس مؤسسة امريكية صرفة. . ولهذه الاسباب جاء الموقف الجديد العراقي الذي اعلن انه لن يتعامل مع الامم المتحدة بعد الان اذا لم يرفع الحصار عنه او يخفف على الاقل، وبأنه سيتخذ قرارات جديدة بعد ١٩٩٤/١٠/١٠ اذا لم يحترم مجلس الامن قراراته ويسمح للعراق باستئناف صادراته كما نص عليه القرار ٦٨٧. ومع العراق كل الحق في ذلك لانه جرب التعاطي الايجابي مع مجلس الامن ولجان التفتيش الدولية، بالرغم من معاناته المريرة جراء ذلك، وبعد هذا كله وجد ان المحصلة العملية لهذا التعاطي هو مزيد من الغطرسة الامريكية وتعنت وتشف سعودي وكويتي، حيث اصبح هم حكام السعودية والكويت الضغط على دول العالم، وخاصة اعضاء مجلس الامن من اجل ضمان استمرار الحصار على العراق الشقيق متجاهلين المآسي التي لحقت بالشعب العراقي من جراء ذلك الحصار في الوقت الذي يرفعون فيه المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة عن (اسرائيل) ويطبعون علاقاتهم معها في مجالات عديدة.

وعندما اطلقت ابواق المعارضة العراقية اللاوطنية والمأجورة في الخارج معلوماتها الكاذبة القائلة بان الجيش العراقي بدأ بالزحف الى الكويت التقطتها الولايات المتحدة الامريكية واتباعها وسارعت وسائل اعلامها لتعلن النفير الامبريالي الصهيوني الرجعي ضد العراق محاولة تحويل الحق العراقي وبضربة واحد الى (باطل)، واخذت التهديدات والحشود تتصاعد وتتعالى وكأننا في خريف عام ١٩٩٠، وكالعادة كان موقف الجامعة العربية ومعظم الحكومات العربية عاجزا قاصرا ومتحيزا ضد العراق، ويصب في خدمة النظام العالمي المستبد الجديد، وذلك بدلا من ان تدعو الامانة العامة للجامعة الى عقد لقاءات عربية وبأعلى مستويات التمثيل لتدارس المستجدات في الساحة العربية وايجاد الحلول العادلة لها والوقوف في وجه التصعيد والاستغلال والانفجار. وعلى كل حال يمكننا تلخيص الصورة الحقيقية للأزمة الراهنة باستخدام العراق لحقه المشروع في تدريب قواته وتحريكها فوق ترابه الوطني، حيث افاد مراقبو الامم المتحدة هناك بانهم لم يشاهدوا اية قوات عراقية علما ان طبيعة الارض مفتوحة ومكشوفة بينما-كما هو معلن ومعروف- فان القوات الكويتية والامريكية تجري مناورات عسكرية مشتركة لمدة شهرين على الحدود العراقية الكويتية، يضاف الى ذلك اقدام الكويت على اجراء تعبئة شاملة لقواتها العسكرية وحشدها على الحدود مع العراق، ووصول آلاف الجنود الامريكيين الى الكويت وهم مدعومون بقوات جوية وبحرية كبيرة. وهنا تبرز المعايير والمكاييل المتناقضة من قبل مجلس الامن الدولي والولايات المتحدة الامريكية على الخصوص عندما نتذكر ونشاهد ممارسات (اسرائيل) على الحدود اللبنانية حيث تحشد قواتها وتخترق حرمة الارض اللبنانية وتضرب وتدمر وتعتدي وتخطف الامنين من منازلهم في اعماق لبنان دون ان يحرك مجلس الامن والمجتمع الدولي ساكنا.

- وازاء هذا السعار الامبريالي اعلن العراق عن سحب قواته من الجنوب العراقي حتى ينزع هذه الورقة والذريعة من بورصة الحرب التي ارتفعت اسهمها كثيرا نتيجة المضاربات الامريكية والخليجية وخاصة ان خبرتهما كبيرة في هذا المجال، وحتى تبقى مسألة رفع الحصار عن العراق هي المسألة الجوهرية الطافية على السطح، ولهذا كله فان اللجنة العربية لدعم فلسطين والعراق ترى وتطالب بما يلي:

١- ادانة الاطراف العربية التي تصب الزيت على النار التي اججها البيت الابيض وحكام الكويت، ودعوة الجامعة العربية (على بؤسها) لتحمل مسووليتها وفق ما نص عليها ميثاقها ولوائحها الداخلية.

٢- سحب الحشود الكويتية عن الحدود العراقية، والسماح للكويتيين المحرومين من جنسيتهم الكويتية ظلما بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم، واطلاق سراح المعتقلين منهم داخل السجون الكويتية.

٣- مطالبة حكام السعودية والكويت بالتوقف عن ممارسة الضغوط على دول مجلس الامن بهدف استمرار الحصار الظالم المفروض على العراق، والادراك جيدا ان منطقة الخليج لن تهدأ مادام العراق مظلوما ومحاصرا. وكلما تمادوا في الاعتماد على الغرب لحمايتهم غرقوا اكثر فاكثر، واغرقوا معهم الامة العربية جميعاء.

٤- سحب القوات الاجنبية من الكويت ومنطقة الخليج العربي لانها تشكل تهديدا مباشرا لامن العراق والامة العربية.

٥- مطالبة مجلس الامن بالايفاء بالتزاماته تجاه العراق، والمنصوص عنها في القرار ٦٨٧ والقاضية بانهاء الحصار المفروض على العراق والسماح له باستئناف صادراته النفطية.

٦- مناشدة قوى حركة التحرر العربية وكل أحرار العالم دعم ومساندة العراق الشقيق ضد الهجمة الامبريالية الجديدة، ومن اجل انهاء الحصار عنه، والوقوف معه ضد أية اعتداءات محتملة عليه في المستقبل القريب من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.

وأخيرا فان تضحيات وصبر وصمود العراق الشقيق وبطولات مناضلي الانتفاضة الفلسطينية الباسلة والمقاومة الوطنية اللبنانية الشجاعة من جهة، وظلم وانحراف بعض العرب عن جادة الصواب وطغيان التحالف الامريكي الصهيوني من جهة اخرى، سيوضح صورة الصراع الدائر الان بين امتنا العربية واعدائها، مما سيساعد على خلق الظروف المناسبة لتعميق وعي الجماهير العربية وانهاض امتنا على اسس صحيحة ترتكز بشكل رئيسي على الديمقراطية والتنمية والقومية المستقلة، والوحدة، والمساهمة في ارساء نظام عالمي جديد قائم على الحق والعدل والمساواة.

والنصر حليف الشعوب المكافحة الصابرة - الجزائر ١٩٩٤/١٠/١١

حول السياسة البريطانية تجاه العراق

دوغلاس هيرد: جدوى التفاهم مع صدام وهم

٣ تشرين الثاني ١٩٩٤: اعتبر وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد ان "لا تعايش مع صدام حسين" وان "مستقبل شعب العراق مظلم" في ظله. وشدد على ان التفاهم معه "وهم" ويجب ان "نجبره على تنفيذ التزاماته".

وقال ان الرئيس العراقي "اغلق" الباب الذي كان مفتوحا امامه لينفذ قراري مجلس الامن و "من الصعب تصور دور ايجابي للعراق ما دام صدام موجودا". واوضح ان المنطقة في حاجة الى "عراق مسالم ضمن حدوده الحالية" على ان يكون "جزءا من الجواب وليس مشكلة اضافية".

واكد "اننا لانريد ان نترك ادنى شك لدى صدام حسين في استعدادنا للعمل بحزم اذا كان من الحماقة بحيث يقدم على تهديد جيرانه مجددا".

قال هيرد في كلمة القاها (١٩٩٤/١١/١) في معهد الشؤون اليهودية في لندن وتناول فيها السياسة البريطانية في الشرق الاوسط. وجاء في حديث هيرد عقب جولة في منطقة الشرق الاوسط واعرب هيرد عن "الاسى" لان العراق وايران تسيران عكس "اتجاه التاريخ واتجاه السلام" في الشرق الاوسط. واعتبر ايران دولة "مهمة" في المنطقة وقال "نود ان نقيم علاقات طبيعية معهم وان نرى ايران وهي توجه قدراتها نحو مستقبل مشرق للمنطقة . . . ولكن للأسف تبدو افاق ذلك ضعيفة في هذا الوقت".

وعن العراق قال الوزير البريطاني ان هذا البلد "ذكرنا الشهر الماضي بالخطر الذي يشكله على السلام في المنطقة". وقال ان "الظل الذي يلقى به صدام حسين على مستقبل شعبه مظلم ايضا. ان صورة القمع مريعة ويجب ان تضاف اليها الاجراءات الاعتباطية والاعدامات والتعذيب والاختفاء، وقمع حرية الفكر، والمذابح ضد النساء والاطفال والاضطهاد العرقي والديني".

واشار الى الازمة الاخيرة التي نجمت عن التحرك العراقي العسكري قرب الحدود مع الكويت، وقال انه تحتم على دول التحالف ان تتخذ اجراءات عسكرية حازمة لمواجهته. وتابع انه عندما زار المنطقة والتقى وزير الخارجية الامريكي وزعماء دول خليجية "كان واضحا ان الحاجة انتفت للدخول في مواجهة عسكرية . . . لكننا نحن الذين نريد جميعا ان نرى جذور السلام والاستقرار والازدهار ترسخت في المنطقة ندرك الخطر الذي يشكله صدام حسين على افاق كهذه. كنا جميعا مقتنعين بالحاجة الى احتواء الخطر المحتمل لمغامرة عراقية في المستقبل".

واعتبر هيرد ان الرد السريع على تهديدات العراق ونشر قواته كان اجراء صحيحا "وهذه المرة انتظر صدام من دون جدوى ان يسمع اصواتا تؤيده. ادرك الان ان كل الدول الاخرى تقريبا في المنطقة لا ترى اي افاق في ما عرضه من رؤية قاصرة وهمية لامة عربية، لكنها تتطلع، بعد سنوات من التوتر والنزاع الى سلام دائم حقيقي".

واعتبر هيرد ان المنطقة تحتاج على المدى البعيد "عراقا مسالما بناء ضمن حدوده الحالية". واوضح انها "بحاجة الى عراق يكون جزءا من الجواب وليس مشكلة اضافية. فتح الباب امام صدام حسين لتنفيذ قرارات مجلس الامن والانضمام الى الجهود من اجل السلام والمصالحة، لكنه اغلق هذا الباب. يصعب تصور دور ايجابي للعراق ما دام صدام موجودا. وحشده قواته على حدود الكويت ذكرنا بانه لايجوز الوثوق به. وذكرنا ايضا باننا يجب الا نتوهم بامكان كسب اي شيء بالتفاهم (معه). اذ لاتترك نزعته التوسعية وعدوانيته العنيدة اي مجال لبديل معقول. وعلينا ان نظهر العزم على الدفاع عن الدول التي يهددها، وان نجبره على تنفيذ التزاماته التي فرضها عليه المجتمع الدولي". واشار هيرد الى القرار ٩٤٩ وقال، "اتبعنا ذلك برسالتنا الخاصة الى طارق عزيز في نيويورك لاننا لانريد ان نترك ادنى شك لدى صدام في استعدادنا للعمل بحزم اذا كان من الحماقة بحيث يقدم على تهديد جيرانه مجددا".

مصادرة ٢٢ الف طن من النفط العراقي

رويتر (١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤)- قالت مصادر في لجنة الامم المتحدة لمراقبة العقوبات المفروضة على العراق ان اللجنة وافقت على ان تبيع الامارات العربية المتحدة والكويت اكثر من ٢٢ الف طن من النفط العراقي المصادر ضبط في ناقلتين احتجزتا اخيرا وان يتم تحويل قيمة المبيعات الى حساب خاص بالامم المتحدة، وسيخصص ٣٠ في المئة من هذا المبلغ لصندوق تعويضات الامم المتحدة الذي يدفع تعويضات للمتضررين من الاحتلال العراقي للكويت في ١٩٩٠. وستغطي النسبة الباقية تكاليف اخرى مختلفة للامم المتحدة ناجمة عن حرب الخليج. وتشمل هذه التكاليف نفقات لجنة الامم المتحدة الخاصة بتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية وعملية تسهيل اعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق فضلا عن توفير مساعدات انسانية للعراق بعد الحرب. واضافت المصادر ان البلدين سيقرران وفقا لقوانينهما الخاصة ما سيتم للناقلتين وطاقمهما. ومن ناحية اخرى استغلت الولايات المتحدة ارصده عراقية مجمدة لكي تدفع في حساب الامم المتحدة مبلغا مماثلا لما دفعته دول اخرى. وكانت قوة مراقبة دولية اوقفت الناقلتين في الخليج الشهر الماضي وفتشتهما. وتم وقف الناقلة كاترينا بي المملوكة لشركة يونانية وترفع علم ليبريا يوم ١١ تشرين الاول. وابلغت الولايات المتحدة اللجنة بانه تم تحميل الناقلة بنحو ١٩ الف طن من البترول العراقي في ميناء خور الزبير. وتم تحويل الناقلة كاترينا بي الى ميناء الفجيرة بالامارات والذي احتجزها يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٤. اما الناقلة "المحروسة" التي ترفع علم هندوراس فقد تم اعتراضها يوم ٢١ تشرين الاول وتقول الولايات المتحدة انه ضبط عليها نحو ٣١٦٢ طنا من زيت الديزيل. وقالت انباء ان ربان الناقلة وطاقمها كانوا يحملون خرائط ملاحية تثبت انه تم تحميلها هي ايضا بالشحنة في ميناء خور الزبير. وتم تحويل مسار المحروسة الى الكويت التي اتخذت اجراءات احتجازها يوم ٢٣ تشرين الاول ١٩٩٤.

بين مادلين اولبرايت وصدام حسين: الشعب العراقي هو الضحية

جهاد الخازن

كتب جهاد الخازن، رئيس تحرير جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩، في زاوية (عيون واذان) مقالا عن العراق والحصار الاقتصادي جاء فيه:

ثمة عبارة بالانكليزية عن الموقف الصعب تقول "علق بين الصخرة والمكان الصعب"، وهي عبارة تنطبق تماما على الشعب العراقي العالق بين صدام حسين ومادلين اولبرايت السفيرة الامريكية لدى الامم المتحدة.

كان العراقيون اتهموها بانها حية، اي أفعى، وردت بمقابلة طارق عزيز وهي ترتدي حلية على شكل حية.

وكان يمكن ان يقتصر الموضوع على نكتة سامة من نوع، كيف حال بنتك؟ والجواب، حية بتبوسك بين عينيك . . لولا ان الشعب العراقي هو الملسوع، فالسفيرة الامريكية قالت في معرض الاصرار على استمرار العقوبات الدولية على العراق ان النظام انفق ما يزيد على بليون دولار على بناء القصور والدور، فيما شعبه يعاني.

ورد صدام حسين بالقول ان العراق سيواصل بناء القصور الى ان تموت الولايات المتحدة "غظاً وكمداً".

طبعا بناء القصور لن يمت احدهما الآخر، فكلاهما لايحس بمعاناة شعب العراق، الا ان هذا الشعب لايستحق اياً منهما، فهو لم ينتخب الاول او الثانية للتحكم في مصيره.

واذا كان موقف صدام حسين من شعبه، وشعوب المنطقة، سيئا بالمطلق، فان موقف اولبرايت لايقل عنه سوءاً بكثير، فهي لم تفعل شيئا سوى ان تزيد الى مصائب العراقيين بنظامهم مصيبتهم بها، من دون ان تؤثر ولو بمقدار انملة في وضع النظام.

اليوم اصبحت مادلين اولبرايت شريكة صدام حسين في تجويع شعب العراق، فهي لا تستطيع ان تنكر ان هذه العقوبات لم تؤد الغرض المطلوب منها باسقاط النظام، بل ربما ادت الى العكس، فقد جعلت الشعب معتمدا كليا على النظام للعيش من يوم الى يوم، فساعدت العقوبات النظام من حيث ارادت زعزعته.

ان الهدف من العقوبات الدولية لايزال قائما وشرعيا، بل ربما اصبح اكثر الحاحا اليوم منه سنة ١٩٩١، فاسقاط النظام الذي جلب كل هذه المصائب على الكويت والعراق والمنطقة والعالم، مهمة ملحة للعراقيين والعرب كافة والدول المتضررة الاخرى، ولكن العقوبات لم تحقق ذلك ولن تحققه، وانما تفعل العكس، فهي تؤذي شعب العراق الذي وضعت العقوبات لاخراجه من نفقه المظلم الطويل. لذلك اصبح واجبا البحث عن وسيلة اخرى لتحقيق الاهداف التي لاتزال قائمة، من دون عناء او خبث او خلط السم في الدسم.

وتستطيع اولبرايت ان تقول ما تريد عن العقوبات، وقد سمعناها تتحدث في الامم المتحدة مرة بعد مرة، الا انها لاتستطيع مهما عاندت ان تنكر ان اول شرط لنجاح العقوبات هو تنفيذها، غير ان هذه مخترقة من يومها الاول، هناك دول في المنطقة فتحت حدودها مع العراق، بمعرفة الولايات المتحدة، كما ان دولا كبرى في الخارج تنتهك العقوبات كل يوم. وهذا وضع لن يتغير غدا او بعد غد، ولا نصدق ان الامريكيين يجهلون هذا، لذلك فالسؤال المطروح هو سبب الاصرار على نهج لن يخدم الهدف المعلن له، وهل يكون السبب انه ليس هدف الولايات المتحدة الفعلي، انها لاتريد اسقاط النظام في بغداد، وانما ابقاء المنطقة في غليان وانقسام وقلق، حتى لو كان ذلك على حساب الشعب العراقي.

ما هو البديل او البدائل للعقوبات؟ الجواب لايوجد في عجالة صحافية، بل تسأل عنه الدول التي اختطت اسلوبا خاطئا من البداية، وتصر عليه اليوم رغم انه يخدم عكس المطلوب منه.

وأولبريت تستطيع ان ترتدي حلية على شكل حية ردا على غوغائية النظام العراقي، الا ان المطلوب منها اكثر كثيراً من تبادل النكات السوداء مع طارق عزيز لتثبت انها ليست حية فعلاً، تستغل جرائم النظام في بغداد لتثبيته بعقوبات منتهكة، فيبني القصور والدور، ويموت شعبه كمداً ان لم يمت جوعاً ◻

٧٠٠ شاحنة تركية تعبر حدود العراق يوميا

بغداد- رويتر(١٩٩٤/١٠/٣٠)، قال القائم بالاعمال التركي في بغداد سعدي تشاليشلار امس ان نحو ٧٠٠ شاحنة تركية تعبر الحدود الى العراق يوميا محملة امدادات انسانية لاتنتهك الحظر الدولي على هذا البلد.

واعتبرت الصحافة العراقية الرسمية تزايد حركة الشاحنات علامة على نفاذ صبر تركيا المتحالفة مع الغرب، ازاءالحظر المفروض على جارها وشريكها التجاري قبل حرب الخليج. ونقلت صحيفة "الجمهورية" العراقية عن تشاليشلار ان مئات من الشاحنات تدخل العراق من تركيا يوميا محملة اغذية وادوية مقابل وقود الديزل العراقي، وانه يتوقع تضاعف هذا العدد. وتظهر احصاءات رسمية ان العراق كان يستورد سلعا معظمها من جنوب شرقي تركيا تتراوح قيمتها بين ٢ و ١,٥ بليون دولار سنويا قبل فرض الحظر. وكانت انقرة تحصل سنويا على حوالي ٣٠٠ مليون دولار كرسوم عن مرور صادرات النفط العراقية عبر اراضيها.

امريكا تمنح تركيا ١٢٠ مليون دولار لتخفيف خسائرها الناجمة عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق

انقرة-رويتر، ١٩٩٤/١١/٢٣، وقعت تركيا والولايات المتحدة امس اتفاقا لتحويل منحة تبلغ قيمتها ١٢٠ مليون دولار للمساهمة في تخفيف الخسائر التجارية للعقوبات التي تفرضها الامم المتحدة على بغداد منذ اربع سنوات.

وقال السفير الامريكي ريتشارد باركلي اثناء حفل التوقيع "ان منحة صندوق الدعم الاقتصادي هي جزء من مساعدات تبلغ قيمتها نحو ثلاثة مليارات دولار وافقت الولايات المتحدة على منحها لتركيا عام ١٩٩٠ عندما تم فرض عقوبات الامم المتحدة على العراق".

وجهة نظر قانونية عراقية في مسألة الاعتراف بالكويت

صباح المختار

اتخذ العراق في الاسبوع الماضي الاجراءات الدستورية القاضية بالاعتراف الرسمي بالكويت والاهم من ذلك بالحدود التي رسمتها لجنة الامم المتحدة بموجب قرار مجلس الامن رقم ٨٣٣. ولهذا الحديث العديد من الجوانب الجديرة بالدراسة الجادة بعيدا عن الضوضاء السياسية والضجيج الاعلامي ومنها:

- هل كان فعلا من الضروري ان يعترف العراق بالكويت وهي دولة قائمة منذ عشرات السنين وعضو في جامعة الدول العربية ومختلف المحافل الدولية وان العراق كان اصلا قد اعترف بها اعترافا قانونيا اضافة الى الاعتراف الواقعي كما يسمى بلغة القانون الدولي؟ وهنا يجب عدم الخلط بين اعتراف العراق السابق وحتى الحالي من جهة ورجوع العراق عن اعترافه وضمه الكويت باعتبارها المحافظة التاسعة عشرة من ناحية ثانية. كما ينبغي عدم الخلط بين موضوع الاعترافين القانوني والواقعي السابقين والاعتراف القانوني الحالي من ناحية والرأي القائل بان الكويت كحقيقة تاريخية كانت جزءا من العراق من الناحية الثانية لا بل حتى استمرار الشعور لدى فرد او اكثر من ان الكويت هي "المحافظة السليبة". فهناك لواء الاسكندرون وعربستان وجزر طمب الكبرى والصغرى وابو موسى والجولان، لا بل هناك فلسطين باكملها، لايزال من يعتبر كلا منها سليبا دون ان يؤثر ذلك على الواقع شيئا، (مع التأكيد ان التعداد هنا يقتصر على جانب الاستلاب ويهمل عن قصد بين ما استلب من قبل العدو وذلك الذي استلب من قبل غير العدو).

- هل ان استعمال القوة (تدمير البنية ما تحت التحتية) وممارسة سياسة التجويع والقهر وحرمان الدولة من ارادتها المستقلة لاستحصال قرار او موافقة دولة ما ملزم لتلك الدولة مستقبلا؟

وهنا لابد من وضع بعض العلامات على الطريق:

١- تنص المادة ٥٢ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الصادر في ١٩٦٩/٥/٢٣ على مايلي:

"تعتبر المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا اذا تم ابرامها نتيجة تهديد باستعمال القوة او استخدامها بالمخالفة لمبادىء القانون الدولي الواردة في ميثاق الامم المتحدة".

٢- تنص المادة ١٥٦ من القانون المدني الكويتي ومثلها في العراقي وبقية القوانين المدنية العربية:

"يجوز ابطال العقد على اساس الاكراه لمن ارتضى العقد تحت سلطان رهبة قائمة على نفسه. . . بحيث انه لولاها ما كان يجريه على نحو ما ارتضاه عليه".

٣- والقواعد الفقهية الاسلامية في هذا الشأن تستند الى الحديث النبوي الشريف:

"رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه".

هذه العلامات على الطريق لا تعني ان على العراق الغاء قراره بالاعتراف بعد رفع الحصار بالاستناد اليها رغم ان من الممكن اعتبار ذلك القرار باطلا بموجب هذه العلامات كما لايعني ذلك البطلان رجوع العراق عن قراره بالاعتراف الواقعي وبالتاكيد ان ذلك لايستتبع مطالبة العراق "رجوع الفرع الى اصله" اذ ان الكثير من الشواهد الحالية تبين انه بالرغم من عدم شرعية العديد من الاجراءات او عدم انسجامها مع قواعد القانون فانها باقية من الناحية الواقعية فهذه ليست اول قارورة كسرت في العالم فهناك العديد من القرارات الباطلة لا تزال قائمة ومنفذة والعالم مليء بالقرارات الصحيحة التي لم تنفذ والحدود العربية خير دليل على ذلك الامر ابتداء من الصحراء الغربية وانتهاء بجزيرة فشت الدبل مرورا بخليج سرت في ليبيا، وماقضية وعد بلفور وقرار الحكومة البريطانية في حينه عنا ببعيد.

وضع هذه العلامات على الطريق هو من وحي التصريح الذي ادلى به مسؤول حكومي في الكويت كما نشر في جريدة (الاتحاد الضبيانية) -١٩٩٤/١١/١٢- الذي يفيد:

- الكويت لايهمها ما يصدر عن العراق لانها لاتتعامل مع نظام بغداد.

- مايعني الكويت فقط ما يصدر عن المنظمة الدولية الممثلة في مجلس الامن.

اذا كان هكذا الامر فلم كل هذا القتل المستمر لاطفال العراق (استشهاد خمسة الاف في شهر اب/اغسطس فقط) وقد قامت الامم المتحدة برسم الحدود منذ ما يقارب السنة وتعترف المنظمة بالكويت؟ بطبيعة الحال ان الكويت تعلم يقينا ان القرارات تلزم الدول باحدى وسيلتين اما طوعا واما كرها وتعلم الكويت يقينا ان العراق قد اعترف كرها وتعلم يقينا ان الاعتراف "طوعا" لا يأتي عن طريق قتل الشعب العراقي الذي ما زالت الكويت تدعو اليه رغبة في الانتقام لما جرى. ومن المؤكد ان الاعتراف الطوعي بشكليه القانوني والواقعي هو الاضمن وتعلم الكويت يقينا ان ذلك لا يأتي من خلال الحاكم والحكومة وانما تأتي من الشعب. ومعاداة الشعب العراقي عن طريق تأييد استمرار الحصار والدعاء الى الله بان "لايبقي فيه حجرا على حجر" لن يؤدي الا الى استمرار الاعتراف كرها تحميه صواريخ الكروز والخنادق والاسيجة وتحميه اتفاقيات الدفاع مع كل من هب ودب والسيارات عابرة الصحراء استعدادا للهروب.

وهنا نصل الى امر ثالث جدير بالدراسة الجادة البعيدة عن الضوضاء السياسية والضجيج الاعلامي وهذا الامر لا يقتصر على الملاحظة التي اثارها المسؤول الكويتي وانما يتعداها لقضايا اخرى منها:

اذا ما اتخذت حكومة ما قرارا ومررته من خلال المؤسسات الدستورية (عندما يصوت الشعب بنسبة ٩٩٪ مثلا) او حتى عندما تتخذ دولة ما قرارا بطريقة "ديمقراطية" وفق ادق وافضل الاجراءات وباشراف الامم المتحدة مثلا، فهل ان ذلك يعني ان الشعب في تلك الدولة لا يستطيع لاسباب مشروعة وتغيرات جغرافية وسياسية حقيقية او حتى لاسباب عاطفية وغير موضوعية ان يغير رأيه بعد مرور سنين؟ وهل اذا ما اراد الشعب شيئا فان للحاكم في حينه ان

يرفض رأي الشعب الذي يطالب بالغاء ذلك القرار؟ هنا طبعا نفترض ان العالم ومن ضمنه الدول العربية ستسوده "الديمقراطية".

حكومة مصر وقعت اتفاقية السلام مع اسرائيل واقرها مجلس الشعب في حينه وقبل ايام وقعت حكومة الاردن اتفاقية سلام اقرت دستوريا وقبلها منظمة التحرير الفلسطينية وقبل ايام اعترفت الحكومة العراقية بالكويت وبحدودها واقرت الاعتراف مؤسساته الدستورية (يقتضي التأكيد هنا ان التعداد في هذا الشأن يقتصر على امثلة من قرارات حكومية فقط وحاشا ان يكون القصد مقارنة الكويت باسرائيل). فهل ان ذلك يقيد حق الشعب في الرفض مستقبلا؟ وهل ان ذلك يعني ان الشعب ملزم لاخر الدهر بعدم رفض سياسة الامر الواقع؟

المشكلة القانونية بالنسبة للكويت هي انها ترفض الاعتراف بحكومة العراق وترفض الاعتراف بمؤسساته الدستورية وفي الوقت نفسه تعلم يقينا انه ليس بالامكان قيام العشرين مليون عراقي اعطاء الكويت "صك الاعتراف" فردا فردا.

يبدو ان الحل في رأي الكويت يتم عن طريق قيام الامم المتحدة باعطاء الضمان يعني قيام الامم المتحدة بدور "كاتب العدل" الذي يصادق على الالتزام الذي يوقعه طرف ما لاخر بان لايعتدي عليه. هذا الاسلوب قد يحل المشكلة النفسية للكويت الا انه لا يحل مشكلة عدم اعترافها هي بالعراق او (بنظام بغداد) كما تطلق على المشكلة بين البلدين ولكن العلاقة المستقبلية في الواقع تتطلب اكثر من ذلك حسب ما اظن.

ان استمرار الكويت واصرارها (ومن المحتمل بتحريض من امريكا لمصالح امريكية باتت معروفة للجميع) على استمرار الحصار على العراق (حتى بدعوى المفقودين الكويتيين او الاموال الكويتية او حتى اكراد العراق او الشرعية الدولية) قد يؤدي الى ان الشعب العراقي سوف يتساءل مستقبلا عن ذلك الاعتراف الذي صدر عام ١٩٩٤ تحت وطأة الجوع والحصار هل انه اعتراف قد صدر عن ارادة حرة؟

اذا كان كل المطلوب ان يذعن العراق لارادة الكويت ويقبل كرها ان ميناء ام قصر وجزءاً من حقل الرميلة يعودان للكويت، فان العراق قد اذعن بعد ٨٨ الف طن من القنابل (ما يعادل سبع قنابل هيروشيما) واربع سنوات من الحصار واذا كان المطلوب اعتراف العراق بالكويت وبحدوده التي رسمتها لجنة الحدود اعترافا رسميا فقد إذعن العراق واعترف وفق الاجراءات الدستورية الممكنة واكثر (مصادقة المجلس الوطني ومجلس قيادة الثورة والنشر في الوقائع العراقية واقتران ذلك بشهادة وزير خارجية روسيا وايداع القرار لدى الامم المتحدة).

اما اذا كان المطلوب ان يعترف شعب العراق بان الشعب في الكويت لايرغب ان ينضم الى العراق ويفضل ان يبقى دولة مستقلة يحترم العراق حدودها بارادته الحرة وليس لان هناك خطا في الرمال وحاجزا من الجيوش مدفوعة الاجر للحماية فقد يكون من المفيد والاجدى ان يدرس هذا الامر دراسة جدية بعيدا عن الصخب والضوضاء. اذ ما هكذا تورد ياسعد الابل.

ندوة لدراسة الدستور العراقي

عقدت بدعوة من مركز الدراسات الدولية- جامعة برنستون، والمؤسسة العراقية-واشنطن، ندوة في جامعة برنستون لمناقشة "مشروع لدراسة الدستور العراقي" (Iraqi Constitution Studies Project) وذلك يومي ١٧ و ١٨ ايلول ١٩٩٤.

حضر الندوة عدد من الاكاديميين المتخصصين في القانون الدستوري والقانون الدولي والعلوم السياسية والدراسات العربية والاسلامية. كما شارك عدد من السياسيين والقانونيين العراقيين (منهم د. السيد محمد بحر العلوم، عضو مجلس الرئاسة في المؤتمر الوطني العراقي، والسيد عبد الغني الدلي، ممثلا للحركة الملكية الدستورية، و الدكتور تحسين معلة، ممثلا للوفاق الوطني العراقي، و د. عباس النصراوي، والسيد كنعان مكية، والمحامي عبد المنعم الخطيب، والمحامي خالد عيسى طه من الحركة الملكية الدستورية، ود. نوري الطالباني والسيد رشيد عبد القادر سليم من القانونيين الاكراد العراقيين، اضافة الى ممثلين عن المنظمات الكردية في واشنطن، واعضاء من منظمات تركمانية في كندا. انصب القسم الاول من الابحاث على مدى توفر الظروف الحضارية والثقافية اللازمة لقيام حكم ديمقراطي دستوري ليبرالي في بلد مثل العراق. وطرحت اشكالية تعايش التعاليم الاسلامية والتقاليد العربية مع النهج الدستوري الديمقراطي.

وتناول القسم الثاني من الابحاث والمناقشات التطورات النظرية الحديثة في التشريع الدستوري، خاصة فيما يتعلق بالفيدرالية وضمان حقوق الانسان وحماية الديمقراطية من الدكتاتورية العسكرية. وتطرق البحث الى تجربة العراق في دستور ١٩٢٥، وامكانية تحقيق التعددية بالتوفيق بين مصالح الجماعات المتنازعة واتخاذ التدابير للانتقال من الحكم الدكتاتوري الى الحكم الديمقراطي باقل ما يمكن من تضحيات وذلك بالاستفادة من تجارب الامم المتحدة في افريقيا وكمبوديا.

لم تتبن الندوة وجهة نظر سياسية ما ولم يصدر عنها بيان او توصيات، وانما اكتفت بالطلب الى منظمي الندوة ان يقوموا باعداد خلاصة وافية عما دار في جلساتها من الآراء والمناقشات لتوضع تحت تصرف الباحثين والهيئات العاملة في سبيل اعادة الحياة الديمقراطية الدستورية في العراق.

مدير (سي. أي. ايه) خلط بين العراق وليبيا في خطاب علني

واشنطن، اف ب، اعترفت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية بان مدير الوكالة جيمس وولسي مزج بين ليبيا والعراق في خطاب علني.

وكان وولسي اكد في ٢٣ ايلول الماضي في خطاب [نشر في العدد ٣٥ من الملف العراقي] امام "معهد واشنطن للسياسة في الشرق الاوسط" ان العراق "شرع في بناء مخازن وانفاق تحت الارض مخصصة لتخزين اسلحة الدمار الشامل" هربا من القذائف التي توجه عن بعد والتي استخدمتها الولايات المتحدة على منشآت العراق خلال حرب الخليج. وقد نفت بغداد هذه الاتهامات.

واعترف ناطق باسم وكالة الاستخبارات المركزية لوكالة فرانس برس الاثنين بان هذه الملاحظات لا تتعلق بالعراق ولكن بليبيا وانه انما تصرف "نتيجة خطأ بشري" ورد في النص ولم ينتبه له وولسي.

اعتراف العراق بالكويت لن يكون له تأثير فوري على العقوبات الانه قد يفتح آفاق جديدة للعام القادم

نشرة (MEES) الاقتصادية - ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٤

اخيرا اعترف العراق بسيادة الكويت و بحدودها الجديدة حسب الاجراءات الدستورية و القانونية التي اصرت عليها الامم المتحدة. جاء الاجراء العراقي في ١٠/١١ متأخرا بالنسبة لاستعراض مجلس الامن للعقوبات في ١٤/١١ مما يعني عدم اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه تخفيف العقوبات في المستقبل القريب. الا ان نقاشا حاميا من المتوقع ان ينشب في الاستعراض الآتي في كانون الثاني ١٩٩٥ حيث من المؤكد ان تضغط روسيا و غيرها على الولايات المتحدة في سبيل تحديد موعد لرفع العقوبات.

لقد جاء الاعتراف العراقي بالكويت - والذي تبنته الدبلوماسية الروسية - نتيجة مباشرة لاقناع روسيا القيادة العراقية بتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات العلاقة كشرط لاعادة العراق الى الحظيرة الدولية و لرفع العقوبات عنه بشكل تدريجي.

عبرت كل من روسيا و فرنسا في الاشهر الاخيرة عن مواقف مستقلة و طالبتا بأن تحتوي قرارات مجلس الامن على ترحيب بالتعاون العراقي، الا انهما لم تتحديان الولايات المتحدة و لا حتى اوصلتا الامر الى التصويت. فلا ترغب موسكو او باريس ان تضحيان بعلاقاتهما الاستراتيجية مع واشنطن في سبيل العراق رغم وعود العراق لهما بفوائد اقتصادية في حالة نجاحهما في رفع العقوبات. بإمكان الولايات المتحدة استخدام حق النقض ضد اي قرار في مجلس الامن، الا ان اعمال المجلس لم تجري على هذا المنوال منذ سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩. اكثر ما يمكن توقعه من استعراض هذا الاسبوع هو محاولة روسيا و فرنسا والصين اقناع المجلس باصدار ترحيب باعتراف العراق بالكويت. عارضت الولايات المتحدة هذا الامر في السابق و من غير المتوقع ان تعبر مادلين اولبرايت المندوبة الامريكية و رئيسة مجلس الامن لهذا الشهر عن تغيير في سياسة بلادها هذه المرة. اذا لم يصدر المجلس الترحيب المذكور، فسوف يقوم وفد كل دولة باصدار بيان منفصل كما حصل في المرات السابقة.

اوضحت ديدي مايرز المتحدثة بإسم البيت الابيض الموقف الامريكي في ١٠/١١ عندما قالت بأنه اذا كان اعتراف العراق بالكويت "امرا حقيقيا بالممارسة اضافة الى الكلمات، فذلك امر ايجابي،" و لكنها اكدت على وجود "عدد من النقاط الاخرى في قرارات الامم المتحدة يجب على العراق التقيد بها قبل حتى ان نتمكن من مناقشة رفع العقوبات من ضمنها اطلاق سراح السجناء السياسيين و اعادة الممتلكات و تفكيك برامج التسليح". في ٨/١١، صرح ديفيد جونسون المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية للصحفيين بأن الولايات المتحدة سوف "تعارض اي تصرف من جانب مجلس الامن قد يستنتج العراق منه ان المجلس لديه استعداد لتعديل العقوبات قبل وفاء العراق بكافة التزاماته". تصر واشنطن على عدم مكافأة العراق على تحرشه الاخير بالكويت و تريد ابقاء موضوع العقوبات خارج الاضواء على الاقل لحين بعد عودة مشاة البحرية الذين ارسلوا الى الكويت مؤخرا الى الوطن الشهر القادم.

من المفيد ذكره ان ازمة شهر تشرين الاول ادت الى مناظرة في دوائر الادارة الامريكية في واشنطن و كشفت عن وجود مدرستين للرأي تعتمدان في حججهما على ما حدث في الشهر الماضي و تستقيان العبر و النتائج منه.

فهناك اولا الرأي القائل - و جل حامليه من اعضاء مجلس الامن القومي - بأن تصرف الرئيس كلنتون الحازم و السريع كان السبب الرئيسي في نجاح السياسة التي ادت الى سحب العراق لقواته بدون قتال و حصلت نتيجة ذلك على تأييد محلي واسع. لا تريد هذه المجموعة من العراق ابداء التعاون و السلوك الحسن فيما يتعلق بنزع السلاح لستة اشهر فقط، بل تريد التأكد من ارساء دعائم نظام للرقابة غير محدود المدة و بأن يتقيد العراق تقيدا حقيقيا بالتزاماته. كما يشيرون الى ان الآن ليس وقتا مناسبا لتغيير المسار و محاولة ارضاء بغداد، فهم يرون بأن اربع سنوات من العقوبات قد ادت الى بروز شقوق في نظام صدام، الامر الذي يظهر في تخلخل الامن في بغداد و بقية المحافظات العراقية و عجز النظام عن اطعام الشعب او السيطرة على الاقتصاد. الاهم من ذلك، تشعر الادارة بقلق من ان صداما لا يزال في السلطة رغم ارسال امريكا لنصف مليون جندي لمحاربته ، الامر الذي يعتبر مصدر احراج كبير للمكانة العالمية للولايات المتحدة. فهم يعتبرون العراق بلدا خارجا عن القانون و لا ينسون الهجمات الصاروخية العراقية على اسرائيل. ورغم عدم معارضة العراق لعملية السلام في الشرق الاوسط، فهم ينوون استبعاد النظام العراقي عن الترتيبات الاقتصادية و السياسية الجديدة التي يجري انشاءها في المنطقة.

اما الرأي الثاني، فيقول بأن واشنطن لاتستطيع الاستمرار في تجاهل العقوبات و كأنها غير موجودة رغم نجاح السياسة الامريكية الى الآن. فقد خلقت العقوبات حقائق جديدة خاصة بها، احدها التأثيرات الشديدة التي اصابت المجتمع العراقي كله ذات الانعكاسات الاجتماعية بعيدة الاجل. الحقيقة الاخرى هي تمكن صدام حسين من الاحتفاظ بالسلطة بعد اربع سنوات من العقوبات بدون وجود اي معارضة جدية لنظامه رغم التململ الواسع الذي يعم السكان.

كما يجب الاخذ في الحسبان عقود النفط و البناء الضخمة التي وعدت بها الشركات الاوربية و الروسية على حساب الشركات الامريكية. اضافة لذلك، فرغم النجاح الذي حصلت عليه السياسة الامريكية و المتمثل في اصدار مجلس الامن القرار ٩٤٩ الذي يضمن امن الكويت من اي هجوم عراقي مفاجئ، الا ان هذا النجاح كان ذا ثمن سياسي باهض، حيث ادى الى اول خلاف بين الحلفاء منذ حرب الخليج و الى تبني روسيا خطة لاعادة تأهيل نظام بغداد. يعتقد حاملو هذا الرأي - و هم اقلية و لكنهم موجودون في عدة دوائر ووكالات في واشنطن - بوجود فرصة لحل مسالة العقوبات تمتد بين الوقت الحاضر (بعد انتخابات الكونغرس) و بداية حملة الانتخابات

الرئاسية في اوائل ١٩٩٦. اذا لم تتم الاستفادة من هذه الفرصة، فسوف يؤجل النظر في هذه المشكلة الى عام ١٩٩٧.

من المتوقع ان تثير الادارة الامريكية من جانبها عددا كان المواضيع دفاعا عن استمرار العقوبات. سوف تطالب واشنطن ان تثبت بغداد - و عبر فترة طويلة - "نواياها السلمية" تجاه جيرانها بموجب الفقرة الرابعة من مقدمة القرار ٦٨٧ و سوف تطالب كذلك ان يسمح العراق للجنة الدولية للصليب الاحمر بتقصي امر وجود محتجزي حرب في السجون العراقية وان تعيد بغداد كل ما سرقته من الممتلكات المدنية والعسكرية رغم ابداء بغداد استعدادها تعويض المفقود و التالف من المسروقات. قد تصر واشنطن كذلك على تنفيذ العراق للقرار ٦٨٨ الخاص بحقوق الانسان و الذي ينص على "الامل بفتح حوار حر لضمان احترام الحقوق الانسانية و السياسية للمواطن العراقي". اخيرا ستطالب واشنطن بتقيد تام و وافي بالرقابة بعيدة المدى للصناعة العسكرية العراقية.

قام رولف اكيوس، رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة المسؤولة عن نزع السلاح العراقي، بتقديم تقرير ايجابي نوعما الى مجلس الامن في ١١/١٠ اكد فيه "ان نظام المراقبة و التأكد جاهز للعمل"، و بأن عمليات اختبار هذا النظام قد ابتدأت. الا انه اضاف بأن نظام الرقابة مستعد للاشتغال "مبدئيا" و لم يشير الى موعد انتهاء فترة الاختبار. من المفيد ان نذكر ان فترة الاختبار هذه لا ينص عليها اي قرار لمجلس الامن ، فقد كانت هذه الفترة مقترحا للسيد اكيوس لاقناع العراق بالموافقة على القرار ٧١٥، مما ادى الى تفاؤل الكثيرين في وقت سابق من هذا العام بأن موافقة مجلس الامن على بدء فترة الاختبار حتى ولو كانت غير معينة، سوف تؤدي الى اعادة النظر في العقوبات النفطية في ربيع ١٩٩٥.

الآن و قد اعترف العراق بالكويت، سوف يعتمد الكثير على الزمن الذي سوف يقرر فيه السيد اكيوس ان العراق قد تقيد بالتزاماته. سوف تجري مناقشة حول هذا الموضوع في استعراض مجلس الامن القادم اواسط شهر كانون الثاني ١٩٩٥. من المتوقع ان تصر الولايات المتحدة على موقفها القاضي بابقاء فترة الاختبار غير معينة الاجل لضمان التزام العراق غير المحدد بالبرنامج. مع ذلك، يجب على اكيوس في وقت ما ان يقر بتقيد العراق بكافة القرارات هذا اذا فرضنا عدم تغيير العراق لمساره.

ولو ان الولايات المتحدة سوف تطالب العراق بالمزيد من التقيد، و انها (اي الولايات المتحدة) تمتلك نفوذا طاغيا في مجلس الامن اضافة الى حق النقض (الفيتو)، الا ان الحقيقة هي ان ضغطا متزايدا سوف يمارس من قبل الاعضاء الآخرين في مجلس الامن للاعتراف بالتقيد العراقي بالقرارات ذات العلاقة، و سوف يزداد هذا الضغط عندما يعلن السيد اكيوس عن التشغيل الكامل لنظام الرقابة. قد يتمكن اكيوس من المماطلة في هذا الاعلان لاطول فترة ممكنة في ضوء المصالح المتناقضة للاعضاء الدائميين في مجلس الامن. الا انه لابد من مجئ الوقت في العام القادم الذي سوف يصعب فيه على اكيوس اطالة امد فترة الاختبار. فاذا فعل (واستمر في المماطلة) قد تثار ازمة جديدة او ينهار نظام العقوبات برمته.

تصريحات طارق عزيز بشأن اسرائيل ورد الفعل الاسرائيلي

وكالات (٧ تشرين الثاني ١٩٩٤)، نقل عن نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز ان العراق لم يعد في حال حرب مع اسرائيل، ولا يعتبر نفسه من "دول المواجهة" في حين نفى وزير الخارجية الاسرائيلية شمعون بيريز وجود مفاوضات سرية بين الدولة العبرية وبغداد، واستبعد التفاوض مع نظام صدام حسين.

وذكر الصحافي السفير السابق اريك رولو في مقال نشرته صحيفة "لوموند دبلوماتيك" الفرنسية ان طارق عزيز قال له في سياق الحديث عن المفاوضات العربية-الاسرائيلية، "ليس من شأننا ان نتدخل في قضية لم نشرك فيها، وليس هناك نزاع ثنائي يعترضنا مع اسرائيل، ومنذ قرر اخواننا العرب تسوية نزاعاتهم معها عبر التفاوض، العراق لايعتبر نفسه في مواجهة مع اسرائيل".

وقال بيريز للاذاعة الاسرائيلية امس، "ليست هناك مفاوضات مباشرة او غير مباشرة بين العراق واسرائيل، ولن تجري". وكرر بذلك الموقف الاسرائيلي الرسمي المعلن ومفاده ان تل ابيب تلتزم قرارات الامم المتحدة والعقوبات المفروضة على العراق، لذلك لن تجري اي اتصال معه.

لكن بيريز اعتبر ان المشكلة الرئيسية التي تواجهها اسرائيل ليست مع العراق كدولة بل مع الرئيس العراقي صدام حسين. واوضح للاذاعة ان "عدونا ليس العراق ولا الشعب العراقي بل لدينا مشكلة حقيقية مع صدام حسين. فنحن لا يمكننا ان نثق به. . . لابكلماته ولا بتعهداته او مواقفه". وصرح نائب وزير الخارجية الاسرائيلية يوسي بيلين اخيرا ان اسرائيل مستعدة لفتح حوار مع بغداد "اذا طبق العراق قرارات مجلس الامن".

دبلوماسي عراقي: تصريحات طارق عزيز تعرضت لـ"التشويه"

عمان- اف ب. (٩ تشرين الثاني ١٩٩٤)،اكد المستشار الصحفي في السفارة العراقية بعمان ان "الصحف ووكالات الانباء وبعض المسؤولين" شوهوا تصريحات نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الى صحيفة لوموند ديبلوماتيك والمتعلقة بموقف بغداد من اسرائيل.

العراق يخطط لشراء ٢٠ طائرة بمجرد رفع الحظر

بغداد-رويتر (١٩٩٤/١١/٢٢)، قال ربيع عبد الباقي المدير العام للخطوط الجوية العراقية ان العراقي ينوي شراء ٢٠ طائرة جديدة تحل محل اسطول طائراته القديمة المحتجزة الان في عواصم اجنبية. وقال عبد الباقي لرويتر "انوي ان اطلب شراء ٢٠ طائرة جديدة كي تحل محل اسطولنا القديم". واضاف قائلا "سنحتاج ايضا الى اربع طائرات نقل جامبو على الاقل. وسيكفي هذا بصعوبة تلبية الاحتياجات عقب تخفيف العقوبات". ذكر عبد الباقي ان الاولوية في شراء الطائرات ستكون للدول التي ساعدت العراق في مساعيه لرفع العقوبات.

افتتاحيات الاكونومست البريطانية : حول نظام صدام والمعارضة والعقوبات الاقتصادية

تحت عنوان (صدام الملك) كتبت الاكونومست بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٢ :

لقد انتهى العراقيون من اعمال اعادة البناء. لقد اعادوا بناء الطرق و الجسور و شبكات الهاتف و الكهرباء و المياه التي دمرت جراء القصف الجوي في حرب الخليج بأحسن ما يستطيعون في ظروف الحصار المفروض على بلادهم. ففي مركز بغداد يشمخ برج جديد، كما تم افتتاح جسر جديد ذو طابقين يصل بين جانبي نهر دجلة. قام صدام حسين مؤخرا بالغاء كافة اجازات البناء بغية توفير مواد البناء اللازمة لانشاء اضخم مسجد في العالم على ارض مطار قديم في بغداد سوف يحمل اسمه بلاشك كما مشاريعه الفرعونية الاخرى.

ولكن في الوقت الذي يستمر رئيسهم في تمجيد نفسه، يعاني بقية ابناء الشعب العراقي الامرين. فقد انحسرت موجة النشاط و الشعور الوطني التي تلت الحرب و اصبح العراق الذي كان غنيا يوما ما يعاني من الفقر و الحاجة حيث يتردد الشباب شاحبي الوجه على التجار محاولين بيع ما لديهم من ارث عوائلهم لاجل القليل من النقود، و يتهرب اساتذة الجامعات من حصصهم في سبيل الاشتغال كسائقي سيارات الاجرة و يبحث المهندسون في اكوام الخردة بحثا عن اي شئ يمكنهم الاستفادة منه و بيعه بينما يجرب الجراحون مواد جديدة يمكنهم استخدامها كخيوط لخياطة الجروح و يقتصدون في استخدام الادوية. تعمل المؤسسات الصناعية بـ ١٠٪ من طاقتها بينما اصبحت الخردة من الكنوز.

على ضفاف نهر دجلة، يقوم الجنود و الموظفون السابقون بالبحث عن الذهب في الطين في منظر يذكرنا بأيام الغرب الامريكي القديم، و بين الحين و الآخر يعثر احدهم على رقائق صغيرة من نشارة الذهب التي كان قد القاها الصاغة في النهر في الايام الخوالي. قد يكون بإمكان من يفلح في العثور على هذا الذهب ان يشتري بقيمته بعد صهره دجاجة هزيلة واحدة.

يأتي احد هؤلاء و هو ضابط سابق في الحرس الجمهوري صباح كل يوم الى ضفة النهر قرب احد المساجد القديمة مصطحبا عدته المشتملة على علبة بلاستيكية قديمة. تغطي الوشوم ذراعاه حيث تمثل احدها شقيقه الذي قتل في حرب الكويت بينما تمثل اخرى - و هي على شكل نسر - رفاقه القتلى في حرب الثمان سنوات مع ايران. و كان هو قد جرح في هذه الحرب عام ١٩٨٦، يقول "بعد زوال الحصار سوف ابدأ حياتي و اتزوج".

الا ان هذا اليوم يبدو الآن بعيد المنال جدا. فقد قضى صدام بتحريكه لقواته الى الحدود الكويتية في الشهر الماضي على فرصة العراق بالتخلص تدريجيا من قبضة العقوبات الخانقة و عزز الرأي الامريكي القائل بأنه لايزال خطرا على المنطقة، بينما احرج روسيا بوعده بالاعتراف بالكويت و من ثم تغيير رأيه. اما الآن - بتشجيع روسيا - فقد وفى بوعده بالاعتراف بالكويت و قد اجتمع المجلس الوطني العراقي لهذا الغرض في العاشر من تشرين الثاني. لكن الولايات المتحدة لم تعتبر هذا الاعتراف سببا كافيا لرفع العقوبات.

يبدو الزعيم العراقي - اكثر من اي وقت مضى - اسير عزلته وهواجسه. ربما يعتبر نفسه ملكا: ففي الشهر الماضي نشرت وكالة الانباء العراقية مقالة تمتدح فيها الروح "الديمقراطية" التي كان يتحلى بها ملوك العراق السابقين، كما عرض التلفزيون صدام في عيد ميلاده الـ٥٧ في شهر نيسان و هو يجلس على عرش ذهبي اللون صنع على غرار العروش البابلية بينما تؤدى امامه الرقصات الشعبية. في شهر ايار الماضي اضاف صدام منصب رئيس الوزراء الى قائمة مناصبه الطويلة، كما ازداد ظهوره من على شاشات التلفزيون. اضافة لذلك قام بزيارات الى كركوك و الموصل. و قد استصدرت قرارات جديدة تقضي بمنع شرب الكحول و قطع آذان الهاربين من الجندية و وشم جباههم و قطع ايدي السراق.

مهما كانت تطلعات صدام الملكية، فأن حكمه قد تقلص منذ هزيمته عام ١٩٩١. بالمقابل، فإن مناوؤوه لايزالون على ضعفهم. فالاكراد الذين يحميهم الامريكان ماانفكوا يتنازعون فيما بينهم. اما في الجنوب حيث تقيد منطقة حظر الطيران نشاط قوة صدام الجوية، فيقوم اللصوص بترويع السكان بينما يهاجم الجيش الثوار في الاهوار. ليس في وسع الاكراد او الشيعة القيام بثورة ضد النظام، **ولكن الامريكان يعتقدون بأن المعارضة قوية و بمقدورها اسقاط النظام اذا استمرت العقوبات. لا يشارك الامريكان احد في هذا الرأي.**

اما في وسط العراق، فأن النظام يعزز سيطرته في اوساط المسلمين السنة الذين يخافون تغييرا سياسيا جذريا، حيث يجبر على مغادرة بغداد كل من سكنها بعد حرب الخليج و جلهم من الشيعة، كما يمنع من لايستطيع اثبات سكنه في المنطقة قبل عام ١٩٧٥ من تملك العقارات. اما المعارضة لهذه الاجراءات فنادرة، فكما قال عجوز شيعي يعيش في مدينة صدام الفقيرة "الافضل الموت جوعا في الفراش من الموت برصاصة في ثورة لا امل لها بالنجاح".

كما نشرت الاكونومست بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ مقالا بعنوان : **العراق و عقوبات الامم المتحدة**، جاء فيه:

ليس في وسع صدام حسين التوقع ان ترفع الامم المتحدة العقوبات المفروضة عليه بعد شهر واحد فقط من الازمة التي افتعلها بارساله جيشه الى الحدود الكويتية و هو تصرف يشبه تصرفه قبيل حرب الخليج الى حد لا يمكن تجاهله. و بالفعل قرر مجلس الامن بالاجماع في ١٤/١١ الابقاء على العقوبات. الا ان المجلس رحب ترحيبا حذرا بعد ذلك بقرار العراق الاعتراف بالكويت و هو الامر الذي ابلغه به طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي.

لم ينص قرار وقف اطلاق النار لعام ١٩٩١ و الذي حدد شروط رفع العقوبات على جعل اعتراف العراق بالكويت شرطا من هذه الشروط. ولكن امر الاعتراف اضيف بعد ذلك كشرط بالاجماع من قبل اعضاء مجلس الامن لكونه امرا بديهيا. اما الآن وقد نفذ صدام ما طلب منه، فهل نفذ الشروط الاخرى؟ هذا ما تختلف بصدده الدول الاعضاء في مجلس الامن.

ان الحظر المفروض على مبيعات النفط العراقي و هو الجزء من العقوبات الذي ادى الى الفاقة التي يعاني منها العراقيون مرتبط على

وجه الخصوص بموضوع صناعة و استيراد اسلحة الدمار الشامل، بينما يرتبط امر حظر بيع مواد عدا الغذاء و الدواء للعراق بتقييم اوسع لسياسات و ممارسات الحكومة العراقية. فقد قيل للعراق وقتها و من خلال الفقرات المعنية من قرار وقف اطلاق النار بأن عليه تدمير كافة ما يمتلكه من الصواريخ بعيدة المدى و اسلحة كيمياوية و جرثومية و معدات صنع الاسلحة النووية و القبول ببرنامج رقابة طويل الامد من شأنه التأكد من عدم صنع او استيراد هذه المواد في المستقبل. في حال اطمئنان المجلس الى تنفيذ هذه الشروط، فإن الحظر على صادرات النفط العراقية سيتم رفعه.

كلفت الامم المتحدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية و لجنة خاصة بها يديرها رولف اكيوس للتأكد من تنفيذ هذه الشروط. بعد بداية مترددة، بدأ صدام يتعاون مع هذه اللجان التي باتت متأكدة قدر الامكان بأن المواد المحظورة قد تم التخلص منها، و ابلغ اكيوس المجلس في ١٠/١٧ بأن نظام الرقابة جاهز مبدئيا للعمل - عدا بعض الامور المتعلقة بالاسلحة البيولوجية و بعض الوثائق المفقودة المتعلقة باستيرادات العراق من المواد الكيماوية قبل الحرب - و ستتم تجربته.

قبل الشروع بالغاء الحظر النفطي، يجب اخضاع نظام المراقبة اضافة الى استمرار التعاون العراقي للأختبار. عندما سئل اكيوس قبل مدة عن تقديره لطول فترة الاختبار اقترح فترة ستة اشهر. اعتبرت روسيا و فرنسا و الصين - و هي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن المؤيدة لرفع العقوبات عن العراق - مقترح اكيوس هذا موعدا محددا، بينما استنكرته كل من امريكا التي تريد استمرار الضغط على العراق حتى يتم اسقاط صدام، و بريطانيا التي تريد ابقاء صدام في حيرة من امره.

فما المطلوب من صدام عمله لترفع عنه العقوبات؟ تدعي امريكا - وهي مصيبة في ذلك - بأن العراق لم ينفذ كل ما طلبه منه المجلس. الا انها تقع في خطأ بادعائها بأن الامور التي لم ينفذها العراق تعتبر جزء من شروط رفع الحظر. امر قرار وقف اطلاق النار العراق - في غير البنود المتعلقة بالحظر - بالافصاح عن مصير كافة المفقودين و اعادة الممتلكات المسروقة، و قد نفذ ذلك الى حد ما. الا ان مصير ٦٠٠ من الكويتيين لا يزل غامضا كما لايزال الجيش العراقي يستخدم معدات عائدة للجيش الكويتي. اما فيما يخص احترام حقوق الانسان للشعب العراقي و هو موضوع تطرق اليه قرار آخر لمجلس الامن، فإن صدام يتجاهل هذا الامر تماما. الا ان هذا لا علاقة له بحظر تصدير النفط.

اما محاولات المجلس مساعدة الشعب العراقي المنكوب عن طريق اجباره صدام على بيع كميات محدودة من النفط لشراء الاغذية والدواء فلا تعتبر هي الاخرى من الامور التي لها علاقة بالحظر النفطي. لقد رفض صدام هذا القرار في السابق متذرعا بانتقاصه من سيادة العراق، و في الواقع تعتبر صورة معاناة الشعب في العراق امضى سلاح في جعبة صدام لمحاربة العقوبات (اضافة الى طمع الغرب في نفطه). في هذا السياق، يعتبر اكتشاف مادلين البرايت مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الامن من ان صداما يفضل بناء القصور لنفسه على اطعام شعبه امرا هامشيا الى حد بعيد - فمن الذي كان يعتقد العكس؟

سوف يتوقف صدام عن التعاون مع الامم المتحدة حالما يتأكد من ان امريكا سوف لن تسمح له باستئناف بيع نفطه مهما فعل. في هذه الاثناء يتم اختبار صدام و حكومته رغم عدم اعتراف اعضاء مجلس الامن بقيادة امريكا ببدء فترة الاختبار ناهيك عن موعد انتهاءها.

و من الجدير ذكره لاحقا ان لجنة اكيوس التي يضطلع اعضائها بمهمة الاختبار المذكور تهدد بانهاء اعمالها نهاية هذا العام في حالة عدم حصولها على الاموال اللازمة للاستمرار في عملها، فهي بحاجة الى ٢٥ مليون دولار لتغطية نشاطاتها لعام ١٩٩٥ و لم تحصل على هذا المبلغ لحد الآن. ■

الكويت تنوي مطالبة العراق بـ١٠٠ بليون دولار تعويضات

السياسة الكويتية ٧ تشرين الثاني ١٩٩٤- قال مستشار بارز في الهيئة العامة للتعويضات ان الحكومة تنوي تقديم مطالبات تصل في مجملها الى ١٠٠ بليون دولار تعويضا عن الاضرار التي سببها الغزو العراقي. وذكر ان معظم المطالبات سلمت الى لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة. وقال د. سعد عكاشة لـ السياسة انه تم استكمال ٦٥ مطالبة من الفئة (ف) لـ ٤٢ هيئة حكومية تبلغ قيمتها ٦٠ بليون دولار، لكنها لاتتضمن مطالبات عن الخسائر النفطية والاضرار البيئية. واوضح انه يتم تقديم طلبات المؤسسات الحكومية ذات الطبيعة التجارية ضمن الفئة (ب)-شركات- وهي تتضمن مطالبات عن الخسائرالنفطية والاضرار التي لحقت باكثر من ٣٠ هيئة حكومية تبلغ قيمتها ما بين ٣٠ الى ٤٠ بليون دولار. وستقدم الهيئة في ديسمبر المقبل اول خمس مطالبات بيئية وهي تندرج ضمن الفئة (ن)، الا انه سيتم التعامل معها على نحو منفصل لان اعمال المراقبة لاتزال مستمرة.

وذكر ان الموعد النهائي الذي حددته الامم المتحدة لتقديم المطالبات عن الاضرار البيئية هو شهر فبراير ١٩٩٧.

واضاف د. عكاشة انه رغم تقديم مطالبة بشأن فقدان معدات عسكرية خلال الغزو، الا ان تكاليف حرب التحرير لم يتم تضمينها في المطالبة، وعندما سئل عما اذا كانت الكويت تخطط للمطالبة بتكاليف عملية نشر القوات التي اعقبت التهديدات العراقية مؤخرا، قال ان تفويض الامم المتحدة ينتهي عند تحرير دولة الكويت ولم نتجاوز تاريخ ٢٦ شباط ١٩٩١، في كل مطالباتنا واذا ما حملت الامم المتحدة العراق المسؤولية عن تكاليف الازمة الاخيرة ضمن قرار منفصل، فان هناك امكانية لتقديم مطالبات بهذا الشأن، وبما ان العملية لم تأخذ زخما وقوة دامغة فانني اشك في ان تحمل الامم المتحدة نفسها عبئا اضافيا. وقال عكاشة ان الهيئة حسبت كل المواد والمعدات التي تمت اعادتها من قبل المعتدين بحالة تسليمها الفعلية، حيث كان معظمها مدمرا وغير قابل للاصلاح، وكنا دقيقين جدا في تحديد حساب كل شيء وصل الينا عبر لجنة اعادة الممتلكات المسروقة التابعة للامم المتحدة.

وقدخسرت الكويت مبالغ ضخمة من الاموال في القطاع الدفاعي، وعلى العكس مما يعتقده الناس فان هذه الخسائر لاتمثل الجزء الاكبر من مطالبات فئة (ف). اذ اوضح د. عكاشة ان الجزء الاكبر من الخسائر كان في القطاع المالي الكويتي الذي تضرر كثيرا نتيجة للغزو الغاشم، وتم تنفيذ عملية اعاشة المواطنين الكويتيين في الخارج واصلاح واعادة اعمار البلاد اما من خلال تسييل الاصول او الاقتراض من السوق، وكانت التكاليف كبيرة للغاية. وقال "لم نطالب بالمبالغ الاساسية، بل بالتكاليف المرتبطة بها مثل تكلفة تسييل الاصول والفوائد على الاقتراض والفرص الاستثمارية التي ضاعت".

الاوضاع الداخلية : انفجارات . . حراسات خاصة . . ارتفاع اسعار

انفجارات متكررة في العاصمة العراقية

الاثنين، ١٩٩٤/١٠/٣١ - وكالات - ادى انفجار عبوة ناسفة عند باب كنيسة مريم العذراء للطائفة الكلدانية (كاثوليك) في منطقة كرادة مريم في وسط مدينة بغداد امس الى مقتل اربعة اشخاص وجرح ثلاثة اخرين. وذكرت وكالة الانباء العراقية ان القتلى هم ثلاثة من رجال الشرطة وشماس الكنيسة ويدعى شامل وديع. وادى الانفجار الى اصابة ثلاثة مواطنين اخرين بجروح.

وهذا ثاني انفجار تشهده العاصمة العراقية خلال اقل من اسبوعين. كانت عبوة ناسفة انفجرت في مصلى داخل مبنى وزارة الاوقاف العراقية في ١٩ اكتوبر ١٩٩٤، مما اسفر عن مقتل شخص وجرح خمسة اخرين.

رويتر - ١٩٩٤/١١/١٣، انفجرت عبوة في بغداد امس، وبثت وكالة الانباء العراقية ان الانفجار وقع قرب "فندق بغداد" وأسفر عن مقتل شخص يعتقد انه وضع العبوة التي يبلغ وزنها نحو ٣ كيلوغرامات. واوضحت الوكالة انه تعذر التعرف الى هوية القتيل بسبب تشوه جثته.

تشريع الحراسات الخاصة للحد من الجرائم

رويتر - ٨ تشرين الثاني ١٩٩٤، اقر المجلس الوطني العراقي مشروع قانون جديد ينيط الحراسات الليلية في المدن العراقية بحراس خاصين لقاء اجور يدفعها المواطنون من اصحاب المنازل والمؤسسات. وقالت الصحف العراقية امس ان مشروع القرار الذي اعدته وزارة الداخلية يهدف الى "ضمان حماية ممتلكات المواطنين والدور السكنية والمحال وحراستها".

قرار بمنع المسؤولين من تلقي هدايا شخصية

بغداد - ١٩٩٤/١١/٩، اصدر مجلس قيادة الثورة مرسوما يتعين بموجبه على مسؤولي الحكومة ان يسلموا للدولة اي هدايا يتلقونها من جهات اجنبية. وقال المجلس انه يتعين على اي مسؤول في الدولة، او اي موظف في الحكومة يتلقى هدايا من جهة اجنبية ان يسلمها الى الدولة في غضون ١٥ يوما من تلقيها بصرف النظر عن قيمتها. وسيتم تسجيل هذه الهدايا لتندرج في قائمة عائدات البلاد. وقال المرسوم ان من ينتهك هذا الحظر سيتعرض للسجن وغرامة تعادل اربعة امثال قيمة الهدية او ايهما. وقال المرسوم ان الهدايا التي يتلقاها موظفو الدولة ستعاد اليهم اذا كانت قيمتها دون ٣٠٠ دينار (نحو ٥٠ سنتا).

"البدون" انهوا اعتصامهم على الحدود الكويتية

رويتر ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤، بغداد - اسيل طبارة،

اعلن في بغداد امس عن انتهاء الاعتصام الذي قام به الاف من الاشخاص غير محددي الجنسية (البدون) قرب الحدود العراقية الكويتية للمطالبة بـ "حقهم في العودة الى الكويت".

وقالت جريدة الثورة العراقية ان "البدون" اعلنوا امس الاول انهاء الاعتصام الذي دام ثلاثين يوما خلال احتفال كبير في احدى ساحات المخيم الذي نصب على بعد اقل من كيلومتر واحد من المنطقة العازلة بين العراق والكويت. وتزامن الاعتصام الذي بدأ مطلع تشرين الاول مع حشود عسكرية عراقية قرب الحدود مع الكويت. وجاء نبأ انتهاء الاعتصام مع اعلان موسكو ان العراق قرر الاعتراف بسيادة الكويت.

وفي الكويت اوضح الناطق باسم بعثة الامم المتحدة لمراقبة الحدود الكويتية-العراقية فاسلين كوستوف انه لا يملك "اي معلومات رسمية عن انتهاء اعتصام البدون او اي اشعار عراقي بذلك".

وزاد ان عدد المعتصمين وخيمهم "انخفضت في شكل كبير بسبب العواصف والامطار التي شهدتها المنطقة الحدودية خلال الايام القليلة الماضية، مما أسفر عن اقتلاع العديد من الخيم". واشار الى ان ما تبقى من الخيم لايزيد على مئة خيمة من اصل حوالي الف اقيمت قبل شهر تقريبا، ولم يبق من البدون سوى بضع مئات".

المعارضة: اعدمت قياديا بعثيا في البصرة

القبس الكويتية ١٩٩٤/١١/٦، قالت جماعة عراقية معارضة في طهران امس انها نفذت حكم الاعدام باحد قياديي فرع حزب البعث الحاكم في محافظة البصرة عقابا له على ما اقترفته يداه من جرائم وحشية بحق المواطنين.

واضاف بيان لـ (مجاهدي الثورة الاسلامية في العراق) ان المدعو لفتة عودة سوادي اعدم يوم الاربعاء الماضي في احد المواقع التي تسيطر عليها المجموعة في العراق.

وذكر البيان ان سوادي اعترف "بالجرائم البشعة التي اقترفها خلال ستة وعشرين سنة في ممارسة الارهاب بحق الشعب العراقي".

ارتفاع جديد في الاسعار

الحياة ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٤ - قال قادمون من العراق الى عمان ان موجة جديدة من ارتفاع الاسعار اوصلت ثمن البيضة الواحدة الى نحو ٤٥ دينارا. وان سعر كرتونة البيض التي تحتوي ٣٠ بيضة اصبح يساوي ١٤٠٠ دينار عراقي تقريبا بعدما كان قبل اسبوعين نحو ٩٠٠ دينار.

ووصل سعر الكلغ الواحد من السكر الى ٤٥٠ دينارا بعدما كان ٣٥٠ دينار قبل اسبوعين، ووصل سعر الكيلو غرام الرز الى ٣٥٠ دينارا بعد ان كان ٢٥٠ دينار قبل اسبوعين. وزاد سعر كلغ البندورة من ٧٥ دينارا الى ١٥٠ دينارا، والباذنجان من ٥٠ دينارا الى ١٠٠ دينارا والبطاطا من ٩٠ دينارا الى نحو ٢٥٠ دينارا.

وكان سعر الصرف للدينار العراقي ارتفع قبل نحو شهر من ٥٥٠ دينار للدولار الواحد الى نحو ٧٠٠ دينار للدولار غير انه عاد ليراوح بين ٥٥٠ و ٦٠٠ منذ نحو اسبوعين.

ومعلوم ان الدولة تقدم للمواطن العراقي وللمقيمين على ارض العراق "سلة غذاء" تباع بموجب البطاقة التموينية باسعار تدعمها الدولة بنحو ٩٠ مليون دولار شهريا.

ويمكن تقدير الاسعار الحقيقية لهذه السلع في ضوء المستوى المتدني للرواتب في العراق خصوصا رواتب الموظفين الذين يبلغ متوسط اجورهم الشهرية نحو ٢٥٠٠ دينار. وهو مبلغ لايكفي لشراء اربعة كيلوغرامات من اللحم الذي وصل سعر الكيلو الواحد منه الى نحو ٧٠٠ دينار.

الغاء وزارة التخطيط

وكالات (١٩٩٤/١١/١٤)، الغى مجلس قيادة الثورة في العراق وزارة التخطيط وشكل هيئة خولت اليها مهمة اقتراح السياسات

الاقتصادية والاجتماعية واعداد خطط التنمية.

وكتبت صحف بغداد امس ان القرار اتخذ في السابع من تشرين الثاني "لاعادة تنظيم اجهزة التخطيط بما يحقق تطويرها وزيادة كفاءتها وفاعليتها". هذا وان مجلس قيادة الثورة اعفى وزير التخطيط سامال مجيد فرج من مهمانه في ٣ آب الماضي ولم يعين بديلا.

منظمة "ليبرتي" لحقوق الانسان: اعتقالات للاسلاميين السنة

١٩٩٤/١١/١٣- اكدت منظمة "ليبرتي" لحقوق الانسان ان قوات الامن العراقية "مستمرة في شن حملة مكثفة على الاسلاميين في كل مدن العراق ذات الغالبية السنية". واوضحت في بيان ان الحملة شملت عاملين في مجالات الاغاثة والعمل الطوعي الاجتماعي والثقافي من ذوي الميول الاسلامية. وزادت ان الحملة التي ابتدأت مطلع الشهر الماضي "ركزت في البداية على الشخصيات المرموقة، ثم اتسعت لتشمل مئات من اقاربهم والمتعاطفين معهم. وشملت الاعتقالات خلال شهر اكثر من الف مواطن بينهم شيوخ ومرضى واطفال ونساء اخذن رهائن بعدما افلت اقاربهن او ازواجهن من الاعتقال". واعتبرت المنظمة ان النظام العراقي بدأ الان خطة لارضاء المجتمع الدولي تؤيده فيها فرنسا وروسيا "باثارة قضية الخطر الاصولي منتهزا الفرصة لقمع النشاطات الاسلامية".

ارتفاع اسعار شراء الصحف العراقية بنسبة مئة بالمئة

بغداد-ا ش.ا. (١٩٩٤/١١/١٧) ارتفعت اسعار شراء الصحف العراقية بنسبة تزيد على المئة في المئة وذلك بسبب ندرة الورق ومستلزمات الطباعة نتيجة لتوقف الاستيراد جراء الحصار المفروض على العراق اربع سنوات.

فقد ارتفع سعر شراء صحيفة "بابل" من خمسة دنانير عراقية الى عشرة دنانير كما ارتفع سعر شراء صحف الجمهورية والثورة والعراق والقادسية التي تصدر ستة ايام في الاسبوع من دينارين الى خمسة دنانير وارتفع سعر شراء مجلة الف باء الاسبوعية من ثلاثة دنانير الى خمسة دنانير عراقية.

وتجدر الاشارة الى ان اسعار شراء الصحف العراقية يفوق هذه الاسعار الرسمية المعلنة حيث تباع صحيفة بابل في "السوق السوداء" بثلاثين دينار وتباع الجمهورية والثورة والعراق والقادسية بواقع عشرين دينارا للصحيفة الواحدة. اما مجلة الف باء الاسبوعية فتباع بخمسة وسبعون دينارا عراقيا على الرغم من سعرها الرسمي خمسة دنانير فقط. ■

بيان صادر عن اجتماع قيادتي الحزب الشيوعي العراقي ولجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي في العراق

بعد سلسلة من الاتصالات واللقاءات الثنائية بين الحزب الشيوعي العراق ولجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي في العراق، عقد بتاريخ ٢٩ تشرين اول (١٩٩٤) وعلى مستوى القيادتين اجتماعا تدارسوا فيه الاوضاع السائدة في العراق بمجالاتها المختلفة، وكذلك شؤون المعارضة العراقية وجملة من القضايا الهامة. وقف الطرفان امام استمرار معاناة شعبنا جراء استفحال جرائم السلطة الدكتاتورية وتزايد حملات القمع والارهاب وآخرها لجوء السلطة الى ممارسة اساليب وحشية كبتر الآذان وقطع الايدي والارجل ووشم الجباه في نفس الوقت الذي تتجاوز فيه على قوت الشعب بتخفيض الحصص التموينية للمواطنين واستمرارها بسياسة البذخ والتبذير.

اكد الطرفان على اهمية استمرار النضال لاسقاط النظام الدكتاتوري الدموي باعتباره الحل الوحيد لانقاذ شعبنا من الفواجع والويلات ومن اجل صيانة استقلال العراق ووحدته وتحقيق النظام الديمقراطي الذي يؤمن الحقوق والحريات الاساسية للانسان العراقي.

ناقش الطرفان الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب جراء سياسات النظام ومغامراته العسكرية التي ادت الى فرض الحصار الاقتصادي الدولي على شعبنا واوصلت العراقيين الى حافة المجاعة. وكانت الآراء متطابقة بضرورة الاسراع برفع الحصار عن شعبنا المتضرر الوحيد من استمراره وتشديد الحصار على السلطة الدكتاتورية.

توقف الطرفان امام اوضاع المعارضة العراقية والظروف الصعبة التي تمر بها واتفقا على تكثيف الجهود مع الاطراف الاخرى ودعوتها لحوار شامل ومعمق على ارضية الثوابت الوطنية وصولا الى تجميع قواها وتوحيد صفوفها.

اتفق الطرفان على اهمية استمرار اللقاءات بينهما وعلى كافة المستويات، وخلق آلية عمل كفيلة باستمرار وتطوير التعاون والتنسيق بين الطرفين، وبينهما وبين باقي اطراف المعارضة الاخرى.

دمشق ٢٩ تشرين اول ١٩٩٤

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير . د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review

Published by the Centre for Iraqi Studies

Editor : Ghassan Atiyyah

P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England

Tel : 081-946 3850 Fax : 081-390 5818

ISSN 0965-9498